مصر والقضية الفلسطينية

بين الماضي والحاضر

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المدير العام: **د. خالد عكاشة**

نائب المدير العام: **اللواء. محمد إبراهيم**

المستشار الأكاديمي: **د. محمد مجاهد الزيات**

الإخراج الفني:

أحمد حسني

حقوق الطبع محفوظة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

رقم الإيداع: ٢٠٢٤/٥٤٢٨

ISBN: 978-977- 87432- 0 -3

100 شارع الميرغني

مصر الجديدة - القاهرة - مصر

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

شُكرٌ وتقدِير

يتقدم المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بأسمى آيات الشكر والتقدير لجميع المشاركين من كبار المفكرين والباحثين الذين ساهموا بإخلاص في كتاب "**مصر والقضية الفلسطينية.. بين الماضي والحاضر**"، لما قدّموه من إسهامات كان لها أكبرُ الأثر في إثراء المعرفة وتوثيق الأحداث التاريخية التي ارتبطت بالدور المصري في القضية الفلسطينية، بدءًا من إصدار وعد بلفور عام 1917، حتى عملية "طوفان الأقصى" (أكتوبر 2023)، وما تبعها من حرب إسرائيلية تدميرية على قطاع غزة، ليتمّ كتابة ملحمةٍ عظيمةٍ تُضاف لدور مصر الإقليمي المحوري وتاريخ السياسة الخارجية المصرية في جهدها وإنجازها على الصعيد الدولي إزاء قضية العرب الأولى.

في سبيل جمع وتوثيق هذا الجزء الهام من التاريخ المصري، كانت جهودكم البارزة حجر الزاوية الذي بُني عليه هذا الكتاب. من خلال بحوثكم العميقة وتحليلاتكم الفاحصة، قدمتم للقراء والباحثين إرثًا قيمًا وثمينًا يعكس روعة التفاني والاهتمام بالتفاصيل، ليمثّل هذا الكتاب مرجعًا تاريخيًا معاصرًا للأحداث المفصلية بالقضية الفلسطينية، وهو إنجاز لا يمكن تحقيقه دون اجتهاد واخلاص الجميع. لذلك، نشكركم على الوقت والجهد المُقدر الذي قدمتموه في هذا العمل القيّم من أجل تعزيز الوعي التاريخي والفهم بمحورية الدور المصري في مسار القضية الفلسطينية على مر العصور. كل التقدير والاحترام على تفانيكم وسعيكم الدؤوب لإنجاح هذا المشروع الضخم.

وأخيرًا، نشكركم على الإلهام الذي قدمتموه لنا وللقراء الكرام على حدٍّ سواء بمساهماتكم القيمة، فقد تركتم بصمةً عميقةً في ميدان الأبحاث التاريخية. ونأمل أن تكونوا فخورين بالإرث الذي تركتموه للأجيال القادمة، ونتطلّع إلى مواصلة هذه الرحلة المميزة من الإنتاج الفكري الراقي معًا في المستقبل، بإذن الله تعالى.

مصر والقضية الفلسطينية

بين الماضي والحاضر

إشراف عام وتحرير

أ. د. جمال شقرة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة عين شمس

مساعد الإشراف والتحرير

أ. د. هالة خلف

أستاذ التاريخ القديم بجامعة عين شمس

الفريق البحثي

د. أنجي جنيدي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة عين شمس

د. علي متولي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة السويس

د. محمد عبد المؤمن

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

د. انتصار محمد

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

أ. سعاد محمد التهامي

باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

الفريق البحثي

(بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية)

أ. نوران عوضين

الباحث ببرنامج العلاقات الدولية

أ. رحاب الزيادي

الباحث ببرنامج العلاقات الدولية

أ. نرمين ناصر

الباحث ببرنامج العلاقات الدولية

أ. ماري ماهر

الباحث ببرنامج العلاقات الدولية

أ. شادي محسن

الباحث ببرنامج العلاقات الدولية

المحتويات

تمهيد:
الأهمية الجغرافية والاستراتيجية لفلسطين 6

الفصل الأول:
مصر والقضية الفلسطينية من وعد بلفور **1917 إلى حرب فلسطين 1948** 10

الفصل الثاني:
مصر وإسرائيل من ثورة **23** يوليو إلى العدوان الثلاثي **29** أكتوبر **1956** 92

الفصل الثالث:
مصر وإسرائيل والقضية الفلسطينية خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة 150

الفصل الرابع:
مصر والقضية الفلسطينية من يونيو **1967** إلى زيارة الرئيس السادات للقدس
نوفمبر **1977** 188

الفصل الخامس:
الأطماع الصهيونية في سيناء وموقف مصر من مشروعات التوطين 240

الفصل السادس:
السلام خيار استراتيجي.. المساعي المصرية للتوصل لحل القضية الفلسطينية 270

الفصل السابع:
الرئيس عبد الفتاح السيسي والقضية الفلسطينية 338

تمهيـــــد

الأهمية الجغرافية والاستراتيجية لفلسطين

تتبوأ فلسطين موقعًا جغرافيًا واستراتيجيًا فريدًا، فهي بمثابة الجسر البري الوحيد الذي يربط القارات القديمة الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، حيث تضيق المسافة بين البحر المتوسط وخليج العقبة إلى 240 كم بين غزة والعقبة، ويمكن تشبيه جنوب غرب فلسطين بالجزء الضيق من قمع كبير مفتوح الطرفين إلى مصر وأفريقيا من جهة، وإلى بلاد الشام فأوروبا وآسيا من الجهة الأخرى. ثمَّ إن لفلسطين ساحلاً طويلاً على البحر المتوسط يساوي أكثر من 35 ٪ من ساحل بلاد الشام جميعها. وعلى هذا الساحل توجد الموانئ الطبيعية التي يمكن أن تنقل التجارة أو الجيوش عبر فلسطين إلى غرب آسيا وإلى أوروبا.

وبناءً على ذلك، تُمثل فلسطين موقعًا مهمًا بين دول الوطن العربي، ممَّا أكسبها أهمية كبرى، وجعلها حلقة وصل بين الجزء الآسيوي والأفريقي من الدول العربية، حيث تحتل موقعًا متوسطًا بين "بلاد الشام والعراق وجزيرة العرب" من ناحية "ومصر والسودان والشمال الأفريقي" من ناحية أخرى. ولقد أدرك الغزاة عبر الزمن أهمية هذا الموقع، كما أدرك رجال الفكر والسياسة والحرب عبقرية المكان. على سبيل المثال: ذكر ماهان A.T. Mahan - الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر تحديدًا عام 1892: أن ظروف البحر المتوسط والتطورات السياسية دفعت بهذا المسطح المائي أن يلعب دورًا تجاريًا وعسكريًا في تاريخ العالم أكبر ممَّا يلعبه أي سطح مائي آخر يماثله في الحجم، حيث كان مطمعًا للغزاة طوال التاريخ القديم والوسيط ولا يزال الصراع مستمرًا حوله حتى الآن. ولم تكن فلسطين بعيدة عن الصراعات السياسية بين الطامعين في البحر المتوسط بل كانت في القلب منها.

في عام 1907، دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر حضره رجال الفكر والسياسة والحرب، وكانت مهمة هذا المؤتمر تدارس الوسائل التي يجب اتباعها للحفاظ على مصالحها، وحمايتها من الانهيار والزوال كما حدث بالنسبة للإمبراطوريات القديمة. وقدم الخبراء ذوات الفكر الاستعماري تقريرًا مفصلاً ورفعوه إلى وزارة المستعمرات البريطانية، جاء فيه عن الجزء

الخاص بفلسطين وموقعها ما يلي: " .... إن البحر المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار وهو ملتقى طرق العالم. فلابدّ لنجاح أية خطة تستهدف حماية المصالح الأوروبية المشتركة من السيطرة على هذا البحر. على شواطئه الجنوبية والشرقية، لأن من يسيطر على هذه المنطقة يستطيع التحكم في العالم. فعلى طول ساحله الجنوبي من الرباط إلى غزة وعلى طول ساحله الشرقي من غزة إلى مرسين، وعلى الجسر البري الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا وتمر فيه قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانبي البحر الأحمر وعلى طول الساحل الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة، حيث الطرق إلى الهند والإمبراطوريات الاستعمارية في الشرق، في هذه البقعة الشاسعة يعيش شعب واحد تتوفر له وحدة تاريخية ودينية ووحدة اللغة والآمال وكل مقومات التجمع والترابط والاتحاد. وتحركه نزعاته التحررية، ويمتلك ثروات طبيعية هائلة، وبالإضافة إلى كثرة قبائله يمكن القول أنه يمتلك كل أسباب القوة ليتحرر من الاستعمار وينهض، ولقد رأى هؤلاء المتآمرون استحالة استمرار السيطرة الاستعمارية على العرب إذا ما توحدوا بل أنهم توقعوا أنه من المحتمل أن يوجه هذا الكيان الموحد ضربة قاضية للاستعمار ومصالحه لذلك قرروا، تفاديًا لهذه الضربة، ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي من الوطن العربي عن جزئها الأسيوي، وذلك بإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا ويربطهما بالبحر المتوسط، بحيث تُشكّل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة تكون شرطيًا مخلصًا لحماية مصالح الاستعمار وبالطبع تكون عدوة لسكان المنطقة". ولذلك وقع اختيارهم على فلسطين، حيث تحتل كما ذكرنا موقعًا استراتيجيًا متميزًا.

وعلى الطرف الآخر أدرك كل حكام مصر عبر تاريخها القديم والوسيط والحديث والمعاصر أهمية هذه المنطقة الجغرافية للأمن القومي المصري، ونظر كل ملوك وحكام مصر باستمرار إلى تلك المنطقة باعتبارها بوابة العبور إلى مصر ومصدر الخطر الذي يأتي من خلاله كل من يريد غزو مصر. وفي أوقات قوة الدولة المصرية وازدهارها كانت فلسطين منطقة للنفوذ المصري. وعندما كانت مصر تضعف أو تتعرض للوهن سرعان ما كان الخطر يأتي عبر البوابة الفلسطينية، ولقد ارتبط الاهتمام المصري القديم بفلسطين أيضًا بكونها منطقة تماس مباشر مع شبه جزيرة سيناء التي ظهرت أهميتها الاستراتيجية للأمن القومي المصري بعد طرد الملك أحمس للهكسوس ومطاردته لهم عبر أراضيها مرورًا بأرض فلسطين. كما ظهرت حقيقة أخرى

هـي أن شـبه جزيـرة سـيناء هـي البوابة الشـرقية التـي تهدد أمـن مصر شـرقًا، لـذا أصبحت لسـيناء أهميـة اسـتراتيجية كخـط دفـاع أول عن مصـر وارتبـط أمنها بأمن فلسـطين.

وكمـا سـنرى عبر صفحـات هـذا الكتاب نجـح الاسـتعمار والصهيونيـة العالميـة فـي زرع الكيان الإسـرائيلي في فلسـطين لتصبح مصـدرًا للاضطراب، وتحـول دون توحيد صفوفـه وتصبح القضية المركزيـة للـدول العربيـة، ويـكاد ينعقـد الإجمـاع علـى أن هنـاك مجموعـة مـن الدوافـع مسـئولة عـن الاهتمـام بفلسـطين وقضيتها مـن ناحيـة، وكراهية العرب لإسـرائيل مـن ناحية أخـرى منها:

- **الدوافع الدينية**:

حيـث يـرى البعـض أن جوهـر الصـراع بيـن العـرب وإسـرائيل هـو صـراع دينـي بيـن الديـن الإسلامـي والديـن اليهـودي، لكـن هـذه النظـرة لا تراعـي الفصـل بيـن اليهوديـة كديـن والحركـة الصهيونيـة كحركـة سياسـية، وتثبت حقائـق التاريخ أن الصـراع عبر مراحلـه المختلفـة كان صراعًا سياسـيًا مدفوعًـا بعوامـل اقتصاديـة ومصالـح اسـتعمارية.

- **دوافع الأمن القومي**:

بينمـا يرى فريق أخر أن المشـروع الصهيوني هدد الأمـن القومي المصري، ولقـد أدركت النخبة المثقفـة ورجال الحركة الوطنية خطورة هذا المشـروع وتهديده لشـبه جزيرة سـيناء وقناة السـويس، حتـى قبـل عقد مؤتمـر بازل وقبـل زيـارة هرتزل إلـى القاهـرة 1903، ليعـرض مشـروع إقامة وطن قومـي لليهود علـى أرض العريش في سـيناء.

- **دوافع إنسانية**:

لـم يحـظ المشـروع الصهيونـي بـأي تعاطـف مـن جانـب النخبـة المثقفـة المصريـة، وإن كان البعـض قـد خدعتـه مبالغـات الدعايـة الصهيونيـة حـول الهولوكوسـت، إلا أن هذا لم يكـن يعني اقتناعهـم بمقولـة توطيـن يهـود العالـم علـى أرض يسـكنها أصحابهـا مـن الفلسـطينيين ولـم يقتنـع أحـد بمقولـة: "أرض بلا شـعب لشـعب بلا أرض".

قائمة المراجع:

1. محمد عزيز شكري، البعد الدولي للقضية الفلسطينية، في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني "الدراسات الخاصة"، بيروت: "دراسات القضية الفلسطينية"، المجلد السادس، الطبعة الأولى، 1990.
2. عبد القادر عابد، فلسطين: الموضع والموقع، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني "الدراسات الخاصة"، بيروت: الدراسات الجغرافية، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1990.
3. بدر الحسن القاسمي، قضية فلسطين وأبعادها السياسية والجغرافية، الرياض: بحوث المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلد 4، 1984.
4. عماد جاد، فلسطين والأمن القومي المصري، في موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

الفصل الأول

مصر والقضية الفلسطينية
من وعد بلفور 1917 إلى حرب فلسطين 1948

على الرغم من انشغال مصر بالقضية الوطنية إلا إنه سرعان ما اتخذت عديد من المواقف الإيجابية اتجاه ما يحدث في فلسطين، من ذلك حرصها على رعاية الأماكن المقدسة بصرف مستحقات مالية للقائمين على رعايتها؛ كما تبرع الملك فؤاد بمبلغ 5000 جنيه بهدف مساعدة مشروع عمارة المسجد الأقصى، واقتدت به الحكومة بالتبرع بنفس المبلغ، ومن مظاهر الدعم أيضًا زيارة أبو الاقتصاد المصري "طلعت حرب" لفلسطين وسعيه لإنشاء فرع لبنك مصر هناك.

ولقد احتضنت مصر الفلسطينيين وأتاحت لهم الفرصة للعمل دفاعًا عن أرضهم المقدسة، وفي هذه المرحلة المبكرة برز اهتمام الجمعيات الدينية بـ "المسألة الفلسطينية" باعتبارها مسألة دينية أكثر منها سياسية، كما فتح سعد زغلول "بيت الأمة" للمجاهدين العرب، وفي حديثه عن فلسطين استعمل عبارة "الشقيقة العربية" وتبرع بمبلغ مائة جنيهًا عقب زلزال نابلس، كذلك دعمت سيدات مصر المسألة الفلسطينية بجمع التبرعات من أجل منكوبي فلسطين؛ كما تبرع الفنان يوسف وهبي والفنانة فاطمة رشدي بإيراد ليلتين من دخلهما لصالح منكوبي فلسطين.

وعلى الطرف الأخر كانت النخب الفلسطينية من رجال الفكر والسياسة يدركون أهمية مصر وتاريخ العلاقات المصرية الفلسطينية عبر الزمن؛ فعلى سبيل المثال كانت هناك دعوة بإلحاق فلسطين بمصر وجعلهم "مملكة واحدة" وفي سياق آخر كان الحديث عن استلهام أهل فلسطين للتجربة المصرية فيما يخص ائتلاف الأحزاب المصرية؛ فضلاً عن وضع مقاربات بين المشهد السياسي المصري ونظيره الفلسطيني.

وبهذا الصدد أيضًا يمكن الإشارة إلى أن الجانب الفلسطيني أرسل وفدًا لزيارة المعاهد المصرية وذلك لدراسة النظم التعليمية ليتخذوا من الحياة الفكرية والاجتماعية في مصر نموذجًا لهم؛ كما حرصت الصحف الفلسطينية والتي كان أبرزها "الجزيرة الفلسطينية" و"اليرموك" و"الشورى" على التقريب بين مصر وفلسطين، والتأكيد على أن "مصر عقل الأمة العربية المفكر وقلبها الحساس"

أولاً: مصر والهجرات اليهودية ووعد بلفور:

خططت الحركة الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وذلك بعد مؤتمر بازل 1897 وبدأت أعداد كثيرة من المهاجرين اليهود تتدفق على أرض فلسطين وبدأت عملية توطينهم حتى قبل صدور وعد بلفور، وبدا أن هناك عملية مخططة لتغيير ديمغرافية فلسطين.

ولقد شهدت فلسطين الموجة الأولى من الهجرات اليهودية ما بين عامي 1882 - 1903، في حين جاءت الموجة الثانية من الهجرات خلال الفترة ما بين عامي 1905 - 1918، مما أدى إلى تسارع حركة الاستيطان اليهودي خاصةً بعد صدور وعد بلفور واستمرار الهجرات.

صادف وعد بلفور في مصر اعتلاء الأمير فؤاد عرش السلطنة المصرية، حيث سيطرت عليه مسألة عودة الخلافة إلى مصر، كان يطمع في أن يصبح أميرًا للمؤمنين، وعندما أيقن فشل مشروع الخلافة، انصرف أكثر تجاه المسألة المصرية ولم يعبأ بما يدور خارج حدود مملكته، بل أنه حافظ على علاقته الجيدة باليهود.

إلا أن الصحافة المصرية سرعان ما بدأت تراقب وتتابع ما يحدث على أرض فلسطين، وكانت جريدة "المقطم" قد نشرت أخبار وعد بلفور دون تعليق، تبعها صحيفتي "الأهرام" و"المنار"، أما "صحيفة "الكوكب" فقد نشرت الوعد وعلقت عليه في مقالة خاصة بعنوان "اليهود وفلسطين" حيث جاء في هذا المقال تفنيد لدعاوى الحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين؛ وفي نفس الوقت لم يختلف موقف الصحف الحزبية عن موقف صحيفة "المقطم" حيث خصصت صحيفة "الأفكار" مقالة حول وعد بلفور كانت وصفية دون اتخاذ موقف من الحركة الصهيونية؛ أما صحيفة "الاتحاد" - لسان حال حزب الاتحاد - كانت حريصة على تتبع تحركات "بلفور" لاسيما عقب إعلان وعده لليهود، وفي نفس الوقت علقت الصحافة القبطية من منطلق ديني وفي مقدمتها صحيفة "الوطن" على إقامة وطن قومي لليهود بأنه "تحويل سنة الله في خلقه بجمع الفئات المشردة من اليهود وزرعها في فلسطين رغمًا عن إرادة سكانها من المسلمين والمسيحين".

ثانيًا: مصر وانتفاضة حائط البراق 1929 والثورة الفلسطينية الكبرى 1936:

بدأت انتفاضة البراق بادعاء العناصر اليهودية ملكية حائط البراق وأطلقوا عليه حائط المبكى وحاولوا انتزاعه لأنفسهم، وعندئذ عمت الاضطرابات كل أنحاء فلسطين وانفجرت الانتفاضة التي عرفت في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بانتفاضة حائط البراق.

وتجدر الإشارة إلى موقف الأحزاب من الانتفاضة الفلسطينية، حيث وقف حزب الوفد إلى جانب أهل فلسطين في تمسكهم بأن الحائط هو حائط البراق وليس حائط المبكى وهو أثر إسلامي ليس له علاقة بما يدعيه اليهود، ولقد لفت الحزب الانتباه إلى مخاطر الحركة الصهيونية وتهديدها للأماكن المقدسة، كما حرص الحزب الكبير على اتصاله برجال الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى رأسهم مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، وذلك بهدف تأييده ودعمه، وفي هذا الصدد أيضًا عملت صحف الوفد على تنوير الجماهير العربية، حيث ورد في هذه الصحف توصيف للأهداف الخفية للحركة الصهيونية وخطورة

تدفق الهجرات إلى أرض فلسطين، وفي نفس الوقت حذرت كثير من المقالات التي نشرت في صحف الوفد من بيع الأراضي لليهود، كما أشارت هذه الصحف إلى أهمية النضال الاقتصادي وذلك بإحياء المشروعات الوطنية وإنشاء الشركات الصناعية والتجارية، وتنمية رؤوس الأموال حتى تكون لديهم القدرة على منافسة الصهاينة في المشروعات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بموقف الحزب الوطني، فإنه ساند الشعب الفلسطيني وأيد حق المسلمين في الحائط، وجاءت قرارات الأمانة العامة للحزب داعية إلى إرسال احتجاجات لعصبة الأمم المتحدة، وكذلك مخاطبات لشيخ الأزهر ترجوه الوقوف بجانب عرب فلسطين، والمطالبة بإرسال بعثات طبية لإسعاف الفلسطينيين المصابين؛ أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رفض ادعاءات الحركة الصهيونية وتطوع أحد أقطابه محمد على علوبة باشا للدفاع عن حق المسلمين في ملكية الحائط، ومن ناحية أخرى تحركت منظمات اليسار المصري وجاء رأي الحزب الشيوعي المصري متوافقًا مع بيان "العصبة المناهضة للإمبريالية"، حيث أوضح الحزب أن أحداث الانتفاضة جعلت من المسألة الفلسطينية إحدى القضايا المهمة في السياسة العالمية، وأكد الحزب على حق العرب في مواجهة فكرة تجزئة وطنهم.

ويكاد ينعقد الاجماع على أن انتفاضة البراق هي التي فتحت أعين المصريين على القضية الفلسطينية وعلى خطورة نشاط الحركة الصهيونية؛ حيث حركت الانتفاضة المشاعر الوطنية الإسلامية والعربية لدى المصريين، وذلك لأن الحدث نفسه ارتبط بمشاعر المسلمين.

فيما يتعلق بمواقف الصحافة المصرية، نجد أن الصحف المصرية سواء الصحف الحزبية أو المستقلة اتخذت مواقف مؤيدة للمسلمين في فلسطين، مواقف تليق بمكانة مصر وعروبتها، من ذلك صحف "الدفاع الوطني" و"البلاغ" التي بينت الأسباب الحقيقية للانتفاضة وكانت حريصة على مساندة القضية الوطنية الفلسطينية وإبراز موقف مصر من جاراتها، وبالمثل جاء موقف جريدة "الأهرام" الذي امتد دورها الإيجابي بالوقوف وراء تكوين جمعية من بعض التجار المصريين لجمع التبرعات وإرسالها إلى فلسطين لإغاثة منكوبيها.

وفي الوقت ذاته تجلى دور "نقابة المحامين الأهلية المصرية" من حادث البراق، حيث قامت النقابة بندب فريقًا من خيرة المحاميين المصريين للدفاع عن المتهمين الفلسطينيين في أحداث البراق بعدما أضرب المحامون في فلسطين عن المرافعة بسبب

تحيز الحكومة والقضاء لمصلحة اليهود ضد العرب، كما انتدبت النقابة محمد علي علوبة باشا للحديث باسم الوفود العربية والإسلامية أمام اللجنة الدولية التابعة لعصبة الأمم ليبرهن على أحقية العرب في حائطهم، وتمكن من إتمام مهمته بنجاح.

أما الأزهر الشريف - أكبر هيئة دينية في العالم الإسلامي - فقد استنكر علمائه طمع اليهود في حائط البراق، وشجب شيخ الأزهر بنفسه حوادث الاعتداء على المسلمين في فلسطين، كذلك كان وعي شيخ الأزهر بالموقف فلم يرجع الاضطرابات الحادثة في فلسطين للأسباب الدينية وحدها، بل رأى اختلاط الأسباب الدينية بالأسباب المدنية.

وعلى جانب أخر أنعشت انتفاضة البراق دور الجمعيات؛ والتي كان القاسم المشترك بينهم بيانات احتجاج لما يحدث في فلسطين وتأليف جمعيات لجمع التبرعات لتجاوز أثار الانتفاضة، عبر عن هذا التوجه جمعية الرابطة الشرقية وجمعية منكوبي فلسطين وجمعية الهداية الإسلامية وجمعية التضامن الإسلامية بشربين وجمعية الأزهر العلمية وجمعية اللواء الإسلامي والجمعية المصرية للدفاع عن المسجد الأقصى والأماكن المقدسة.

وكانت جمعية الشبان المسلمين في صدارة تلك الجمعيات التي عبرت عن قوميتها العربية وغيرتها الدينية على الأماكن المقدسة؛ بإرسال البعثات الطبية المجهزة بوسائل الإسعاف، كما فتحت باب الاكتتاب لإعانة منكوبي فلسطين، وأقامت الجمعية حفلاً خصص دخله بالكامل لمصابي فلسطين، كما أوصت جمعية الشبان المسلمين بوجوب إنشاء "عصبة الأمم الإسلامية" وإنشاء "بنك إسلامي وجمعيات تعاونية محلية" تحفظ أرض فلسطين لشعبها؛ علاوة على مشاركتها في الدفاع عن حائط البراق بأن بادرت الجمعية بانتداب أحمد زكي ومحمد علي علوبة وعبد الحميد سعيد للدفاع عن ملكية العرب في حائط البراق؛ أما على المستوى الدولي فقد أرسل عبد الحميد سعيد - رئيس جمعية الشبان المسلمين - رسالة إلى عصبة الأمم والدول الغربية يوضح مأساة الفلسطينيين العزل الذين تُرتكب في حقهم جرائم، كما طالبهم بوقف الهجرة ومنع تمليك العصابات الصهيونية لأراضي فلسطين.

وفي الاتجاه المعاكس هاجمت الصحف اليهودية اللجنة وتقريرها الذي انتصر لمسلمي فلسطين، كما هاجمت الصحف المصرية التي اتخذت موقفًا مخالفًا للموقف الصهيوني من حائط البراق، وعلى الرغم من موقف اليهود المصريين إلا أن الحكومة كانت حريصة

على عدم إثارة التعصب ضدهم، حرصًا على صورة مصر أمام العالم، لاسيما أن اليهود في تلك الفترة كان العالم يغمرهم بعطفه بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له في ألمانيا على يد هتلر؛ الأمر الذي شجع زعماء الطائفة اليهودية على طلب وقف الدعاية الفلسطينية في مصر، ومما أثار مخاوف الطائفة اليهودية هو ظهور توجه شعبي تجاه القضية، لذلك طالب زعماء الحركة الصهيونية في مصر أتباعهم وقف الأنشطة المكشوفة والواضحة وخاصة "جمع الأموال للصناديق اليهودية" والتوقف عن التعليق على الأحداث.

وفي يوم 20 إبريل 1936، انطلقت الثورة الفلسطينية الكبرى بشكل عفوي، ثم ما لبثت أن استقطبت الشعب العربي الذي بدأ يندد بتدفق الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي والتصدي لمشروع التقسيم الذي اقترحته بريطانيا ومهدت لتنفيذه، مطالبين بصيانة عروبة فلسطين والحفاظ على أراضيها ومنع تهويدها، وإعلان استقلالها في وحدة عربية شاملة، وقد امتدت هذه الثورة حتى عام 1939.

أثبتت الأحداث في الفترة ما بين صدور وعد بلفور 1917 وقيام الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 وجود اهتمام مصري متعدد ومتنوع الاتجاهات إزاء قضية فلسطين كما أثبتت تنامي شعور الرأي العام المصري مبكرًا تجاه الخطر الصهيوني.

تجدر الإشارة إلى وجود بعض النماذج المصرية التي شاركت في الثورة الفلسطينية الكبرى، فضلاً عن استشهاد مصريين أثناء أحداث الثورة.

أما عن موقف مصر الرسمي فقد صادفت أحداث الثورة الفلسطينية في مصر صعود ولي العهد فاروق لعرش مصر، وكان واضحًا رغبة الملك الجديد في أن يلعب دورًا مغايرًا لموقف والده؛ فقد أولى عنايته بالمؤتمر البرلماني الذي عُقد خصيصًا لنصرة القضية الفلسطينية وأهلها وهنأهم بنجاح المؤتمر، الأمر الذي جعل الفلسطينيون أنفسهم يوجهون شكاياتهم إليه، لتتسم النظرة الفلسطينية لفاروق باعتباره "ملجأ للفلسطينيين".

وعلى الطرف الأخر، أبدى البرلمان المصري عطفًا على أهالي فلسطين حيث قدم أعضاء مجلس النواب احتجاجات تعبر عن شدة سخطهم وأسفهم لتلك الحوادث التي عمت فلسطين ويرجون أن تنتهى تلك الحالة بما فيه الخير لعرب فلسطين وبما يتفق

ومبادئ العدل والحق والإنصاف لكي تعود الديار إلى أصحابها الشرعيين، وقد أعلنوا أن قضية فلسطين قضية إنسانية يجب أن يتحرك لها ضمير الإنسانية حتى يمكن إنقاذها من الاستعمار والصهيونية، ولم يكتف النواب برفع احتجاجهم بل بادر مجلس الشيوخ بعقد جلسات لمحاولة التعرف على ما تنوي الحكومة عمله حيال ما يجرى في فلسطين من أحداث حتى تنتهي تلك المجازر التي تعصف بعرب فلسطين.

فيما يخص تقرير اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين 1937 فقد اعتبر النواب هذه الخطة مجحفة بحقوق العرب، والحقيقة أن البرلمان المصري لم ينظر لقضية فلسطين من منظور ديني بل اعتبرها قضية وطنية، وأعرب النواب عن رأيهم بأن الثورات التي قامت في فلسطين كانت بالدرجة الأولى بسبب تصريح بلفور حتى وصل بها الحال حينذاك إلى حد تقسيمها إلى عدة مناطق في إحداها دولة صهيونية تهدد كيان مصر بالخطر الشديد؛ كما أعلن النواب استنكارهم لتلك السياسة البريطانية، الرامية إلى تهويد فلسطين.

كما وجه النواب نداء إلى الحكومة المصرية يقضي "بضرورة الدفاع عن فلسطين وبقائها جزءً لا يتجزأ من الجسم الإسلامي وضرورة اتخاذ أي إجراء دبلوماسي في هذا الشأن نزولاً عن رغبة الأمة المصرية"، كما حثوا الحكومة المصرية على ضرورة لفت نظر الحكومة البريطانية إلى ما في تلك السياسة من خطر يهدد علاقات الشعوب العربية بإنجلترا بما فيها مصر.

أما عن موقف الحكومة المصرية؛ فقد جاء متأثرًا بتزايد الضغط الشعبي المصري الأمر الذي دفع رئيس الحكومة المصري مصطفى النحاس باشا أثناء استعراض البنود الأولى من المعاهدة المصرية البريطانية 1936، للتحدث عن الأوضاع المضطربة في فلسطين، والتحدث عن رغبته في القيام بدور الوسيط لتهدئة الوضع، كانت خلاصة الاقتراحات التي عرضها النحاس على الحكومة البريطانية، بأن تصدر الحكومة بيان بوقف الهجرات اليهودية على أن يقوم بمناشدة العرب في فلسطين بإيقاف الثورة حتى تتمكن اللجنة الملكية من أداء مهمتها، غير أن الحكومة البريطانية رفضت اقتراح النحاس بإيقاف الهجرة وبالتالي رفض وساطته؛ كما تدخل النحاس باشا لدى الخارجية البريطانية لمنح تأشيرات لبعض القادة الفلسطينيين للسفر إلى لندن، إلا أن طلبه قوبل بالرفض وفي نفس الوقت

احتفظت السلطات البريطانية بالحق في ألا تمنح هذه التأشيرات للقادة الفلسطينيين الذين يثيرون الصعوبات في وجه السلطات.

كما رفضت الحكومة المصرية تقرير اللجنة الملكية الذي قضى بتقسيم فلسطين وأعلنت رفضها لمشروع التقسيم في اجتماع عصبة الأمم؛ فقد رأت مصر أنه من الظلم أن يتحمل العرب تبعة اضطهاد أوروبا لليهود، وأكدت على ضرورة حل مشكلة فلسطين على أساس قيام دولة مستقلة يحفظ فيها حقوق اليهود الموجودين بها.

ولقد برز دور الأحزاب المصرية في مساندة الثورة الفلسطينية الكبرى؛ حيث حرص حزب "الوفد" على مساندة نضال الشعب الفلسطيني، وانعكس اهتمامه بأحداث الثورة على المواقف التي تبناها النحاس باشا، والتي ظهر فيها حريصًا على تقديم الحلول لمعالجة الأزمة والتي تمثلت في المطالبات المستمرة بإيقاف الهجرة اليهودية، ووقف الإجراءات العسكرية المشددة التي تتبعها السلطات البريطانية مع المناضلين الفلسطينيين، ولقد جاء رد بريطانيا بتأكيد استحالة وقف الهجرة أو وقف العنف مع الثوار العرب؛ كما اعترض الوفد على قرار التقسيم من منطلق رؤيته لأمن مصر القومي والمصلحة المصرية.

في حين نظر حزب "الأحرار الدستوريين" للثورة الفلسطينية من منطلق قومي كما حرص على تنبيه وزارة الخارجية لهذا الأمر، ومن مظاهر دعم هذا الحزب للثورة الفلسطينية قيام محمد محمود باشا بافتتاح قائمة الاكتتاب لمجاهدي فلسطين؛ أما عن موقفهم من قرار التقسيم فتمثل في إرسالهم البرقيات لمفتي فلسطين يبدون تضامنهم في رفض نتائج عمل اللجنة البريطانية التي اقترحت قرار التقسيم؛ بينما حافظ حزب "الاتحاد" على دعمه للقضية الفلسطينية وحث على جمع التبرعات لمنكوبي الشعب الفلسطيني جراء أحداث الثورة الفلسطينية، كما فتح الحزب أبوابه لتلقي المساعدات وتولى جمع أسماء المتبرعين ونشرها في الصفحة الأولى بجريدته.

كما كان للحزب دورًا تثقيفيًا بحرصه على نشر كتاب عبد الحميد سعيد - رئيس اللجنة العليا لإغاثة منكوبي فلسطين - والذي دعا فيه الأمراء والملوك بدعم المسجد الأقصى والقدس الشريف إزاء الأطماع اليهودية ومزاعمهم حول مكان الهيكل، كذلك فتحت صحيفة "الاتحاد" صفحاتها للأحرار الفلسطينيين وتبنت كتابات محمد علي طاهر - رئيس

اللجنة الفلسطينية بمصر- والعمل على إيصال مطالبه السياسية الخاصة بالحركة الوطنية الفلسطينية إلى الرأي العام في مصر وخارجه؛ كما ندد حزب "مصر الفتاة" بالفظائع التي ارتكبت في فلسطين وبأهلها، وشن هجومًا على الحركة الصهيونية، كما استنكر الحزب قرار التقسيم ورفض قيام دولة يهودية على أرض فلسطين، ولم يكتف الحزب بذلك بل دعا المصريين لمقاومة مشروع التقسيم.

أما عن موقف اليسار المصري؛ فقد أصدر الحزب الشيوعي المصري بيانًا بتأييد الحركة الوطنية الفلسطينية والمطالبة بوقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي لليهود ومنح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا برلمانيًا، بل ودعا اليهود للانخراط في الحركة الوطنية العربية، وبانحسار أحداث الثورة الفلسطينية ظل اليسار المصري في حملة التوعية بعدما مارست الصهيونية العالمية نشاطها في مصر لتهجير يهود مصر إلى فلسطين، فركزت نشاطها على: الكفاح ضد الصهيونية والكفاح ضد الرجعية المتحالفة مع الصهيونية والوقوف في وجه الدعاية العنصرية.

فيما حرصت الصحف المصرية على نقل أحداث الثورة والتعليق عليها، وأوضحت صحيفتا "السياسة" و"البلاغ" تعاطفهما مع الثورة كما طالبتا بضرورة توقف الهجرة اليهودية، أما جريدة "الأهرام" فقد تبنت في برنامج الإذاعة الخارجية نقل أخبار عرب فلسطين أول بأول ليكون المستمع المصري على دراية بمستجدات الوضع في فلسطين؛ وعلى الرغم من حملات التضييق على الصحف المصرية ولاسيما عقب صدور قرار التقسيم خرج قادة الفكر من أمثال عبد القادر المازني ومحمد حسين هيكل بمقالات رأي تعبر عن مواقفهم من تصاعد الأحداث في فلسطين وسخروا أقلامهم دفاعًا عن فلسطين، كذلك قامت جريدة "مصر الفتاة" بتصوير جهاد الشعب الفلسطيني في مقالات عديدة، كما هاجمت محاولات التقسيم وإقامة دولة يهودية.

أما القيادات الشعبية والسياسية فقد حرصت على إظهار التعاطف تجاه أحداث الثورة الفلسطينية وتوابعها من خلال عدد من المبادرات الفردية؛ على سبيل المثال تبرع مصطفى النحاس باشا - بصفته رئيسًا لحزب الوفد - بمبلغ أربعون جنيهًا لمنكوبي فلسطين، وتبرع محمد محمود باشا - بصفته رئيس حزب الأحرار الدستوريين - بمبلغ خمسون جنيهًا؛

وفـي مدينـة الإسـكندرية قـام أحـد أبنائهـا بتوزيـع المنشـورات والتـي حملـت شـعار "دقـي يـا طبـول الجهـاد الثائـرة"، دعـا فيهـا أبنـاء الإسـكندرية إلـى مسـاندة الشـعب العربـي في فلسـطين؛ كمـا قـام بعـض أهالـي مدينـة بورسـعيد والإسـماعيلية بلقـاء أعضـاء اللجنـة الملكيـة واللـورد بيل رئيـس اللجنـة، وقدمـوا لهـم مذكـرة تتضمـن مشـاعر المصرييـن تجـاه إخوانهـم فـي فلسـطين.

كمـا بـرزت جهـود مصريـة فرديـة بقصـد التوفيـق بيـن العـرب واليهـود فـي فلسـطين مـن خلال عـدد مـن الاقتراحـات؛ أبرزهـا كان اقتـراح محمـد علـي علوبـة باشـا - وزيـر المعـارف المصـري- علـى ممثـل الوكالـة اليهوديـة فـي مصـر اقتراحـه بترتيـب اجتمـاع فـي القاهـرة بيـن القـادة اليهـود وبيـن الفلسـطينيين العـرب لمناقشـة إمكانيـة التوصـل إلـى اتفـاق، ولقـد قوبـل اقتـراح علوبـة بالرفـض مـن جانـب الزعمـاء العـرب.

وفـي نفـس الوقـت تجـاوب الأزهـر الشـريف مـع أحـداث الثـورة الفلسـطينية، حيـث تزعـم الشـيخ المراغـي شـيخ الأزهـر والنحـاس باشـا رئيـس الحكومـة حملـة لجمـع التبرعـات لصالـح فلسـطين، تبـرع خلالهـا شـيخ الأزهـر بمبلـغ عشـرين جنيهًـا؛ وعندمـا أصـدرت اللجنـة الملكيـة قـرار تقسـيم فلسـطين إلـى دولتيـن عربيـة ويهوديـة انتفـض الأزهـر بـكل فئاتـه واسـتنكر هـذا الاقتـراح وأعلـن تأييـده للشـعب الفلسـطيني، كمـا قـاد طلاب الأزهـر التظاهـرات التـي طافـت شـوارع القاهـرة يحملـون شـعار "لجميـع المسـلمين، فلسـطين تسـألكم المسـاعدة".

ومـن ناحيـة أخـرى، لعبـت جمعيـة الشـبان المسـلمين دورًا ملحوظًـا فـي تعبئـة الـرأي العـام المصـري لصالـح الثـورة الفلسـطينية، وطافـت لجـان الإعانـات المـدن المصريـة لجمـع التبرعـات، كمـا نظمـت احتفـالاً بمقـر الجمعيـة وذلـك بمناسـبة مـرور مائـة يـوم علـى الإضـراب فـي فلسـطين، وحـرص كبـار رجـال الدولـة علـى الحضـور كان أبرزهـم: رئيـس مجلـس الشـيوخ وأسـاتذة الأزهـر وطلابـه، كذلـك فتحـت الجمعيـة أبوابهـا لاسـتضافة الفلسـطينيين المنفييـن.

كمـا عقـدت الجمعيـة مؤتمـرًا موسـعًا خرجـوا منـه بقـرار الكتابـة إلـى رئيـس الـوزراء المصـري "محمـد محمـود باشـا" ومطالبتـه بالتدخـل باسـم مصـر وباسـم الإسلام للحـد مـن الاعتـداء علـى فلسـطين، والأماكـن المقدسـة بهـا؛ فـي حيـن حرصتـا جمعيـة تضامـن العلمـاء والهدايـة الإسلاميـة علـى جمـع التبرعـات مـن أجـل مجاهـدي فلسـطين.

على جانب أخر، قامت الحركة الطلابية التي تشكلت من طلاب جامعة فؤاد الأول والجامع الأزهر بدعم الثورة ويتضح ذلك من مشاركتهم في التظاهرات وتنظيم الإضرابات عن دروسهم احتجاجًا على الظلم الواقع على إخوانهم في فلسطين، كما نظمت كلية الآداب بجامعة فؤاد رحلة إلى فلسطين ضمت عدد من الطلاب والأساتذة دعمًا لفلسطين وقضيتها.

كما برز النشاط الطلابي من خلال النوافذ الحزبية، فقد شكل حزب "مصر الفتاة" عددًا من اللجان كان أعضائه من طلاب الجامعات، وكونوا من جزء منهم كتيبة من المجاهدين عُرفت بـ "كتيبة فلسطين"، وعُهد لآخرين تنظيم مؤتمرًا خرجوا منه بعدد من القرارات من ضمنها مناشدة يهود مصر بأن يتبرأوا من الصهيونية ومناصرة عرب فلسطين بجمع الإعانات وإرسال الاحتجاجات إلى الجمعيات الصهيونية لتكف عن سياستها، كما ناشد المؤتمر الأقطار العربية لتوحيد جهودهم والتعاون في الجهاد الوطني وإغاثة المجاهدين في فلسطين، كما وافق المؤتمر على إنشاء مشروع باسم "قرش فلسطين" لإغاثة مجاهدي فلسطين.

في المقابل، مع تصاعد أحداث الثورة الفلسطينية جدد زعماء الطائفة اليهودية النداء بالكف عن النشاطات الصهيونية العلنية، وفي نفس الوقت سعوا للتأثير على الصحف والمجلات التي تهاجمهم عن طريق الضغط عليهم بسلاح الإعلانات، أو عدم إمدادهم بالأوراق والأحبار، كما تواصلوا مع الدوائر الحكومية والقنصليات التي يتبعها اليهود المتجنسون بجنسيات دولها للتأثير على الحكومة المصرية، للوقوف في وجه الحملات التي تنظم ضد الصهيونية.

ثالثًا: مصر والمواقف والمؤتمرات الدولية تجاه القضية الفلسطينية:

على صعيد النشاط الدبلوماسي، فقد امتد الدور المصري بالقضية الفلسطينية إلى المشاركة والدعوة لعقد المؤتمرات المناصرة للقضية وطرح الحلول العادلة لها، بجانب استمرار إبداء كافة أوجه الدعم السياسي لحقوق الشعب الفلسطيني إزاء القوى الدولية، وهو ما يمكن رؤيته على النحو التالي:

- **المؤتمر الإسلامي الأول بالقدس 7 -17 ديسمبر 1931:**

كان الدور المصري في المؤتمر الإسلامي الأول حيويًا وفعالاً؛ فقد شهدت الأيام الأولى من المؤتمر تواجد اللجنة الدولية للفصل في ادعاءات اليهود والمسلمين حول أحقيتهم في حائط البراق، ومشاركة الوفد المصري بدور مشرف أمام تلك اللجنة، كما لعب رئيس جمعية الشبان المسلمين عبد الحميد سعيد دورًا في توحيد الفلسطينيين قبل انعقاد المؤتمر، وشهد المؤتمر تواجد شخصيات مصرية بارزة حرصت على حضور المؤتمر والمشاركة في أعماله، أيضًا من مظاهر الاهتمام المصري بالمؤتمر حرص الشخصيات السياسية والفكرية والشعبية المصرية على إرسال برقيات التأييد للمؤتمر، ثم المشاركة الفعالة في حوارات المؤتمر خاصة من جانب عبد الحميد سعيد وعبد الرحمن عزام، ومشاركة محمد علي علوبة في إدارة جلسات المؤتمر، وانتخاب عبد الرحمن عزام ومحمد علي علوبة عضوين في اللجنة التنفيذية للمؤتمر، كما تم اختيار عبد الرحمن عزام مقررًا للجنة التي أعدت القانون الأساسي للمؤتمر، ومشاركة محمد علي علوبة في وفد المؤتمر الذي سافر إلى العراق والهند وأفغانستان وإيران لجمع التبرعات لصالح مشروع جامعة المسجد الأقصى وإنقاذ أراضي فلسطين.

أما عن أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر: الدعوة لتوحيد البلاد العربية واستنكار فكرة تقسيم فلسطين وتأسيس مصرف عربي لمنع بيع الأراضي إلى اليهود وإنشاء جامعة عربية بالقدس.

- **مؤتمر بلودان 1937:**

نظرًا لأهمية مصر ودورها تم اختيار محمد علي علوبة باشا لمنصب نائب رئيس المؤتمر، وعُهد للدكتور عبد الحميد سعيد، رئيس جمعية الشبان المسلمين، تولي ثلاث لجان للمؤتمر اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية ولجنة الدعاية -، كما حرصت الصحف المصرية باختلاف توجهاتها السياسية والصحفية على تغطية فاعليات المؤتمر، حيث ركزت جريدة "الأهرام" على تناول الوفود العربية للمسألة الفلسطينية في المؤتمر، كما تابعت جريدة "المصري" أعمال المؤتمر ونشرت برقية جماعة الشبان المسيحيين لرئيس المؤتمر، واهتمت جريدة "المقطم" بمؤتمر بلودان وأبرزت مدى أهمية مصر بالنسبة للقضية الفلسطينية، كما

نشرت برقية رئيس المؤتمر لرئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا والتي كان فحواها شكر على العطف الذي شمل به القضية الفلسطينية، في محاولة لكسب ود مصر الرسمي.

- **المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية بالقاهرة 7 -11 أكتوبر 1938:**

أشرف محمد على علوبة باشا على إنشاء لجنة برلمانية مصرية من مختلف الأحزاب المصرية من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب للدفاع عن فلسطين، كان من المقرر إقامة المؤتمر في بلودان بسوريا، يجدر الإشارة إلى الموقف الفلسطيني فقد رأى الفلسطينيون أن تكون مصر هي مقر المؤتمر وليس سوريا؛ لما أبدته مصر من عطف واهتمام لصالح القضية، فضلاً عن أن إمكانية حل قضية فلسطين لصالح العرب أكثر احتمالاً لكون مصر على اتصال وثيق بالعالم الغربي؛ واستجابة للوفد الفلسطيني تم نقل المؤتمر من سوريا إلى مصر.

شهد المؤتمر تأييدًا واسعًا من الملك فاروق، ليُعد ذلك التأييد أول تأييد رسمي وعلني من الملك فاروق للقضية الفلسطينية؛ أما عن أبرز القرارات التي خرج بها المؤتمر: 1- اعتبار تصريح بلفور باطلاً، وضرورة منع الهجرة اليهودية، 2- رفض تقسيم فلسطين، 3- ضرورة إنشاء حكومة دستورية بمجلس نيابي منتخب بالتمثيل النسبي بين العرب واليهود، 4- توقيع معاهدة تحالف بين بريطانيا وفلسطين ينهي الانتداب، 5- العفو الشامل عن المتهمين في أحداث الثورة، 6 - حث ملوك وحكومات الأمم العربية على تنفيذ هذه القرارات.

- **المؤتمر النسائي الشرقي بالقاهرة 15 -18 أكتوبر 1938:**

استطاعت هدى شعراوي بحسها السياسي أن تكشف ما يحدث في فلسطين فكانت الدعوة لإقامة المؤتمر النسائي الشرقي في القاهرة لمعالجة القضية الفلسطينية، ويعد هذا المؤتمر مؤتمرًا تاريخيًا مهمًا لعدة أسباب أهمها أنه ضم عددًا ضخمًا من القيادات النسائية، فقد تواجدت نحو خمسة وستين من زعيمات الحركة النسائية الشرقية والعربية. كان ذلك بمثابة سبق في مسيرة الحركة النسائية؛ ولقد تمكنت اللجنة التي انبثقت عن أعمال المؤتمر والتي أمرت بتشكيلها هدى شعراوي من جمع التبرعات لمساعدة ضحايا القضية الفلسطينية لتصل قيمة التبرعات إلى 1480560 جنيهًا مصريًا، وصافي إيراد الحفلة الغنائية الذي تبرعت به أم كلثوم كان 103720 جنيه مصري.

كان نتيجة جهود هدى شعراوي تجاه القضية الفلسطينية أن أرسلت الجمعيات النسائية في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق تفويضًا كاملاً لها بالدفاع عن القضية الفلسطينية أمام لجنة الانتدابات والمؤتمر النسائي الدولي، كان التفويض يتضمن ضرورة سعيها الحثيث لدى عصبة الأمم المتحدة ووزارة المستعمرات لتأمين الحل العادل لهذه القضية مستندة على قاعدة الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام.

أما أبرز القرارات التي خرج بها المؤتمر: تأييد مطالب عرب فلسطين وإلغاء الانتداب، وإحلال معاهدة مع بريطانيا تنشأ بموجبها في فلسطين دولة دستورية ذات سيادة، واعتبار تصريح بلفور باطلاً ووقف الهجرة اليهودية، ومنع انتقال أراضي العرب إلى اليهود أو الأجانب، ورفض تقسيم فلسطين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

- **مؤتمر لندن 1939:**

حرص الوفد المصري على تقديم الاقتراحات التي رأى فيها حلاً لقضية فلسطين؛ فقد اقترح الوفد المصري اتباع نظام لا مركزي في فلسطين؛ حيث تقسم إلى أقاليم لكل منها إدارتها المستقلة على أن يراعى أصحاب الأغلبية في كل إقليم، توالت الجلسات التي ناقشت جوانب عدة للقضية الفلسطينية، اتضح فيها موقف مصر من خلال بيان علي ماهر، والذي جاء فيه حرص الحكومة المصرية على قيام دولة فلسطينية مستقلة يضمن فيها حقوق الأقليات "اليهود"، ونتيجة للخلاف بين وجهتي النظر العربية واليهودية وفشل بريطانيا في تقريب وجهات النظر، أعادت بريطانيا المحاولة من جديد باقتراحات جديدة لا تراعي الثوابت العربية بتكوين دولة فلسطينية مستقلة ووقف الهجرة، لذلك اعتبر العرب أن مهمتهم في لندن قد انتهت، والإعلان عن فشل المؤتمر.

حرصت مصر عقب فشل المؤتمر على إجراء المباحثات مع الحكومة البريطانية بغية التمهيد لعقد مؤتمر جديد في مصر من شأنه التوصل لتسوية القضية الفلسطينية وتكفل استقلال فلسطين وسلامة وحدتها؛ واستمرارًا في حرص مصر على حل القضية طلب رئيس الحكومة المصرية محمد محمود باشا بعقد اجتماع للوفود العربية التي شاركت في مؤتمر لندن في مصر، وصرح الجانب المصري بأنه لا يرى مانع في وضع المقترحات البريطانية على بساط البحث والتداول وصولاً للسلام، فشلت المفاوضات وضاعت الجهود المصرية في

محاولة التقريب بين وجهات النظر المختلفة بخروج لندن بالكتاب الأبيض الذي لا يتفق مع مبادئ العرب القومية.

- **الكتاب الأبيض** 1939:

رفضت الحكومة المصرية الموافقة على هذا الكتاب وذكرت أنها لا تستطيع أن توصي عرب فلسطين بالتعاون مع الدولة المنتدبة على أساس السياسة الجديدة، ولقد عللت الحكومة المصرية هذا الرفض بعدة أسباب منها أن الكتاب الأبيض أكد على مبدأ إقامة الوطن القومي اليهودي وهو مالم توافق عليه الحكومات العربية، ومنها استمرار الهجرة خلال الفترة الانتقالية، وأيدت الحكومة المصرية فكرة قيام حكومة مشتركة بين العرب واليهود، حيث كانت خطة العرب في ذلك الوقت قد بُنيت على أساس قيام حكومة موحدة يمثل فيها اليهود كأقلية.

- **المؤتمر النسائي العربي بالقاهرة 12 - 16 ديسمبر** 1944:

وضعت الحركة النسائية المصرية قضية فلسطين كأولوية في أجندة مصر النضالية؛ أوضحت هدى شعراوي إلى أن المؤتمر عُقد لدراسة قضيتين عادلتين: قضية فلسطين وقضية المرأة، وعبرت عن رأيها بأنه يمكن تأجيل قضية المرأة قليلاً، وبحث قضية فلسطين التي رأت فيها ضرورة أولى؛ ناقش المؤتمر ضرورة تخصيص يوم لفلسطين تنطلق فيه السيدات والآنسات لجمع التبرعات، ويُشترى بالمال المجمع أراضي في فلسطين يقدم كهدية من مصر لسكان فلسطين.

كما خرج المؤتمر بعدد من القرارات كان أهمها: 1- أن تكون فلسطين دولة مستقلة تحكم نفسها بنفسها، 2- منع الهجرة اليهودية والتصدي لمحاولات إنشاء وطن قومي لليهود، 3- إرسال برقيات باسم المؤتمر لكل من رئيس جمهورية الولايات المتحدة ورئيس الحكومة البريطانية للإعراب عن تألم سيدات العرب من التصريحات التي تناصر الصهيونية على حساب الحق العربي، كما وجه المؤتمر مناشدات للحكومات العربية باتخاذ ما يلزم من إجراءات في سبيل منع تسرب أراضي العرب إلى اليهود.

- **لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية 1946:**

جرى إيفاد لجنة التحقيق الأنجلو- أمريكية إلى فلسطين بغرض تفحص مسألة يهود أوروبا ومراجعة المسألة الفلسطينية، ولقد جاءت توصيات اللجنة مجحفة لعرب فلسطين ومنحازة للمطالب الصهيونية.

ولقد رأى الملك فاروق أن توصيات اللجنة تعصف بالقضية الفلسطينية، ولذلك أرسل رسائل لزعماء العالم العربي مستنكرًا، إلا إنها لم تؤت ثمارها؛ فكانت دعوة الملوك إلى عقد مؤتمر بأنشاص - الدعوة التي وجهها فاروق كانت من تلقاء نفسه دون اعتبار للحكومة - لمناقشة توصيات اللجنة الأنجلو - أمريكية والبحث عن سبل لإنقاذ الحق العربي في فلسطين.

ولقد ترتب على مؤتمر أنشاص دعم مكانة الملك فاروق باعتباره حاضنًا لقضية فلسطين، فبعد ثلاثة أسابيع من انتهاء أعمال المؤتمر طلب مفتي القدس من الملك فاروق الحماية، ولقد وجد فاروق في تواجد المفتي في القاهرة ورقة رابحة، بل خرج فاروق بفكرة إعلان الحسيني رئيسًا لدولة فلسطين المستقلة، ليكون مسانداً له في دولة عربية متحدة مع مصر ليضمن أمنها القومي.

على الرغم من اعتراض رئيس الوزراء المصري إسماعيل صدقي على وجود المفتي إلا إنه سلم بالأمر الواقع وبعث رسالة ترحيب للمفتي؛ أما وزير الخارجية المصري أحمد لطفي السيد فقد رأى أن المفتي يعتبر لاجئًا سياسيًا وهذا يعني تحريم العمل السياسي عليه.

ولم يتجاهل البرلمان المصري توصيات لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية؛ في خضم مناقشات مجلس النواب طُرحت توصيات "لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية" وكانت رؤية جميع النواب حول هذه القرارات أن اللجنة كانت متسرعة وكانت أبحاثها سطحية ولم تتحر الحقيقة ولا التاريخ، كما اُتهمت اللجنة بإنها أباحت هجرة اليهود إلى فلسطين، ومزجت مشكلة يهودي أوروبا بفلسطين برغم من وجود مساحات شاسعة بينهم.

جاءت اقتراحات النواب بأن ترفض الحكومة التقرير وأن يؤخذ رأي العرب ويكون الأساس استقلال فلسطين، كما كان هناك مقترح أخر بأن تُعرض مشكلة فلسطين على مجلس الأمن لأنها تؤثر على السلام العالمي، بسبب وجود جيش صهيوني مسلح يمارس الإرهاب، فيما ذهب رأي ثالث باقتراح أن تخصص الحكومة المصرية مبلغ مليون جنيهًا لإنقاذ هذه الأراضي.

وفيما يخص لجوء مفتي القدس إلى مصر قدم مجلس الشيوخ استجوابًا إلى رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي "بشأن القيود المفروضة على المفتي" وعدم فتح المجال السياسي له في الدفاع عن قضية فلسطين من داخل الأراضي المصرية، واستغلال وجوده في الدعاية أو القيام بنشاط يخدم القضية.

ولقد أوضح رئيس مجلس الوزراء، أن المفتي جاء إلى مصر بصورة مفاجئة محتميًا بالبيت العلوي، كما اعترض على عمل المفتي السياسي من داخل مصر كونه لاجئ، وأن المفتي تقبل الوضع بارتياح، كما أن للحكومة كل الحق في أن تحد من نشاطه.

أما عن الموقف الحزبي من توصيات اللجنة الأنجلو - أمريكية بفتح أبواب فلسطين لهجرة مائة ألف يهودي، فقد تسببت هذه القرارات في أن تُصبح أرض فلسطين بمثابة احتكاك مباشر بين الحركة الوطنية المصرية والاستعمار الغربي؛ حيث استنكر حزب الوفد توصيات اللجنة وطالب بتوخي العدالة تجاه قضية الفلسطينيين، كما ندد النحاس بقرار اللجنة، وطالب بالوقوف ضد الأطماع الصهيونية التي تهدف للسيطرة على أراضي فلسطين ومواردها الطبيعية من أبنائها الشرعيين، كما طالب بضرورة اصطفاف العرب لمواجهة مشروع التقسيم والدفاع عن عروبة فلسطين.

وفيما يتعلق بدور جمعية الشبان المسلمين فلقد عبر صالح حرب، رئيس جمعية الشبان المسلمين، عن رفضه تقرير اللجنة الأنجلو " أمريكية بتقسيم فلسطين، ووصل الأمر بجمعية الشبان المسلمين إلى تشكيل لجنة مكونة من صالح الحرب ومحمد علي علوبة لصياغة اقتراح قدمته للجنة التحقيق تضمن الاقتراح: تشكيل دولة فلسطينية ديمقراطية ويكون لليهود فيها حقوق وعليهم واجبات، إلا أن اللجنة رفضت هذا الاقتراح.

- **مؤتمر أنشاص 28 - 29 مايو 1946:**

جاء المؤتمر كردة فعل على تقرير اللجنة الأنجلو " أمريكية، دعا الملك فاروق إلى عقد هذا الاجتماع والذي يُعتبر الأول من نوعه، فلم يفكر رئيس دولة من قبل في عقد مثل هذا الاجتماع، كان واضحًا حرص الملك فاروق على إثبات زعامته العربية، ومن مظاهر

اهتمام المؤتمر بقضية فلسطين ما أشار له بيانه الختامي: اعتبار قضية فلسطين قضية تخص العرب جميعًا، ورفض المؤتمر لأي هجرة جديدة لليهود لأرض فلسطين.

ترك المؤتمر صداه في الدوائر الفلسطينية والعربية؛ على المستوى الفلسطيني أشاد سكرتير اللجنة العربية العليا عزت طنوس بالبيان الصادر عن المؤتمر، على المستوى العربي وصفت وثيقة أنشاص بأنها تاريخية وأشادت بموقف الملك فاروق الذي أثبت بوضوح روح الاتحاد العربي تجاه قضية فلسطين وجميع القضايا العربية.

ولقد نوقشت القرارات التي كلف بها عبد الرحمن عزام -الأمين العام الأول للجامعة العربية - أمام مؤتمر الجامعة العربية، كما قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنتين: لجنة الشئون الداخلية، كانت مهمتها بحث المساعدات التي تقدمها الدول العربية لفلسطين مثل: توحيد كلمة العرب، والمقاطعة، والدعاية وإنقاذ الأراضي وتأليف اللجان للدفاع عن فلسطين في الأقطار العربية. أما اللجنة الخارجية، فقد كُلفت بالرد على تقرير اللجنة الأنجلو - أمريكية.

وهكذا رغم انشغال مصر بقضيتها الوطنية وكفاحها من أجل تحقيق استقلالها، إلا أنها أدركت خطورة مخططات الحركة الصهيونية على فلسطين والأمن القومي العربي، لذلك تحركت على المستوى الرسمي والشعبي تستنكر هجرة اليهود إلى فلسطين، كما تحرك البرلمان والأحزاب، والقوى الناعمة تدعم من ناحية شعب فلسطين، وتفضح خطط الحركة الصهيونية من ناحية أخرى، وتؤكد أن الدين برئ من هذا الصراع، وأن الأمر جد خطير يهدد مستقبل الوطن العربي، كل هذا قبل أن تقرر مصر دخول حرب فلسطين عام 1948.

رابعًا: موقف مصر من قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت بريطانيا قد نجحت في تهيئة الأوضاع لليهود في فلسطين لإقامة دولتهم. فقد مكنتهم من حيازة مساحات كبيرة من الأراضي، وسمحت لهم بتكديس كميات كبيرة من الأسلحة. وبذلت محاولات عديدة لفرض تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. كما اندفعت الولايات المتحدة للمشاركة في تحقيق أهدافها من خلال لجنة التحقيق الانجلو - أمريكية، والتي قدمت مشروع موريسون Morrison في عام 1946، والذي قام على فكرة تقسيم فلسطين، فقسمها إلى أربع مناطق تحت سلطة

حكومة مركزية، منطقة يهودية، ومنطقة عربية، تتمتعان بسلطة حكم ذاتي تحت إشراف المندوب السامي البريطاني وحكومة مركزية، ومنطقتي القدس والنقب، وتخضعان للحكومة المركزية. وقد حاولت بريطانيا إقناع العرب في مؤتمر لندن 1946 بقبول هذا المشروع، إلا أن مصر وباقي العرب المشاركين في المؤتمر رفضوا الفكرة، لأنهم يرفضون فكرة التقسيم من الأساس. كما نبه عبد الرازق السنهوري ممثل مصر في المؤتمر إلى أن هدف المشروع بصورته تلك لا يهدف إلى إقامة دولة اتحادية، وإنما سيؤدي حتمًا إلى تقسيم فلسطين فعليًا، في ظل فتح الباب لهجرة يهودية مفتوحة للأراضي المقترح تخصيصها لليهود، وبالتالي ستنشأ دولة يهودية مستقلة. وحذر السنهوري من خطورة وجود مثل هذا الكيان الصهيوني على الدول العربية المجاورة. لتبدأ مصر بعد هذا المؤتمر نشاطًا دبلوماسيًا منظمًا لمناهضة مشروعات تقسيم فلسطين.

وعقب صدور قرار التقسيم أعلن الملك فاروق اعتزام مصر مقاومة التقسيم بقوة السلاح وأن هذا الرأي يتفق مع الرؤية العربية العامة. وفي الوقت ذاته عمت المظاهرات شوارع مصر وتزايدت الإضرابات على الساحة المصرية، واخترق المتظاهرون شوارع القاهرة مطالبين بالسلاح ومطلقين الصيحات المعادية لكل الدول المتهمة بإقرار مشروع التقسيم.

ولقد احتل قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين مناقشات مجلس النواب؛ حيث اعتبر رئيس الجلسة أن هذا القرار باطلاً، وأعلن عن تصميم مصر على التمسك بفلسطين عربية موحدة، وعدم الرضوخ للقرار، كما أيد رئيس الوزراء ما ذكره رئيس الجلسة ووافق النواب عليه.

وفي مجلس الشيوخ تم تقديم مشروع قرار التقسيم الذي مزق فلسطين، واعتدى على أقدس حقوقها، وكان من رأي المجلس أن القرار خالف نصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة؛ كما ضم الاقتراح شكرًا للدول التي وقفت إلى جانب الحق عند صدور قرار التقسيم، كما دعا المجلس الحكومة إلى التعاون مع الحكومات العربية الأخرى للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل الممكنة.

ومع أن قرار الحكومة المصرية بدخول الحرب لم يكن قد تبلور بعد في هذا الوقت، إلا أنها أنشئت قيادة عسكرية في العريش، أُلحقت بكتيبة من المشاة معززة بمدافع الهاون، وعدد من المصفحات، وكان الهدف من تواجدها الإعداد والتدريب والحيلولة دون وصول

أيـة اضطرابـات مـن فلسـطين إلـى الحـدود المصريـة؛ تدريجيًـا بـدأت الضغـوط الشـعبية فـي دفـع الحكومـة المصريـة لإبـداء المزيـد مـن الاهتمـام بالقضيـة الفلسـطينية والتأكيـد علـى أن الحكومـة لا تقـف موقـف المتفـرج.

ومـن ناحيـة أخـرى، اجتمعـت الأحـزاب المصريـة علـى رفـض قـرار التقسـيم؛ فدعـا حـزب "الوفـد" إلـى الموافقـة علـى مشـروع يهـدف إلـى اسـتفتاء محكمـة العـدل الدوليـة فـي اختصاص الجمعيـة العامـة بشـأن التوصيـة بتقسـيم فلسـطين؛ كمـا اتهـم النحـاس الـدول الكبـرى بالتواطـؤ مـع الحركـة الصهيونيـة، علـى الجانـب الأخـر هاجـم النـواب الوفديـون فـي مجلـس الشـيوخ قـرار التقسـيم، كذلـك عبـرت صحـف الحـزب "المصـري" و"صـوت الأمـة" عـن تضامنهـم مـع قضيـة فلسـطين وحرصهمـا علـى تتبـع أنبـاء الصـراع، أمـا صحيفـة "صـوت الأمـة" " الجنـاح اليسـاري فـي حـزب الوفـد - فقـد طرحـت القضيـة كجـزء مـن قضايـا التحـرر العربـي، كمـا سـخرت صفحاتهـا للكُتـاب الفلسـطينيين فـي مصـر لتعريـف الجماهيـر المصريـة بحقيقـة القضيـة.

بينمـا اعتبـر "حـزب الأحـرار الدسـتوريين" "وحـزب السـعدي" قـرار الأمـم المتحـدة بتقسـيم فلسـطين جائـرًا ومخالفًـا لميثـاق الأمـم المتحـدة، كمـا دعـا الحـزب باتبـاع كافـة الوسـائل الممكنة لوقـف تنفيـذ قـرار الأمـم المتحـدة، أمـا محمـد حسـين هيـكل رئيـس الحـزب لفـت الانتبـاه إلـى البعـد القومـي لمسـألة التقسـيم التـي تمـس مصـر كمـا تمـس فلسـطين، ورأى أن اليهـود الذيـن أدعـوا حقهـم فـي فلسـطين ليـس بعيـدًا عنهـم أن يدعـوا غـدًا أحقيتهـم فـي البلـد الـذي أوحي إلـى موسـى فيهـا، فـي إشـارة إلـى "سـيناء"، وبعـد غـد فـي النهـر الـذي أُلقـي موسـى فيـه.

وتجـدر الإشـارة إلـى أن حـزب الكتلـة الوفديـة لـم يخـرج كثيـرًا عـن المبـادئ التـي تبناهـا حـزب الوفـد تجـاه القضيـة الفلسـطينية وعروبـة مصـر، وبإصـدار الأمـم المتحـدة لقـرار التقسـيم رأى حـزب الكتلـة الوفديـة اسـتحالة الركـون إلـى الـدول الكبـرى، وكان يـرى أن حـل مشـكلة فلسـطين يتلخـص فـي قبـول التحـدي والمواجهـة، كمـا تبنـى الحـزب حملـة ممنهجـة ضـد الصهيونيـة ورأى ضـرورة الاسـتعداد للمعركـة فـي سـبيل تقريـر مصيـر القضيـة؛ كمـا تجـاوب حـزب "مصـر الفتـاة سـريعًا مـع ثـورة الشـعب الفلسـطيني ضـد قـرار التقسـيم، كمـا أعلـن مؤسـس الحـزب أحمـد حسـين مـن فـوق منبـر الجامـع الأزهـر قـراره بالسـفر إلـى فلسـطين وحمـل البندقية

لنصرة الشعب الفلسطيني، ولقد جذب موقف أحمد حسين عدد كبير من شباب الحزب وألفو كتيبة عرفت بكتيبة "مصطفى الوكيل".

وفيما يتعلق بالصحافة المصرية بدأت بعض المقالات تصف نشاط الحركة الصهيونية بأنه نشاط إرهابي، وخصصت بعض الصحف المصرية بابًا دائمًا للكتابة عن الخطر اليهودي في مصر وموقفهم من قضية فلسطين، ومن أبرز هذه الدوريات "النذير" و"المصور" و"الأيام".

أما عن موقف الجمعيات لتقسيم فلسطين؛ فقد برز دور جمعية الشبان المسلمين؛ حيث وصف صالح حرب- رئيس جمعية الشبان المسلمين - هيئة الأمم المتحدة بأنها منظمة غير عادلة، كما وجه انتقاده للدول التي أيدت قرار التقسيم، ورأى أن الحل الأمثل لكي ينقذوا فلسطين هو إعلان الجهاد ضد الصهيونية؛ وعلى رغم من إدراك صالح حرب لأهمية الجهاد العسكري فإنه لم يغفل عن أهمية مكافحة اليهود سياسيًا، وكان لحرب موقفًا سباقًا في المطالبة باستخدام سلاح البترول في المعركة.

كما شاركت جمعية الشبان المسلمين في أول مؤتمر شعبي يعقد في القاهرة لنصرة قضية فلسطين، وتكوين هيئة عليا لتنظيم الجماعات والهيئات لإنقاذها ودعوة الشباب على اختلاف طبقاتهم للدفاع عن العروبة.

خامسًا: المشاركة المصرية في حرب فلسطين:

حددت مصر موقفها من التدخل في فلسطين منذ ظهور توصية التقسيم وفقًا لقرار الجامعة العربية التي اتخذته في 9 أكتوبر 1947، بضرورة تقديم الدعم المادي والمعنوي لأهل فلسطين لتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم في مواجهة العصابات الصهيونية، في ظل نية بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين وسحب إدارتها وقواتها، وأيضًا من خلال الاستعداد العسكري على حدود فلسطين، تحسبًا لما ستسفر عنه الأحداث هناك.

وكانت مصر حريصة على عدم إثارة المشاكل مع بريطانيا، نظرًا للوضع المتشابك في المنطقة، فبريطانيا كانت ما تزال تحتفظ بقوات كبيرة في مصر، وتسيطر على قاعدة قناة السويس، وكانت في الوقت نفسه هي دولة الانتداب على فلسطين وصاحبة السلطة

العسكرية والإدارية فيها، وكان من وجهة نظر الحكومة المصرية في ذلك الوقت، أن أي تحرك مصري عسكري باتجاه فلسطين سيعد اعتداء على سلطة بريطانيا.

والواقع أن مصر - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - كانت تمر بحالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أدت خدمات كثيرة لبريطانيا وقوات الحلفاء خلال تلك الحرب، وكان من الطبيعي أن تتطلع مصر بعد انتهاء الحرب لإنهاء الوجود البريطاني، إلا أن بريطانيا لم يكن لديها مثل هذه النية، وكانت ما تزال متمسكة بموقعها لتأمين الملاحة في قناة السويس بوصفها أهم شريان ملاحي في العالم، والذي تضاعفت أهميته خلال الحرب ومع تزايد كميات النفط التي يمر خلالها إلى أوروبا.

وعلى الرغم من تلك الأوضاع، كان تصاعد سوء الأوضاع في فلسطين، وتزايد اعتداءات العصابات الصهيونية على الشعب الفلسطيني، سببًا في تغيير وجهة نظر الحكومة المصرية من مسألة التدخل المباشر في فلسطين، أضيف إلى ذلك أن العصابات الصهيونية، قامت بارتكاب مجازر بشعة بحق العديد من القرى الفلسطينية بغرض بث الرعب في نفوس كل الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة وترك قراهم. كما استولت تلك العصابات على مدينة حيفا، واستولت على ممتلكات مصرية هناك، وارتكبت مجازر بحق رعايا مصريين كانوا مقيمين فيها؛ مما زاد من اشتعال المظاهرات بالمدن المصرية المطالبة بالتدخل لنجدة فلسطين، ومن ثم أعلنت الحكومة المصرية الموافقة على التدخل العسكري المسلح، ولكن من خلال إرسال المتطوعين إلى فلسطين. وقد حاولت بريطانيا إقناع مصر بتغيير موقفها، ولكن مصر أبلغتها أنها لا تستطيع وقف التطوع في ضوء سخط الرأي العام المصري.

وتنفيذًا لذلك، وافقت الحكومة المصرية على تكوين فرق من المتطوعين تحت مظلة الجامعة العربية، على أن يقوم ضباط من الجيش المصري بالإشراف على تدريبهم وتأهليهم عسكريًا. ومن ثم، اندفعت أعداد كبيرة من الشباب من كافة بقاع مصر للانخراط في هذ الأمر، كما سلمت الحكومة المصرية معسكر الهايكستب للجامعة العربية لتدريب المتطوعين. وبالفعل، سافر هؤلاء المتطوعون بصحبة عدد من ضباط الجيش المصري إلى فلسطين، وانضموا إلى كتائب جامعة الدول العربية التي كانت تحت قيادة

البكباشي أحمد عبد العزيز، والذي تم تعيينه قائدًا عامًا لقوات المتطوعين المصريين والليبيين في 19 أبريل 1948، وقد أمدتهم الجامعة العربية بالأموال. وتم توزيع كتائب المتطوعين التي أرسلتها الجامعة العربية لفلسطين، حيث عملت كتيبة أحمد عبد العزيز في البداية في منطقة النقب، ودخلت خان يونس في 25 أبريل، ثم انتقلت إلى قطاع جنوب المقدس. بينما أرسلت الكتيبة الثانية بقيادة البكباشي عبد الجواد طبالة إلى غزة، أما الثالثة فكانت بقيادة اليوزباشي محمد سرور فقد كلفت بالدفاع عن قرية صور باهر، وقد اشتبكت تلك القوات مع الصهاينة بداية من 7 مايو 1948.

وفي ظل تدهور الأوضاع في فلسطين، وتعدد الجرائم والمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، والتي بدا معها واضحًا عدم قدرة قوات المقاومة العربية على مواجهة تلك العصابات مع ما تعانيه من نقص في الرجال والسلاح، سافر اللواء إسماعيل صفوت رئيس اللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية إلى القاهرة؛ ليعرض على اللجنة السياسية بالجامعة عدم قدرة المتطوعين العرب على مواجهة العصابات الصهيونية، موضحًا أن حسم الموقف يتطلب تدخل الجيوش العربية.

وتشير كثير من المصادر إلى أن الملك فاروق كان متحمسًا لتدخل مصر بقواتها العسكرية في فلسطين، وقد أرجع البعض ذلك الحماس إلى حلم الزعامة الإسلامية الذي راود فاروق طوال فترة حكمه، والذي احتلت فيه القضية الفلسطينية مكانة مهمة خاصة من ناحية الارتباط الشعبي والحزبي بها. في حين أرجع البعض ذلك الحماس لرغبة الملك في التخلص من الأزمات الداخلية المتزايدة، ولصرف الأنظار عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في البلاد. فضلاً عن ذلك، عزا البعض سياسة فاروق إلى رغبته في استرداد بعض من سمعته التي انهارت في الفترة السابقة منذ حادثة فبراير 1942.

وعلى عكس فاروق، كان موقف رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي متحفظًا، فكان يدرك جيدًا عدم استعداد الجيش المصري لخوض معارك ضد القوات الصهيونية، التي تفوق القوات المصرية عددًا وتدريبًا وتسليحًا. علاوة على أنه لم يكن بمقدور مصر دفع مزيد من القوات في ذلك الوقت لتدعيم تلك القوة، حتى أن رئيس أركان الجيش المصري أكد أمام قادة الدول العربية في اجتماعهم في 12 أبريل 1948 أن وزارة الحربية تستطيع

توفير لواء مشاة فقط، وأن باقي قوات الجيش تحتاجها البلاد لعمليات الأمن الداخلي وحماية القواعد العسكرية في البلاد وحراسة خطوط المواصلات.

كما أن النقراشي كان يرفض بشدة الدفع بالقوات المصرية إلى فلسطين في الوقت الذي كانت القوات البريطانية ما زالت مرابطة في منطقة قناة السويس، في ظهر القوات المصرية المتقدمة إلى فلسطين، وخط إمدادها وتموينها يمر من أمام أعين البريطانيين.

والواقع أن الأوضاع الداخلية كانت تزداد صعوبة وتعقيدًا، فقد بلغت ذروتها في ذلك الوقت بإضراب رجال البوليس عن العمل لأول مرة في تاريخ مصر، حتى أن النقراشي طلب من الجيش النزول إلى الشوارع في 15 أبريل 1948 لحفظ الأمن.

إلا أن قناعات النقراشي تلك سرعان ما تغيرت بصورة شبه مفاجئة في شهر مايو 1948، مع اقتراب موعد انتهاء انتداب بريطانيا على فلسطين والذي كان مقررًا له 14 مايو 1948، وكان لذلك التغيير عدة أسباب، كان أولها تزايد الضغوط الشعبية على الحكومة لاتخاذ مواقف أكثر فاعلية تجاه القضية الفلسطينية، وكذا تزايد قلق الحكومة من الاضطرابات التي تشهدها فلسطين، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من امتداد تلك الاضطرابات للأراضي المصرية، بما يمثله ذلك من خطر على الأمن القومي المصري.

كما أن النقراشي تولدت لديه قناعة - كان من الواضح أنها بفعل وتأثير من البريطانيين " أن القتال في فلسطين في حال نشوبه، لن يستمر طويلاً، وأن القوى الدولية الكبرى، سوف تتدخل في غضون أيام قليلة، وتفرض هدنة بين القوات المتحاربة توقف القتال، تمهيدًا للبحث عن حلول سياسية للأزمة، وبالتالي فإن دخول قوات الجيش المصري إلى فلسطين لن يكون إلا مظاهرة عسكرية.

كما زاد من قناعة النقراشي بإمكانية دخول الجيش المصري الحرب، أن البريطانيين أقنعوه بإمكانية توفير احتياجات الجيش المصري من الذخائر، فقد تلقى وعدًا شفويًا من السفير البريطاني بالقاهرة رونالد كامبل Ronald Ian Campbell، بأن بريطانيا سوف تغض الطرف عن استيلاء الجيش المصري على محتويات مخازن الجيش البريطاني في منطقة القناة، إذا ما عقدت مصر العزم على دخول الحرب، وهو ما فسره النقراشي على أنه

رغبة من بريطانيا في تأديب اليهود بعد كل ما فعلوه بالقوات البريطانية من اعتداءات في السنوات السابقة، وكانت أحداث تفجير العصابات الصهيونية (الأرجون) لفندق الملك داود في 22 يوليو 1946ماثلة في الأذهان، وهي العملية التي أسفرت عن مقتل عشرات البريطانيين. ولم يخطر ببال النقراشي أن رغبة البريطانيين في تشجيعه على إشراك الجيش المصري في العمليات العسكرية بفلسطين، لم تكن إلا رغبة منهم في توريط الجيش المصري في قتال يعلمون نتيجته مسبقًا، فقد كانوا على دراية تامة بقدرات الجيش المتواضعة في ذلك الوقت، والفارق الكبير لصالح القوات الصهيونية. وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى إضعاف الجيش المصري بصورة أكبر، واستنزاف قواته على أرض فلسطين، ومن ثم تفقد مصر حجتها في المطالبة بخروج القوات البريطانية من منطقة قناة السويس بزعم قدرة الجيش المصري على تأمين الملاحة البحرية في قناة السويس.

وعلى الرغم من تلك الأسباب، كان هناك سبب أخر، ربما توارى بين حسابات المصالح والمكاسب والخسائر، ألا وهو أن دور مصر تجاه فلسطين كان وما زال ينطلق من مكانتها ودورها في العالمين العربي والإسلامي، غير أن الأزمة كانت نابعة من كيفية اتخاذ قرار بمثل هذه الخطورة وبتلك الطريقة التي تمت بها. وعلى كل حال قام النقراشي بعد أن عقد العزم على الدفع بالجيش المصري إلى فلسطين، بطلب عقد جلسة سرية لمجلس النواب في 11 مايو 1948، حيث عرض بيانات غير صحيحة على النواب بشأن جاهزية القوات المصرية، وكفاية عتادها وذخائرها. وطلب موافقة المجلس على دخول القوات المصرية أرض فلسطين، وهو ما أدى في النهاية إلى موافقة المجلس على طلبه.

سادسًا: دور مصر أثناء الحرب:

قامت مصر بدور مهم خلال مجريات الحرب في فلسطين على مدار ثمانية أشهر، مرت خلالها بعدة مراحل، وشهدت عدة هدن فرضها مجلس الأمن. وكان دورها العسكري من خلال قوات الجيش ومن المتطوعين.

- **دور الجيش المصري بالحرب:**

على الرغم من وضوح الهدف السياسي المعلن للحرب، والذي أجمعت عليه الدول العربية، وهو الحفاظ على عروبة فلسطين، كان الهدف السياسي العسكري غامضًا، فكان التوجيه الصادر لرؤساء أركان الجيوش العربية "اتخاذ التدابير الحاسمة لإحباط مشروع التقسيم وخوض المعركة إلى نهايتها المظفرة". وقد انعكس هذا الغموض على الهدف الاستراتيجي الذي كان من المفترض أن يحدده القادة لقواتهم، حيث انتهى الأمر إلى وضع تصور عام وليس خطة حقيقية، وكان هذا التصور متمثل في سرعة الحصول على نتائج عسكرية لصالح القضية الفلسطينية قبل تدخل الأمم المتحدة، دون أن يحدد كيفية تحقيق ذلك سواء بتدمير قوات العدو، أم حصارها ودفعها للاستسلام، أم الاستيلاء على مناطق محددة لتحقيق نصر جزئي لصالح القضية السياسية. وذلك على نقيض القيادة الصهيونية، والتي كانت قد أعدت خطتها العسكرية في نهاية شهر فبراير 1948، وأتمت التصديق عليها في 10 مارس تحت اسم الخطة (د)، والتي بدأ تنفيذها اعتبارًا من شهر أبريل 1948.

وقد تضمن هذا التصور العسكري العربي، تقدم القوات المصرية إلى مدينة المجدل على ساحل البحر المتوسط، مع تأمين جانبها الأيمن باتجاه بئر سبع لتطهير المنطقة. بينما تتقدم القوات الأردنية والعراقية كقوة ضاربة تجتاز نهر الأردن لقطع المواصلات الصهيونية بين جنين وتل أبيب. أما القوات السورية فتتقدم عبر لبنان إلى فلسطين، لعزل مدينة صفد، والمستعمرات شمالها وجنوبها حتى بحيرة طبرية. أما القوات اللبنانية فتتقدم على الطريق الساحلي لعزل المستعمرات الشمالية عن حيفا. في حين تم ضم أغلب القوة السعودية لتعمل تحت إمرة القوات المصرية باستثناء سريتين إحداهما انضمت إلى القوات السورية والأخرى إلى القوات اللبنانية.

وكانت القوات المصرية التي تقرّر أن تدخل إلى فلسطين، هي القوات التي سبق إرسالها في أواخر عام 1947 لمعسكر العريش، وكان قوامها مكون من لواء مشاة من ثلاثة كتائب، وكتيبة دبابات، وكتيبة استطلاع، وآلاي مدفعية ميدان عيار 25 رطل، وبطارية مدفعية ميدان 18 رطل، وبطارية مدفعية مضادة للدبابات عيار 6 رطل، وبطارية مدفعية مضادة للطائرات عيار 40 مم، وبطارية أنوار كاشفة، وتروب مدفعية مضادة للطائرات عيار 3.7 بوصة، بالإضافة إلى عناصر إدارية وفنية. وكانت القوة الجوية المصرية مكلفة بتعزيز تلك القوات، وكانت تضم في ذلك الوقت 66 طائرة من طرازات قديمة، منها 14 طائرة نقل ومواصلات، وكان ربع تلك الطائرات تحت الصيانة بحلوان، وقد تمركزت الطائرات المقاتلة بمطار العريش، بينما تمركزت الطائرات القاذفة بمطار ألماظة. وقد انضمت معظم القوة السعودية التي شاركت في الحرب للقوات المصرية، وكانت تتألف من كتيبة مشاة واحدة بلغ مجموع أفرادها حوالي 700 مقاتل.

أما باقي القوات العربية، فقد كان الفيلق الأردني أفضلها تسليحًا وتدريبًا، وبلغ عدد قواته 4500 مقاتل، وكانوا مسلحين بعدد لا بأس به من المدرعات (82 مدرعة ثقيلة، 52 مدرعة استطلاع خفيفة) بالإضافة إلى عدد كبير من الأسلحة المتوسطة والخفيفة. بينما بلغت عدد القوات العراقية 2500 مقاتل مع قوة جوية محدودة، في حين كانت القوة السورية واللبنانية أقل عددًا وتسليحًا. ومن ثم كان إجمالي القوات العربية - بما فيها مصر - التي دخلت فلسطين 14 ألف مقاتل، ومع سير المعارك زاد عددهم - وفقًا لتقارير المخابرات الأمريكية - إلى 27000 مقاتل داخل فلسطين، مع وجود قوات عربية أخرى بالقرب من فلسطين قدرت بنحو 19800 جندي، أي أن أقصى ما كان في قدرة العرب دفعه إلى داخل فلسطين 46800 مقاتل.

أما القوات الصهيونية، فقد كانت - وفقًا لتقارير المخابرات الأمريكية - تبلغ 97800 جندي، وكانت تتكون من عناصر رئيسية: الهاجاناه، والبالماخ، والأرجون وشتيرن ونيلي. وكان عدد غير قليل منهم من مقاتلي الفيلق اليهودي الذي تشكل أثناء الحرب العالمية للقتال إلى جانب الحلفاء، كما كانت تلك القوات تضم عددًا غير قليل من جنود يهود حاربوا مع جيوش أوطانهم الأصلية وهاجروا إلى فلسطين بعد الحرب. وكانت تلك القوات تتشكل من عشرة ألوية ميدانية أربعة منها للبالماخ (ألوية: يفتاح وهارئيل والنقب،

بالإضافة إلى لواء قيادة)، والهاجاناه ستة ألوية (جولاني، كارملي، اسكندروني، كرياتي، جفعاتي، عتصيوني). وبخلاف ذلك تمركزت وحدات حراسة وحاميات داخل المستعمرات الصهيونية والتي بلغت وقت نشوب الحرب 297 مستعمرة كيبوتس (مستوطنة زراعية وعسكرية)، و169 مستعمرة موشاف أوفديم (مستوطنة عمالية)، وكانت تلك المستعمرات تعمل كنقاط ارتكاز للقوات الصهيونية، كما كان لها دور مهم في تشتيت القوات العربية المهاجمة، وقُدِر عدد جنود تلك المستعمرات بعشرة ألوية تقريبًا.

وهكذا دخلت القوات المصرية حدود فلسطين في 15 مايو 1948، وقامت بأول عمل لها وهو حصار مستعمرة الدنقور من قبل الكتيبة السادسة بقيادة القائم قام جاد سالم، واتجهت باقي القوات المصرية إلى غزة ودخلتها في 16 مايو، بينما قامت القوات الجوية بقصف مطار بتاح تكفا، وميناء تل أبيب طوال يوم 18 مايو، وتم التركيز على قصف تل أبيب قصفًا شديدًا ومتواصلاً، في سيطرة جوية للطائرات المصرية في أجواء المناطق التي شهدت عمليات القوات المصرية. وكان القصف شديدًا لدرجة أن وزارة الخارجية البريطانية أرسلت سفيرها بالقاهرة لممارسة الضغط على الحكومة المصرية للتوقف عن قصفها، وتوضيح مدى الضرر الذي قد يسببه استمرار هذه الغارات على القضية المصرية. ومع هذا واصلت القوات البرية المصرية زحفها إلى شرق بلدة رفح، وسيطرت على منطقة العسلوج وبئر السبع في ظهر 19 مايو. كما هاجمت في اليوم نفسه مستعمرة ديرسنيد وكانت مركزًا رئيسيًا لتموين المستعمرات الجنوبية بالرجال والسلاح والذخيرة ولكنها فشلت في اقتحامها.

وفي يوم 21 مايو قامت القوات المصرية بعمليات عسكرية واسعة النطاق وامتد نشاطها شمالاً، فسيطرت على هربيا، وبرارا، وبيت هوجا، وأريرا، كما سيطرت على بلدة الكورة الواقعة على البحر المتوسط، وفي نفس اليوم دخلت القوات المصرية مدينة الخليل كما دخلت مدينة بيت لحم في اليوم التالي، كما عادت لمهاجمة مستعمرة ديرسنيد ونجحت في اقتحامها في يوم 24 مايو، وفي اليوم نفسه سيطرت على قرية عراق سويدان، وهي مدينة هامة كانت تتحكم في مواصلات المستعمرات الجنوبية، ومن ثم قطعت الاتصال بين مستعمرات الشمال والجنوب، ثم استمرت القوات المصرية زحفها شمالاً، ودخلت مدينة أسدود بمعاونة من الطائرات والمدفعية في يوم 29 مايو، وقد حاول العدو استرداد المدينة في ليل 30 مايو، إلا أن القوات المصرية صدتها، وفي يومي 2 و3

يونيو عاودت قوات العدو مهاجمة أسدود، ونجحت القوات المصرية للمرة الثانية في صدها وتكبيدها خسائر كبيرة.

وفي يوم 3 يونيو قامت القوات المصرية بمهاجمة مستعمرة نجبا، ولكنها لم تستطع السيطرة عليها لحصانتها، ولكنها نجحت في إكمال السيطرة على خط الفالوجا/ بيت جبرين / دير النحاس وبذلك أحكمت الحصار بصورة كاملة على مستعمرات جنوب النقب. ومن ثم تقدمت إلى مستعمرة نتسانيم الواقعة على شاطئ البحر المتوسط بين أسدود والمجدل يوم 7 يونيو ونجحت في السيطرة عليها، وتم أسر عدد 110 من اليهود المدافعين عنها، ولأهمية المستعمرات قامت قوات العدو بالهجوم عليها لاستردادها، إلا أن القوات المصرية نجحت في صد الهجوم وتدمير القوة المهاجمة. وفي 10 يونيو توغلت القوات المصرية ودخلت بلدتي عجور وعرطوف جنوب الطريق الواصل بين الرملة والقدس.

وفي 11 يونيو كان من المفترض بدء تطبيق الهدنة الأولى التي فرضها مجلس الأمن، إلا أن العدو حاول تهديد خط مواصلات القوات المصرية بين المجدل وأسدود، كما حاول مهاجمة القرى العربية بالقرب من عراق سويدان، إلا أن القوات المصرية صدته.

ومجمل الأحداث أن القوات المصرية التي غلب عليها الحماس والروح المعنوية العالية، اندفعت شمالاً، وخاضت العديد من المعارك التي كان أغلبها في صالحها، إلا أن زحفها كان سريعًا بدرجة ملحوظة حتى أن كثير من المستعمرات تركت في الخلف دون تطهير.

وكان قبول الهدنة الأولى من القرارات السياسية التي أثرت على سير المعارك حيث انقلبت موازين القوى لصالح العصابات الصهيونية بعدها، وكان الجيش المصري متقدمًا على السهل الساحلي، وكانت القوات المصرية قد نجحت في السيطرة على المستعمرات الهامة وبئر سبع ووصلت إلى جنوب القدس، وكذلك كان الجيش العراقي قد استرد مدينة جنين أهم مدن المثلث العربي، وكان الجيش السوري قد تموضع في أماكن هامة على الحدود الأردنية، وكذلك الحال بالنسبة للقوات اللبنانية التي تمركزت على حدود لبنان لمنع اختراق اليهود لها.

وخلال الهدنة، استعدت القوات الإسرائيلية لاستئناف الحرب استعدادًا كاملاً، حيث تلقت دعمًا عسكريًا هائلاً من عدد من المصادر، فظهرت طائرات مقاتلة من طراز سيبتفير ومسرشميت وهارفارد وبي 17، إلى جانب الدبابات. كما قفز حجم القوات الإسرائيلية إلى 106 ألف مقاتل، حيث حشدت المزيد من القوات، واستقبلت عددًا من المتطوعين من دول أوروبية، ومن الولايات المتحدة ممن كانت لهم خبرات قتالية عالية من خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية. بينما لم تكن القوات العربية تتجاوز 31 ألف مقاتل، وكانت مصر تعاني من أجل توفير الأسلحة لقواتها، فقد كانت لجنة "الاحتياجات للقوات المسلحة" التي أنشأها مجلس الوزراء في 31 مارس 1948، تتحايل بمختلف الطرق للحصول على أي أنواع من الأسلحة، فاشترت أسلحة بأسماء دول أخرى خاضعة للحظر، وأنزلتها بموانئ السويس إعمالاً لقانون السيادة. كما اشترت كميات كبيرة من الأسلحة التي كانت القوات البريطانية تقوم ببيعها بالمزاد العلني بعد جعلها غير صالحة للاستخدام العسكري، وقامت بتهريب جانب من تلك الأسلحة مفككة وقبل أن يتم إتلافها، وقام الفنيون والضباط المصريون بإعادة تجميع وتأهيل تلك المعدات لتصلح للعمل، وبالفعل تم الاستفادة بعدد كبير من تلك المعدات منها دبابات شيرمان، ولوكاست، وأنواع مختلفة من العربات المصفحة، وسيارات النقل. كما كانت كميات كبيرة من الذخائر يتم سرقتها من مخازن القوات البريطانية في منطقة القناة، إلا أن كل ذلك لم يكن كافيًا، خاصة أن جانب كبير من تلك الأسلحة والذخائر كانت حالته الفنية سيئة، وأقل كثيرًا في الكفاءة من الأسلحة التي حصل عليها الإسرائيليون.

ومع انتهاء الهدنة الأولى في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الجمعة 9 يوليو 1948، بدأت القوات المصرية عملياتها العسكرية على طول الجبهة، وتمكنت من استرجاع بلدة كوكبا بعد حصارها، واسترجعت أيضًا بلدة الحليقات، وفي 10 يوليو أتمت الاستيلاء على مستعمرة كفار داروم والتي كانت تتحكم في طريق رفح، وبذلك تم تأمين طريق رفح - غزة. وفي 17 يوليو، صدرت الأوامر للكتيبة الأولى احتياط بمهاجمة مستعمرة الدنقور، ولكن لم تنجح في ذلك وتوجهت إلى مهاجمة بئر عسلوج (التي أعاد اليهود احتلالها). كما قررت القوات المصرية استرجاع كراتيا، ولكنها لم توفق في ذلك، واكتفت باسترجاع

سلسلة تباب تشرف على الطريق الموصل إلى الفالوجا، ولكن في مساء 18 يوليو، صدرت الأوامر بوقف إطلاق النار مرة أخرى تنفيذًا لقرار مجلس الأمن بقيام الهدنة الثانية.

وكانت تلك الهدنة نتيجة لمساعي الوسيط الدولي الكونت برنادوت Bernadotte، حيث طلب من مجلس الأمن خلال جلسته بتاريخ 15 يوليو 1948، أن يتدخل بحزم لوقف القتال في فلسطين، فأصدر مجلس الأمن قرارًا بوقف إطلاق النار عملاً بالمادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة، وألزم القوات المتحاربة بالكف عن أي عمل عسكري والأمر بوقف إطلاق النار بين الطرفين، على أن يبدأ تنفيذ القرار في أقل من ثلاثة أيام من تاريخ صدوره. كما دعا القرار جميع الحكومات إلى الاستمرار في التعاون مع الوسيط الدولي برنادوت للتوصل إلى السلم في فلسطين. وقد أرسلت الولايات المتحدة برقية إلى الحكومات المعنية لتنفيذ القرار جاء فيها: "إن الولايات المتحدة الأمريكية في غاية الانزعاج بسبب تطور الأحداث في فلسطين، وهي تأمل أن تتعاون الحكومات العربية على تنفيذ أمر وقف القتال المقترح لجميع الجبهات في فلسطين". ولما لم يكن يهم الولايات المتحدة إلا مصلحة إسرائيل، فقد مارست ضغوطها على الحكومات العربية من ضمنهم مصر بقبول وقف القتال، حتى تتيح لإسرائيل استكمال احتياجاتها من الأسلحة واستيعاب ما وصلها بالفعل خلال الفترة السابقة.

كما جاء في قرار مجلس الأمن أن على لجنة تنفيذ الهدنة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ أمر وقف القتال، وأن على الوسيط متابعة الجهود للتوصل إلى السلام في فلسطين، وبمراقبة الهدنة، وتقديم التقارير الكاملة، والتحقيق بأي انتهاك للهدنة من كلا الطرفين، وعمل كل الإجراءات اللازمة لتثبيت الهدنة، وأن تظل الهدنة سارية المفعول إلى أن يتوصل الطرفان إلى تسوية سلمية للموقف في فلسطين.

وقد حدد برنادوت يوم 18 يوليو 1948 موعدًا محددًا لبدء الهدنة الثانية في فلسطين، وفقًا لقرار مجلس الأمن المشار إليه، وما كاد القرار يبلغ للطرفين حتى أبرق الإسرائيليون بقبولهم الهدنة، ولكن اقتصر قبول الدول العربية ومصر في بادئ الأمر على سريان الهدنة في القدس فقط دون الميادين الأخرى. ولكن إصرار مجلس الأمن على اعتبار مواصلة القتال في فلسطين تكديرًا للسلم العالمي، وتهديده الصريح بتوقيع عقوبات على الدول العربية إذا رفضت وقف إطلاق النار. وبعد اجتماع اللجنة السياسية التابعة

لجامعة الدول العربية في بيروت بحضور كلاً من رئيس وزراء مصر محمود النقراشي ورؤساء وزراء الأردن ولبنان والعراق، وغيرهم من الدول العربية، قرروا في 18 يوليو قبول قرار مجلس الأمن في جميع أنحاء فلسطين، واتخذ هذا القرار بالأكثرية وليس بالإجماع. وقد أرسل أمين عام الجامعة العربية إلى الوسيط الدولي برنادوت في رودس رسالة يبلغه فيها موافقة العرب على الهدنة.

ومع توقف القتال للمرة الثانية، كانت القوات المصرية على الرغم من الخلل الواضح في أعداد القوات والأسلحة بينها وبين القوات الصهيونية، إلا أن تلك الفترة كانت سجالاً بين الطرفين، فقد ظلت خطوط القوات المصرية متماسكة وثابتة، وإن كانت قد فقدت قدرًا كبيرًا من اندفاعها الذي تميزت به في المرحلة الأولى من الحرب. وخلال سريان الهدنة الثانية مارست القوات الإسرائيلية عادتها، ولم تلتزم بشروطها، ففي 27 يوليو هاجمت القوات الإسرائيلية الفالوجا وقطعت الاتصالات بينها وبين عراق المنشية، وتمكنت من دخول الجزء الشرقي من البلدة، ولكن صمود المدافعين عن البلدة من القوات المصرية والأهالي المتطوعين أجبروها على الانسحاب، كما قصفت القوات الإسرائيلية عراق المنشية من جميع الجهات ولكنها انسحبت من المكان بسبب التصدي لها وتكبدها خسائر كبيرة. كما حاولت القوات الإسرائيلية في أول أغسطس المرور شرق الفالوجا إلى الجنوب لتموين مستعمراتها المعزولة في النقب، ولكنها تراجعت بعد أن دخلت حقل ألغام ودمرت بعض مركباتها. وفي 18 أغسطس أي بعد شهر من بدء الهدنة الثانية، قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم على جبل المكبر في القدس، ولم تتمكن من احتلاله حيث تصدت لها القوات المصرية والمتطوعين، ولكنها نجحت وبعد فترات متقطعة من احتلال بعض القرى والأراضي في مناطق الخليل والقدس ورام الله وطولكرم وجنين. وفي 29 أغسطس 1948 عقد في القاهرة مؤتمر بمكتب وزير الحربية حضره هيئة أركان الجيش ومندوبي الأمم المتحدة لطلب موافقة مصر على السماح بتوصيل الإمدادات من الغذاء والدواء للمستعمرات اليهودية المحاصرة في جنوب النقب، وقد وافقت مصر على ذلك.

ووسط الخروقات الإسرائيلية للهدنة لمحاولة تغيير أوضاع قواتها على الأرض وفك الحصار عن مستعمرات جنوب النقب، شهدت تلك الفترة تحركات سياسية، فقد قدم برنادوت الوسيط الدولي في 7 سبتمبر تقريرًا للسكرتير العام للأمم المتحدة متضمنًا

تعديلات على قرار التقسيم، حيث طلب ضم النقب للعرب، وكذلك اللد والرملة، مع ضم الجليل لليهود، وأن تصبح حيفا ميناءً حرًا، وكذا مطار اللد، كما اقترح أن توضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن يُعطى العرب منفذًا إلى البحر المتوسط وأن يُعاد النظر في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. فما كان من الإسرائيليين إلا أن اغتالوا برنادوت بالرصاص في القدس يوم 17 سبتمبر.

وسرعان ما استؤنف القتال مرة أخرى للمرة الثالثة يوم 6 أكتوبر، واستمر هذه المرة حتى يوم 30 من الشهر نفسه، وكانت تلك المرحلة نقطة تحول في الحرب بأكملها، فبعد استئناف القتال ظهر التباين الشديد في حجم القوات والعتاد بين الجانبين الإسرائيلي والعربي، حيث انتقلت المبادأة إلى جانب إسرائيل بعد أن أوشك مخزون الأسلحة والذخائر لدى القوات المصرية على النفاد. وزاد من الأمر سوءً تراخي باقي الجبهات العربية عن القتال مما حمل الجبهة المصرية عبءً أكبر، فضلا عن حدوث صراع بين الكتل والأحزاب العربية وانتشار مشاعر الإحباط نتيجة شيوع الشائعات عن الأسلحة والذخائر الفاسدة.

ومن ثم قامت القوات الإسرائيلية بتنفيذ عملية تجاه الجبهة المصرية في منتصف أكتوبر 1948، أطلق عليها اسم العملية "يؤاب"، وكانت تشمل عدة مراحل، ففي المرحلة الأولى تتقدم القوات الإسرائيلية باحتلال قطاع عراق سويدان - بيت جبرين، وفي المرحلة الثانية يتم احتلال المجدل، وفي الثالثة يتم الالتفاف نحو قطاع غزة جنوبًا، وبدأت عملية الهجوم على خطوط المواصلات المصرية في البداية طبقًا للخطة الموضوعة فدمرت القوات الإسرائيلية السكة الحديد قرب رفح وزرعت الألغام على الطريق الأسفلتي الواصل إلى خان يونس، وفي 16 أكتوبر 1948 بعد أن أصبحت خطوط المواصلات مقطوعة من الشمال، لم تجد القوات المصرية أمامها سوى التحول إلى الدفاع والتمسك بالمواقع التي تسيطر عليها، واندفعت القوات الإسرائيلية تجاه بيت حانون، لعزل عراق المنشية عن بيت جبرين. وباتجاه عراق المنشية فشل الهجوم الإسرائيلي، فقد تمكنت خلالها المدفعية المصرية من صد الهجوم وتدمير عدد من آليات القوات الإسرائيلية في مواجهة عراق سويدان. وذلك حتى يوم 17 أكتوبر 1948 حين نجحت القوات الإسرائيلية في احتلال إحدى مواقع الجيش المصري، وكانت النتيجة أن عُزلت القوات المصرية في عراق سويدان عن قواتها في منطقة المجدل، فانقسمت هذه الجبهة الرئيسية إلى قسمين منفصلين،

واحتلت القوات الإسرائيلية مدينة بئر السبع بعد أن مهدوا لها بقصف جوي عنيف استمر أربع ليال متتالية من 16-20 أكتوبر، ساعدهم في ذلك سكون الجيوش العربية في الجبهات الأخرى. والحقيقة أن سقوط بئر السبع قد أدى إلى ضياع السيطرة المصرية على النقب بأكمله. وفي 19 أكتوبر 1948 أصدر مجلس الأمن قرارًا جديدًا بإيقاف إطلاق النار إيذانًا ببدء هدنة ثالثة.

ومما يثير الألم أن الجيوش العربية لم تحرك ساكنًا بينما كانت القوات الإسرائيلية تضرب الجبهة المصرية، كما لم يفلح رؤساء هيئة أركان الجيوش العربية برئاسة اللواء عثمان مهدي رئيس هيئة أركان الجيش المصري خلال المؤتمر الذي عقد في القاهرة في 11 نوفمبر 1948 في تقديم ما يغير الوضع على الجبهة، وإن كانت قد حددت أسباب فشل القوات العربية في تحقيق أهدافها في المعارك، والتي تمثلت في فشل العرب في الاتفاق على قيادة موحدة لجيوشهم، وعدم تحقيق التعاون المتبادل بين تلك الجيوش، وكذلك ضعف استعداد الجيوش العربية لخوض غمار حرب نظامية حديثة، وانخفاض مستوي التدريب، وعدم وفرة الأسلحة والذخائر، وإهمال حشد القدر الكافي من الطاقات والموارد العربية بما يتناسب مع ما حشده العدو، وإهدار فرصة الهُدن التي فرضت بدلاً من الاستفادة منها لعلاج الموقف وتصحيح الأخطاء على نحو ما فعله العدو.

ونتيجة لسوء حالة القوات المصرية ونقص أسلحتها وذخائرها وأفرادها، تم تعيين اللواء أحمد فؤاد صادق في قيادة القوات المصرية في 17 نوفمبر في محاولة لتغيير الأوضاع على الأرض. كما أُثير في تلك الأثناء موضوع سحب القوات المصرية بالكامل من فلسطين في ضوء الوضع العسكري المتأزم، وعدم القدرة على توفير احتياجات القوات من الأسلحة والذخائر.

وفي 22 ديسمبر 1948 بدأت القوات الإسرائيلية عملية جديدة، وقد أطلق على هذه العملية اسم "حوريب" وكان هدفها الاستيلاء على النقب كله، وبدأ الهجوم تجاه العريش وخاصة المطار، ورفح، وخان يونس، وطريق رفح - غزة الرئيسي، وكانت القيادة المصرية قد اتخذت احتياطيات ضد الهجوم تجاه العسلوج والعوجة اللتين تقعان على الطريق المتجه من بئر السبع إلى الحدود المصرية، وفي 26 ديسمبر 1948 احتلت القوات الإسرائيلية على تبة الوادي جنوب غرب العسلوج، ومواقع أخرى واقعة بينها وبين العسلوج والعوجة،

ووجهت هجوم آخر على القوات المصرية في العسلوج والعوجة، التي سقطت في 27 ديسمبر 1948، وبعد يومين احتلت القوات الإسرائيلية أبو عجيلة، ثم اتجهت نحو الشمال الغربي إلى العريش لتطويق القوات المصرية المنتشرة في الغرب، إلا أنها واجهت مقاومة عنيفة من كتيبة مشاة مصرية تصدت لها وقامت بالدفاع عن مدخل العريش، وفشلت عملية الالتفاف والتطويق، ثم استعدت القوات الإسرائيلية لتنفيذ مرحلة أخرى من عملية حوريب، حيث حاولت الاستيلاء على رفح لعزل القوات المصرية في قطاع غزة، منتهزين فرصة سكون الجبهات العربية لالتزامها بقرار مجلس الأمن رقم 62 الصادر في 16 نوفمبر 1948 بإقامة هدنة دائمة في جميع أنحاء فلسطين.

وقد انتهت هذه العملية بعبور القوات الإسرائيلية الحدود المصرية، وكانت تهدف من ذلك ممارسة الضغط على القوات المصرية لدفعها للانسحاب من جنوب فلسطين. وإزاء هذه التطورات العسكرية ودخول القوات الإسرائيلية إلى الأراضي المصرية؛ أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستضطر لمساعدة مصر ما لم توقف إسرائيل عدوانها على الأراضي المصرية، وأرسلت إنذارًا إلى الإسرائيليين مفاده أن عدم انسحاب قواتهم من سيناء سيضطر بريطانيا إلى تطبيق معاهدة 1936، وبالفعل سحبت إسرائيل قواتها من داخل الحدود المصرية، ليتوقف القتال انتظارًا لبدء مفاوضات الهدنة الدائمة.

- **دور المتطوعين المصريين في الحرب**:

كان تفاعل طوائف الشعب المصري أسبق من الموقف الرسمي في التفاعل مع تطورات القضية الفلسطينية ببعديها الإسلامي والعروبي منذ أحداث البراق في عام 1929، وكذا لخطورة قيام دولة يهودية ذات أهداف توسعية تتاخم الحدود الشرقية على الأمن القومي المصري.

وقبيل صدور قرار التقسيم، لم تكن الحكومة المصرية قد حددت موقفها من دخول الحرب، ومن ثم سعى عدد من ضباط الجيش للمشاركة في القتال الدائر في فلسطين بين العرب والعصابات الصهيونية، حتى أنهم أرسلوا مندوبًا عنهم لمقابلة الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، ليبلغه باستعداد عدد كبير من ضباط الجيش المصري للقيام بتدريب المتطوعين على القتال لإرسالهم إلى فلسطين، واستعداد البعض الأخر للتطوع والانضمام لحركة المقاومة، إلا أن مفتي القدس طلب استئذان الحكومة المصرية قبل

الإقدام على أي تصرف، ولكن الحكومة اعتذرت عن السماح بمثل هذا الأمر تفاديًا لغضب بريطانيا بوصفها سلطة الانتداب في فلسطين على اعتبار أن ذلك سيعتبر عملاً عدائيًا ضدها، ومع ذلك قدم بعض الضباط استقالتهم من الخدمة بالجيش للتطوع والانضمام إلى حركة المقاومة، فقبلت الحكومة استقالة بعضهم مثل البكباشي أحمد عبد العزيز من سلاح الخيالة والملازم كمال الدين حسين من المدفعية ورفضت استقالة البعض مثل البكباشي جمال عبد الناصر، وانضم من قُبلت استقالتهم إلى القوات التي بدأت جامعة الدول العربية في تجهيزها.

كما أجرى بعض ضباط الطيران اتصالات بـ "فوزي القاوقجي" قائد جيش التحرير السوري - قبل أن يتولى قيادة جيش الإنقاذ - عن طريق الضابط المصري حينها "عبد اللطيف البغدادي" بشأن إمكانية قيام بعض الطيارين المصريين بالهرب بطائراتهم إلى سوريا للمشاركة في الحرب في فلسطين من هناك، إلا أن عدم وجود إمكانيات لاستيعاب وتشغيل الطائرات المصرية من سوريا حال دون إتمام هذا الأمر.

على أية حال، أُسس الجيش الذي عرف بجيش الإنقاذ وكان يضم خيطًا من المتطوعين من عدد كبير من الدول العربية وبمشاركة من بعض المتطوعين من الدول الأجنبية، وبدأ هؤلاء يتسللون إلى فلسطين بداية من يناير 1948، وشاركت بالفعل هذه القوات في الاشتباكات التي جرت مع العصابات الصهيونية.

ومع تزايد المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق العديد من قرى العرب في فلسطين، في دير ياسين وناصر الدين وطبريا وحيفا والمجدل وغيرها بهدف تهجيرهم من أراضيهم وتفريغها، تزايد ضغط الرأي العام على الحكومة المصرية للقيام باتخاذ إجراء لمواجهة الموقف ونجدة عرب فلسطين، فقررت اللجنة السياسية للجامعة العربية في12 أبريل 1948 الزحف على فلسطين بقوات من المتطوعين بعد إعلان بريطانيا خروجها من فلسطين وإنهاء انتدابها عليها. ومن ثم وافقت الحكومة المصرية على تكوين فرق من المتطوعين تحت مظلة الجامعة العربية يقوم ضباط الجيش المصري بالإشراف على تدريبهم وتأهليهم عسكريًا، فاندفع حشود كبيرة من الشباب من كافة أقاليم مصر للتطوع، كما سلمت مصر معسكر الهايكستب للجامعة العربية لتدريب المتطوعين فيه

بعيدًا عن القاهرة، وذلك بعد أن يتم الكشف على المتطوعين بإدارة التجنيد بالعباسية لبيان مدى لياقتهم الطبية، كما سمحت الحكومة المصرية لعدد من الضباط المصريين بإجازات مفتوحة للمشاركة في الحرب، ووعدت من يتقدم بالاستقالة منهم بإعادته للخدمة بعد انتهاء الحرب، وانضم بناءً على ذلك عدد كبير من الضباط للقوات غير النظامية التي حاربت في فلسطين. والتي كانت مستقلة تمامًا عن اللجنة العسكرية، وكانت تتلقى الدعم والتوجيه من الحكومة المصرية التي زودتها بكميات من الأسلحة.

وبناءً على ذلك، تم تشكيل قوة من المتطوعين سميت بـ "القوة الخفيفة" قوامها 344 مصري، و297 ليبي، و45 فرد من تونس، وبعد دخولها إلى فلسطين تم تدعيمها بمجموعة إضافية من جنود المدفعية بالجيش المصري عددهم 132 جندي، ليصبح إجمالي عدد القوة الخفيفة 798 فردًا، وتم تسليح تلك القوة بأسلحة قدمها الجيش المصري، وتم تعزيز القوة بعد دخول الجيش المصري الحرب بمزيد من الأسلحة، لتصل إلى 16 مدفع رشاش من طراز برن، وهاونين عيار 3 بوصة، وهاون واحد نصف بوصة، و500 بندقية طراز لي أنفيلد، وأربع مدافع 2 رطل مضاد للدبابات، وأربع مدافع هاوتزر. وقد تشكلت هذه القوات من ثلاثة كتائب، كان يقود الكتيبة الأولى البكباشي أحمد عبد العزيز، وقاد الثانية البكباشي عبد الجواد طبالة، وقاد الثالثة اليوزباشي محمد سرور السوداني وهي الكتيبة التي تشكلت من العرب المتطوعين من ليبيا والجزائر وتونس والمغرب واليمن.

وقد تحركت تلك القوات في طريقها إلى فلسطين في 6 مايو 1948 فدخلتها خلسة لتجنب مواجهة القوات البريطانية التي كانت تسيطر على منطقة الحدود، وقد تمركزت القوة فور دخولها فلسطين حول خان يونس في غزة.

وبمجرد انتهاء عملية وصول جميع هذه القوات اتخذ أحمد عبد العزيز قرارًا بمهاجمة أول مستعمرة يهودية في طريقه عند دير البلح وهي مستعمرة كفار داروم بهدف تحريرها. ومستعمرة كفار داروم هي مستعمرة لليهود حصينة منيعة، اتُّخذت مركزًا للعدوان على الفلسطينيين، ففاجأهم بهجوم خاطف، ثم توجهت القوة الخفيفة إلى مدينة دير البلح، وكان لها أهمية خاصة؛ حيث تتحكم في طرق الاتصال بين غزة وخان يونس، فحاصرتها حصارًا شديدًا، وبعث اليهود إليها بمصفحات لإنقاذها وفك حصارها، في الوقت نفسه

كانت القوات الأخرى للمتطوعين تضرب مستعمرات اليهود بكل ضراوة وبسالة حتى تمكنوا من دخول المدينة، وتطهيرها من العصابات اليهودية.

ثم أخذت القوة الخفيفة اتجاهها إلى مدينة غزة ومنها إلى مدينة بئر السبع والتي سيطرت عليها في 19 مايو، ثم اتجهت إلى الخليل وسيطرت عليها في 21 مايو، كما سيطرت القوات الخفيفة أيضًا على بيت لحم يوم 22 مايو.

وعندما قامت القوات الصهيونية باحتلال قرية العسلوج لقطع مواصلات الجيش المصري في الجهة الشرقية، وكانت قرية العسلوج مستودع الذخيرة الذي يوفر المؤن للمنطقة، استعانت قوات الجيش بالقوات الخفيفة التي تمكنت من دخول هذه القرية والسيطرة عليها. وحين حاول بعدها الصهاينة احتلال مرتفعات جبل المكبر المطل على القدس، حيث كان هذا المرتفع أحد حلقات الدفاع التي تتولاها قوات المتطوعين المرابطة في قرية صور باهر، نجحت قوات المتطوعين في ردهم وكبدتهم خسائر كثيرة.

ومع تحول القتال في غير صالح القوات المصرية، وتوقف تقدمها، وتحولها إلى موقف الدفاع، قامت قوات المتطوعين بدور مهم في حماية أجناب القوات المصرية، ونجحت في التمسك بمواقعها في بيت لحم، حتى تم تسليمها للقوات الأردنية بعد توقيع الهدنة.

سابعًا: الشهداء والأسرى المصريين في حرب 1948:

خلال معارك فلسطين عامي 1948، 1949، قدمت مصر عددًا كبيرًا من الشهداء من ضباط وأفراد الجيش المصري ومن المدنيين كذلك، وقد ذكرت التقارير الرسمية المصرية أن عدد الضباط الذين استشهدوا خلال العمليات الحربية في فلسطين بلغ 98 ضابطًا منهم 82 ضابطًا من الجيش، وثلاثة عشر من القوات الجوية، واثنان من القوات البحرية، من رتب مختلفة، كان أكبرهم رتبة القائمقام (العقيد) أحمد عبد العزيز قائد القوات الخفيفة وقوات المتطوعين التابعة لجامعة الدول العربية. وقد ذكرت مصادر أخرى أن إجمالي عدد الشهداء المصريين المعروفين بلغ (926) شهيدًا من الضباط والجنود والمدنيين، هذا بخلاف المدنيين المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ولم تشملهم تلك المصادر.

وقد استشهد هؤلاء الأبطال في مواقع القتال المختلفة التي شهدت اشتباكات بين القوات المصرية والقوات المعادية، والتي بلغت 26 موقعًا، وكان أكبر الخسائر في مواقع دير البلح والعوجة والعريش ورفح. وكان أكبر قدر من الخسائر قد وقع في المرحلة الأخيرة من الحرب خلال شهري ديسمبر 1948 ويناير 1949 بعد أن تحولت القوات المصرية إلى الدفاع وتعرضها للهجوم الإسرائيلي (العملية حوريب).

وقد رصدت المصادر العديد من الحالات البطولية أثناء العمليات القتالية للضباط والجنود والمتطوعين، لعل أبرزها قائد التبة 86 الذي طلب من المدفعية ضرب موقعه بالمدافع عندما أدرك تفوق العدو وعدم قدرته على الاستمرار في الدفاع عن موقعه، وكان لبطولته الفضل في عدم سقوط غزة بأيدي القوات الصهيونية.

أما عن الأسرى، فقد بلغ عدد الأسرى العرب في نهاية أغسطس 1948 حوالي 3200 أسير كان منهم 129 مصريًا (منهم 6 طيارين و20 ضابطًا)، إلى جانب 60 أسيرًا من جنسيات عربية (13 فلسطينيًا، و6 أردنيين، و3 سعوديين، و14 يمنيًا، و14 سوريًا، و10 لبنانيين) أما بقية الأسرى فلم تعرف جنسيتهم لرفضهم الإفصاح عن هويتهم، وعدم وجود إثبات هوية لديهم، والغالب أن معظمهم من العرب الفلسطينيين.

وفي 25 ديسمبر1948 تزايد عدد الأسرى المصريين ليصبح 202 أسيرًا منهم 33 ضابطًا وصول ومدني، و169 صف ضابط وجندي ومتطوع، وبنهاية الحرب زاد هذا العدد ليصبح 211 أسير.

ووفقًا لتقارير الصليب الأحمر الدولي، كان تعامل إسرائيل مع الأسرى لا يتفق مع القوانين الدولية، ولا يتفق مع معاملة الأسرى اليهود لدى الدول العربية ومنهم مصر، والتي كان لديها 149 أسيرًا يهوديًا من رتب مختلفة ومنهم متطوعين من جنسيات مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا، وقد شهدت المنظمات الدولية أن السلطات المصرية عاملتهم معاملة حسنة وفقًا للقوانين الدولية.

ثامنًا: مصر ونتائج الحرب وتداعياتها:

مع توقف القتال أصبح على مصر مواجهة مفاوضات الهدنة مع إسرائيل برعاية وسيط دولي أراد بصورة أو بأخرى أن تدفع مصر ثمنًا إضافيًا سياسيًا. كما أصبح على

مصـر مواجهـة تداعيـات الحـرب مـن ظهـور مشـكلة اللاجئيـن الفلسـطينيين، وإدارة قطـاع غـزة الـذي بقـي تحـت السـلطة المصريـة، وكـذا التعامـل مـع حكومـة عمـوم فلسـطين التـي ظهـرت كمحاولـة للحفـاظ علـى وجـود كيـان سياسـي فلسـطيني.

- **اتفاقية رودس بين مصر وإسرائيل**:

فـي السـادس مـن ينايـر 1949، أعلـن الوسـيط الدولـي رالـف بانـش Ralph Bunche الـذي تولـي إدارة القضيـة الفلسـطينية بعـد اغتيـال سـلفه -الكونـت برنـادوت- أن مصـر قـد وافقـت فـي نهايـة المطـاف علـى بـدء محادثـات مـع إسـرائيل بشـأن الهدنـة طبقًـا لقـرار مجلـس الأمـن فـي 16 نوفمبـر 1948، وفـي اليـوم التالـي أوقفـت العمليـات العسـكرية بيـن القـوات المصريـة والقـوات الإسـرائيلية. وقـد اعتبـر بانـش أن الهدنـة الدائمـة سـوف تـؤدي إلـى اسـتقرار الأوضـاع فـي الشـرق الأوسـط علـى أسـاس إقـرار وجـود إسـرائيل وجـودًا فعليًـا، وكان اختيـار جزيـرة رودس اليونانيـة مقـرًا للمفاوضـات فـي مـكان واحـد وبوسـيط دولـي واحـد وبوفـود رسـمية دلـيلاً علـى ذلـك، وعلـى رغبـة أمريكيـة فـي حمايـة مشـروع إقامـة دولـة إسـرائيلية فـي فلسـطين المحتلـة، وفـرض هدنـة دائمـة لتـزداد إسـرائيل قـوة.

وقـد بـدأت تلـك المفاوضـات فـي 13 ينايـر 1949 فـي رودس برئاسـة الوسـيط الدولـي رالـف بانـش، ومثّـل مصـر فـي هـذه المفاوضـات وفـد مـن العسـكريين برئاسـة القائمقـام محمـد كامـل إبراهيـم، أمـا الوفـد الإسـرائيلي فقـد ضـم والتـر إيثـان Walter Eytan، وإيجـال يادين، وإلياهـو ساسـون Eliyahu Sasson. وقـد دارت المفاوضـات بصـورة غيـر مباشـرة عبـر الوسـيط الدولـي، وفقًـا لرؤيـة الوفـد المصـري والـذي رفـض رفضًـا قاطعًـا إجـراء أي مفاوضـات مباشـرة مـع ممثلـي إسـرائيل، كمـا أصـر الوفـد المصـري علـى أن تلـك المفاوضـات مفاوضـات هدنـة عسـكرية، وليسـت ذات طابـع سياسـي، بمـا يعنـي أنـه ليـس هنـاك اعتـراف بوجـود دولـة إسـرائيل، بمـا يفـرض قيـدًا علـى بقيـة الـدول العربيـة التـي كانـت سـتدخل فـي مفاوضـات هدنـة مماثلـة.

وكانـت أولويـات الوفـد المصـري فـي المفاوضـات هـي إخلاء القـوة المصريـة المحاصـرة فـي الفالوجـة، والتـي سـبق التوصـل إلـى اتفـاق بشـأن إخلائهـا أواخـر ديسـمبر 1948، علـى أن يتـم التنفيـذ فـي الرابـع مـن ينايـر 1949، ولكـن الإسـرائيليين ماطلـوا وتنصلـوا مـن اتفاقهـم، ثـم ربطـوا بيـن التوقيـع علـى الهدنـة وإخلاء تلـك القـوة. كمـا أصـرت مصـر علـى انسـحاب القـوات

الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تحتلها في 14 أكتوبر 1948، وفقًا لقرار مجلس الأمن، وأن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى مواقع شمال طريق المجدل - الخليل. في حين طالبت إسرائيل بأن تسحب مصر جميع قواتها من منطقة جنوب فلسطين والنقب، والواقع أن وضع القوات المصرية الموجودة حول قرية العوجة وبئر سبع كان صعبًا أيضًا فقد كانت محاصرة ولا يصلها المؤن إلا بالكاد. كما اتخذت إسرائيل إجراءً إداريًا أخر مكّنها من نقل المفاوضات بشأن منطقة بئر سبع إلى الجبهة الشرقية ليكون التفاوض بشأنها من اختصاص الأردن ويخرج أمرها من اختصاص مصر، وبالتالي تمكنت إسرائيل من قرية أم الرشراش.

ونتيجة للموقف العسكري المصري، ورغبة إسرائيل في وقف إطلاق النار، مع الوضع في الاعتبار أن خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين هو محور التفاوض؛ قام بانش بصياغة نقاط الاتفاق التي كانت بطبيعة الحال في صالح إسرائيل، ووفقًا للرؤية الأمريكية، حيث نجح بانش في تجريد المناطق الشرقية من سيناء وقطاع غزة من أية قوة عسكرية هجومية كبيرة لمصر، فقد فرض الاتفاق تخفيض القوات المصرية في غزة ورفح وبيت لحم بما يكفل الدفاع فقط وتخفيض التسليح ليكون ذا طابع دفاعي، كما اعتبرت منطقة العوجة منطقة منزوعة السلاح، وتضمن الاتفاق أن يعهد بإدارتها إلى الأمم المتحدة لتكون وديعة لديها إلى أن تُسوى الأوضاع العسكرية، كما مكن الاتفاق إسرائيل من امتلاك قوة عسكرية على الناحية الأخرى من حدود الهدنة تكافئ ما لدى مصر والأردن مجتمعين، وبذلك تكون إسرائيل قد امتلكت قوة تمثل ضعف القوات المصرية.

وإجمالاً تم توقيع اتفاق الهدنة الدائمة في 24 فبراير 1949، ولكن الوفد المصري نجح بمهارة في ترك القضية الفلسطينية مفتوحة ولا يقضي فيها برأي خلال المفاوضات، كما نجح في عدم الانخراط في أي شأن سياسي وركز فقط على النواحي العسكرية. فقد نص الاتفاق صراحة على عدم المساس بحقوق ومطالب ومواقف أي من الطرفين في الهدنة فيما يتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، حيث أنه لا يمكن تفسير خط الهدنة على أنه حدود سياسية أو إقليمية، وقد رسم خط الهدنة في معظمه على طول الحدود الدولية لعام 1922 بين مصر وفلسطين الانتدابية، باستثناء البحر الأبيض المتوسط، حيث ظلت مصر تسيطر على قطاع من الأراضي على طول الساحل، الذي أصبح يعرف باسم

قطاع غزة. كما سمح الاتفاق للقوات المصرية المحاصرة في جيب الفالوجة بالعودة إلى مصر بأسلحتها، وتم تسليم هذه المنطقة إلى السيطرة العسكرية الإسرائيلية.

وفي بيان إذاعي ألقاه إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء، ليعلن خبر توقيع الهدنة، أكد على أن الاتفاق عسكري بحت وليس له صفة سياسية، وأنه لا يمس من قريب أو بعيد مستقبل فلسطين السياسي.

وقد تضمنت اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس في المادة التاسعة منها تبادل الأسرى بين الطرفين تبدأ في غضون عشرة أيام من توقيع المعاهدة، وبحد أقصي واحد وعشرين يومًا، وهو ما تم تنفيذه بالفعل بإشراف منظمة الصليب الأحمر الدولية.

وفي أعقاب توقيع الاتفاق، قام الضباط الذين تعاقبوا على لجنة الهدنة بمتابعة تزويد قيادة الجيش بتطورات الموقف في فلسطين، وقدموا اقتراحات للدفاع عن الحدود المصرية الشرقية من تجاوزات واعتداءات إسرائيل، فأصدر وزير الحربية قرارًا في 22 أغسطس 1949 بإنشاء إدارة شئون فلسطين بوزارة الحربية، وعهد إلى هذه الإدارة بجميع المسائل السياسية وغيرها مما له علاقة بالهدنة وشئون اللاجئين وأعمال المخابرات بفلسطين، وهي الإدارة التي نقلت تبعيتها فيما بعد لوزارة الخارجية.

- **موقف مصر من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين:**

قامت العصابات الصهيونية بارتكاب عدد كبير من الجرائم ولم يتوقف اعتدائها على القرى الفلسطينية، الأمر الذي أدى الي هجرة ونزوح عدد كبير من الفلسطينيين ولقد تم هذا على ثلاث مراحل؛ الأولى: منذ إعلان بريطانيا عزمها الخروج من فلسطين، وحتى خروجها الفعلي، حيث أدى انسحابها من العديد من المواقع قبل انتهاء الانتداب، وتركها للعصابات الصهيونية إلى نزوح حوالي 360 ألف لاجئ. والثانية: استمرت من بداية الحرب حتى فبراير 1949، وكانت حصيلة هذه المرحلة حوالي 480 ألف لاجئ. والثالثة فقد بدأت في أعقاب الهدنة وبلغ عدد اللاجئين خلالها 181 ألف لاجئ.

وقد لجأ عدد من الفلسطينيين إلى مصر ممن نزحوا قبل اندلاع الحرب في 15 مايو 1948، فشكلت الحكومة لجنة لرعايتهم وهي "اللجنة العليا لشئون مهاجري فلسطين"

وخصصت لهم الحكومة المصرية النفقات اللازمة لرعاية اللاجئين، وبعد الحرب لجأ إلى مصر عدد أخر من اللاجئين قدر بنحو ستة ألاف لاجئ، خصصت لهم مصر معسكرًا في العباسية، ثم خصصت لهم معسكر أكبر في منطقة القنطرة، بعد أن زاد عددهم، كما لجأ إلى مصر أربعة ألاف فلسطيني آخرين بوثائق سفر رسمية وعاشوا في مصر على نفقتهم الخاصة.

كما لجأ إلى قطاع غزة الذي ظل تحت السيطرة المصرية نحو 200 ألف فلسطيني طردتهم القوات الإسرائيلية من أراضيهم، إلى جانب وجود مائة ألف أخرين كانوا موجودين في غزة فقدوا أراضيهم التي فصل بينهم وبينها خط الهدنة، فأصبح قطاع غزة مستودع بشري ضخم، تراكم فيه ضعفي عدد سكانه الأصليين.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت قرارًا في 19 نوفمبر 1948 بإنشاء منظمة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، كما أصدرت قرارًا أخر في 11 ديسمبر من نفس العام ينص على حق اللاجئين في العودة مع وجوب دفع التعويضات عن الخسائر التي لحقت بهم، وتعويض من يقرر منهم عدم العودة، وإنشاء لجنة توفيق دولية للمعاونة في تحقيق تسوية نهائية للأمر.

وقد قامت مصر بحكم إدارتها لقطاع غزة بترتيب شئون اللاجئين بالتعاون مع هيئات الإغاثة في كافة متطلبات الحياة من الملابس والغذاء والعلاج، وكذا التعليم والتشغيل، وقد حاولت مصر التنسيق مع الهيئات الدولية في حينه لإعادة هؤلاء اللاجئين إلى فلسطين وتعويض من فقد ممتلكاته منهم وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وشاركت مصر في مؤتمر بيروت خلال الفترة من 31 مارس إلى 15 أبريل 1949 وأصرت خلاله على وضع مشكلة اللاجئين على رأس الأولويات، وأكدت على ضرورة مواجهة الإجراءات الإسرائيلية بحق العرب المقيمين تحت سلطتها بحقوقهم الأساسية.

وخلال مؤتمر لوزان الذي دعت إليه لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة في 26 أبريل 1949 - والتي كانت تضم الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا - بمشاركة الدول العربية وإسرائيل وممثلين عن اللاجئين، طالبت مصر والدول العربية بانسحاب إسرائيل من المناطق التي لم يخصصها قرار التقسيم لليهود، وتحت ضغط أمريكي وافقت إسرائيل على عودة 100

ألف لاجئ بشرط أن توافق عليهم وتختارهم، وفي 12 مايو صدر بروتوكول لوزان، متضمنًا حق الفلسطينيين في العودة، وحقهم في التصرف في أملاكهم، وضرورة تعويض من لا يرغب منهم في العودة. كما نص البروتوكول على أن تكون خريطة تقسيم فلسطين هي أساس المباحثات بشأن فلسطين.

وفي 18 يوليو 1949 دعت لجنة التوفيق إلى اجتماع أخر بحضور الدول العربية وإسرائيل، حيث قدم المندوب الأمريكي في اللجنة مقترحًا تضمن عودة ربع مليون لاجئ فقط إلى الأراضي الخاضعة لإسرائيل، وأن يوطن باقي اللاجئين في الأراضي المخصصة للعرب بقرار التقسيم، وهو ما رفضته مصر، واعتبرته مخالفًا لبروتوكول لوزان.

وفي 12 سبتمبر 1951 عقدت لجنة التوفيق اجتماعًا في باريس دعت إليه مصر والأردن ولبنان وسوريا وإسرائيل، حيث قدمت اللجنة اقتراحًا من ست نقاط: منها الإلغاء المتبادل للمطالب المتعلقة بأضرار الحرب، وضرورة قبول إسرائيل عدد محدود من اللاجئين على أساس تمكنهم من الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي، ودفع إسرائيل تعويضات للاجئين غير العائدين، إلا أن إسرائيل رفضت عودة اللاجئين بشكل قاطع، ورفضت الإلغاء المتبادل للمطالبة بأضرار الحرب، وقبلت التعويضات بشروط تعجيزية تجعل قبولها ورفضها سواء، وبالطبع رفضت مصر وباقي الدول العربية الحد من حق العودة، وكما رفضت شروط إسرائيل بشأن التعويضات، وكذلك الإلغاء المتبادل للمطالبة بأضرار الحرب.

وكانت الأمم المتحدة ولجانها التي غلب عليها دول مؤيدة لإسرائيل، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، قد عمدت إلى الربط بين مشكلة اللاجئين وفقًا لقرار الجمعية العامة رقم 194 في 11 ديسمبر 1948 وبين تسوية جميع المسائل القائمة بين الدول العربية وإسرائيل، وذلك في محاولة منها لتحقيق أهداف إسرائيل وتفكيك الموقف العربي منها، وقد شهدت تلك الفترة نشاطًا أمريكيًا ملحوظًا ليس لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بل للتخلص منها، خاصة أن تلك المشكلة سببت عدم استقرار في المنطقة العربية التي باتت منطقة حيوية للمصالح الأمريكية، لاسيما بعد حصولها على امتيازات النفط في السعودية وفي بعض البلدان العربية، وكذا لمواجهة ما كانت تسميه بالتغلغل الشيوعي بين العرب بشكل عام واللاجئين بشكل خاص.

لـذا ركـزت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى الحـل الاقتصـادي للمشكلة، وأهملـت التعامـل السياسـي معهـا مدعيـة أن الأسـلوب السياسـي أثبـت عـدم كفايتـه، وعلـى هـذا الأسـاس وافـق الكونجـرس الأمريكـي فـي مـارس 1949 علـى التبـرع بمبلـغ 16مليـون دولار لبرنامـج الأمـم المتحـدة لإغاثـة اللاجئيـن الفلسـطينيين. ثـم عرضـت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة خطـة للتنميـة الاقتصاديـة الشـاملة فـي الشـرق الأوسـط، تتلقـى بمقتضاهـا كل دول المنطقـة عونًـا ماليًـا ومسـاعدة تقنيـة، وكان الهـدف مـن هـذه الخطـة توطيـن اللاجئيـن فـي تلـك الأقطـار بـدلاً مـن إعادتهـم الـى بلدهـم، وهـو أمـر يتناقـض والفقـرة الحاديـة عشـر مـن قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم 194 فـي 11 نوفمبـر 1949 الـذي نـص علـى حـق اللاجئيـن بالعـودة إلـى ديارهـم أو تعويضهـم.

ومـن ناحيـة أخـرى، اسـتمر عجـز لجنـة التوفيـق الدوليـة عـن إيجـاد تسـوية للمشـاكل العالقـة بسـبب تعنـت إسـرائيل، فقـررت عقـد مؤتمـر فـي لـوزان السويسـرية فـي 6 أبريـل 1949 بحضـور وفـد مـن الـدول العربيـة، مصـر، وسـوريا، والأردن، ولبنـان، إلـى جانـب إسـرائيل. وقـد وافقـت الـدول العربيـة علـى الأسـس التـي يجـب أن تـؤدي إلـى تسـوية النـزاع وهـو التقسـيم، والحفـاظ علـى حـدوده وتدويـل القـدس، وعـودة اللاجئيـن الفلسـطينيين إلـى وطنهم، وقـد قبلت إسـرائيل التوقيـع علـى الميثـاق الـذي انتهـى إليـه المؤتمـر، غيـر أن ذلـك القبـول لـم يكـن سـوى منـاورة إسـرائيلية لكـي تمـرر قبـول عضويتهـا فـي الأمـم المتحـدة، وهـو مـا تـم بالفعـل بصـدور قـرار الجمعيـة العامـة رقـم 273 لسـنة 1949، ثـم عـادت ورفضـت تنفيـذ مقـررات الميثـاق، واشـترطت إبقـاء كل المسـائل العالقـة وخاصـة اللاجئيـن لحيـن عقـد صلـح نهائـي مـع العـرب.

ومـن ثـم فقـد تركـزت جهـود مصـر علـى مواجهـة محـاولات الولايـات المتحـدة لتصفيـة قضيـة اللاجئيـن بعـد أن فشـلت الأخيـرة ومعهـا إسـرائيل فـي جعـل تلـك القضيـة ورقـة مسـاومة للحصـول علـى اعتـراف مصـر والـدول العربيـة بإسـرائيل لدمجهـا فـي المنطقـة. وذلـك مـن خلال العمـل علـى توطيـن هـؤلاء اللاجئيـن خـارج حـدود فلسـطين المحتلـة، وإيجـاد سـبل العمـل لهـم، وغرسـهم فـي أراضـي غيـر أراضيهـم، وهـو مـا نشـرته جريـد النيويـورك تايمـز فـي 25 مايـو 1950 حيـث عرضـت أهـداف البرنامـج الـذي طرحتـه الولايـات المتحـدة، والتـي حـددت لـه ثلاثـة أهـداف هـي: المسـاعدة فـي توطيـن اللاجئيـن، ومسـاعدة الـدول التـي يسـتقر فيهـا اللاجئـون، ومسـاعدة كل مـن إسـرائيل والـدول العربيـة معًـا لاقـتلاع هـذا الخطـر المحـدق بالـسلام

فـي هـذه المنطقـة - مـن وجهـة النظـر الأمريكيـة المنحـازة لإسـرائيل - والواقـع أن الولايـات المتحـدة كانـت تسـعى لمسـاعدة إسـرائيل فـي التخلـص مـن الفلسـطينيين والذيـن يشـكلون العقبـة الأخيـرة أمـام اسـتقرار الأمـر لإسـرائيل، وكان إصـرار الفلسـطينيين وتمسـكهم بالعـودة لأراضيهـم عقبـة أمـام إسـرائيل، حتـى أنـه علـى الرغـم مـن المجـازر التـي ارتكبتهـا إسـرائيل قبـل أشـهر قليلـة بحـق القـرى العربيـة مازالـت عالقـة بالأذهـان، ودمـاء ضحاياهـا لم تجـف؛ كان العديـد مـن اللاجئيـن الفلسـطينيين يقومـون بالتسـلل للعـودة إلـى قراهـم علـى طـول خطـوط المواجهـة، وكانـت القـوات الإسـرائيلية تقابلهـم بـإطلاق النـار. ففـي سـنة 1949 وحدهـا قُتـل أكثـر مـن ألـف فلسـطيني كانـوا يحاولـون العـودة إلـى ديارهـم، كمـا اتخـذت إسـرائيل إجـراءات أُخـرى، مثـل زرع الألغـام علـى خطـوط وقـف إطلاق النـار، وإجـراء تفتيـش مفاجـئ للهويـات علـى الطرقـات، وفـرض حظـر التجـول علـى القـرى وتفتيشـها بيتًـا بيتًـا، أو حشـد سـكانها وتفتيشـهم مـن أجـل أن تحـدد (عشـوائيًا فـي أغلـب الأحيـان) أولئـك الذيـن لا يملكـون الأوراق الملائمـة، ليتـم طردهـم خـارج الأراضـي الخاضعـة للسـيطرة الإسـرائيلية. كمـا قامـت إسـرائيل بهـدم القـرى "المهجـورة" بشـكل منهجـي، لثنـي "العائديـن" المحتمَليـن عـن العـودة، وقامـت بإنشـاء مسـتوطنات جديـدة بالقـرب مـن القـرى الفلسـطينية، وعلـى طـول خطـوط وقـف إطلاق النـار. لكـن علـى الرغـم من هـذه السياسـة، نجـح عشـرات الآلاف فـي عبـور الخطـوط، بحمايـة الأقـارب أو الأصدقـاء، أو باسـتخدام إيصـالات تسـجيل إسـرائيلية مـزوّرة.

- **إدارة مصر لقطاع غزة**:

قطـاع غـزة هـو جـزء مـن الشـريط السـاحلي الفلسـطيني، وقـد أصبـح خاضعًـا للإدارة المصريـة فـي 26 مايـو 1948، وكان بطبيعـة الحـال إدارة عسـكرية فـي ظـل المعـارك الدائـرة وقتهـا، وقـد بقـي القطـاع بأيـدي القـوات المصريـة بموجـب اتفاقيـة الهدنـة المصريـة - الإسـرائيلية الموقعـة فـي 24 فبرايـر 1949، حيـث نصـت الاتفاقيـة علـى أن "يحتفـظ المصريـون بالسـيطرة علـى الممـر السـاحلي الممتـد مـن قريـة رفـح علـى الحـدود المصريـة الفلسـطينية إلـى نقطـة تبعـد ثمانيـة أميـال إلـى الشـمال"، وكان يطلـق عليـه "المناطـق الفلسـطينية الخاضعـة لرقابـة القـوات المصريـة"، وكان يشـرف علـى إدارة القطـاع حاكـم عـام يتـم تعيينـه بقـرار مـن مجلـس الـوزراء المصـري، وتـم تقسـيم القطـاع لأربـع مناطـق، هـي: ديـر البلـح، وخـان يونـس، ورفـح، وغزة.

وكانت وزارة الحربية المصرية تقوم بتعيين حاكم إداري لكل منطقة من هذه المناطق، كانت مهمته المحافظة على الأمن، والنظام، وغير ذلك.

وفي 8 أغسطس 1949 خول وزير الحربية المصري الحاكم الإداري العام للقطاع ممارسة جميع السلطات والاختصاصات التي كانت مخولة للمندوب السامي البريطاني قبل إنهاء الانتداب، وتم تعيين اللواء أحمد سالم باشا مدير عام سلاح الحدود الملكي والحاكم العسكري للصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود، حاكمًا إداريًّا للقطاع، كما عيَن البكباشي مصطفى الصواف وكيل محافظة سيناء، نائبًا له، وخُول له جميع السلطات المخولة للحاكم الإداري. وظل مقر الحاكم الإداري العام في القاهرة، فيما تولى نائبه سلطاته واتخذ من غزة مقرًّا له.

وقامت الإدارة المصرية بإدارة القطاع إدارة مدنية بمسئولين عسكريين في أكثر الأحيان، وأعادت الدوائر الحكومية التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني للعمل، مثل التعليم والصحة والزراعة والمحاكم المدنية والشرعية، كما شكل نائبُ الحاكم المجلسَ الإسلامي الأعلى للمنطقة، وخُوِّل إليه جميع السلطات التي كانت مُخولة للمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، من حيث الإشراف على الأوقاف وغير ذلك من المهام.

وفي أثناء مفاوضات الجلاء البريطاني عن مصر، طرحت فكرة غريبة، كان يبدو أن الغرض منها إثارة سكان القطاع ضد السلطات المصرية، ونادت هذه الفكرة بإنشاء قاعدة بريطانية في غزة بديلاً عن قاعدة قناة السويس، وقد رفض الفلسطينيون مثل هذا الاقتراح، فأعلنت مصر إنها ملتزمة بالسياسة التي أقرتها جامعة الدول العربية تجاه فلسطين، وأنها حريصة على عروبتها، وتأكيدًا لذلك عمم الحاكم الإداري في القطاع بيانًا على السكان جاء فيه أن مصر لن تضم القطاع ولن تتركه بل ستبقيه وديعة.

أما عن اللاجئين في قطاع غزة فقد سبق الإشارة إلى أن عددهم بلغ 200 ألف لاجئ في عام 1948، كانوا يمثلون 27 ٪ من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى سكان القطاع الأصليين وعددهم 80 ألف شخص، وقد شكلت مصر لجنة للعناية بهم لحين تأهيلهم لرعاية شئونهم.

كما قامت مصر بتطبيق النظام التعليمي المطبق في مصر داخل القطاع، وتوسعت في إنشاء المدارس، كما قبلت الجامعات المصرية عددًا كبيرًا من أبناء القطاع للدراسة بها، وكذا قام الأزهر بوصفه الجامعة الإسلامية الأكبر بالإشراف على المعهد الديني الذي أنشئه أبناء القطاع.

وفي القطاع الصحي، قامت مصر بإنشاء مستشفى الشفاء، وتجهيز معمل طبي متكامل، كما نفذت وزارة الصحة المصرية العديد من حملات مكافحة بعض الأمراض.

وقد تم طرح عدد من المشروعات السياسية بشأن مستقبل قطاع غزة كان أخطره بتحريض بريطاني وأمريكي يتعلق بتحقيق اتفاق بين مصر وإسرائيل يتضمن نقل قطاع غزة بأكمله بسكانه واللاجئين به إلى إسرائيل في مقابل أن تحصل مصر على جزء من صحراء النقب يسمح بالتواصل بين مصر والأردن، غير أن مصر رفضت المشروع ولفظته في عام 1949، وكانت كل تلك المحاولات تهدف لوأد القضية الفلسطينية بصورة تامة.

- **موقف مصر من فكرة حكومة عموم فلسطين**:

كانت مصر تميل إلى الحفاظ على الكيان الفلسطيني السياسي والجغرافي طبقًا لقرار مجلس جامعة الدول العربية في 12 أبريل 1948، والذي كان يقضي باستقلال فلسطين وإحالة حكمها لأهلها وفق إرادتهم الحرة.

ومع انتهاء الانتداب البريطاني، وإعلان دولة إسرائيل، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، أصبحت فلسطين ساحة صراع، بين طامعين في أراضيها، أو متصارعين على الاختصاصات والصلاحيات، ولم يكن للهيئة العربية العليا لفلسطين - التي كان من المفترض أنها تمثل الكيان الفلسطيني منذ عام 1946 - وجود فعلي أو دور تمارسه في الشأن الفلسطيني، فحاولت جامعة الدول العربية استدراك ذلك فأعلنت عن إدارة مدنية لفلسطين في يوليو 1948 برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، ومعه تسعة أعضاء يختصون بتسيير الشئون المدنية والخدمات العامة، ولكن مع تجدد القتال بعد انتهاء الهدنة ثبت عجز تلك الإدارة، خاصة أن الفلسطينيين لم يتعاونوا معها، فطلب القنصل المصري بالقدس أحمد فراج طايع استبدال أعضائها، وحث جامعة الدول العربية على إعلان دولة فلسطينية مستقلة.

وتزايـدت حالـة الخلافـات التـي سـادت الـبلاد العربيـة فـي 16 سـبتمبر 1948، حينمـا أعلـن تقريـر الوسـيط الدولـي برنـادوت، والـذي أورد فيـه أن العـرب لـم يُبـدوا أي رغبـة فـي إنشـاء حكومة فـي القسـم العربـي مـن فلسـطين، عندئـذٍ نشـطت الهيئـة العربيـة العليـا، وهـبّ الحـاج أميـن الحسـيني وغيـره لمناهضـة مثـل هـذه الفكـرة، كما بـادر جمـال الحسـيني، السياسـي الفلسـطيني، بالقيـام بجولـة فـي الـبلاد العربيـة، ومنهـا الأردن؛ للحصـول علـى موافقـة حكوماتهـا على إنشـاء حكومـة فلسـطينية. واجتمعـت اللجنـة السياسـية لجامعـة الـدول العربيـة، وأقـرت إنشـاء تلـك الحكومـة، وحـددت يوم 23 سـبتمبر 1948 موعدًا لإعلان اسـم رئيسـها وأسـماء أعضائها، ولمباشـرة أعمالهـا. وأقـرت الجامعـة إنشـاء حكومـة فلسـطينية، وقصرتهـا علـى أهالـي فلسـطين أنفسـهم، وحصـرت مهمـة الـدول العربيـة فـي الاعتـراف بتلـك الحكومـة ودعمهـا ماديًـا وأدبيًـا ومعنويًـا.

وفـي اليـوم المحـدد 23 سـبتمبر 1948، أعلنـت الهيئـة العربيـة العليـا إنشـاء "حكومـة عمـوم فلسـطين"، ومركزهـا فـي مدينـة غـزة مؤقتًـا، برئاسـة أحمـد حلمـي عبـد الباقـي، وعضويـة كلٍّ مـن: جمـال الحسـيني، ورجائـي الحسـيني، وعونـي عبـد الهـادي، والدكتـور حسـين فخـري الخالـدي، وعلـى حسـنا، وميشـيل أبيكاريويـس، ويوسـف صهيـون، وأميـن عقـل. وتقـرر عقـد مؤتمـر وطنـي فلسـطيني فـي غـزة يـوم 30 سـبتمبر لإضفـاء الشـرعية علـى الحكومـة وذلـك بتشـجيع كامـل مـن الحكومـة المصريـة، والتـي انحـازت إلـى وجهـة النظـر القائلـة بـأن تشـكيل حكومـة فلسـطينية سـوف يضـع العالـم أمـام أمـر واقـع يتفـق مـع قـرار الجامعـة العربيـة بعـدم الاعتـراف بالدولـة اليهوديـة، كمـا أن مصـر كانـت تـرى أن الفلسـطينيين فقـدوا بعـد نهايـة الانتـداب صفـة المواطنـة الرسـمية فلا جنسـية لهـم ولا هيئـة سياسـية تسـهل أعمالهـم، بـل وتعهـدت بمسـاندتها وتأييدهـا فـي المجالـين العربـي والدولـي فـي مواجهـة المحـاولات لطمس الهويـة الفلسـطينية، أو الطمـع فـي حكـم مـا تبقـى مـن فلسـطين، وقـد أعلنـت مصـر اعترافهـا بالحكومـة فـي 12 أكتوبـر 1948، ووعـدت بتقديـم مبلـغ خمسـة ملاييـن جنيهًـا لتلـك الحكومـة لتأسـيس الدواويـن، وتشـكيل الجيـش الفلسـطيني الـذي تدربـه مصـر لاسـتئناف الجهـاد لإنقـاذ فلسـطين، وتسـليم الحكومـة باقـي الأراضـي الفلسـطينية للسـيطرة عليهـا وحكمهـا، والاعتـراف بالحكومـة فـي الجامعـة العربيـة. كمـا اعترفـت خمـس دول مـن باقـي الـدول السـت الأعضـاء بمجلـس جامعـة الـدول العربيـة بالحكومـة.

وتجـدر الإشـارة إلـى أن حكومـة عمـوم فلسـطين لـم تكـن طرفًـا فـي أي مـن اتفاقـات الهدنة، ولـم تشـارك فـي مفاوضاتهـا. وظـل قطـاع غـزة هـو المنطقـة الوحيـدة فـي إقليـم الانتـداب البريطانـي السـابق الـذي كان تحـت السـيطرة الاسـمية لحكومـة عمـوم فلسـطين. أمـا بقيـة إقليـم الانتـداب البريطانـي فقـد أصبـح جـزءً مـن إسـرائيل، وفـي الواقـع، كان قطـاع غـزة يخضـع للإدارة المصريـة، علـى الرغـم مـن أن مصـر لـم تطالـب قـط بـأي أراض فلسـطينية أو ضمتهـا إليهـا، وبالتالـي لـم تقـدم مصـر جنسـية للفلسـطينيين. وحتـى عندمـا أصـدرت حكومـة عمـوم فلسـطين فـي عـام 1949 جـوازات سـفر للفلسـطينيين الذيـن يعيشـون فـي قطـاع غـزة لـم تسـمح مصـر لهـم بالتحـرك بحريـة إلـى مصـر، حرصًـا منهـا علـى عـدم تفريـغ القطـاع مـن الفلسـطينيين.

وهكـذا فقـد شـهدت تلـك الفترة مـن تاريـخ منطقتنـا العربيـة أحداثًـا خطيـرة، تركـت أثارها، وظلالهـا عليهـا، وعلـى شـعوبها منـذ ذلـك الوقـت وحتـى يومنـا هـذا، فتـرة اختلطـت فيهـا أمـور كثيـرة، وتباينـت فيهـا النوايـا والأهـداف، عملـت خلالهـا مصـر - علـى الرغـم مـن ظروفهـا الصعبـة وتطلعهـا لإنهـاء الوجـود البريطانـي - علـى وقـف تنفيـذ مؤامـرة إنشـاء وطـن قومـي لليهـود فـي فلسـطين والتـي كانـت فـي مرحلتهـا الحاسـمة. ولكـن نتيجـة لتأخـر إدراك الخطـر المتربـص بفلسـطين وبالمنطقـة، اتخـذت إجـراءات أقـل ممـا كان لازمًـا أو متأخـرة عـن توقيتهـا المناسـب. وعلـى الرغـم مـن ذلـك بذلـت مصـر تضحيـات كبيـرة، وتحمـل الجيـش المصـري ومعـه المتطوعيـن المصرييـن العـبء الأكبـر فـي مواجهـة العصابـات الصهيونيـة، برغـم الفوارق الكبيـرة فـي أعـداد القـوات والأسـلحة والذخائـر، وفـي مواجهـة عـدو كان يسـتعد لسـنوات طويلـة وتعضـده قـوى العالـم الكبـرى وتهيـئ لـه الظـروف السياسـية، وتمـده بالقـوة العسـكرية اللازمـة، التـي لولاهـا مـا تراجعـت القـوات المصريـة بعـد أن حققـت نجاحـات كبيـرة فـي المرحلـة الأولـى مـن الحـرب، وتعرضـت قواتهـا للإنهـاك والنقـص الشـديد فـي الأسـلحة والذخائـر، لتنتهـي الحـرب بهدنـة دائمـة نجحـت مصـر فـي نـزع أي صفـة سياسـية عنهـا، وتتعامـل مصـر مـع تداعياتهـا، ولتبـدأ مرحلـة جديـدة تصبـح فيهـا القضيـة الفلسـطينية أوليـة فـي سياسـة مصـر لعقـود.

قائمة المراجع:

وثائق منشورة بالعربية:

1. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها 1946 - 1990، القاهرة 1996.
2. رئاسة الأركان الإسرائيلية، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين 1947-1948)، ترجمة أحمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.
3. منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطين، القاهرة: دار الثقافة، 1987.
4. وزارة الإرشاد القومي، ملف وثائق فلسطين من عام 1950 - 1969، ج2، الميثاق القومي الفلسطيني.
5. وزارة الخارجية، مصر وجامعة الدول العربية 45 - 1995، القاهرة 1995.
6. وزارة الحربية المصرية، العمليات الحربية بفلسطين عام 1948، جزآن، القاهرة: شعبة البحوث العسكرية، 1961.

وثائق منشورة بلغة أجنبية:

1. Foreign Relations of United States, Vol. VI, 1949.
2. Foreign Relations of United States, Vol. V, part2, 1948

مذكرات شخصية:

1. عبد الله التل، مذكرات عبد الله التل "كارثة فلسطين، القاهرة: دار القلم، 1978.
2. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثالث، القاهرة: دار المعارف، 1978.
3. محود رياض، مذكرات محمود رياض، الجزء الثاني: الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
4. دافيد بن جوريون، يوميات الحرب، 1947–1949، جيرشون ريفلين (محررا)، ترجمة: سمير جبور، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

مراجع بالعربية:

1. إبراهيم شكيب، حرب فلسطين، 1948: رؤية مصرية، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1986.
2. أحمد العلمي، حرب عام 1948، دار الأسوار، عكا 1989.
3. أحمد حسين، نصف قرن مع العروبة وقضية فلسطين، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1971.
4. أحمد رمزي، من وحي فلسطين: أبحاث ومقالات وأحاديث، القاهرة: مطبعة الرسالة، 1949.
5. أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار 1922 - 1939، القاهرة: معهد الدراسات العربية، 1972.
6. أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين 1945 - 1949، القاهرة: دار الشروق، 1986.
7. آدم راز، نهب الممتلكات العربية في حرب 1948، ترجمة: أمير مخول، رام الله: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2023.
8. أديب نجيب سلامة، الأنجليون والعمل القومي، القاهرة، 1993.
9. الأزهر الشريف، فتاوى خطيرة لشيخ الجامع الأزهر وعلمائه، القاهرة: المطبعة السلفية، 1948.
10. أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 - 1939، بيروت، 1980.
11. أمل جمال وسماح بصول، النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي: جذور الإنكار وذرائع المسؤولية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017.
12. أنيس صايغ، فلسطين والقومية العربية، بيروت، 1966.
13. بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ترجمة: عماد عواد، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 406، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 2013.
14. حمدان بدر، دور منظمة الهاجاناه في إنشاء إسرائيل، عمان: دار الجليل، 1985.
15. خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، بيروت: مركز الأبحاث، 1973.

16. _____، مذكرات فوزي القاوقجي، بيروت: دار القدس، 1975.

17. رفعت السعيد، اليسار المصري والقضية الفلسطينية، بيروت: دار الفارابي 1974.

18. رفعت سيد أحمد، وثائق حرب فلسطين: الملفات السرية للجنرالات العرب، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989.

19. زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية، القاهرة، 1980.

20. زينب عبد العزيز، حائط البراق، القاهرة: دار الحرمين، د.ت.

21. سمير حلمي سالم سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947 - 1977، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2005.

22. سهام نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية 1897 - 1917، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.

23. صلاح العقاد، قضية فلسطين "المرحلة الحرجة 1945 - 1956، القاهرة: معهد الدراسات العربية، 1968.

24. طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945 - 1952، القاهرة: دار الشروق، 1983.

25. عادل حسن غنيم (محررًا)، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ستة مجلدات.

26. عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 إلى 1936، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1974.

27. عادل حسن غنيم، حائط البراق أم حائط المبكى، القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط دار قباء للطباعة، 2001.

28. عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود سجل الخلود: أسماء الشهداء الذين استشهدوا في معارك فلسطين 1947-1952، بيروت: دار الهدى، 1985.

29. عايدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر 1986.

30. عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش، بيروت، 1979.

31. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

32. عبد الوهاب بكر، الجيش المصري وحرب فلسطين، القاهرة: دار المعارف، 1982.

33. عرفة عبده علي، ملف اليهود في مصر الحديثة، القاهرة، 1993.

34. علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية 1933 - 1948، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1980.

35. عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، الكويت: عالم المعرفة 1980.

36. غازي ربابعة، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، عمان: دار الكرمل، 1987.

37. فلاح خالد علي، الحرب العربية الإسرائيلية 1948-1949 وتأسيس إسرائيل، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.

38. مأمون أمين زكي، صعود وتراجع المشروع الصهيوني، لندن: دار الحكمة، 2007.

39. محمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، 1897-1974، القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، 1957.

40. محمد أنيس، السيد رجب حراز، التطور السياسي للمجتمع المصري، القاهرة، 1972.

41. محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين، 1948-1998: قراءة في يوميات الحرب أزمة العروش صدمة الجيوش: يوميات الحرب (فلسطين 1948)، القاهرة: دار الشروق، 1999.

42. محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، القاهرة: دار الشروق، 2001.

43. _____، يوميات عبد الناصر عن حرب فلسطين، باريس: مؤسسة الوطن العربي، 1978.

44. محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، بيروت: 1959.

45. محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945 - 1967، القاهرة: دار المعارف، 1979.

46. محمود سعيد عبد الظاهر، يهود مصر: دراسة في الموقف السياسي 1897 – 1948، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2000.

47. محمود فهمي درويش، كارثة فلسطين 15 أيار 1948، جمعية إنقاذ فلسطين، بغداد، 1949.

48. مروة أديب جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945- 1965، قبرص، 1989.

49. مصطفى الشهابي، القومية العربية تأريخها وقوامها ومراميها، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1959.

50. ميخائيل بالومبو، كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948، بيروت: دار الحمراء، 1990.

51. ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين 1917 - 1948، بيروت، 1967.

52. نبيل عبد الحميد، اليهود في مصر بين قيام إسرائيل والعدوان الثلاثي 1948- 1956، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.

53. يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي، لندن، 1987.

54. ونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878- 1953، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1975.

الدوريات:

- الاتحـــــاد
- الأهـــــرام
- البـــــلاغ
- النـــــذير
- الدفاع الوطني
- الطليعـــــة
- المصـــــور
- المقطـــــم

الموسوعات:

موسوعة مصر والقضية الفلسطينية 1917 - 1952، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الأول، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012).

المرفقات

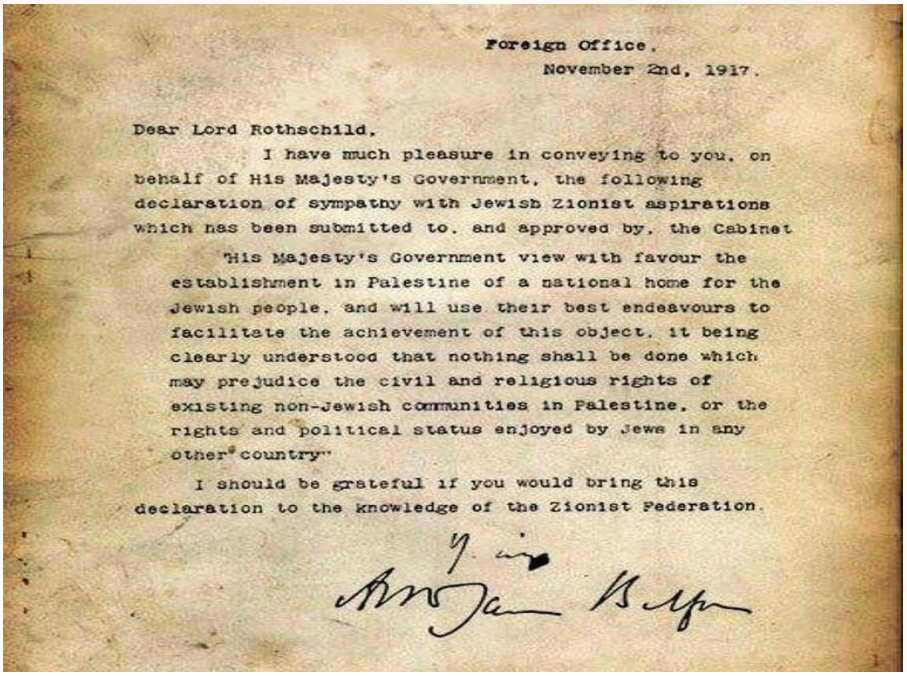

Foreign Office.
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

وثيقة وعد بلفور

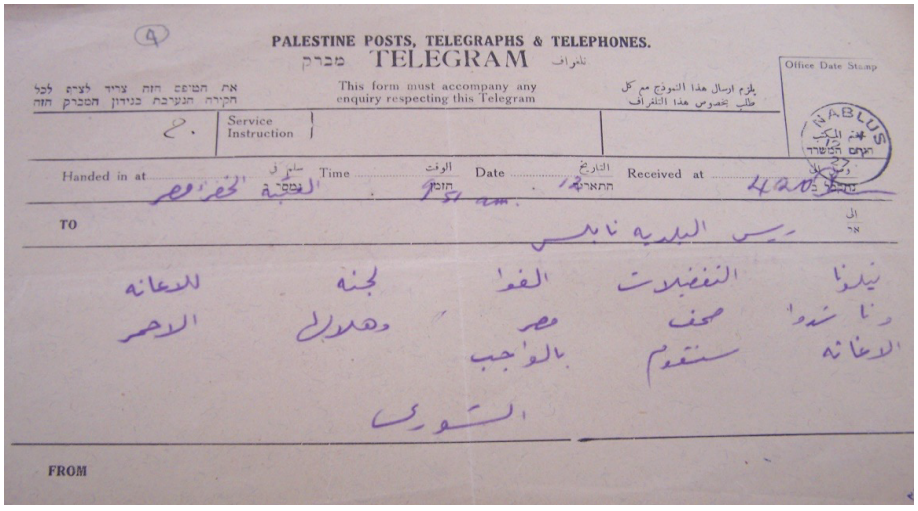

PALESTINE POSTS, TELEGRAPHS & TELEPHONES.
TELEGRAM
This form must accompany any enquiry respecting this Telegram
Office Date Stamp
Service Instruction
Handed in at
Time
Date
Received at
TO
FROM

رسالة إلى رئيس بلدية نابلس من مصر عام 1927 لتقديم المساعدة لأهالي نابلس متضرري الزلزال

العملة الورقية الفلسطينية قبل 1948

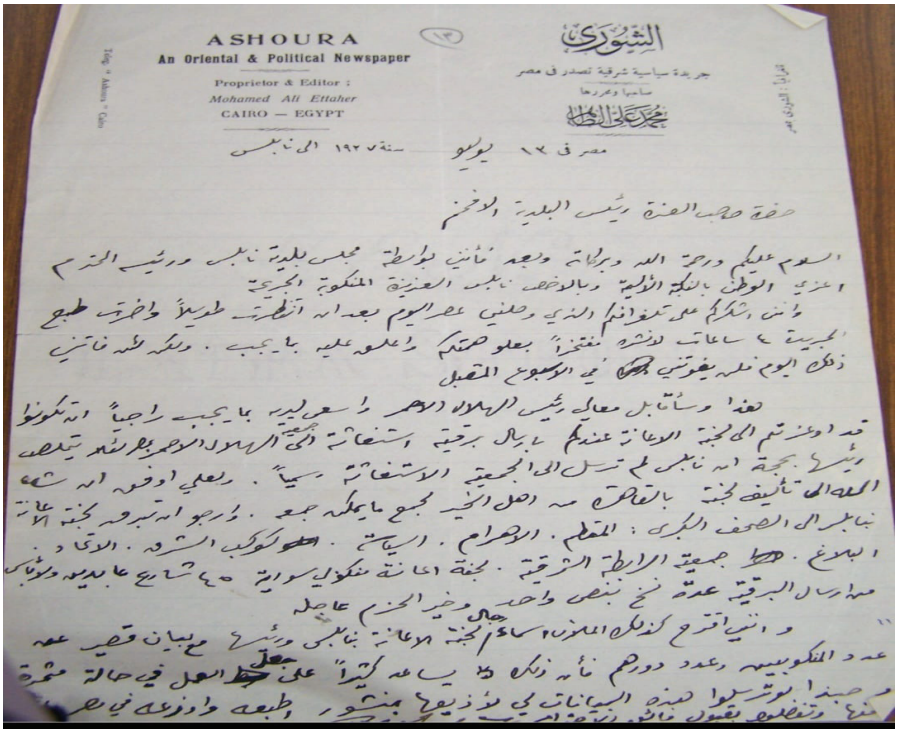

رسالة من جريدة الشورى إلى رئيس بلدية نابلس

الاحتجاجات العربية أثناء أحداث الانتفاضة 1929 وتصدي القوات البريطانية لها

القوات البريطانية على أبواب مدينة يافا أثناء أحداث انتفاضة البراق

اجتماع لزعماء فلسطين في قاعة روضة المعارف بالقدس عقب أحداث البراق 1929

وفد من النساء العربيات أمام مكتب المفوض السامي البريطاني للاحتجاج على السياسة البريطانية

اللَّطَائِفُ المُصَوَّرَة

AL LATAIF AL MUSAWARA

مصر تكرم مفتي فلسطين وتشترك في المؤتمر الاسلامي

اللطائف المصورة تنشر خبر اشتراك مصر في المؤتمر الإسلامي في القاهرة عام 1931

المندوبون الذين حضروا المؤتمر الإسلامي العام في القدس من نهاية ديسمبر 1931 إلى بداية يناير 1932 للبحث في تطور الأوضاع في فلسطين ومن الوفد المصري المشارك الشيخ محمد عبد اللطيف دراز عميد جامعة الأزهر محمد علي علوبة باشا وحامد المليجي مندوب جريدة البلاغ المصرية

المفتي الحاج أمين الحسيني في ضيافة وزير المعارف المصري السابق وأحد قيادات حزب الوفد بهي الدين بركات باشا، نوفمبر 1931، ويظهر في الصورة رئيس الوزراء المصري مصطفى باشا النحاس والدكتور محمد حسين هيكل باشا وتوفيق دياب الصحفي المصري وصاحب جريدة الجهاد وعبد الرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية فيما بعد

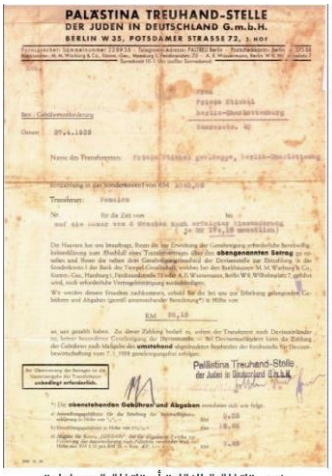

PALÆSTINA TREUHAND-STELLE
DER JUDEN IN DEUTSCHLAND G.m.b.H.
BERLIN W 35, POTSDAMER STRASSE 72, 3. HOF

Pal. Treuhand-Stelle
der Juden in Deutschland G.m.b.H.

نص "اتفاقية النقل" أو "اتفاقية هعفراه"

يهود في إحدى معسكرات النازية عام 1944

توقيع "اتفاقية هعفراه" بين الوكالة اليهودية وألمانيا النازية، والقاضية بتسهيل تهجير اليهود إلى فلسطين 25 أغسطس 1933.

- ٢٩ -

محضر الاجتماع التمهيدى لانتخاب مكتب المؤتمر

فى الاجتماع التمهيدى لانتخاب مكتب المؤتمر

فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨ عقد حضرات المندوبات اجتماعاً تمهيدياً برئاسة حضرة السيدة هدى شعراوى بدار جمعية الاتحاد النسائي المصرى.

وقد رحبت السيدة الرئيسة بحضرتهن فى كلمات موجزة وأعقبتها الآنسة زينب الحكيم فرددت ترحيب المصريات بضيفات مصر الكريمات. فأجابت السيدة نجلا كفورى بكلمة شكر عن وفد سيدات سورية ولبنان. وأعقبتها السيدة ساذج نصار عن وفد سيدات فلسطين.

حضرات السيدات والآنسات مندوبات الاقطار العربية فى المؤتمر النسائى الشرقى

وفود مندوبات فلسطين

السيدة طرب حرم عوني بك — السيدة سعاد مرجبي الحديثي — السيدة عفيفة جورج صلاح
عبد الهادى — « ماري نجيب أبو الشعر — الآنسة بدوم كنعان
« وجيهة حرم الدكتور — الآنسة فاطمة النشاشيبي — السيدة حرم حسن البديري
حسين الخالدى — « زهية النشاشيبي — الآنسة نبيهة ناصر
« عفيفة شكرى دبب — السيدة صبحيه واصف البيبى — السيدة حرم المرحوم الحاج
الآنسة وانجا الشهابى — الآنسة مريم هاشم — بكر النشاشيبي
السيدة متيل معلم معلم — السيدة كيتى جورج طنوس — « فاطمة حرم شكرى
الآنسة مينة الشيخ القاسم — « ربا القاسم — الهندى
السيدة صادق حقي نجيب نصار — « سلمى وصفى الحسيني — السيدة ملك الشوا
« رفقة الشهابى التاجى — « سميحة الخالدى — حرم حمدى علاوة

وفود مندوبات العراق — السيدة عاتى وزير والآنسة منيرة عبد اللطيف ثنيان والآنسة صبيحة ياسين باشا الهاشمى والآنسة رقية الخطيب ثم موظف السيدة هدى شعراوى

مندوبات لبنان — السيدة حرة نور يم والسيدة أنجلين جبران بستانى والسيدة نعلا حرب كفورى ويمين السيدة أنيسة سلطان والسيدة نعيمة محمد على علوية

تلبية دعوتنا والى حضرات من تكبدن متاعب السفر والانتقال الى مصر من أخواتنا الفلسطينيات والعراقيات والسوريات واللبنانيات والايرانيات لمشاركتنا فى هذا الاجتماع الخطير لبحث فى الحالة الهزيلة التى تجتازها فلسطين ولتتشاور معنا فى الطرق العملية للوصول الى حل هذه المشكلة على أساس العدل والانصاف وللاحتجاج على أعمال الظلم والارهاب التى ترتكب فى تلك البقاع المقدسة .

وأجير لحضراتكن عن سرورنا والتياطنا بهذا الاتحاد الذى شد أزرنا ووحد صفوفنا وزاد العروبة قوة ومتانة فى هذا الظرف الدقيق باشتراككن الجديين فى النظر عن هذه القضية العادلة اشتراكا فعليا سيكون له أثره النتيج فى حلها ان شاء الله كما سيكون له فى سجل تاريخ نهضة الشرق الحديثة صحيفة بيضاء اذ يظهر للعالم أجمع أن محنة فلسطين لم تثر خواطر رجال الشرق فحسب بل أهزعت نساء الأقطار العربية عامة وروعتهن بفظائعها ووحشيتها ومنافاتها لقواعد العدل ومبادىء الانسانية وانها كما خرمات الحق والسلام فقمن يشاركن الرجال لانقاذ فلسطين العظيمة من جور الاستعمار الانجليزى والاحتلال الصهيونى .

والآن أرجو أن تسمحن لى أن أفتتح أولى جلسات هذا المؤتمر بتحية أرواح من استشهدوا من رجال ونساء وأطفال فى تلك البقاع المقدسة فى سبيل الذود عن الحق والكرامة والدين والوطن وأن نقف دقيقتين تجيداً لذكرى أولئك الشهداء الأبطال .

* * *

وهنا وقف الجميع دقيقتين تجيداً لذكرى شهداء فلسطين . وبعد الانتهاء وقفت حضرة السيدة سادتج نصار (فلسطين) وتلت برقيات ورسائل الاعتذار والتأييد الواردة للمؤتمر والتى سيأتى ذكرها فيما بعد

خطاب

حضرة السيدة هدى شعراوى

رئيسة المؤتمر

كريمة المغفور له محمد سلطان باشا رئيس أول مجلس نيابى مصرى وحرم المرحوم شعراوى باشا أحد الزعماء الثلاثة الذين عهدا المطالبة باستقلال مصر عقب الثورة المجيدة المطهى

تابة رئيسة فى الاتحاد النسائى الدولى ورئيسة الاتحاد النسائى المصرى ومؤسسة جمعى « المصرية » و « الاجيبسين » وعاملة لواء النهضة النسائية بمصر .

سيداتى سادتى :

بالنيابة عن الجمعيات النسائية العربية التى أولانى شرف تمثلها وباسم جمعية الاتحاد النسائى المصرى التى أتشرف برياستها وبالاصالة عن نفسى أتقدم بوافر الشكر الى حضراتكم

يوم الاثنين ١٧ أكتوبر

«يوم فلسطين» لجمع التبرعات لمنكوبي فلسطين

كان هذا اليوم يوماً مشرقاً لسيدات المؤتمر بدأن فيه بجمع التبرعات لمنكوبي فلسطين. وقد قسمن الساحة إلى مناطق وزعن أنفسهن عليها وكل منهن تحمل كبة من طوابع «فرش فلسطين». وقد سارت جوعين زرافات فلم يدعن مصلحة أو محلاً ولا ادارة حكومية أو وطنية إلا ودخلنها في طلب اعانة لمنكوبي فلسطين.

طابع فرش فلسطين (بحجم مضاعف) وقد أعده الاتحاد النسائي المصري

وقد لاقى يوم فلسطين نجاحاً وتمّ بفضل ما بذلته من جهود مشكورة. وقد تجمع الكثير من مبالغ سخية في مقابل شارات أو طوابع أو إيصالات كانت تعطى للمتبرع تسجيلاً لتبرعه.

- ٢٦٠ -

مجلة "L'EGYPTIENNE" عدد أكتوبر سنة ١٩٣٨

مؤتمر نساء الشرق للدفاع عن فلسطين

بقلم السيدة سيزا نبراوي بك — رئيسة المؤتمر

هذه القاهرة منذ أربع سنوات انتهاءً ليس، بعض زعيمات النهضة النسائية في أنحاء الى هنا لمشاركة اخواتهن الشرقيات بعواطفهن الاخيرة بالنكبة في الوزار السلام العالمي وتدعيمه.

ولقد قمن بأن كانت الدعوة الرنانة من النساء الى ذلك الغرض المشترك والعاون الوثيق عليه ما بين الشرق والغرب. بأمل عظيم من الجميع. فقد قال الأمل يرى من تاريخ النساء النسائي خيراً فيما يأتيه والسعادة في المستقبل. وفي الناس أن يحل جهاد السلام والاخاء، بفضل ابناين الحار وراداتين الصادقة على جهاد الفظاظة والعنف وويلاً. ولكن هذه المعجزة لم تحدث وأسعاده، في الساعات الحرجة الواقعة التي تجتازها البشرية، لم يسع صوت النساء التحدث من الهيئات السياسة الدولية الكبرى طالما يتحرر احراء العدل وحماية الضعفاء والمظلومين. وما ذلك الا لأن النساء أدين الصبر كالرجال، من اسكات صوت الاعتاد القديمة وبلادة العقول والنفوس المأسية.

وزيادة على هذا أن اخواتنا الغربيات استغرقن الثلاثة الاولى الاوربية الثالثة، ظ يلتفتن أي الى الى الأسباب الأخرى التي تمثل في الشرق. ونتبين أن السلام العام لا يمكن ادراكه الا اذا ساد العدل والوفاق جميع أنحاء الارض.

فلسفة، وإزاءما بها من اخواتنا الغربيات الكبيرات من عدم الا كتراث وفقدان قادرة الرأي العبر من النساء الغربيات قررت نساء الشرق أن تقوم فتعرفها وتجمع لها فيما يبدا، فكان المؤتمر الشرق الذي عقده في القاهرة، أعظم معالم هذا الاتجاه.

وما كان هذا المؤتمر هو الأول من نوعه، فقد كان بعد عقد في تاريخ تحرر النساء الشرقيات، يبرهن للرجال الذين أدهشتهم هذا العمل، على أن عصور الاسر العاقلة لم تستطع أن تعلي، في المرأة الغربية شدة الحماية التي تتسب بين جوانحها كما الشمس الاسر وهاتها من غنية بادة نبيلة.

وهل كان هناك من قضية أحدر باعتناء اعتمامنا من قضية فلسطين الشهيدة التي نرى أبناءها غريبة الجوع والسجن والإبادة لا يجدون ويعانون استغلالهم وبدا صون جنسية من الارض التي خلقوا لهم الاحداد.

وقائع المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين المنعقد في 15- 18 أكتوبر 1938 في مقر جمعية الاتحاد النسائي العربي المصري في القاهرة لمناقشة الأوضاع التي تعانيها فلسطين والقضية الفلسطينية وتقديم الدعم لفلسطين. حضر المؤتمر عدد من الشخصيات النسوية البارزة في الوطن العربي، حيث كانت هدى شعراوي رئيسًا للمؤتمر.

الثورة الفلسطينية الكبرى التي امتدت من عام 1936 حتى عام 1939

أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر الخاص بفلسطين والذي عقد في بلودان بسوريا في سبتمبر 1937

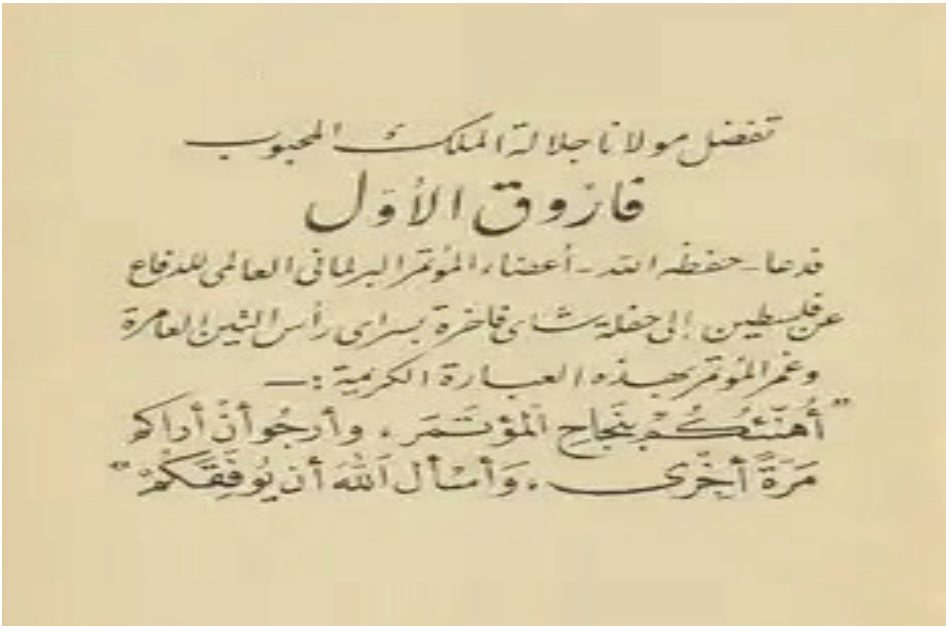

تفضل مولانا جلالة الملك المحبوب

فاروق الأول

فدعا - حفظه الله - أعضاء المؤتمر البرلماني العالمي للدفاع عن فلسطين إلى حفلة شاي فاخرة بسراي رأس التين العامرة وغمر المؤتمر بهذه العبارة الكريمة :-

"أهنئكم بنجاح المؤتمر، وأرجو أن أراكم مرة أخرى، وأسأل الله أن يوفقكم"

دعوة الملك فاروق لأعضاء المؤتمر البرلماني لحضور حفل شاي بالسراي والتهنئة بنجاح المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية

الجلسة الافتتاحية لمؤتمر لندن حول فلسطين الذي انعقد في قصر سان جيمس 1939

وصول اللجنة الأنجلو - أمريكية إلى القدس 6 مارس 1946

جانب من استماع اللجنة الأنجلو- أمريكية لشهود من الجانبين العربي واليهودي حول الأوضاع في فلسطين يظهر في الصورة الأولى ديفيد بن جوريون أثناء الإدلاء بشهادته

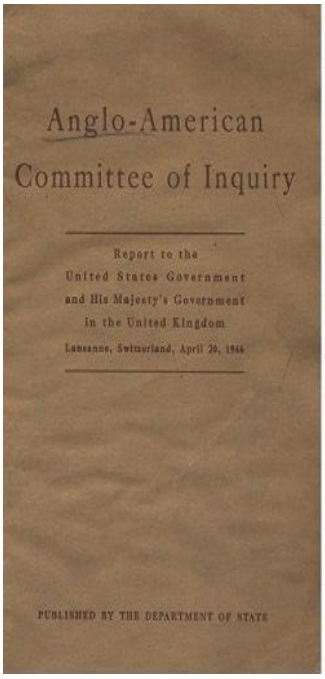

لجنة التحقيق تنهي عملها وتنشر توصياتها

مؤتمر القمة العربي المعقود في زهراء أنشاص والذي دعا له الملك فاروق 1946

خريطة توضح حدود قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 191 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين

وصول السفينة "إكسودوس" إلى حيفا، وعلى متنها أربعة آلاف مهاجر يهودي، 18 يوليو 1947.

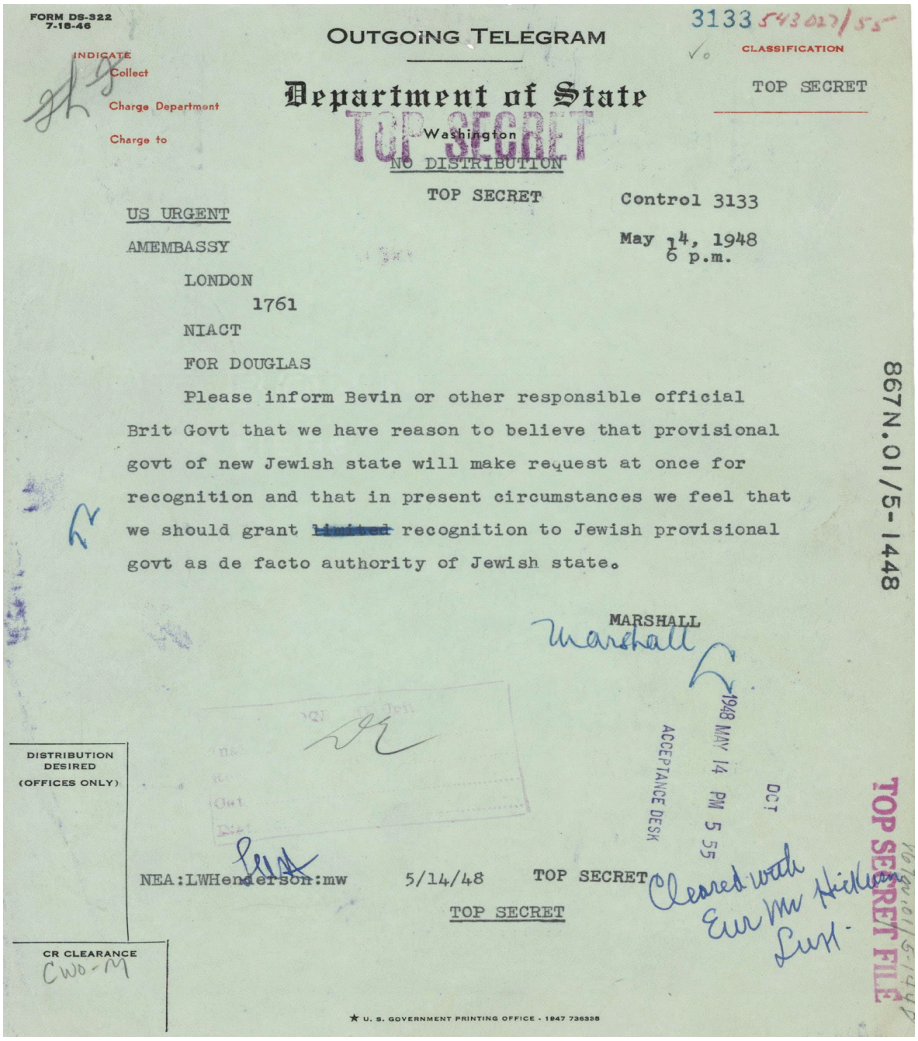

FORM DS-322
7-18-46

OUTGOING TELEGRAM

3133 543.027/5-

CLASSIFICATION

INDICATE
Collect
Charge Department
Charge to

Department of State
Washington

TOP SECRET

TOP SECRET

NO DISTRIBUTION

TOP SECRET Control 3133

May 14, 1948
6 p.m.

US URGENT

AMEMBASSY

LONDON

1761

NIACT

FOR DOUGLAS

Please inform Bevin or other responsible official Brit Govt that we have reason to believe that provisional govt of new Jewish state will make request at once for recognition and that in present circumstances we feel that we should grant ~~limited~~ recognition to Jewish provisional govt as de facto authority of Jewish state.

MARSHALL

867N.01/5-1448

1948 MAY 14 PM 5 55

ACCEPTANCE DESK

DCT

DISTRIBUTION DESIRED (OFFICES ONLY)

NEA:LWHenderson:mw 5/14/48 TOP SECRET

TOP SECRET

Cleared with Eur Mr Hickerson Lisk

TOP SECRET FILE

CR CLEARANCE
CWO-M

★ U. S. GOVERNMENT PRINTING OFFICE - 1947 736338

وثيقة بشأن الاعتراف بالدولة اليهودية الجديدة 14 مايو 1948

פקוח על התנועה וההרגלה
מחוז ירושלים.

מס. סדורי 48
תאריך 13.8.48

צו תנועה – אנשי צבא
(חופשה) ~~(תשקיד)~~

אסמכתא לצו תנועה– דב' אלעזר מ ויעקב גפתי
אל [illegible] מס. / היחידה /
עליך להופיע ב תל שלמה ביום 15.8.48 בשעה 17:00
על מנת לנסוע אל– שער העמקים דרך ב
אמצעי נסיעה [illegible]
בהגיעך תתיצב בפני קצין התנועה ב בית הדר חדר 249
והציג את צו התנועה הזה לשם סדור נסיעתך חזרה.

עליך לחזור ביום _____ אל רחובות

הערות– א. סותר לך לשאת אתך אך ורק מזודת יד אחת או תרסיל.
ב. אסור לך בהחלט להסיע בכל דרך אחרת אלא בזו אשר נקבעה. כל העובר על הוראה זו יענש בכל חומר הדין.

קצין התנועה
מחוז ירושלים
פרס 1/2000 8/48

קצין התנועה
נמחוז תל-אביב
26/8/48

ס/

وثيقة حرب الاستقلال العسكرية بالعبرية

تحركات وأوضاع القوات المصرية والعربية في المرحلة الأولى من حرب 1948

سجل الخلود

شهداء الجيش المصري

أسماء الشهداء الذين قضوا نحبهم في حرب فلسطين عام ١٩٤٨

عدد متسلسل	اسم الشهيد	بلده	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد	مانعرف عن الشهيد
١	ابراهيم ابراهيم	مصري	كفار داروم	٤٨/ ٥/١٥	عسكري ك ٦ مشاة .
٢	ابراهيم ابراهيم المتين	»	فلسطين	٤٨/١٠/٢٠	عسكري ك ٤ مشاة .
٣	ابراهيم ابراهيم مصطفى ضيف	»	كفار داروم	٤٨/ ٥/١٥	اونباشي . الكتيبة الأولى مشاة .
٤	ابراهيم ابراهيم يوسف	»	فلسطين	٤٨/١٠/٢٠	عسكري ك ٤ مشاة .
٥	ابراهيم احمد محمد عثمان مقلد	»	»	٤٨/١٠/١٧	عسكري ك ٣ مشاة .
٦	ابراهيم ثعلب حميدة	»	»	٤٨/ ٧/١٨	عسكري ك ٣ مشاة .
٧	ابراهيم جمال الدين بخيت	»	»	٤٩/ ٢/٢٤	صاغ في الجيش المصري .
٨	ابراهيم حسن عبيد	»	»	٤٩/ ١/ ٢	عسكري من سلاح المدفعية .
٩	ابراهيم حسن محمود عويضه	»	»	٤٨/ ٥/١٥	عسكري ك ٦ مشاة .
١٠	ابراهيم حمود المرسمي طوش	»	»	٤٨/١٢/٢٣	عسكري ك ٣ مشاة .
١١	ابراهيم الدسوقي حامد محمد عبد الله	»	عصاوج	٤٨/١٢/٢٥	جندي من البلوك الخامس .

بعض من شهداء الجيش المصري في حرب 1948

خرائط لفلسطين توضح حدودها التاريخية والمناطق التي اقتطعها قرار التقسيم
عام 1947 وما تبقى منها تحت السيطرة العربية بعد انتهاء الحرب في 1949

صور لعدد من أفراد القوات المصرية بعد معركة عراق المنشية
وبينهم البكباشي جمال عبد الناصر

صورة توثيقية لأحداث الدمار الذي خلفته الاحتلال الإسرائيلي أثناء النكبة في مدينة القدس

20. Abu Ghosh, Jerusalem Sub-District, was an Arab village of 1,005 inhabitants. 50% of its population was expelled in 1948 and 75% of its land usurped.

قرية أبو غوش تقع شمال غرب القدس تم تهجير أهلها والاستيلاء على أراضيها لبناء المستوطنات

قرية لفتا المهجرة تم تهجير أهلها والاستيلاء على أراضيها

Jaffa May 1948

الهجرة عن طريق البحر المتوسط يافا- ١٩٤٨

مجموعة صور لعائلات فلسطينية تم تهجيرها ومعاناة اللاجئين إبان نكبة 1948

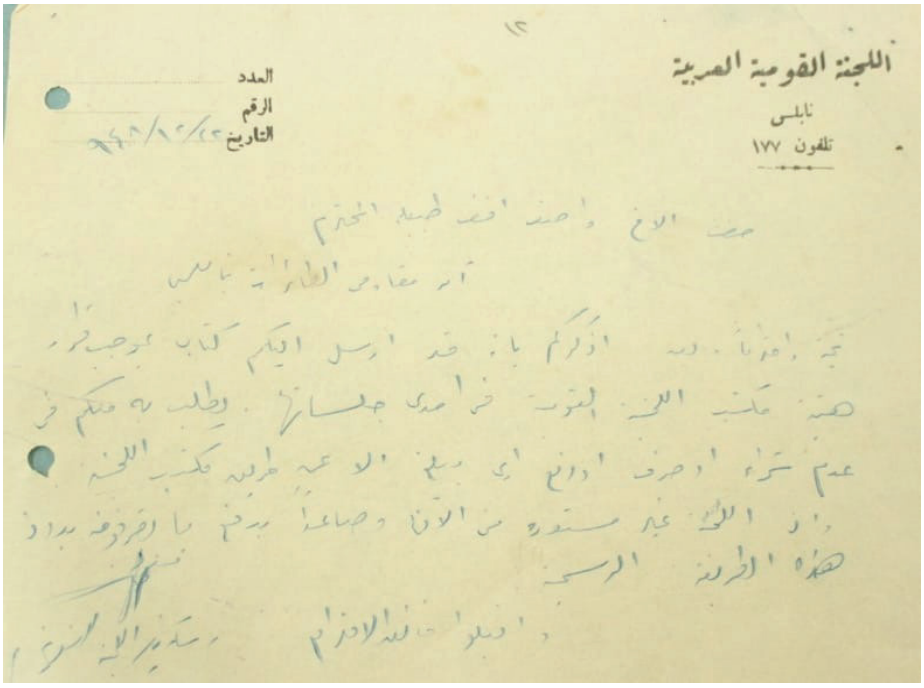

اللجنة القومية العربية
نابلس
تلفون ١٧٧

العدد
الرقم
التاريخ

خطاب من اللجنة القومية العربية إلى سرية المتطوعين لمقاومة الطائرات 12 ديسمبر 1948

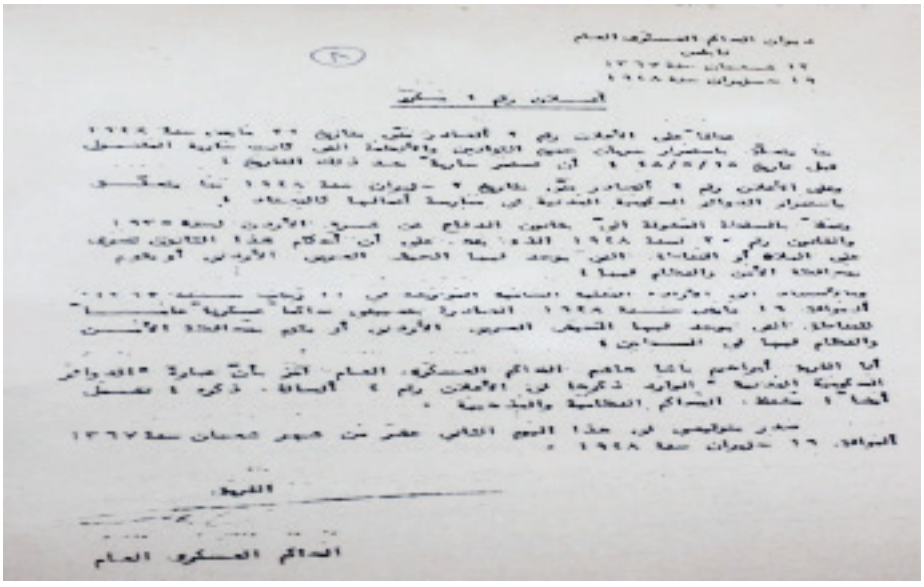

ديوان الحاكم العسكري العام
نابلس
١٢ شعبان سنة ١٣٦٧
١٦ حزيران سنة ١٩٤٨

(٣)

اعلان رقم ٢ سنة

الحاكم العسكري العام

ديوان الحاكم العسكري العام بخصوص استمرار سريان القوانين والأنظمة التي كانت سارية قبل 15 مايو 1948

خريطة توضح أوضاع الأراضي الفلسطينية بعد حرب 1948

الفصل الثاني

مصر وإسرائيل من ثورة 23 يوليو 1952 إلى العدوان الثلاثي 29 أكتوبر 1956

بموجب معاهدة 1936، دخل عدد من شباب الطبقة الوسطي المصرية الجيش المصري، وكان هذا الجيل من الشباب قد لحقت به يد السياسة قبل التحاقه بالكلية الحربية، وكانت التيارات السياسية والأفكار الأيديولوجية قد تسللت إلى الضباط، بل وإلى ضباط الصف والجنود، ونجح جمال عبد الناصر في تكوين تنظيم من الضباط الوطنيين، أُطلق عليه تنظيم الضباط الأحرار، وهو التنظيم الذي فجر ثورة 23 يوليو عام 1952.

كان جمال عبد الناصر قارئًا جيدًا عكف على تثقيف نفسه بنفسه قبل الالتحاق بالكلية الحربية، وبعد التحاقه بها عكف على قراءة معظم مقتنيات مكتبة الكلية، ومن بين الكتب التي قرئها مؤلفات باللغة العربية والإنجليزية عن الصهيونية العالمية وإسرائيل، وكانت متابعته للهجرات اليهودية إلى فلسطين من ناحية وللسياسة البريطانية قبل وعد بلفور وبعده من ناحية أخرى، ثم مشاركته في حرب فلسطين 1948 قد عمقت من فهمه لخطورة الحركة الصهيونية فبعدما كان يشارك في المظاهرات وهو طالب في المرحلة الثانوية كلما جاءت الذكرى الحزينة الخاصة بصدور وعد بلفور في الثاني من نوفمبر 1917 أصبح مدركًا أن زرع هذا الجسد السرطاني في جسد الأمة العربية يمثل خطرًا على مستقبل مصر وكل الدول العربية. ولقد ورد في مذكراته عن حرب فلسطين 1948 وكذلك في مذكرات رفاقه من الضباط الأحرار أنه بعد أن أسس نواة التنظيم عام 1945 شرح للمقربين منه من الضباط رأيه في القضية الفلسطينية بعد صدور قرار التقسيم يوم 19 نوفمبر 1947، حيث أكد لهم أن ما يحدث في فلسطين هو مخطط استعماري كبير، ولعل هذا ما دفعه إلى مقابلة الحاج أمين الحسيني (مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا) حيث كان لاجئًا سياسيًا في مصر وقتئذ، ولقد عرض عليه أن يقوم ورفاقه بتدريب المتطوعين على القتال من أجل فلسطين.

وبعد مشاركته ورفاقه بحرب فلسطين وإدراكه لفساد النظم السياسية في الوطن العربي، نجح في تفجير ثورة 23 يوليو 1952.

أولاً: مصر والقضية الفلسطينية بعد نجاح ثورة 23 يوليو 1952:

رغم أن القضية الوطنية والتفاوض من أجل تحقيق جلاء المحتل البريطاني عن مصر كانت محل الاهتمام الأول لثورة 23 يوليو ولجمال عبد الناصر إلا أنه لم ينسى تجربته في فلسطين، بل ظلت تسيطر على وجدانه ولعل هذا يفسر سياسته تجاه إسرائيل، حيث اعتبرها "كالسنطة التي يجب محاصرتها بشعرة ذيل الحصان"، ولعل هذا أيضًا ما دفعه إلى تحديد علاقة مصر بعد الثورة بدول العالم بناءً على موقف كل دولة من القضية الفلسطينية وإسرائيل.

وفي أعقاب ثورة 1952، عملت مصر على الحفاظ على هوية الفلسطينيين التابعين لسلطتها، حيث أصدرت وثائق سفر خاصة لهم، ولم تسع إلى ضم قطاع غزة. فيما تأخر ظهور كيان فلسطيني في تلك الفترة بسبب عدم وجود مؤسسات فلسطينية سياسية، سواءً كانت أحزابًا أو منظمات في الشتات، مثل التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني داخل فلسطين، كما اقتصر نشاط حكومة عموم فلسطين على القيام ببعض الصلات مع أبناء الشعب الفلسطيني، وانحصر تمثيلها الدولي في حضور مندوب عنها لاجتماعات اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه ممثلاً عن اللاجئين الفلسطينيين.

وبعد اعتداء إسرائيل على غزة يوم 28 فبراير 1955، حيث كانت مصر تدير قطاع غزة وقتئذ، قرر عبد الناصر من ناحية تدريب مجموعات من الفدائيين لحماية غزة، ونجح في كسر احتكار الغرب للسلاح من ناحية أخرى، وذلك بعقد صفقة الأسلحة التشيكية، بعدما رفض مساومة الغرب بالحصول على السلاح مقابل السلام المنفرد والاعتراف بإسرائيل، وكان قد رفض من البداية الاعتراف بإسرائيل وتمسك بحق الشعب الفلسطيني في أرضه، كما طالب بعودة إسرائيل إلى حدود قرار التقسيم، وعودة اللاجئين إلى أرضهم.

وفي خطاب تأمين قناة السويس 26 يوليو 1956 قال: "يريدوننا أن نسلم لإسرائيل بكل شيء، ونهمل فلسطين ونتنكر لها ولإخواننا في شمال أفريقيا، لكن مصر أبت وأرادت أن تكون لها شخصيتها المستقلة". وجدير بالذكر أنه في هذا الخطاب ندد بانحياز الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لإسرائيل والكيل بمكيالين حيث يمنعون السلاح عن مصر ويسمحون بتدفقه إلى إسرائيل.

على الجانب الآخر، استقبلت إسرائيل الحدث الكبير، الذي وقع في مصر ليلة 23 يوليو1952، باهتمام شديد، ونشطت أجهزة مخابراتها، منذ الساعات الأولى التي أعقبت نجاح الثورة، حيث تجميع المعلومات عن الضباط الذين فجروا الثورة، خاصة اللواء "محمد نجيب" الذي تصدرت صوره الصحف المصرية، باعتباره قائد الحركة المباركة، وكان يهم الحكومة الإسرائيلية بالطبع، معرفة موقفهم من القضية الفلسطينية، ومن الصراع العربي الإسرائيلي، لا سيما بعد ما ذكرته بعض الصحف عن اللواء "محمد نجيب" وعن سيرته

وبطولاته في معارك فلسطين سنة 1948. وبعبارة أخرى كان يهم إسرائيل معرفة أولويات الضباط الذين سيحكمون أهم بلد عربي، بل أهم بلدان الشرق الأوسط على الإطلاق.

ولم يُضِع مجلس الوزراء الإسرائيلي وقته، حيث بادر محاولاً التأثير على أولويات الضباط " بإصدار بيان في الساعة الواحدة والنصف ظهر يوم 23 يوليو، موجهًا إلى القيادة الجديدة في مصر، أهم ما جاء فيه: "أن الحكومة الإسرائيلية تأمل أن تستطيع مصر وإسرائيل، أن تجدا سبيلاً للعيش المشترك في جوار حسن، وسلام مستقر في الشرق الأوسط..". وفي نفس اليوم صدر عن "بن جوريون" تصريح صحفي جاءت فيه عبارة طريفة، ذات دلالة، حيث ذكر: "إن إسرائيل ليس لديها عداء مع مصر بسبب ما فعله الفراعنة مع أجدادنا، ولا بسبب عدوانها علينا مرة أخرى منذ أربع سنوات - يقصد مشاركة مصر في حرب 1948 - ما جرى جرى، ونحن على استعداد للصفح ونسيان الماضي!".

على أية حال، أعقب التصريح الأول، للحكومة الإسرائيلية، محاولة تالية، للتأثير على توجهات وأولويات النظام الجديد في مصر، وذلك عن طريق نشاط الدبلوماسية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طلب "أبا أيبان" السفير الإسرائيلي في واشنطن، من كلاً من مساعد وزير الخارجية الأمريكية "باركر هارت" ورئيس شئون مكتب مصر في وزارة الخارجية الأمريكية "سايلر" أن يكلفا السفير الأمريكي في القاهرة "كافري" بتوجيه النصح للقيادة الجديدة في مصر في شأن السلام مع إسرائيل، وأن يعمل على إقناع الضباط المصريين بأن التفاهم مع إسرائيل يجب أن يُقدَّم في أولوياتهم على التفاوض مع بريطانيا.

وفي الثامن عشر من أغسطس، وجه "بن جوريون" من فوق منصة الكنيست الإسرائيلي نداءً إلى النظام الجديد في مصر، حاول من خلاله إظهار حُسن نية إسرائيل تجاه مصر، وقد استهدف هذا البيان كسابقه حسب شهادة "موشي شاريت"، ثاني رئيس وزراء لإسرائيل، لفت أنظار الضباط إلى ضرورة إدراج إسرائيل ضمن أولوياتهم.

لقد انزعجت إسرائيل بشدة من برنامج الضباط الأحرار، رغم خلوه من أية إشارة للصراع العربي الإسرائيلي، وحرص الضباط وفي مقدمتهم - في هذا الوقت المبكر- "اللواء محمد نجيب" على استبعاد موضوع إسرائيل، من خططهم مؤقتًا وإلى أن تحصل مصر على استقلالها كاملاً أولاً.

وتُلقي وثائق الخارجية الأمريكية، وكذا المذكرات التي نُشرت لحكام إسرائيل، الضوء على أسباب الانزعاج الإسرائيلي، والمواقف التي اتخذتها إسرائيل حيال الثورة المصرية الوليدة، تبعًا لهذا الانزعاج، **ويمكن في الحقيقة تقسيم هذه المواقف إلى موقفين رئيسيين**:

الأول: محاولات جر مصر إلى "عقد سلام" أو إن شئنا الدقة، فرض السلام الإسرائيلي بصلح منفرد على مصر، وهي المحاولات التي بدأتها الحكومة الإسرائيلية عقب قيام الثورة مباشرة.

الثاني: تخريب حلم مصر في التنمية والتحديث، والاتجاه إلى دعم ترسانة الأسلحة الإسرائيلية وتبني سياسة "الردع العسكري"، بما في ذلك الشروع في تصنيع السلاح النووي.

على أي حال، انزعجت إسرائيل من إصرار القيادة الجديدة في مصر، على النظر إلى مشكلة قناة السويس باعتبارها خلافًا خاصًا بين مصر وبريطانيا، حيث كانت تعتبر نفسها طرفًا أصيلاً في هذا الخلاف، حيث رأت الحكومة الإسرائيلية أن خروج القوات البريطانية من مصر سيؤدي إلى انقلاب في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، بما يتيح حرية حركة للجيش المصري، ويفتح من احتمالات التعاون والتنسيق بين مصر وبقية الدول العربية، علاوة على ما ستمنحه تسهيلات قاعدة القناة ومعداتها من مزايا لمصر. وحسب ملاحظة "بن جوريون" فإنه كان يكفي أن تتذكر إسرائيل المطارات العسكرية القائمة بمنطقة القناة لكي تتضح لها خطورة ما يمكن أن يحدث على الحدود بين مصر وإسرائيل، بعد رحيل القوات البريطانية. لقد خلص "بن جوريون" إلى أن " نقل منطقة القناة إلى السلطة العسكرية في مصر، يزيد بضربة واحدة، وإلى حد كبير، من قوتها العسكرية الفعالة وقدرتها على حرب إسرائيل.

وانطلاقًا من هذا التخوف والانزعاج، طلبت إسرائيل من انجلترا اطلاعها على ما يدور بينها وبين مصر من مفاوضات، كما طالبت بأن تشمل الاتفاقية المصرية - البريطانية المُزمع عقدها، ضمانات محددة أهمها أن تنص على تعهد مصر بعدم استخدام قاعدة السويس، تحت أي ظرف ضد أية دولة من جيرانها - والمقصود بالطبع إسرائيل - كما طالبت بأن يرد نص بالاتفاق تتعهد بمقتضاه مصر باحترام حق إسرائيل في استخدام قناة السويس، شأنها في ذلك شأن غيرها من القوى البحرية، بل وصل الأمر إلى حد يثير الدهشة، حيث اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي على إنجلترا، نقل قاعدة قناة السويس إلى منطقة "النقب" التي تحتلها في جنوب فلسطين، وفي

محاولة لإغراء إنجلترا، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن اقتراح **نقل القاعدة إلى "النقب" سيحقق عديد من الأهداف في مقدمتها**:

1. إن انتقال القاعدة إلى "النقب" سيكون ردًا على لطمة خروج إنجلترا من مصر.
2. إن وجود القاعدة في "النقب" سيؤدي إلى تثبيت الوضع في الشرق الأوسط.
3. سيساعد وجود القاعدة في "النقب" على منع أي عدوان سوفيتي.

وبالطبع لم ينس رئيس الوزراء الإسرائيلي، الإشارة إلى أن نقل قاعدة السويس إلى "النقب" سيحمي إسرائيل عسكريًا واقتصاديًا.

تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل حاولت في هذا الوقت ابتزاز إنجلترا، فطالما أنها - أي إنجلترا - ستتسبب في إحداث خلل استراتيجي في المنطقة، سيؤثر في المستقبل القريب على الأمن الإسرائيلي، وذلك بانسحابها من ناحية، وتسليمها قاعدة القناة بكل ما فيها من معدات لمصر من ناحية أخرى، فإن عليها في المقابل أن تعطي إسرائيل سلاحًا يُمكنها من موازنة الميزة التي ستحصل عليها مصر.

فيما كانت محاولات إنشاء قناة اتصال سرية مع النظام الجديد في مصر قد بدأت في الحقيقة عقب اعتزال "بن جوريون"، وكانت حكومة إسرائيل تعتقد أن الموقف الذي تتخذه مصر، سوف يؤثر بالضرورة، على مواقف الدول العربية الأخرى تجاهها، وكانت تصوراتها حسب ما صرح به "بنحاس لافون" وزير الدفاع الإسرائيلي للسفارة الأمريكية في تل أبيب أنه إذا ما استطاعت إسرائيل أن تصل إلى اتفاق مع مصر، فإن الأمور سوف تصبح في وضعها المناسب على الفور، وكان "بن جوريون" نفسه يرى أن مصر هي مفتاح أي تقدم نحو تصفية النزاع العربي الإسرائيلي.

لكن محاولات "بن جوريون" لفتح قناة الاتصال مع مصر وئدت في مهدها، ويعود ذلك في التقدير إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

1. أن إسرائيل كانت تستهدف من وراء فتح قناة الاتصال هذه استطلاع وجهات نظر النظام الجديد، ومعرفة أولوياته فقط، واستكشاف إمكانيات فرض السلام الإسرائيلي على مصر.

2. أن القيادة الجديدة في مصر، كانت قد قررت البدء أولًا بالمفاوضات مع إنجلترا، فلم تلتفت إلى عروض "بن جوريون" وتصريحاته، أو طروحات ناحوم جولدمان، رئيس الوكالة اليهودية، ورسله إلى جمال عبد الناصر، والتي نقلت رغبة إسرائيل في عقد اتفاق سلام مع مصر.

3. أن وجود "اللواء محمد نجيب" على رأس النظام حتى أزمة مارس 1954، بتوجهاته المعتدلة - إذا ما قورنت بتوجهات عبد الناصر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة - تسبب في إحداث شيء من التعتيم على التوجهات الحقيقية للضباط، وبهذا الصدد فلا قيمة حقيقية للتطمينات الشفهية السرية التي منحها "نجيب" ومن قبله "علي ماهر" عندما تقلد منصب رئيس الوزراء بعد الثورة للخارجية الأمريكية.

ثانيًا: الغارة على غزة 28 يناير 1955 ونتائجها:

وفي الوقت الحافل بالتطورات، والمشحون بالأزمات، أبت إسرائيل أن تقف بمعزل عن الغليان الذي كان في طريقه، لإعادة تشكيل خريطة منطقة الشرق الأوسط، سياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا وعسكريًا، ففجرت الموقف بالغارة الشهيرة على غزة يوم 28 فبراير1955، والتي أسفرت عن استشهاد 38 جنديًا مصريًا وإصابة نحو 33 آخرين، بهدف إظهار عجز مصر أمام الدول العربية، والنيل من كرامة "عبد الناصر" وزعزعة أركان النظام المصري، والأهم أن هذه الغارة استهدفت لفت أنظار الولايات المتحدة وإنجلترا إلى أن إسرائيل طرف فاعل وأصيل في معادلة الشرق الأوسط، لا يجوز تجاهله، بل يجب أن يحتفظ له بدور في التنظيمات الدفاعية الجديدة.

ولقد كانت هذه الغارة، نقطة تحول جوهرية، ليس فقط في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، بل وفي تاريخ الحرب الباردة، التي كانت قد ازدادت اشتعالاً بين الكتلتين بعد شروع الإمبريالية الغربية في تكوين سلسلة من الأحلاف تطوق بها الاتحاد السوفيتي، فنتيجة لتصاعد الخطر على الحدود المصرية الإسرائيلية، وشعور "عبد الناصر" بأن إسرائيل لن تتركه يُنفذ حلمه في تنمية وتحديث مصر، ونتيجة لإدراكه - من خلال تقارير السفير المصري بواشنطن- ومن مصادر أخرى استحالة حصوله على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إذا وقع على ميثاق الأمن المتبادل الأمريكي، الذي يُلزم مصر في حال توقيعه باستقبال مجموعة استثمارية أمريكية تقوم بالإشراف على نقل الأسلحة، إلى جانب

الارتباط باستراتيجية الدفاع العالمية الأمريكية، لم يكن أمام "عبد الناصر" إلا أن يحصل على السلاح من الاتحاد السوفيتي.

ويبدو من ظاهر الحوادث، أن "عبد الناصر" كان قد نجح قبل انعقاد مؤتمر "باندونج" في فتح قناة اتصال مع قيادات الكرملين، وأنه استغل مشاركته في هذا المؤتمر 18 -24 إبريل1955، فوسّط "تشو إن لاي"، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، ليسهل له حصوله على السلاح من الاتحاد السوفيتي. وفي هذا المؤتمر، أدار "عبد الناصر" معركة عنيفة وناجحة ضد إسرائيل انتهت بحرمانها من المشاركة في المؤتمر. وبعد عودته من "باندونج" قام بشن حملة عنيفة ضد إسرائيل، فأخذ يصفها بين الحين والآخر بأنها "الطفل المدلل للدول العظمى.. الذي قام بارتكاب أكبر جريمة في التاريخ الحديث حيث قضى على شعب فلسطين.." وفي يوليو1955 أشار "عبد الناصر" إلى الضغوط التي تمارس عليه للدخول في مفاوضات مع إسرائيل "لقد دفعونا إلى التفاوض مع إسرائيل، لكننا رفضنا.. ولن ننخدع بنداءات السلام..".

وعلى الطرف الآخر، تزايدت الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة بعد عودة "عبد الناصر" من باندونج، حيث اجتازت قوة إسرائيلية، خط الهدنة، يوم 30 مايو 1955، وقامت بمهاجمة أحد المواقع المصرية وحاولت احتلال مركز البوليس، وقطع الطريق بين غزة ورفح.

وفي السادس والعشرين من يوليو1955، جرت الانتخابات العامة في إسرائيل، وفاز بها "حزب حيروت" وترتب على ذلك عودة "ديفيد بن جوريون" إلى رئاسة الوزراء، وكان هذا التطور يعني، دق طبول الحرب، ووأد أي محاولة لتحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط، وبالفعل سرعان ما ازداد الموقف اشتعالاً على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل، فتكرر الاعتداء على المواقع المصرية في غزة يوم 22 أغسطس واستخدمت القوات المهاجمة نيران الهاونات الثقيلة ومدافع الميدان، وردت قوات الصاعقة المصرية بالمثل، حيث تسللت داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، ونفذت بعض العمليات بنجاح، وبعد ستة أيام صدت القوات المصرية هجومًا إسرائيليًا آخر على قطاع غزة، وفي نهاية شهر أغسطس، تعرضت "خان يونس" للهجوم، وردت قوات الصاعقة المصرية في نفس الليلة بقتل

تسعة عشر إسرائيليًا، وفي الأول من سبتمبر حاولت القوات الإسرائيلية قطع الطريق للمرة الثانية بين غزة ورفح، لكن المحاولة أخفقت، ورد الفدائيون المصريون على الغارات بالمثل.

ونتيجة لانفجار الموقف على الحدود المصرية، تدخل السكرتير العام للأمم المتحدة "داج همرشولد" وطلب من الجنرال "بيرنز" قائد قوات المراقبة الدولية، أن يحاول تخفيف حدة التوتر في قطاع غزة، لكن مصر رفضت مقترحات "بيرنز" التي كانت تتطلب اجتماع ضباط مصريين مع نظرائهم من الإسرائيليين.

وفي هذا الوقت حمل السفير الأمريكي الجديد في القاهرة "بايرود" رسالة من وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" استهدفت لفت أنظاره، إلى أن الولايات المتحدة ترى أنه قد آن الأوان لإجراء تسوية عامة في الشرق الأوسط، تتضمن إقرار الأمن بين الطرفين في مقابل اعتراف العرب بوجود إسرائيل، لكن عبد الناصر كان مهمومًا وقتئذ بمشكلة السلاح وبضرورة تحقيق التوازن الاستراتيجي بينه وبين إسرائيل، فلم يُعر رسالة "دالاس" أي أهمية. بل نجده يزيد من فعالية نظام المقاطعة المصرية، في مدخل خليج العقبة فيصدر بيانًا في الحادي عشر من سبتمبر 1955، حذر بمقتضاه شركات النقل البحري والجوي من أن المرور عبر المضايق، جوًا وبحرًا، هو مرور في أراض ومياه إقليمية مصرية، ولذا يستلزم موافقة من السلطات المصرية. وعلى أثر هذا البيان بدأت السلطات المصرية، تطبق بحزم المقاطعة، وبالفعل شلت الحركة في ميناء إيلات وتحول إلى شاطئ بحيرة مغلقة، الخروج منها رهن بموافقة عبد الناصر، على حد تعبير "موشي ديان". كما أوقفت شركة الطيران الإسرائيلية (إل عال) رحلاتها على خط إسرائيل " جنوب أفريقيا، الذي يمر فوق المضايق.

ولقد تبرمت إسرائيل بشدة، من تزايد فعالية نظام المقاطعة، وزعمت أن المضايق ممر مائي دولي، وحذرت مصر من أن هذا الإجراء "غير قانوني" وأنه سيؤدي إلى تفاقم الحوادث، بل إن "ديان" اعتبر هذا الإجراء - وقتئذ - بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير لكنها لم تكن كذلك، فبعد أيام قليلة وعلى وجه التحديد في السابع والعشرين من سبتمبر1955، أعلن "عبد الناصر" عن صفقة الأسلحة التشيكية، وكان لهذا الإعلان دوي هائل في العالم العربي على امتداده، بل وفي العالم كله ووقف العالم بالفعل على حافة أزمة حرجة.

طبقًا لما ذكره "موشي ديان" في مذكراته، فإن الحكومة الإسرائيلية نظرت إلى عقد "عبد الناصر" لصفقة الأسلحة التشيكية، على أنها خطة في مراحل الإعداد لصدام حاسم ومصيري مع إسرائيل في المستقبل القريب، وربطت بين هذه الصفقة، وحصار عبد الناصر لخليج العقبة من ناحية، ومساعدته للفدائيين الفلسطينيين من ناحية أخرى، "إن سياسة عبد الناصر هذه لم تترك في نظرنا أية شكوك، بشأن نوايا مصر بطردنا، أو على الأقل تحقيق انتصار عسكري حاسم يحولنا إلى وضع مستسلم". ولعل هذا يفسر الاعتداءات العسكرية المتكررة التي قامت بها إسرائيل على المراكز العسكرية في قطاع غزة، خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، حيث تعرضت نقطة حراسة "الكونتيلا" في جنوب سيناء، لهجوم كبير في الثامن والعشرين من أكتوبر راح ضحيته اثنا عشر مصريًا، وجُرِح مثلهم تقريبًا، وفي الثاني من نوفمبر قامت قوة إسرائيلية كبيرة، بهجوم مفاجئ على منطقة "الصبحة" بشبه جزيرة سيناء، وانتهت هذه الغارة بقتل حوالي ثمانية من أفراد السرية المصرية.

وحسب ما ذكره "موشي ديان" أيضًا في مذكراته فإنه اقترح في العشرين من نوفمبر القيام بعملية عسكرية في أقرب وقت يكون هدفها احتلال قطاع غزة باعتبارها قاعدة العمليات الفدائية، ثم الإعداد للاستيلاء على شرم الشيخ لتوجيه ضربة حاسمة للحصار المصري على خليج العقبة.. كما فكرت الحكومة الإسرائيلية في تدمير الأسلحة السوفيتية قبل وصولها إلى مصر.

ومن ناحية أخرى، تحركت الدبلوماسية الإسرائيلية، فذكرت الولايات المتحدة الأمريكية برأيها القديم في "عبد الناصر" وتكتيكاته الخادعة وطالبتها بالتعاون معها في ضرب شعبية عبد الناصر في العالم العربي، وإسقاطه، وحجب المعونة الاقتصادية عن مصر، كما طالبت إسرائيل الولايات المتحدة بإمدادها بالأسلحة بل بضمان وجودها كدولة، ووصل الأمر إلى حد أن اقترح "بن جوريون" على الولايات المتحدة بأن تقبل "تحول إسرائيل كلها إلى قاعدة لها تستخدمها في حالة وقوع اضطرابات في الشرق الأوسط على أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء المطارات والطرق والموانئ وتقدم التجهيزات الصناعية المطلوبة".

لكن الولايات المتحدة، تحت تأثير الرسائل المهمة التي كانت تأتيها من مصر، رفضت الاستجابة للمخططات الإسرائيلية، وأبلغ وزير الخارجية الأمريكي جون دالاس السفير

الإسرائيلي في واشنطن، بأن الولايات المتحدة الأمريكية، ليس بمقدورها ضمان خطوط هدنة مؤقتة، وإنه يجب على إسرائيل أن تحدد أولاً حدودها، قبل أن تطلب من الولايات المتحدة ضمان هذه الحدود. ومعروف أن "بن جوريون" كان يرفض بإصرار أي حديث عن حدود إسرائيل، كما كان يرفض أي اقتراح يُقيد من إمكانية تعظيم فرص إسرائيل في الحصول على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الوقت، استغلت إسرائيل انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية في جنيف، وحاولت الحصول على السلاح، فأوفدت "موشي شاريت" ليتسول السلاح لإسرائيل، على حد تعبير "موشي ديان". وبلغت جرأته أنه حاول حث، وزير الخارجية السوفيتي " فياتشيسلاف مولوتوف" على تقييد مبيعات الأسلحة لمصر، وحسب ملاحظة "أبا أيبان" الذي شارك "شاريت" في زيارة لجنيف، فإن "مولوتوف" لم يُعر "شاريت" أدنى اهتمام، واعتبر سلوكه تطفلاً لا علاقة له بمؤتمر جنيف.. فموضوع المؤتمر لم يكن علاقة إسرائيل بمصر والدول العربية، وإنما علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالاتحاد السوفيتي.

أما "بن جوريون" فلم يُعلق أي آمال على مساعي "شاريت"، وإنما كان يصوغ وينسق استراتيجية الحرب ضد مصر، وكان الهدف الرئيسي من اعتداءات إسرائيل في هذا الوقت "منطقة العوجة"، وهي منطقة منزوعة السلاح، تقع على الحدود المصرية، جنوب شرق مدينة العريش الساحلية. وكانت السيطرة على منطقة العوجة هذه التي تبلغ مساحتها حوالي 145 كيلو مترًا مربعًا، أمرًا بالغ الأهمية للهجوم الإسرائيلي الذي كان يفكر فيه بن جوريون وموشي ديان على شمال ووسط سيناء، حيث تتحكم العوجة في ملتقى طرق شديدة الأهمية، تتجه شمالاً إلى الساحل وغربًا إلى قناة السويس، حيث الطريق الوحيد الممهد الذي كان يربط فلسطين بمصر وقتئذ، لذا أخذت إسرائيل تحشد قواتها العسكرية بالقرب منها، وأخذت تعتدي عليها بين الحين والآخر تمهيدًا لاحتلالها.

واتصالاً بما تقدم، تجدر الإشارة إلى أن بن جوريون كان بين الحين والآخر يتهم مصر بأنها تشن حربًا من طرف واحد، ففي حديثه أمام الكنيست الإسرائيلي، في الثاني من نوفمبر 1955، ذكر أن الغارات التي شُنت من قطاع غزة فقط، سببت في الشهور التسعة الأولى من هذا العام خسارة مائة وثلاثة وخمسين من القتلى والجرحى. وفي صيغة

تهديد لا تخطؤها الأذن، أوضح بن جوريون شروعه في شن الحرب على مصر حين قال: "إن مصر هذه، تحاول الآن أن تسد الطريق على السفن الإسرائيلية في خليج البحر الأحمر، بما يتعارض مع القانون الدولي.. وهذه الحرب التي تقوم من جانب واحد لابد وأن تتوقف..".

وفي الأول من ديسمبر، استدعى رئيس الوزراء الإسرائيلي: "الجنرال بيرنز" واتهم مصر بأنها وراء عمليات الفدائيين، وطلب منه أن يطلب من عبد الناصر، تنفيذ اتفاقيات الهدنة، تنفيذًا كاملًا، خاصة تنفيذ المادة الخاصة بوقف إطلاق النيران. وفي نفس الوقت، كانت إسرائيل قد تمكنت من عقد صفقة سلاح سرية مع فرنسا لشراء عشرين دبابة من طراز (A.M.X) وستين دبابة من طراز (شيرمان) وأربع وعشرين طائرة من طراز (مستير4) فضلًا عن كمية من المدافع والمعدات الحربية الأخرى. والأهم أن إسرائيل قد تمكنت من توثيق وتطوير علاقاتها مع فرنسا، حيث استغلت تحفظ الحكومة الفرنسية على عبد الناصر نتيجة لتأييده ودعمه لثورة الجزائر، ومضت تذكر الفرنسيين باستمرار بأن الرئيس المصري عدوًا لباريس وتل أبيب معًا.

وفي هذا السياق، كشف "موشي ديان" في يومياته، إن "بن جوريون" **كان قد حسم أمره - قبل عودته إلى رئاسة الوزراء - على ضرورة الهجوم على مصر، وأنه حدد أهدافه الأساسية من وراء هذا الهجوم فيما يلي**:

1. ضرب قواعد الفدائيين المصريين في سيناء.
2. الاستيلاء على مضايق إيلات (شرم الشيخ - رأس نصراني - جزر تيران وصنافير).
3. الاستيلاء على قطاع غزة إذا لزم الأمر.
4. إسقاط عبد الناصر.

وبرغم رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي انعقد في الخامس من ديسمبر 1955 الخطط التي عرضها بن جوريون، حيث كانت الأغلبية ترى أن الوقت غير مناسب للهجوم على مصر، كلف "بن جوريون" "موشي ديان" بأن يستعد للهجوم. وكان "ديان" هو الآخر يرى أن استمرار اعتراف إسرائيل باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية - بعد تشديد مصر

للمقاطعة وعقدها لصفقة الأسلحة السوفيتية - بمثابة تنازل فعلي من جانب تل أبيب عن حرية الملاحة والطيران في مجال المضايق.

هكذا انفجر الموقف وازداد حدةً وعنفًا بين مصر وإسرائيل ما بين سبتمبر والنصف الأول من ديسمبر1955، وقد لاحظ فريق المراقبين الدوليين التابع للأمم المتحدة، أن الحرب واقعة لا محالة، وأن الأمر يتوقف فقط على من سيبدأ بالهجوم من الطرفين لكن هذا الموقف المتفجر ذاته، كان السبب في إرجاء الصدام المسلح بين الطرفين لعدة شهور، حيث يبدو من ظاهر الحوادث أن صفقة الأسلحة التشيكية وإن كانت قد خلقت موجة غضب عنيفة في الغرب وداخل إسرائيل ضد عبد الناصر، إلا أنها أتاحت الفرصة أمام مبادرات السلام الغربية خاصة الأمريكية.

ثالثًا: محاولات الولايات المتحدة لعلاج مشكلة الشرق الأوسط:

ربما تجدر الإشارة إلى أن عام 1955، شهد أكبر عدد من المحاولات لعلاج مشكلة الشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة جادة بالفعل لإيجاد حالة من الاستقرار في هذه المنطقة الساخنة من العالم، كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" كان يمثل أخر جيل الرؤساء الأقوياء في الولايات المتحدة، وأن الإدارة الأمريكية لم تكن في عهده قد وقعت بعد تحت السيطرة الصهيونية ولقد أجرت الولايات المتحدة في هذا العام اتصالات عديدة في معظم العواصم العربية، خاصة مع الدول المحيطة بإسرائيل، وكان التركيز - كما رأينا - دائمًا على مصر.

على أية حال، ففي الوقت الذي كانت فيه جهود "أريك جونسون"، المندوب الشخصي لأيزنهاور، تتعثر عند محاولة التوفيق بين المخطط العربي والمخططات الإسرائيلية والأمريكية لاستغلال مياه نهر الأردن، نتيجة لتعسف إسرائيل ومحاولتها الحصول على نصيب الأسد، جاء إلى مصر: "المور جاكسون" مندوب جماعة الكويكرز في الأمم المتحدة، وحاول أن يبحث عن نقاط التقاء بين "عبد الناصر" و"بن جوريون" لكن محاولته باءت بالفشل أيضًا وكانت الإدارة الأمريكية ترى ضرورة علاج المشاكل الثلاث التي مازالت معلقة بعد توقيع اتفاقيات الهدنة وهي:

الأولى: مشكلة اللاجئين، وكان وزير الخارجية الأمريكي جون دالاس قد أعلن في أغسطس1955 ضرورة إعادة اللاجئين إلى الحدود الممكنة عمليًا وتعويضهم، ووعد بأن الولايات المتحدة ستساعد إسرائيل في دفع التعويضات.

الثانية: مشكلة الحدود، وكان يرى ضرورة تحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة، وضرورة وقف القتال ومنع العدوان.

الثالثة: مشكلة القدس، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد أن تقوم الأمم المتحدة ببحث مستقبلها.

ولقد اعترضت إسرائيل على الخطوط العريضة التي ظل دالاس يكررها طوال النصف الثاني من عام 1955، وفي نفس الوقت لم تكن هناك دولة عربية يمكنها أن تتحدث باسم الفلسطينيين، وتقبل بالتنازلات التي أعلنها "دالاس" والتي جاءت مخالفة على الأقل لقرارات الأمم المتحدة.

وبناءً على ذلك، قرر أيزنهاور القيام بمحاولة جديدة وهي المبادرة التي أطلق عليها، "ألفا" حيث كلف الرئيس الأمريكي مبعوثه الرسمي "روبرت أندرسون" بحمل أفكار هذه المبادرة البريطانية - الأمريكية إلى كلاً من "عبد الناصر" و"بن جوريون". وكانت "ألفا" نتيجة لاقتراح من رئيس الوزراء البريطاني "أنتوني إيدن" قدمه إلى وزير الخارجية الأمريكي حيث اتفقا على أن يعملا سويًا لتحقيق تسوية نهائية للنزاع العربي الإسرائيلي، وللقضية الفلسطينية، وشكّل لهذه الغاية فريق بريطاني أمريكي مشترك. كان الفريق البريطاني ممثلاً في السير "أيفلين شاكبور" الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، ومعه "روبرت سكوت" القائم بأعمال السفارة البريطانية في واشنطن، وكان الفريق الأمريكي ممثلاً في "هربرت هوفر" المساعد الأول لوزارة الخارجية، و "فرنسيس راسل" المساعد الخاص لوزير الخارجية والمسئول الأول عن المبادرة، والسفير الأمريكي لدي القاهرة "ريموند هير"، ونظرًا لخطورة وسرية هذه المبادرة، تقرر وضعها تحت الاختصاص المباشر لمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، وكانت جماعة "ألفا" تعمل بمعزل عن وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية.

كانت الفكرة المحورية "لألفا" أن يتم تناول مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي على غرار الطريقة وبنفس الأسلوب الذي عولجت به أزمة "تريستا" في أكتوبر 1954 بين يوغوسلافيا وإيطاليا. فكان على فريق "ألفا" أن يساوم أحد أطراف الصراع على مطالبه، حتى يصل إلى أقصى حد أدنى لها، ثم ينتقل إلى الطرف الثاني لكي يصل معه هو الأخر إلى الحد الأدنى لمطالبه، على أن تتم الاتصالات بحذر شديد وتحت أقصى درجات السرية المطلقة.

وكانت الولايات المتحدة وإنجلترا قد اقتنعتا بأن "عبد الناصر" هو الشخص الوحيد بين الحكام العرب الذي يستطيع توقيع اتفاق سلام دائم مع إسرائيل، كما يستطيع أن يضمن لهذه الاتفاقية أن تبقى. ومن ناحية أخرى، كان عبد الناصر قد نجح في امتصاص وتهدئة غضب الولايات المتحدة الأمريكية، بعد عقده لصفقة الأسلحة التشيكية، ولم يعرض نفسه لانقلاب شبيه بالانقلاب الذي نفذته المخابرات الأمريكية ضد "أربينز" في "جواتيمالا"، على أثر تعاقده على صفقة سلاح صغيرة مع السوفييت، حيث بادر بتحميل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مسئولية تحوله نحو الاتحاد السوفيتي ليحصل منه على السلاح، وأنه اضطر إلى ذلك بسبب تصاعد الهجوم الإسرائيلي على الحدود المصرية بعد غارة غزة في فبراير 1955، حتى يدافع عن حدوده، وهو الأمر الذي قوبل بتفهم من جانب الكثير من دوائر صنع القرار الأمريكي، التي كانت مقتنعة بأن "عبد الناصر" ليس شيوعيًا وأن إسرائيل مسئولة بالفعل بعدوانها المتكرر على الحدود المصرية، عن اندفاع "عبد الناصر" شرقًا.

هكذا فإنه في الوقت الذي كان فيه "عبد الناصر" يسعى لتهدئة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية، تخطط سرًا لمنع وقوع الحرب بين مصر وإسرائيل، وتحاول جاهدة استرداد نفوذ الغرب في الشرق الأوسط، الذي بدأ يتقلص على نحو خطير، خاصة في مصر وسوريا، نتيجة لتغلغل النفوذ السوفيتي. ولعل هذا يفسر التناقض الذي بدا واضحًا في ذلك الوقت، بين غضب إنجلترا وتحفظها الشديد على "عبد الناصر" وهرولتها للمشاركة في المناقشات الدائرة حول مشروع بناء السد العالي، ويفسر أيضًا موافقة وزير الخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" رغم كراهيته الشديدة لـ "عبد الناصر" على الانضمام للبريطانيين والبنك الدولي في تمويل المشروع الكبير حيث بنيت المبادرة أساسًا على الربط بين تحقيق تسوية ما بين مصر وإسرائيل، وتمويل مشروع السد العالي، وعلى مصر بعد ذلك أن تدفع الدول العربية نحو الاعتراف بإسرائيل. ومما له

دلالـة أن "أنتونـي إيـدن" رئيـس الـوزراء البريطانـي كان يـردد وقتئـذ " وذكـر أيضًـا فـي مذكراتـه" أنـه يجـب علينـا ألا نسـمح للسـوفييت بالوصـول إلـى وادي النيـل، مهمـا كان الثمـن".

وعـن طريـق "ألفـا" كانـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى اسـتعداد لتقديـم إغـراءات أخـرى كثيـرة لـ "عبـد الناصـر" بجانـب تمويـل مشـروع السـد العالـي، مـن ضمنهـا: منحـه صفقات الأسـلحة التـي كان يلـح فـي طلبهـا، ودعـم برامـج التنميـة، وبنـاء معمـل للنظائـر المشـعة، وتزويد مصـر بفوائـض القمـح الأمريكـي، وتقديـم مسـاعدات فـي تسـويق محصولهـا مـن القطـن، فـضلاً عـن تسـليط الأضـواء عليهـا وذلـك بعقـد بعـض المؤتمـرات الدوليـة فـي القاهـرة.

وسـرعان مـا انتهـت المفاوضـات الخاصـة بمشـروع السـد العالـي، والتـي تعثـرت مـن قبـل كثيـرًا، وتـم الإعلان فـي السـادس عشـر مـن ديسـمبر1955، عـن التوصـل لاتفـاق بمقتضـاه سـيتولى البنـك الدولـي والولايـات المتحـدة وإنجلتـرا تمويـل المشـروع العـملاق بتكلفـة تقديريـة حوالـي 1.3 مليـار دولار، سـيقدم البنـك الدولـي 200 مليـون دولار، وسـتقدم الولايـات المتحـدة وإنجلتـرا 200 مليـون دولار، والباقـي سـتوفره مصـر بالعملـة المحليـة.

وربمـا تجـدر الإشـارة أيضًـا، إلـى ارتبـاط تعييـن "هنـري بايـرود" سـفيرًا للولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي مصـر بهذه المبـادرة، حيـث سـيطر اعتقـاد علـى إدارة أيزنهـاور مؤداه أن شـخصية "بايـرود" الذكيـة وخبرتـه العسـكرية، ستسـاعد كثيـرًا فـي إقنـاع "عبـد الناصـر" بعقـد معاهـدة سلام مـع إسـرائيل، وكـذا إقناعـه بدفـع الـدول العربيـة الأخـرى لكـي تحـذو حـذوه، وكان "أيـدن" بنفسـه قـد حـاول التمهيـد للمبـادرة عندمـا قابـل "عبـد الناصـر" فـي القاهـرة فـي فبرايـر 1955، حيـث أخبـره صراحـة بـأن الولايـات المتحـدة وإنجلتـرا يخططـان معًـا لترتيـب أوضـاع منطقـة الشـرق الأوسـط، وعقـد معاهـدة سلام دائمـة بيـن العـرب وإسـرائيل، لكـن شـعر "إيـدن بالإحبـاط بعـد مقابلتـه هـذه لـ "عبـد الناصـر"، وذلـك نتيجـة لأن "عبـد الناصر" أكـد له - كمـا رأينـا - إصراره علـى موقفـه المعـارض لحلـف بغـداد، والـذي تشـكل فـي منتصـف الخمسـينات مـن بريطانيـا والعـراق وتركيـا وباكسـتان وإيـران، بهـدف إيقـاف المـد السـوفياتي. كمـا أكـد عبـد الناصـر رفضه لأي تسـوية جزئيـة لمشـكلة الشـرق الأوسـط. وبنـاءً عليـه، خـرج إيـدن بعـد مقابلتـه لعبـد الناصـر بنتيجـة وحيـدة هـي أن عبـد الناصـر يسـعى لزعامـة العالـم العربـي.

ولقد حاول بايرود هو الأخر طرح أفكار ألفا على عبد الناصر لكن الغارة الإسرائيلية الشهيرة على غزة، جعلت الظروف غير مواتية لطرحها على الإطلاق حيث دلت هذه الغارة، بما لا يدع مجالاً للشك، على نوايا إسرائيل العدوانية.

على أية حال بدأ المبعوث الأمريكي الرسمي "لأيزنهاور" رحلاته المكوكية مع بداية عام 1956، إلا أنه أدرك من الوهلة الأولى أن مهمته ليست بالسهولة التي كان يتوقعها، وأن صنع السلام في الأرض المقدسة مسألة بالغة التعقيد وتبدو مستحيلة. فبعد عدة لقاءات مع "عبد الناصر" وبعد أن عرض عليه المساعدات والدعم الأمريكي وبقية الإغراءات التي ستقدمها الولايات المتحدة لمصر، إذا قدم قليلاً من التنازلات لإسرائيل، فاجأه عبد الناصر بشروط مصر أو الأسس المبدئية التي يراها لتحقيق التسوية التي جاء من **أجلها وهي**:

1. أن التفكير في التسوية، يجب أن يتم على أساس تسوية المشكلة العربية الإسرائيلية برمتها.
2. ضرورة تعديل الحدود بين العرب وإسرائيل بما يكفل تحقيق الاتصال بين أجزاء العالم العربي.
3. مستقبل مصر وما يراه المجتمع الدولي مقبولاً بشأن مشكلة القدس.
4. بالنسبة لمشكلة اللاجئين، لابد وأن تقبل إسرائيل إعادة بعض اللاجئين ودفع تعويضات لا يدفعها عنها سواها.

وعندما استفسر "أندرسون" عن موضوع الحدود، والتعديلات التي يراها "عبد الناصر" لتحقيق الاتصال الجغرافي بين أجزاء العالم العربي فاجأه عبد الناصر مرة ثانية، بأن مصر، وهذا ليس جديدًا - فقد أعلنه من قبل في باندونج - على استعداد للقبول بقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1947، وأنه سيكون مستعدًا لكي يقنع بقية الدول العربية بقبول تنفيذ هذا التقرير، كما أكد له أن مصر تقبل التقرير الذي أعده "الكونت برنادوت" وسيط الأمم المتحدة الذي اغتاله الإسرائيليون سنة 1948، وعندما استفسر "أندرسون" مرة ثانية عن "النقب" أوضح له عبد الناصر على خريطة العالم العربي كيف قسمت إسرائيل الدول العربية إلى قسمين، وأنه يطالب بضرورة أن تكون المنطقة من الظهرية إلى الخليل إلى غزة عربية وأن يكون مثلث سمخ والمنطقة المحيطة ببحيرة

طبرية في يد سوريا، وفي كل الأحوال تكون عربية وأكد عبد الناصر أيضًا أنه لن يقبل أقل من النقب، وأن هذه الجزئية غير مطروحة للتفاوض.

ولقد أثبتت مفاوضات "أندرسون" مع "بن جوريون" من الوهلة الأولى، صحة تقدير عبد الناصر لسياسات إسرائيل، حيث رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي رفضًا قاطعًا مناقشة إمكانية تنازل إسرائيل عن بوصة واحدة من الأرض مقابل السلام، بل أنه اعتبر أن "السلام الذي ينطوي على خسارة في أرض إسرائيل المحدودة جدًا يعد انتحارًا أكثر منه سلامًا. كما رفض حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأكد لـ "أندرسون" أنه يرى أن "عبد الناصر" مخادع، وأن حديثه عن السلام ليس إلا محاولة لخداع الرئيس "أيزنهاور" وخداع إسرائيل، وأنه يرى أن الوساطة عن بعد مضيعة للوقت، وأن معيار اتساق كلام "عبد الناصر" مع تصرفاته يتحدد بقبوله باجتماع على مستوى عالٍ بين مصر وإسرائيل.

على أية حال، فشلت مهمة "اندرسون" نتيجة لموقف "بن جوريون" فهو المسئول بالدرجة الأولى عن ذلك، بإصراره التمسك بكل شبر اغتصبته إسرائيل من الأراضي العربية، وإصراره على ضرورة إجراء تفاوض مباشر مع "عبد الناصر" وهو مدرك بالطبع لخطورة واستحالة تنفيذ هذه الخطوة وقتئذ، وإن كنا نؤكد أيضًا أن "عبد الناصر" هو الأخر كان "يناور"، وأنه ما استقبل "أندرسون" إلا ليمتص غضب الولايات المتحدة الذي انفجر على أثر عقد صفقة الأسلحة التشيكية، ولقد صرح "عبد الناصر" بذلك قبل استقبال المبعوث الأمريكي، حيث أخبرهم "أن الهدف هو تفويت الفرصة على الولايات المتحدة وامتصاص غضبها حتى تصبح صفقة الأسلحة أمرًا واقعًا". ويدعم هذا التصور أن "عبد الناصر" رغم ثبوت ما توقعه من تعنت "بن جوريون" كان صاحب القرار في إنهاء مهمة "أندرسون" حيث أخبر الفريق الذي كان مكلفًا بالتفاوض مع "أندرسون" بإنهاء الموضوع.

ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن المبادرة "ألفا" ولدت ميتة، وكان محكوم عليها بالفشل، فمن ناحية كان الصراع في المنطقة بالغ الحدة والتعقيد، ومن ناحية ثانية كان "إيدن" نفسه متورطًا علنًا في حلف بغداد الذي يحاربه "عبد الناصر" بعنف، ومن ناحية ثالثة وأخيرة فإن "ألفا" افترضت إجراء تعديلات في الحدود والأراضي، وهذا ما كانت ترفضه العقلية الإسرائيلية بشدة.

وبالطبع كان هذا المناخ وراء تراجع مخططات تسوية مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي، واستبدالها بمخططات أجهزة المخابرات الغربية للتخلص من "عبد الناصر". فيما لم تنتظر إسرائيل رحيل "أندرسون" وأخذت في شن حملة دعائية عنيفة ضد مصر، وركزت الدبلوماسية الإسرائيلية والدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة هجومها على مشروع السد العالي والقروض المزمع منحها لمصر، ووصلت هذه الحملة إلى الذروة في أواخر شهر يونيو وأوائل يوليو سنة 1956. كما أقدمت على محاولة لاغتيال "عبد الناصر" لكنها فشلت. ومع ذلك ظلت إسرائيل تنتظر الفرصة المواتية للهجوم على مصر وإسقاط عبد الناصر.

ولم تنتظر إسرائيل في الواقع كثيرًا، فسرعان ما أتاح لها تصاعد وتتابع الخلاف والصدام بين "عبد الناصر" والغرب بعد فشل مهمة "أندرسون" فرصة نادرة لم تتردد في اقتناصها. ففي مواجهة الاتجاه إلى تحديد صادرات السلاح إلى الشرق الأوسط - بعد زيارة نيكيتا خروتشوف إلى لندن عام 1956- أعلن "عبد الناصر" اعترافه بجمهورية الصين الشعبية يوم 19مايو1956 وكان هذا الاعتراف صفعة جديدة عنيفة للغرب، اعتبرته الدوائر الغربية مظهرًا وبرهانًا جديدًا على اندفاع "عبد الناصر" صوب الشرق. وفي الشهر التالي، أجرى "عبد الناصر" في القاهرة محادثات مع وزير الخارجية السوفيتي "ديمتري شبيلوف" حول صفقة أسلحة ثانية لمصر، وحول إمكانية تمويل السوفييت لمشروع السد العالي، ولم تكن أعين أجهزة المخابرات الغربية بعيدة عما دار بين "عبد الناصر" و "شبيلوف".

وردًا على سياسات "عبد الناصر" التي أعقبت عقد اتفاقية الجلاء، بداية بمحاربته لحلف بغداد، ومرورًا بحضوره مؤتمر باندونج، وعقده لصفقة الأسلحة التشيكية، وإفشاله لمهمة "اندرسون"، وانتهاءً بإعلان اعترافه بالصين الشعبية وشروعه في عقد صفقة أسلحة جديدة مع السوفييت، وتلويحه بإمكانية اعتماده على السوفييت في بناء السد العالي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع عشر من يوليو 1956 سحب عرضها بتمويل مشروع السد العالي، وتبعتها إنجلترا، واضطر "يوجين بلاك" مدير البنك الدولي إلى سحب مساهمة البنك أيضًا.

رابعًا: تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر:

لقد رد "عبد الناصر" على قرار الولايات المتحدة بقراره التاريخي بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، في السادس والعشرين من يوليو سنة 1956، وهو قرار سياسي اقتصادي تمخضت عنه نتائج كثيرة على درجة كبيرة من الأهمية، ويهمنا هنا ما يتعلق منها بسياسات إسرائيل تجاه مصر.

كانت إسرائيل قد عادت قبيل تأميم القناة إلى تكرار هجماتها الخاطفة على الحدود المصرية، وقامت باحتلال منطقة "العوجة"، ورفضت السماح لمراقب الأمم المتحدة بالبقاء فيها. وفشل السكرتير العام للأمم المتحدة "داج همرشولد" في الوصول إلى حل مع "بن جوريون"، وطوال شهر أغسطس تصاعدت أحداث العنف واستمرت إسرائيل في بناء الاستحكامات العسكرية في المناطق المنزوعة السلاح، للدرجة التي دفعت الجنرال "بيرنز" إلى وصف السلوك الإسرائيلي في قطاع غزة في هذه الفترة بأنه "انقلاب" ولم تأت رسائل "همرشولد" العنيفة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بأي نتيجة بل راحت جهوده سدى.

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد قرر الحرب ضد مصر، وكان الانتهاء من احتلال منطقة "العوجة" تمهيدًا لذلك، حيث ثبت لإسرائيل فشل سياسة "الردع المحدود" وبدأت تخطط للقيام بعمليات عسكرية واسعة، فبعد ثلاثة أيام من تأميم "عبد الناصر" للقناة، عرض "موشي ديان" على رئيس الوزراء الإسرائيلي، ثلاث عمليات كبيرة يمكن أن تقوم بها إسرائيل قبل أن تتلقى الضربة الأولى من مصر، كانت العملية الأولى تتمثل في قيام إسرائيل باحتلال شبه جزيرة سيناء حتى القناة، وإخضاع القناة بعد ذلك للرقابة الدولية، وكانت العملية الثانية عبارة عن قيام القوات الإسرائيلية بالاستيلاء على شرم الشيخ ووضع حد للحصار المصري المفروض على خليج العقبة، أما العملية الثالثة فكانت الاستيلاء على قطاع غزة.

لكن "بن جوريون" ومع أنه كان يتحرق شوقًا لإسقاط "عبد الناصر"، إلا أنه نصح "ديان" بالتريث قليلاً، نظرًا لعدم تسلم إسرائيل للأسلحة الثقيلة والعتاد اللازم لشن حرب كهذه، ومع أن "بن جوريون" كان يرى أن إقدام "عبد الناصر" على تأميم القناة قد خلق أوضاعًا دولية مواتية تسمح بتنفيذ خطط "ديان" إلا أنه قرر الصبر وانتظار أوضاع أخرى مناسبة.

وحسب ما ذكره "ديان" فإنه كان يتعين على إسرائيل، ما بين يوليو وأكتوبر 1956، "ملاحقة الأوضاع المناسبة" بكل همة ونشاط، بين لندن وباريس. حيث قررت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية القيام بعملية عسكرية للاستيلاء على قناة السويس، والاحتفاظ بها وإسقاط "جمال عبد الناصر". وكان عليهما استدعاء الاحتياطي، وحشد قواتهم في قبرص ومالطا، وإعداد السفن لعمليات بر " مائية كبيرة، في مستوى عمليات حرب عالمية. وكانت إسرائيل وهي تلاحق تصاعد الصراع بين "عبد الناصر" والغرب على النحو السابق حسبما صورها "ديان" بدقة أشبه "براكب الدراجة الذي يسافر إلى أعلى الجبل، فيجد في طريقه عربة يستطيع أن يستخدمها" ... وعندما يصل إلى هدفه يتركها ويشق طريقه بنفسه، واعتقد أنه ليس مهمًا من الذي سعى إلى الأخر السيارة أم الدراجة، بل الأهم أن التواطؤ الثلاثي قد حدث بالفعل، حيث انتهى الأمر بإشراك إسرائيل في العملية التي اختاروا لها الاسم الرمزي "هاميلكار" ثم عدلوه بعد ذلك ليصبح، الفارس "Musketeer".

وقد تحددت الخطوط الرئيسية لهذه الخطة - قبل إشراك إسرائيل - في القيام بهجوم بحري على مدينة الإسكندرية، تعقبه عملية إنزال واسعة النطاق، بنفس الأسلوب الذي اتبع في عمليات الحرب العالمية الثانية، وبعد ثلاثة أيام تتم عملية إنزال أخرى تستهدف احتلال منطقة قناة السويس، في الوقت الذي تكون فيه القوات المصرية منشغلة بصد الإنزال الأول. ولقد أقرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية هذه الخطة وتم اعتمادها يوم 15 أغسطس، وبدأت عملية شحن معدات الطيران الفرنسية إلى قاعدة قبرص اعتبارًا من يوم 24 أغسطس، وتَقرر أن تغادر الأنساق الأولى للقوات البريطانية مرساها اعتبارًا من أول سبتمبر، فيما تغادر الأنساق الأولى للقوات الفرنسية المرابطة في الجزائر قواعدها يوم 5 سبتمبر، وتَّقرر أيضًا أن تُلقى القنابل الأولى على مصر يوم 13 سبتمبر، ويتبع ذلك الغزو البري في صباح الخامس عشر من نفس الشهر، وكانت هذه الخطة تعتبر الإسكندرية مجرد هدف مبدئي، أما الهدف الأساسي فهو القاهرة وذلك حتى تتمكن إنجلترا وفرنسا من إسقاط نظام الحكم بعد تدمير القوات المصرية، إلا أنه بعد إشراك إسرائيل تم استبدال الإسكندرية ببورسعيد، وأُدخلت عدة تعديلات فنية أخرى على الخطة "فارس" لتصبح "فارس المعدلة" حتى تتوافق مع الخطة الإسرائيلية "قدس المعدلة".

وفـي الرابـع والعشـرين مـن أكتوبـر 1956، تـم إقـرار الخطـة النهائيـة فـي اجتمـاع سـري ثلاثـي عقـد فـي ضاحيـة "سـيفر" بالقـرب مـن باريـس. حضـره عـن الجانـب الإسـرائيلي "بـن جوريـون" و "موشـي ديـان" و "شـيمون بيريـز"، ومـن الجانـب الفرنسـي "جـي موليـه" رئيـس الـوزراء و"كريسـتيان بينـو" وزيـر الخارجيـة، و "برجيـس مانـوري" وزيـر الحربيـة، وعـن الجانـب البريطانـي شـارك "سـلوين لويـد" وزيـر الخارجيـة، و"باتريـك ديـن" وكيـل وزارة الخارجيـة، وكانـت الفكـرة الأساسـية لخطـة العـدوان تعتمـد علـى قيـام إسـرائيل باسـتدراج الجيـش المصـري إلـى شـرك تنصبـه لـه بمهـارة داخـل سـيناء، وبعـد ذلـك يبـدأ هجـوم القـوات البريطانيـة الفرنسـية المشـتركة علـى منطقـة القنـاة، بهـدف الاسـتيلاء عليهـا وعـزل القـوات المسـلحة المصريـة داخـل سـيناء حتـى يمكـن تدميرهـا بالكامـل وعندئـذ يسـقط نظـام "جمـال عبـد الناصـر".

بالفعـل تـم الهجـوم فـي موعـده، لكنـه لـم يحقـق أهدافـه الأساسـية، فلـم تتمكـن إسـرائيل مـن تدميـر الجيـش المصـري، حيـث تمكنـت القـوات المصريـة مـن الإفلات مـن الفـخ الـذي نصـب لهـا بمهـارة فـي سـيناء، وقـام "عبـد الناصـر" بـالإعلان عـن إلغـاء اتفـاق 19 أكتوبـر 1954، الـذي كان ينـص علـى السـماح لإنجلتـرا بالعـودة إلـى قاعـدة القنـاة واسـتخدامها فـي حالـة وقـوع هجـوم مسـلح علـى مصـر أو أي دولـة مـن الـدول العربيـة الموقعـة علـى ميثـاق الضمـان الجماعي المشـترك أو تركيـا. وبذلـك، خلصـت القنـاة لمصـر التـي أصبحـت لأول مـرة فـي تاريخهـا منـذ قـرون عديـدة دولـة مسـتقلة بـكل مـا تحملـه هـذه الكلمـة مـن معنـى، والأهـم أن "عبـد الناصـر" لـم يسـقط، بـل إن حـرب السـويس سـاعدت علـى تألـق نجمـه وذيـوع صيتـه فـي العالـم كلـه.

خامسًا: تداعيات العدوان الثلاثي عام 1956 على مصر والقضية الفلسطينية:

ظلَّـت القضيـة الفلسـطينية فـي أولويـات اهتمـام السياسـة الخارجيـة المصرية، فقـد كان واقع القضيـة مؤلمًـا كمـا كان منـذ ظهـور الخطـر الصهيونـي، وانصـب تركيـز إسـرائيل، وبدعـم مـن الجهـود الغربيـة علـى محاولـة تصفيـة هـذه القضيـة، وقصرهـا علـى مسـألة اللاجئيـن المطلـوب توفيـر وسـائل عيشـهم، ودمجهـم فـي المجتمعـات العربيـة التـي يعيشـون فيهـا، فـي سـبيل صـرف أنظـار العالـم عـن كونهـا قضيـة شـعب اُغتصبـت أرضـه وشُـرد جانـب كبيـر مـن أبنائـه.

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، سعت إسرائيل جاهدة لزيادة معدلات الهجرة اليهودية، واستخدمتها سلاحًا لمواجهة مسألة اللاجئين الفلسطينيين، بجانب نشر دعاية تقوم على الترويج لفكرة أن الفلسطينيين موجودون في البلاد العربية بين إخوانهم وأبناء أمتهم، بينما اليهود في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية يعانون أنواع العذاب من الشيوعية، وأن الواجب الإنساني يحتم إنقاذهم وإسكانهم في إسرائيل. وكانت الهجرة تعني تقوية إسرائيل وزيادة عدد سكانها وجيشها، فضلاً عن كونها وسيلة تداعب بها مشاعر اليهود وغيرهم في الدول الغربية لتجتذب بها المساعدات المالية، وتستدر بها العطف العالمي تمهيدًا للاستيلاء على الجزء المتبقي من أرض فلسطين.

وعقب قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير 1958، أرسل محمد عزة دروزة مذكرة لجمال عبد الناصر في 29 مارس 1958، دعاه من خلالها إلى العمل على إنشاء جهاز خاص للشئون الفلسطينية في الجمهورية العربية المتحدة يدرس تشكيل منظمة شعبية فلسطينية، وإعلان قيام جمهورية عربية فلسطينية في قطاع غزة، تنضم فورًا إلى الجمهورية العربية المتحدة. كما أرسل أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا في منتصف 1958 مذكرة إلى عبد الناصر دعاه إلى العمل من أجل انضمام فلسطين إلى الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها الجسر الوحيد الذي يربط بين مصر وسوريا.

وبناءً عليه، قامت الحكومة المصرية بإجراء لقاءات متعددة بين شخصيات فلسطينية في قطاع غزة وفي مصر وسوريا، نتج عنها تشكيل لجنة تحضيرية بغرض الإعداد لقيام تنظيم فلسطيني يشبه الاتحاد القومي المصري، إثر اجتماع برئاسة أمين الحسيني وعضوية أحمد حلمي وآخرين من قطاع غزة مع كمال رفعت - أحد الضباط الأحرار - في عام1959.

أعقب ذلك إجراء انتخابات شملت الفلسطينيين المشمولين بسلطة الجمهورية العربية المتحدة في غزة وسوريا ومصر، وعرض القائمون من الفلسطينيين على الاتحادات الثلاثة على عبد الناصر توحيد الاتحادات الثلاثة في اتحاد قومي فلسطيني، ورحب عبد الناصر بذلك، وعقد بالقاهرة اجتماعًا لهذا الغرض برئاسة منير الريس رئيس بلدية غزة، غير أن هذا الاجتماع لم ينجح بسبب انسحاب أمين الحسيني اعتراضًا على إنشاء الاتحاد القومي

الفلسطيني باعتبار أن الهيئة العليا التي يرأسها هي التنظيم الفلسطيني المعترف به، وربما كان هذا الاعتراض هو السبب الرئيسي لمغادرته من مصر إلى لبنان.

ولإعادة إحياء القضية الفلسطينية بعد العدوان الثلاثي على مصر، قدم مندوب مصر بجامعة الدول العربية، محمد صلاح الدين باشا "وزير خارجية مصر الأسبق"، خلال اجتماع الخبراء باللجنة السياسية بالجامعة، في 9 مارس 1959، اقتراحًا يتضمن إنشاء كيان فلسطيني، يمثِّل الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي ويتحدث باسمهم، وتشكيل جيش فلسطيني، واقترح أيضًا إنشاء جهاز أو وحدة في كل دولة عربية يسمى "جهاز فلسطين"، بحيث يكون مسؤولاً عن كل جوانب القضية الفلسطينية، ويقدم تقاريره مباشرة إلى الجامعة العربية. وقد وافق مجلس الجامعة في دورته الحادية والثلاثين التي عقدت في القاهرة خلال الفترة من ٢ مارس إلى 4 أغسطس 1959 على مقترحات اللجنة السياسية التي تبنت المقترح المصري. وتضمن قرار الجامعة توصية الدول الأعضاء بوجه عام والدول المضيفة للفلسطينيين بوجه خاص بإنشاء جهازين أحداهما يختص بالمشكلة الفلسطينية من مختلف النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، بينما يختص الجهاز الآخر بتعقب النشاط في الخارج.

الجامعة اقتصرت على أن تنشئ حكومة كل دولة من الدول الأعضاء جهازًا متفرغًا يكون اختصاصه كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية من مختلف نواحيها السياسية العسكرية والسياسية والاقتصادية ومراقبة تطوراتها وإعداد الحلول الإنشائية لمواجهتها.

وفي سبتمبر 1961 تعرضت الساحة العربية لأزمة جديدة بسبب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، إلى جانب تنامي التوترات العربية البينية، وهو ما أدى إلى تعثر الجهود العربية المشتركة لاتخاذ أي موقف بشأن القضية الفلسطينية.

وفي مارس 1962، تقدم "عبد الخالق حسونة" الأمين العام للجامعة العربية بمذكرة طالب فيها الأعضاء بضرورة التركيز على إبراز الشخصية الفلسطينية بعد أن أصبحت في حكم المنسية في الأمم المتحدة، واقتصارها على قضية اللاجئين. وطالب أيضًا في مذكرته بتوحيد السياسة العربية وإحياء النضال الداخلي للشعب الفلسطيني.

وخلال الفترة اللاحقة، عملت مصر على تجاوز الخلافات العربية بكل صورها من خلال دعوة عبد الناصر لعقد مؤتمر قمة عربية بالقاهرة، وذلك بعد أن تصاعدت المخاطر الإسرائيلية بسبب عملية تحويل مياه نهر الأردن، فقد اعتبر عبد الناصر هذه العملية مساسًا بالأمن القومي العربي؛ نظرًا لتأثر الدول العربية المستفيدة من مياه هذا النهر، وهو ما يتطلب قرارًا عربيًا جماعيًا للتصدي لإسرائيل. لذلك، وجَّه دعوة إلى القادة العرب لعقد قمة بهذا الخصوص، أثناء إلقاء خطابه بمناسبة عيد النصر في ديسمبر 1963، واستجاب القادة العرب لذلك واجتمعوا في مؤتمر القمة العربي الأول الذي عُقد في القاهرة في 13 يناير 1964، وتناول المؤتمر مناقشة الأمن القومي العربي، وإحباط نوايا إسرائيل في تحويل مجرى نهر الأردن، وأقرَّ المؤتمر إنشاء الهيئة العربية العليا للمشروعات العربية لنهر الأردن ومقرها عمان، وإنشاء قيادة عربية موحدة مسؤوليتها بالدرجة الأولى، حماية هذه المشروعات والعمل على منع إسرائيل من التوسع.

ومن ثَمَّ، عادت مصر من جديد إلى صيغة التضامن العربي في مواجهة إسرائيل، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات العربية في ظل الجامعة العربية، حيث كانت مؤتمرات القمة هي الصفة المميزة لها والفاعلة في ذات الوقت، وقد أسفرت جهود مصر في تلك المرحلة على موافقة الجامعة على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وكذا إنشاء جيش فلسطيني كما تم وضع خطة شاملة لتنفيذ مشروعات عربية للاستفادة من نهر الأردن، وقيادة عربية موحدة تتولى التخطيط لحماية هذه المشروعات.

وعلى الصعيد المقابل، فقد اهتمت مصر بمواجهة النشاط الصهيوني ومحاصرته، من خلال التحرك في أربع اتجاهات رئيسية: أولاً: محاصرة التحرك الإسرائيلي تجاه دول العالم، وثانيًا: محاولة منع إسرائيل من المشاركة في المحافل الدولية، وثالثًا: بذل الجهود لمنع حصول إسرائيل على أموال أوروبية تحت ستار الدبلوماسية والتعويضات، وأخيرًا المقاطعة الاقتصادية وتشديدها.

دوليًا، حاصرت مصر التحركات الإسرائيلية للاندماج داخل المجتمع الدولي، فقد حشدت الجهود العربية للضغط على حكومة ألمانيا الغربية للحيلولة دون اعترافها بإسرائيل، حيث قامت بعقد جلسات تنسيق بين ممثلي الدول العربية في بون في يوليو وأغسطس 1957،

للضغط على الحكومة الألمانية والتلويح لها بإمكانية تأسيس علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية في المقابل.

قادت مصر أيضًا التحرك العربي لوقف المساعدات لإسرائيل فاقترحت على مجلس جامعة الدول العربية عام 1957، باستدعاء ممثلي ألمانيا الغربية وإبلاغهم قلق الحكومات العربية من سياسة ألمانيا الغربية حيال هذه القضية، واقترحت مصر أيضًا قيام ممثلي الدول العربية في بون باحتجاج مماثل لدى الحكومة الألمانية. وبناءً عليه، هددت حكومتا الأردن والعراق بإمكانية إنشاء علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية في حال إعلان ألمانيا اعترافها بإسرائيل، وأدى موقف الدول العربية -على الأقل- إلى منع ألمانيا الغربية من توطيد علاقاتها مع إسرائيل بصورة علنية.

كما حاصرت مصر التحركات الإسرائيلية في أفريقيا حيث نبهَّت مجلس جامعة الدول العربية عام 1957 بتحركات الكيان الصهيوني في منطقة شرق وغرب أفريقيا وخصوصًا غانا، وطالبت بتنسيق الجهود العربية لمعادلة التحرك الإسرائيلي في تلك المناطق. كما اتخذت مصر إجراءات لمقاومة النشاط الإسرائيلي في الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، حيث كانت إسرائيل تقوم بإيهامهم بكونها مشابهة لهم، سواءً من حيث تخلصها من الاستعمار أو أن لها خبرة في التخلص من الاستعمار وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونجحت مصر من خلال مشاركتها في المؤتمرات الأفريقية بجانب دول شمال أفريقيا العربية في كشف زيف الدعاوى الإسرائيلية، وتوضيح أن إسرائيل ثمرة الاستعمار، وطالبت مصر بمواجهة السياسة الإسرائيلية، والترويج للقضية الفلسطينية من خلال المشاركة في مؤتمر أديس أبابا الذي تمخض عنه تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية.

كما تصدت مصر لمحاولات إسرائيل لإشراك عرب فلسطين في الوفود الإسرائيلية إلى المؤتمرات والاجتماعات الدولية خداعًا للرأي العام العالمي، بقصد إيهامه بأنها لا تمارس أية تفرقة عنصرية.

وعلى إثر استضافة إسرائيل عددًا من الوفود، وتنظيمها اجتماعات ومهرجانات في عواصم العالم المختلفة عام 1957، شكّلت مصر لجنة ضمَّت خبراء مصريين من وزارة الخارجية ومصلحة الاستعلامات والإذاعة، وقدمت توصيات لتنظيم حملة عربية لمواجهة

التحـركات الإسـرائيلية، كان مـن بينهـا إرسـال بعثـات عربيـة إلـى الـدول الآسـيوية والأفريقيـة لتعبئـة الشـعور العـام والعمـل علـى الاسـتفادة مـن الجاليـات العربيـة فيهـا واسـتقبال وفـود مـن الـدول المختلفـة لتوضيـح أبعـاد القضيـة الفلسـطينية وإعـداد نشـرات صحفيـة وتسـجيلات عنهـا وتوزيعهـا فـي دول العالـم.

واجهـت مصـر أيضًـا التحـركات الإسـرائيلية فـي أمريـكا اللاتينيـة، حيـث قدمـت مذكـرة للّجنـة السياسـية فـي جامعـة الـدول العربيـة بشـأن اتسـاع دائـرة النشـاط الصهيونـي هنـاك، كمـا قامـت مصـر بإنشـاء علاقـات مـع الـدول الكبـرى داخـل هـذه القـارة، والتـي توجـد بهـا جاليـات عربيـة مثـل شـيلي والبرازيـل والأرجنتيـن. وحثَّـت مصـر علـى ضـرورة توحيـد الجهـود العربيـة لتوثيـق العلاقـات مـع هـذه الـدول، وإنشـاء مكتـب مركـزي للجامعـة العربيـة فـي عواصـم الـدول الكبـرى لمحاصـرة تحـركات الكيـان الصهيونـي.

وفـي آسـيا، تزايـد النشـاط الإسـرائيلي فـي الهنـد، فدعـت مصـر وحثَّـت الـدول العربيـة علـى اسـتضافة زعمـاء الهنـد لزيـارة المنطقـة العربيـة، وكذلـك إيفـاد بعـض الشـخصيات العربيـة إلـى الهنـد لإلقـاء محاضـرات توعيـة عـن القضيـة الفلسـطينية، وطلبـت مـن الجامعـة العربيـة مسـاعدة البعثـة المصريـة فـي إنشـاء مكاتـب بالهنـد لشـرح القضيـة الفلسـطينية. كمـا بذلـت مصـر جهدهـا لدفـع جامعـة الـدول العربيـة لإنشـاء مكتـب لهـا فـي تركيـا، وضـرورة إضعـاف الروابـط بيـن تركيـا وإسـرائيل.

وكلفـت مصـر سـفيرها فـي إيـران أيضًـا بتوجيـه نظـر المسـئولين الإيرانييـن إلـى خطـورة التعـاون بيـن بلادهـم وإسـرائيل، كمـا قامـت وزارة الخارجيـة بمسـاع مماثلة لـدى السـفارة الإيرانية بالقاهـرة خصوصًـا مـع تنامـي العلاقـات بيـن إيـران وإسـرائيل، وطلبـت مصر مـن الـدول الأعضاء فـي جامعـة الـدول العربيـة ضـرورة التدخـل الجماعـي لمقاومـة النشـاط والتحـرك الإسـرائيلي.

وحتـى مـع الـدول الصغيـرة، لم تتـرك مصـر الفرصـة لإسـرائيل للتحـرك بحُريـة، فقـد حاولت إسـرائيل إقامـة علاقـات دبلوماسـية تحـت ضغـط المنـدوب السـامي البريطانـي مـع حكومـة سـيلان، فقامـت السـفارة المصريـة فـي نيودلهـي عـام 1960 بالاتصـال برئيـس وزراء سـيلان، الـذي أكَّـد أن بلاده قـررت إيقـاف محـاولات إقامـة التمثيـل الدبلوماسـي بيـن سـيلان وإسـرائيل، ولكـن التحريـض الأمريكـي والبريطانـي نجـح فـي إقنـاع الحكومـة السـيلانية بتوسـيع التعـاون

التجاري عن طريق شركات بريطانية إسرائيلية بهدف كسر الحصار العربي المفروض حول إسرائيل. حينئذ طلبت مصر من الدول العربية باتخاذ موقف موحد للضغط على حكومة سيلان، وقامت بتكليف سفيرها في سيلان بالضغط على الحكومة السيلانية مستغلاً قيام الدول العربية باستيراد 26 ٪ من شاي سيلان.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد كان مكتب المقاطعة المصري من أكثر الفروع الإقليمية نشاطًا في تعقب النشاط الاقتصادي الإسرائيلي أو الشركات المتعاملة معه. وتعود كفاءة المكتب المصري إلى حجم المؤسسات المصرية المتعاونة معه سواء كانت أمنية أو دبلوماسية أو سياسية أو اقتصادية. كما امتد حرص مصر على تنفيذ المقاطعة، إلى المصارف الأوروبية التي تقدم القروض لإسرائيل.

كما أولت مصر اهتمامًا كبيرًا بقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث الحفاظ على هويتهم ومقاومة محاولات دمجهم في أماكن لجوئهم، أو محاولات إبعادهم عن البلاد العربية. إذ ظهرت بوادر في منتصف الخمسينيات بقيام بعض الدول مثل الولايات المتحدة لاستقدام أعداد من اللاجئين الفلسطينيين، حيث قرر الكونجرس الموافقة على التصريح لألف لاجئ فلسطيني وأربعة آلاف من الأطفال اليتامى بالإقامة في الولايات المتحدة. وبعد مناقشات واختلافات بين الدول الأعضاء بالجامعة، قرر المجلس ترك الأمر لرغبة اللاجئين أنفسهم بعد أن عددت بعض من الدول العربية فوائد وجود عدد من الشباب الفلسطيني في الولايات المتحدة للقضية الفلسطينية. كما أن الخارجية المصرية أبلغت مجلس الجامعة بأن الحكومة الكندية تسعى هي الأخرى لقبول عدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن ولبنان من ذوي الكفاءات، وأن الحكومة الكندية أرسلت بعثة رسمية لإغراء اللاجئين المقيمين بمخيمات بالهجرة إلى كندا. وفي 31 ديسمبر 1958 أبلغت الخارجية المصرية تخصيص السفارة الأمريكية في بيروت تأشيرات هجرة لبعض اللاجئين المقيمين في الأردن ولبنان وطلبها من وكالة غوث اللاجئين موافاتها بأسماء من يرغب في الهجرة من هؤلاء وأنها تعمل جاهدة على تشجيعهم، وتم منح ١٢٠ لاجئ بالفعل تأشيرات هجرة. ورأت مصر في تلك المحاولات رغبة غربية في إضعاف موقف اللاجئين وموقف الدول العربية إزاء القضية الفلسطينية، في إطار محاولاتهم المتواصلة لتصفية قضية اللاجئين باعتبارها حجر الزاوية في القضية الفلسطينية.

كما عملت مصر على تأكيد المبادئ الثابتة في حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم طبقًا لقرارات الأمم المتحدة، فمشكلة اللاجئين هي جزء من قضية فلسطين باعتبارها قضية قومية، ولا سبيل إلى حلها عن طريق أي مشروعات اقتصادية أو باستيعابهم في البلاد العربية، وإنما العمل على إعادتهم إلى ديارهم. كما رصدت مصر محاولات إسرائيلية لإعداد مشروع يقوم على تسليم العرب المقيمين في فلسطين أوراق تمكنهم من استلام أملاك اليهود المقيمين بالبلاد العربية مقابل ممتلكات في فلسطين المحتلة. وعليه، اقترحت على مكتب المقاطعة أن تقوم الجامعة العربية بدراسة إمكانية التصرف في ممتلكات يهود البلاد العربية الذين يساهمون أو يساعدون على إنجاح المخطط الإسرائيلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأوصت مصر حكومات الدول العربية القيام بحملة إعلامية بين عرب فلسطين لتبصيرهم بمحاولات إسرائيل تصفية أملاكهم وبالتالي قضيتهم. كما تقدمت مصر بمذكرة في 29 يوليو 1963 للمؤتمر السادس لرؤساء أجهزة فلسطين تطلب تحرك الدول العربية لإثارة موضوع قيام إسرائيل بطرد عرب العزازمة وغيرهم من المنطقة المحتلة في فلسطين أمام الرأي العام الدولي.

وفي إطار مواجهة محاولات إسرائيل للحصول على اعتراف دول العالم بالقدس كعاصمة لها، لاسيما مع افتتاح مبنى الكنيست في القدس في 30 أغسطس 1966 - والذي انتهزته تل أبيب كفرصة لدعوة سفراء ورؤساء وأعضاء عدد من برلمانات ٤٤ دولة لحضور هذا الافتتاح -، اتجهت مصر للعمل في اتجاهين. يتمثل الأول في تدعيم القدس الشرقية الواقعة تحت السيطرة العربية، وأدت جهودها في هذا الإطار إلى إصدار مجلس الجامعة قرار في 12 سبتمبر 1966 كلف القيادة العربية الموحدة بأن تعد خطة كاملة تلتزم الدول العربية بتنفيذها للقيام بمشروعات إنشائية وعمرانية في مدينة القدس للعمل على تنشيط المدينة وأهلها والقرى العربية التي حولها. أما الاتجاه الثاني، فقد عملت مصر من خلال اللجنة السياسية على بذل جهود الدول العربية سواء بين دول العالم أو في الأمم المتحدة لكشف ما تنطوي عليه الإجراءات الإسرائيلية بشأن القدس من تحدٍ خطير للمنظمة الدولية وقراراتها.

سادسًا: دور مصر في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

تقدمت مصر باقتراح في عام 1955 للجامعة العربية بأن يتمتع الشعب الفلسطيني بالتمثيل الكامل في الجامعة العربية ممَّا أعطى القضية الفلسطينية زخمًا جديدًا ملموسًا في المحافل الدولية. ففي مؤتمر القمة الأفريقي الذي عُقد في الدار البيضاء في يناير 1961، أكدت مصر أنها تواجه إسرائيل وتحمى الباب الشرقي لأفريقيا، وأن على دول أفريقيا المتحررة أن تضع حدًا للتغلغل الإسرائيلي في القارة، وبذلك أصبحت قضية فلسطين قضية أفريقية، وقد أصرَّ المؤتمر على إيجاد حلّ لقضية فلسطين يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة، وروح باندونج التي نصَّت مبادئها على ضرورة إعادة الحقوق الشرعية لعرب فلسطين كاملة.

وخلال اجتماع القادة العرب في مؤتمر القمة العربي الأول الذي عُقد في القاهرة في 13 يناير 1964، أقرَّ القادة ورقة العمل المقدمة من مصر، ومنها: إنشاء كيان فلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وتمَّ تعيين الفريق علي عامر قائدًا للقيادة الموحدة، على أن تتبع مباشرة للأمين العام لجامعة الدول العربية، واختيرت القاهرة مقرًا لهذه القيادة، واتفق أيضًا على مبدأ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن. وقد عهد المؤتمر إلى أحمد الشقيري ببدء اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بهدف الوصول إلى تأسيس القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره، كما قرر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة برئاسة أمين عام الجامعة العربية لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر.

وبعد انتهاء المؤتمر طلب الشقيري لقاء عبد الناصر، وعرض عليه الخطوات التي ينوي إتباعها، والتي تتمثل في القيام بالدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني ينعقد في القدس لينظر في الميثاق وفي النظام الأساسي، وإعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية وانتخاب لجنة تنفيذية تشترك في مؤتمر القمة التالي في الإسكندرية، وقد أيده عبد الناصر في كل الخطوات التي تؤدي إلى قيام الكيان الفلسطيني، كما اجتمع الشقيري مع محمود فوزي وزير الخارجية وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان وجوانبه السياسية والعسكرية والمالية والميثاق القومي الفلسطيني، كما قام بجولة شملت عددًا من الدول العربية عقد

خلالها 30 مؤتمرًا مع مجموعات من الشعب الفلسطيني، حيث تقرر عقد مؤتمر قومي فلسطيني في القدس، وحصل الشقيري على موافقة لجنة متابعة قرارات مؤتمر القمة على عقده في 28 مايو 1964. وقد صدر عن هذا المؤتمر إعلان قيام منظمة التحرير، والتي تضمن نظامها الأساسي: تشكيل وحدات عسكرية وفقا لما تقرره القيادة العربية الموحدة وبالاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية. وفي نفس اليوم، تم وضع الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أصبح بمثابة الدستور الثابت الذي يجرى ضمن إطاره جميع الإجراءات السياسية والقانونية والعسكرية التي تحكم مسيرة التحرير الفلسطيني في كل المجالات والمحافل العربية والدولية وفى مواجهة العدو الإسرائيلي على أرض فلسطين وخارجها.

وخلال مؤتمر القمة الثاني المنعقد في سبتمبر 1964، بالإسكندرية، اعتمد القادة منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة عن الشعب الفلسطيني، وعُين "أحمد الشقيري" رئيسًا لها، بجانب تأييدهم إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وعُين اللواء "وجيه المدني" قائدًا له، وحُدد التزامات الدول الأعضاء لمعاونة المنظمة في ممارسة مهامها، وكان لمصر الدور الفاعل في تدريب وتأهيل الكوادر العسكرية الفلسطينية. كما وافقت الدول العربية على تقديم 0,0 مليون جنيه إسترليني لتغطية نفقات إنشاء الجيش الفلسطيني، ومليون جنيه أخرى تدفع للصندوق القومي الفلسطيني مباشرة للمساعدة في تغطية نفقات منظمة التحرير الفلسطينية لغير الشؤون العسكرية.

وقد عملت مصر من خلال اللجنة السياسية على تدعيم دور منظمة التحرير باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني، فأيدت المطالب التي قدمتها المنظمة للجامعة العربية والخاصة بتوفير الحرية الكاملة للتنظيم الشعبي لأبناء فلسطين ولإجراء انتخابات عامة مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث كلف مجلس الجامعة المنظمة بالاتصال بالدول الأعضاء المعنية للتفاهم على الإجراءات اللازمة. وذلك لتفادي المزيد من الانشقاقات بين الدول العربية وخاصة الأردن، كما أعاد المجلس تكليف القيادة العربية الموحدة بالاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني بالسير في إنشاء القوات الفلسطينية المنصوص عليها في المرحلة الثانية من خطة الإنشاء.

وبناءً على ما تقدم، يتضح نجاح الجهود المصرية، من خلال جامعة الدول العربية، في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إبراز الكيان الفلسطيني لمواجهة طمس الهوية

الفلسطينية، وقد وصف الشقيري ذلك بقوله "لولا الجمهورية العربية المتحدة ولولا الرئيس عبد الناصر بالذات لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية.

كما دعمت مصر الإعلان الفلسطيني عن الدستور في قطاع غزة عام 1962، الذي نص على أن الفلسطينيين سواء أمام القانون، وضمن لهم كل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما نص الدستور على قيام سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في القطاع، واتخذت الحكومة الفلسطينية مدينة غزة مقرًا لها ولسلطاتها الثلاث.

وقدمت مصر أيضًا للقيادات الفلسطينية كل العون سواء من خبرات القانونيين المتخصصين في القانون الدولي، أو الكوادر العلمية.

ولم تترك مصر أية فرصة لتقديم المنظمة إلى المجتمع الدولي إلا وقامت بذلك، بداية من الاتحاد السوفيتي السابق ودول عدم الانحياز وحتى منظمة الأمم المتحدة. وفي مجال دول عدم الانحياز قامت مصر بجهود مضنية لوضع القضية الفلسطينية في أولوياتها فقد عقد في القاهرة في أكتوبر 1964 مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز والذي قرر في ختام أعماله تأييده لحق شعب فلسطين في استعادة وطنه وتقرير مصيره وكفاحه للتحرر من الاحتلال.

وردًا على المتغيرات الدولية عام 1965، قطعت مصر علاقتها مع ألمانيا الغربية ردًا على اعترافها بإسرائيل، مُعلنة أمام العالم أجمع سياسة مصر الخارجية تجاه قضية الشعب الفلسطيني، وفي ديسمبر 1966 ألقى "محمد صدقي سليمان" رئيس الوزراء المصري -آنذاك- بيان الحكومة الجديدة أمام مجلس الأمة أعلن فيه أن مصر تضع إمكانياتها وراء النضال الفلسطيني حتى يحصل على حقوقه المشروعة. وقد حرصت مصر خلال كل هذه المراحل على الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للفلسطينيين.

وفي إطار هذه التطورات، صعد على الساحة الفلسطينية ثلاثة فصائل كبرى "حركة فتح "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين". وتمكنت حركة فتح من السيطرة على منظمة التحرير، وتم انتخاب ياسر عرفات رئيسًا لها، وبدأت مجموعات الفدائيين تعبر الحدود المصرية والأردنية من مواقع مختلفة إلى الأرض المحتلة للقيام ببعض الغارات على الأهداف العسكرية الإسرائيلية.

سابعًا: جهود القوات المسلحة في تثقيف وتوعية الضباط والجنود بالقضية الفلسطينية 1956-1967:

حرصت القيادة العسكرية على أن تركز برامج تأهيل القيادات وأفراد القوات المسلحة على فهم أبعاد القضية الفلسطينية وارتباط تطوراتها بمتطلبات الأمن القومي المصري، وهو ما انعكس في برامج التثقيف في كافة المعاهد العسكرية والأمنية في مصر. وقد اشتملت برامج التثقيف والتوعية على الآتي:

1. دراسة الإيديولوجية الصهيونية: من خلال توضيح أن فكرة الصراع العربي - الإسرائيلي تبدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر مع تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية بهدف اغتصاب أرض الشعب الفلسطيني وإقامة وطن قومي لليهود. وقد اتخذ الصراع منذ عام 1948 بعدًا جديدًا بتحوله إلى صراع مسلح بين إسرائيل والدول العربي.

2. مجابهة الدعوة الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين: فقد أكدت برامج التوعية في القوات المسلحة على أن الصهيونية حركة سياسية ظهرت في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي مذهب سياسي جعلت شعارها أن حل المشكلة اليهودية يكون من خلال إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.

3. دراسة تطور الصراع العربي الإسرائيلي: من خلال دراسة مراحل الصراع العربي الإسرائيلي للتركيز على أساليب العدو الإسرائيلي في تحقيق أهدافه التوسعية الاستعمارية.

4. مجابهة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المنحازة والمدعمة لإسرائيل: حرصت إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة على استمرار متابعة الأحداث فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي والإلمام بكل القرارات الدولية الصادرة بشأنها، وهذا الاستمرار كان من شأنه زيادة الرغبة لدى المقاتلين في مؤازرة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتنديد بالسياسة الاستعمارية التي تنتهج في منطقة الشرق الأوسط، والتأكيد على ضرورة حل القضية حلاً عادلاً والبعد بقرارات الأمم المتحدة عن الانحياز إلى جانب الاستعماريين.

5. مجابهة التحالف بين الصهيونية العالمية وتعاطف الدول الغربية مع إسرائيل: من خلال توضيح حقيقة التحالف بين الصهيونية والدول الاستعمارية، وأن التحالف ليس من موقف التعاطف فقط ومحاولة التعويض عما قاساه اليهود من هتلر والنازية، وإنما ينبع في المقام الأول من كون زرع إسرائيل في المنطقة هي آلية لتحقيق المصالح الاستعمارية.

6. دعم منظمة التحرير الفلسطينية: فقد حرصت برامج التوعية على ربط القضية الفلسطينية بالأمن القومي المصري والذي حتم ضرورة الدعم العسكري لمنظمة التحرير وكوادرها العسكرية، بل وبلغ الحماس في تدريب الكوادر أنهم اعتبروا ضمن نسيج القوات المسلحة المصرية، وأن ما يقوموا به من أعمال فدائية يصب في مصلحة الأمن القومي المصري، فتسابقت كافة أجهزة القوات المسلحة في تقديم كافة أشكال الدعم للمنظمة وأجهزتها.

7. تأثر الأمن القومي المصري بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتفاعله مع المتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤثر فيه: نظرًا لارتباط الأمن القومي المصري بالصراع العربي الإسرائيلي، ودورها الإقليمي الريادي وتبنيها لقضايا القومية العربية ومناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطنية في الوطن العربي وأفريقيا، حرصت القوات المسلحة على الإعداد العقائدي لأفرادها، وزيادة إيمانهم بعدالة قضاياهم القومية ضد الاستعمار والصهيونية، واشتملت برامج التوجيه المعنوي على شرح أبعاد تلك القضايا وموقف مصر منها.

في المقابل، تصاعدت الهواجس الأمنية الإسرائيلية ارتباطًا بالاتجاه العربي الرافض لتحويل مياه نهر الأردن بعد فشل الجهود الأمريكية لإقامة تعاون إقليمي في هذا المجال، والدعم العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذا توقيع معاهدة الدفاع المشترك المصرية السورية عام 1966، ثم ترحيل قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصرية وإغلاق مصر لخليج العقبة في مايو 1967.

ثامنًا: القضية الفلسطينية والوجدان المصري:

لعبت القوى الناعمة - الصحافة والأدب والفن - في مصر دورًا كبيرًا في مساندة القضية الفلسطينية، فقد غلب على تناول الصحافة المصرية اليومية للقضية الفلسطينية خلال الفترة من 1956-1965 استخدام الأشكال الإخبارية، التي تركز على عرض الحدث والخبر أكثر من استخدامها للأشكال التفسيرية والاستقصائية التي تركز على التعمق وتحليل الحدث وعرض الخلفيات، كما اعتمدت الصحف في مصادر أخبارها على وكالات الأنباء ولوحظ قلة عدد مراسليها ومندوبيها في تلك الفترة، كما ندر استخدام الصور في الأخبار والتقارير سواء كانت صورًا شخصية أو موضوعية.

فعلى سبيل المثال ركزت جريدة الأهرام في تناولها على الممارسات الإسرائيلية ومحاولاتها السيطرة على المزيد من الأراضي، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، والموقف المصري الرسمي، والعربي والإسلامي والغربي من هذه التطورات، مع تسليط الضوء على مخرجات القمم العربية التي جعلت القضية الفلسطينية موضوعها الأول.

كما تطرقت الأهرام إلى تناول البعد التاريخي للقضية، والذي استعرض فيه سامي حكيم بطلان الحق التاريخي الذي يدعيه اليهود في أراضي فلسطين وقدّم من خلال هذا الاستعراض التاريخي ما يفيد قيام دولتهم على أساس القتل والنهب والتدمير كما كانت حياة العبرانيين من قبل، في مقابل إبراز حق العرب فلسطين من حيث كونها تنتمي تاريخيًا لبلاد الشام ومصر، وذلك في الذكرى العاشرة لنكبة فلسطين.

أيضًا من القضايا التي ناقشتها صحيفة الأهرام هو إبراز دور مصر في حلّ القضية الفلسطينية ومساندتها لشعب فلسطين، وذلك من خلال مجموعة من الأخبار القصيرة في الذكرى العاشرة لنكبة فلسطين من خلال جعل الدرس الأول في كل المدارس المصرية حول فلسطين وقضيتها، وإلقاء خطب الجمعة حول هذا الموضوع. كما أبرزت الصحيفة دور مصر من خلال استخدامها لحق المنع من المرور في قناة السويس كأداة للضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بخصوص فلسطين.

كما اهتمت صحيفة الجمهورية بمتابعة تطورات القضية والانتهاكات الإسرائيلية سواءً من ناحية خبرية، أو من ناحية تحليلية هدفها التأكيد على الحق التاريخي للفلسطينيين في أرضهم.

ولم تكن السينما المصرية والأدب والشعر ببعيدين عن الاهتمام بالقضية الفلسطيني، فقد تناولت السينما المصرية ستة أفلام خلال الفترة الممتدة من 1948 حتى 1967، وهي: فتاة من فلسطين (1948)، وأرض السلام (1957)، وسمراء سيناء (1958)، وطريق الأبطال (1962)، وصراع الجبابرة (1963)، وجريمة في الحي الهادي (1966).

ومن الناحية الأدبية، صدرت خلال تلك الفترة روايتين تطرقتا إلى القضية الفلسطينية وهما: رواية "طريق العودة" ليوسف السباعي و"أرض الأنبياء" لـ "نجيب الكيلاني"، ويبدو المظهر الأول لاختلافهما في كون الأولى جعلت من القضية الفلسطينية موضوعًا ثانويًا، في حين كانت القضية هي الموضوع الرئيس والأساسي والوحيد أيضًا للرواية الثانية.

فتُمثل رواية "طريق العودة" ليوسف السباعي نمطًا من أنماط الاستجابة الرومانسية لقضية فلسطين في الرواية المصرية والعربية، حيث شكلت القضية الفلسطينية العنصر الثاني المحوري من عناصر البنية في الرواية مما تجلى في مجموعة من الصور والمواقف التي قدمتها في عدد من فصولها لتجسيد الصراع العسكري في رفح والعريش بين الجيش المصري والعدو الإسرائيلي. فيما قدّم نجيب الكيلاني لروايته "أرض الأنبياء" بمقدمة في خمس صفحات بيَّن فيها أنه قام برحلة في أغسطس من عام 1954 إلى فلسطين، زار خلالها المناطق التي لم تكن قد وقعت بعد في قبضة إسرائيل، وعرض بإيجاز زيارته للمسجد الأقصى ولقاءه باللاجئين في مخيماتهم كاشفًا عن أن هذه الرحلة جعلته يعاهد نفسه على نصرة قضية فلسطين، لذا يرى في الكتابة عنها نوعًا من التذكير بعمق المأساة وعظم النكبة التي يعيشها أبناء فلسطين.

أمَّا فيما يتعلق بالشعر فقد كتب عدد من الشعراء قصائد كثيرة ترتبط بهذا الحدث الجلل، حيث لم تكن هناك قضية قومية تنتظر تجسيد الشعراء لها في ذلك الوقت أحق من القضية الفلسطينية التي مثلت الشغل الشاغل لمصر والعرب فيه قبل الثورة. حيث كان الوعي القومي قد سجل اعتراضه الواضح منذ عهد بلفور وإلى ما قبل ثورة يوليو في

رفض ذلك الكيان الصهيوني الذي بدأ ينشب أظفاره في أرض فلسطين، وبعد ثورة يوليو 1952، استؤنف الكفاح الشعري حول القضية بصورة أشد ضراوة وأكثر قوة مدفوعًا بهذا الوعي الثوري الجديد.

كان الشاعر المصري الوطني أحمد محرم قد كتب قصيدة عن ذلك الوعد المشئوم الذي أعطته الحكومة البريطانية لليهود في نوفمبر 1917، حيث يقول:

بلفور بئس الوعد وعدك للأولى

جعلوه للأمل المخيب سلما

خدعوك حين أطعتهم وخدعتهم

إذ طاوعوك وتلك منزلة العمى

لسنا ولاة الحق إن لم يندموا

ولأنت أولى أن تتوب وتندما

وقد سبق أن كتب الشاعر الوطني المصري الكبير محمود حسن إسماعيل عن وعد بلفور منددًا:

يا يوم بلفور إن شؤمك خالد

ماضر لو أخلفت هذا الموعد

عاهدت أعزال الجسوم سلاحهم

ما كان إلا الحق صاح مقيدا

ولقد دوت أصداء قصيدة الشاعر المصري على محمود طه التي يتحدث فيها عن فلسطين المجاهدة، وعن النضال الذي يخوضه أبناء الشعب العربي بأسره من أجل حقهم التاريخي ومن أجل حرية هذه الأوطان واستقلالها، حيث يقول:

أخي جاوز الظالمون المدى

فحق الجهاد وحق الفدا

أنتركهم يغصبون العروبة

مجد الأبوة والسؤدد

وليسوا بغير صليل السيوف

يجيبون صوتا لنا أو صدى

أما مرحلة ما بعد الثورة فتعكس إشراقة الفجر الجميل مُفعمًا بالآمال في طالع الأيام، فيقدم الشاعر الكبير عبد المنعم عواد يوسف لنا قصيدة شديدة الأهمية كتبت في عام 1961 بعنوان "قصة لاجئ" يجسد فيها ما يعانيه الفلسطيني دامع العينين الذي يجتر أحلامه عوضًا عن الواقع الأليم الذي يحييه بعد ضياع الأرض والعرض. وتكرس الأبيات في مجملها صورة لهذا اليائس وهو ينظر إلى المستقبل في شرود وسهوم وأسى يختلط بإصرار وعناد للتمسك بالحق:

قال لي، والدمع في عينيه أنهار سخية

من فلسطين أنا من هذه الأرض الشقية

هاهنا كان الصبا الحلو وأحلامي الندية

وفي قصيدة بعنوان: أغنيات فلسطينية يكشف الشاعر عن ارتباط المصري بأُمته وقضاياها مدفوعًا إلى ذلك بحب فطري عميق يتجسد في ارتباط الشاعر بهذا الوطن العربي الكبير والهدف الواحد والمصير الواحد. ولعل قضية فلسطين ومأساة شعبها تقف على رأس هذه القضايا، تلك القضية التي حفرت أخاديدها العميقة في وجدان كل مصري، لذا نراه يسوق لنا ذلك كله في قصيدة أغنيات فلسطين ويقول:

من لي بأغنية تعيد إلىَّ ما طمس الزمان

أزاهر الزيتون، نفح البـــــرتقال

وصدحة الشحرور في الوادي الحــزين

وفـي ظلمـة نكسـة السـابع والسـتين يربـط الشـاعر عبـده بـدوي بيـن هـذا الحـزن المقيـم علـى افتقـاد سـيناء وبيـن حـزن آخـر علـى القـدس معتقـدًا اعتقـادًا راسـخًا أن عـودة القـدس مرتبطـة بعـودة سـيناء ويقـول:

بعد السقوط.. يفيض نهر نعاسه

ويشبُّ في الأعماق غـاب شقـاء

لكن شيئا غاضبا، متدافعا

يمشى على أيامنا الجدباء

وممّـا سـبق نجـد أن هنـاك تفاعـل واهتمـام مصـري بالقضيـة الفلسـطينية خلال الفتـرة "1956-1967"، وذلـك علـى كافـة الأصعـدة السياسـية عـن طريـق الضغـط بإصـدار قـرارات تسـاند القضيـة الفلسـطينية سـواء فـي جامعـة الـدول العربيـة أو منظمـة الوحـدة الأفريقيـة وغيرهمـا، وتأسـيس ومسـاندة منظمـة التحريـر الفلسـطينية، إضافـة إلـى دور مصـر البـارز فـي مقاطعـة إسـرائيل اقتصاديًـا وتطويقهـا إقليميًـا ودوليًـا، ولـم تكـن الصحافـة - خصوصًـا الأهـرام والجمهوريـة- والسـينما والأدب والشـعر فـي مصـر ببعيديـن عـن مسـاندة القضيـة الفلسـطينية.

قائمة المراجع:

الوثائـــق

عربية غير منشورة:

1. أرشيف منشية البكري، مذكرات بخصوص عروض السلام الإسرائيلية.
2. أرشيف منشية البكري، ملف عروض إسرائيلية، مذكرة مرفوعة من زكريا محي الدين إلى الرئيس "عبد الناصر" بخصوص مهمة اندرسون، بتاريخ 1956/3/15.
3. مجموعة تقارير ورد بها تعريف بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول العالم العربي، محفوظة بأرشيف منشية البكري.
4. وثائق الخارجية المصرية نص الرسالة رقم (50) من رسائل السفير أحمد حسين إلى وزير الخارجية بتاريخ 4 مايو 1953، وتحوي هذه الرسالة مذكرة السكرتير الثالث، محمود صلاح الدين حسن، حول مقابلته لرئيس قسم فلسطين والأردن في وزارة الخارجية الأمريكية.
5. وثائق الخارجية المصرية، رسالة السفير أحمد حسين إلى وزير الخارجية بتاريخ 1953/12/3، تحمل نص مذكرة (ايفلاند) عن موقف الولايات المتحدة من إمداد مصر بالأسلحة، ترجمها أحمد حسين، وأرسلها إلى عبد الحكيم عامر بتاريخ 1953/12/18، ملف رقم (170) خاص بشراء الأسلحة.
6. وثائق الخارجية المصرية، مذكرة السفير أحمد حسين رقم (72) إلى وزير الخارجية، بتاريخ 11يونيو1953، والمذكرة رقم (87) بتاريخ 17يوليو 1953 .
7. وثائق الخارجية المصرية، مذكرة السفير المصري في واشنطن، أحمد حسين إلى وزير الخارجية بتاريخ 13 أغسطس 1954.
8. وثائق الخارجية المصرية، مذكرة رقم (87) عن مقابلة السفير المصري في واشنطن أحمد حسين "لكيم روزفيلت وبايرود" يوم 17 يوليو 1953.
9. وثائق الخارجية المصرية، ملف رقم 3/1/5، نص رسالة السفير أحمد حسين إلى وزير الخارجية، بتاريخ 11 يونيو 1953 عن مقابلة السفير المصري لكل من، كيم روزفلت وبايرود.
10. وثائق الخارجية المصرية، نص الرسالة رقم (131) من السفير أحمد حسين إلى الدكتور محمود فوزي بتاريخ 1954/9/3.
11. وثائق الخارجية المصرية، نص رسالة السفير أحمد حسين إلى وكيل الخارجية، نص الصورة في أرشيف منشية البكري، بتاريخ 1956/4/19.

أجنبية منشورة:

Documents of Foreign Relation of the United States:

1. F.R.U.S: Vol. IX, Near Middle East 1952 - 1954.
2. F.R.U.S: Vol. XIV, Arab - Israeli Dispute 1955 - 1957.

المذكرات

1. إسحاق رابين: مذكرات إسحاق رابين، الجزء الأول، دار الجليل، بدون.
2. أنتوني إيدن: النص الكامل لمذكرات أنتوني إيدن، ترجمة: خيري حماد، القسم الأول، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1960.
3. جولدامائير، حياتي، ترجمة منير بهجت، وآخر، الطبعة الثانية، بيروت، 1988.
4. حلوب مذكرات 1897-1983، إعداد التكريتي، بغداد، 1988.
5. ديفيد بن جوريون: إسرائيل تاريخ شخص، الجزء الأول، القاهرة: مركز البحوث والمعلومات.
6. محمود رياض، مذكرات، الجزء الثاني، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، القاهرة، 1986.
7. موشي ديان، يوميات معركة سيناء، ترجمة محمد على عبد الباقي، القاهرة.
8. يحيى حقي، ذكريات مطوية، القاهرة، 1993.

الدوريـــات

(أ) عربية

1. **الأهرام، القاهرة**
2. **الجمهورية، القاهرة**
3. **دراسات إستراتيجية، الإمارات**
4. **شئون الشرق الاوسط**

(ب) أجنبية

1. Journal of Cold War Studies
2. Middle East Journal
3. National Review
4. Palestine Studies
5. World Politics
6. New York Times

المؤلفات العربية والمترجمة

1. **ارسكين تشيلدر، الطريق إلى السويس ترجمة، خيري حماد، القاهرة، 1964.**
2. **أنتوني ناتنج، ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، بيروت: مكتبة الهلال، 1985.**
3. **إيجال الون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد، بيروت،1971.**
4. **أيريش فولات، عين داود، ترجمة أسمية جانو، القاهرة، 1987.**
5. **بيتر رايت، صائد الجواسيس، ترجمة محمد مصطفى شردي، القاهرة، 1988.**
6. **جمال شقرة: إسرائيل وثورة يوليو1952، القاهرة: الأنجلو المصرية، 2013.**
7. **جمال شقرة، إسرائيل وثورة يوليو 1952-1956، القاهرة: دار سما للنشر، 2020.**
8. **جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة، 1954.**
9. **جمهورية مصر، القضية المصرية 1882 -1954، القاهرة: المطبعة الأميرية، 1955.**
10. **جيفري أرونسن، واشنطن تخرج من الظل، بيروت،1987.**
11. **حسن البدري، التعاون العسكري المشترك، الرياض، 1982.**
12. **خطب وتصريحات عبد الناصر، الجزء الأول، 1952-1958.**
13. **دونالدنيف، حرب السويس، ترجمة، أحمد خضر وآخر، القاهرة، 1990.**
14. **سامح ابو هشيمة، برامج تثقيف وتوعية القوات المسلحة بالقضية الفلسطينية، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.**
15. **سامي سليمان، صورة القضية الفلسطينية في الرواية الفلسطينية، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.**
16. **السيد فليفل، وسام طه، منظمة الوحدة الأفريقية والقضية الفلسطينية، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الثاني، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.**
17. **سيمور هيرش، الخيار شمشون، ترجمة حسن صبري، القاهرة،1991.**

18. عبد الحميد أبو بكر قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، القاهرة،1978.

19. عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23يوليو1952، القاهرة،1959.

20. عبد الناصر حسن، دور الشعر في تنمية الوعي بالقضية الفلسطينية، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.

21. عواطف عبد الرحمن، الصحافة المصرية والقضية الفلسطينية، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.

22. فادية سراج الدين، المواجهة، القاهرة، 1933.

23. فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، 1984.

24. كيت كايل، معركة السويس، القاهرة: ندوة السويس الدولية، 1989).

25. مايكل بريشر، نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية، القاهرة: مركز البحوث، 1974.

26. مايلز كوبلاند، لعبة الأمم المتحدة، ترجمة مروان خير، بيروت، 1970.

27. محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة، 1956.

28. حكاية العرب والسوفيتي، الكويت،1979.

29. زيارة جديدة للتاريخ، بيروت، 1987.

30. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، القاهرة،1996.

31. الإمبراطورية الأمريكية دار الشروق، القاهرة، 2003.

32. محمد عبد المؤمن، الدول العربية والقضية الفلسطينية، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الثاني، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.

33. محمد عبد المؤمن، مصر والقضية الفلسطينية في الجامعة العربية، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الثاني، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.

34. محمد عفيفي، السينما المصرية والقضية الفلسطينية، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.

35. محمد على حلة، دور مصر في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، موسوعة مصر والقضية الفلسطينية، تحرير: عادل حسن غنيم، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2017.

36. محمود فوزي، حرب السويس، ترجمة، مختار الجمال، القاهرة، 1987.

37. ناحوم جولدمان، إلى أين تمضي إسرائيل، القاهرة: مركز البحوث والمعلومات، 1975.

38. هنري أرو، فخ السويس، ترجمة، محمود حسن إبراهيم، القاهرة،1966.

39. وزارة الدفاع، حرب العدوان الثلاثي على مصر الجزء الأول، القاهرة،1992.

المؤلفات الأجنبية:

1. Washington, April 30, 1954, Top Secret.
2. Behbhanim H, the Soviet Union and Arab Nationalism, 1917-1960, London 1968.
3. Dayan N., Story of life, London, 1979.
4. Finer, H, Dulles over Suez, London, 1964.
5. Love, K, SUEZ the Twice Fought war, London, 1969.
6. N.S.C Memorandum, Discussion of the 5248 meeting, July 1954.
7. N.S.C. Memorandum, Discussion of the 174 Meeting, July 1953, and see New York. Times, May 27, 1953.
8. Yado fat, A., Arab politics in Soviet Mirror, New Jersey, 1973.

المرفقات

ثورة 23 يوليو 1952

الضباط الأحرار

توقيع البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر، رئيس مجلس الوزراء المصري حينذاك، واللورد ستانسجيت، وزير الدولة للشئون الخارجية البريطاني، على اتفاقية الجلاء البريطاني عن مصر، 19 أكتوبر 1954

غارة إسرائيلية على غزة 28 يناير 1955

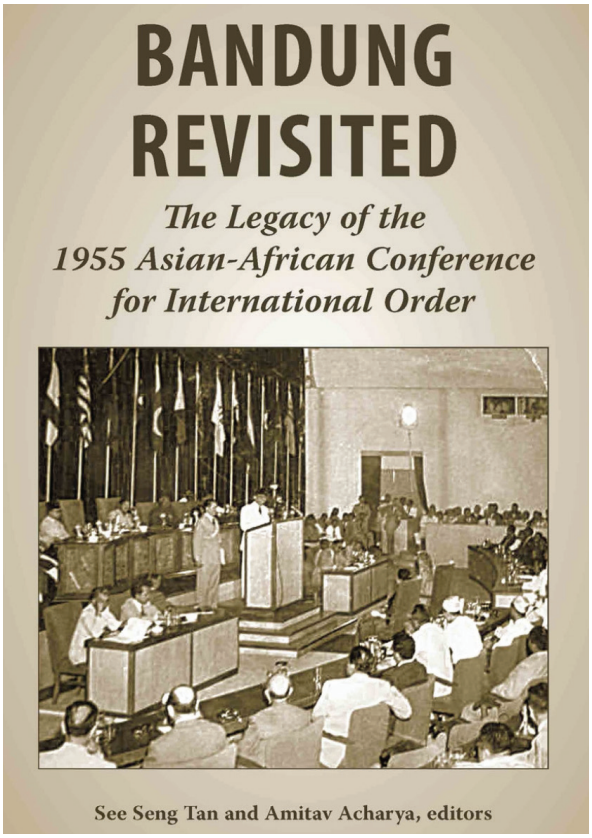

مؤتمر باندونج أبريل 1955

April, 1955

MEMORANDUM ON THE BANDUNG CONFERENCE

1. Ancient ties between Asia and Africa were many. (Read "The World and Africa", chapter IX)

2. Since the Renaissance (i.e. the awakening of Culture in western Europe in 1500 A.D.), Africa was drawn out of the Asiatic orbit into the European by the slave trade and American slavery. The tendency thereafter was for Asia to seek intercourse with white Europe which was controlling her, and for Africa to do the same. The policy of "divide and conquer" thus kept white and yellow and brown people from making common cause against common oppression.

3. The export of Indian coolie labor into Natal South Africa and into Guiana and other parts of the West Indies and South America in the 19th century introduced two different color problems into Africa and America, divided by language and religion. In South Africa Mohandas Gandhi defended the Indians against British oppression and also took up the cause of the Negroes. This eventually made the Indians and Negroes make common cause despite the efforts of the British to divide them. Riots between them were instigated even a few years ago; but wiser councils prevailed. Today the South African Indian Congress and the African National Congress are working hand in hand. This is also true in Kenya, East Africa, where the British tried long to drive a wedge between the two races. This might have succeeded because the Indians are merchants and well-to-do, while the Negroes are poor farmers and laborers. But Indians and Negroes have kept in alliance.

4. Strong effort will be made in Indonesia to drive a wedge between socialists (and Communists) and the Western nations so as to hide the real problem of exploitation of Asian and African colonies by the West. It must be remembered that socialism is the ancient African economy: common ownership of land; cooperation in farming and industry and division of income according to need and not according to private enterprise. What Africa needs today is scientific social planning and not the anarchy of Western private initiative. Even in countries counted as "capitalistic" like India, the widespread and growing socialism is far-reaching and known to all save Americans.

5. It must be seen how the U.S.A. is trying to bribe American Negroes to join Big Business by some relaxation of the color line, so as to lead them to attack socialism in Britain and Scandinavia and Communism in the Soviet Union and China. Negroes especially need today the guidance which Chinese coolies and Russian mujiks are getting. Instead ~~EX~~ our workers are bending not only beneath white industry but also under the new rich Negro professional and business class.

6. Asiatics are especially bitter at the use of African troops by Britain and France to subdue Asiatics. European and Americans count on this hatred to divide Africa and Asia. American Negroes seem unaware of this and go to fight in Korea and Japan with small realization that they are tools of the whites in killing, robbing and maiming colored people. The people meeting at Bandung are painfully aware of this.

38-11-53

-2-

7. American Negroes ignore or do not know what the Soviet Union has done against color prejudice and colonial exploitation. In no nation of Europe or America is there such absence of color prejudice as in the Soviet Union, which has no colonies. China treats Negroes as equals in every respect.

8. Since the Second World War every effort has been made by the U.S.A. to conceal the facts concerning Negro prejudice and discrimination here, and to over-emphasize every act of progress or even promise of betterment. No Negro who is liable to tell the truth about American Negroes has recently been allowed to travel abroad, while Negroes willing to conceal or distort facts are permitted to travel and often have their way paid.

9. It must be remembered that in the world there are twice as many "Heathen" as Christians; and that these Heathen will be in overwhelming majority at Bandung. Most of the delegates there will represent the 300,000,000 Mohammedans, 300,000,000 Confucians, and 300,000,000 Hindus in the world, and the 150,000,000 Buddhists. There will probably be more Mohammedan Africans than Christian. Care must be taken not to offend the sensibilities of those who do not believe in Christ nor his Church.

W.E.B. Du Bois

38-11-54

مذكرة مؤتمر باندونج

جانب من فعاليات مؤتمر باندونج

المبنى الذي عقد فيه مؤتمر باندونج بإندونيسيا 1955

الرئيس يتحدث عن تسليح الجيش

مصر حرة تشترى الأسلحة ممن تريد

إعلان الرئيس جمال عبد الناصر عن صفقة الأسلحة
التشيكية، 27 سبتمبر 1955

تأميم شركة قناة السويس

الأهرام

١٤ صفحة

١٥ مليما

الرئيس يُعلن باسم الأمة :

أموالنا وحقوقنا رُدّت الينا

سنبنى السدّ العالى معتمدين على سواعدنا واتحادنا ودمائنا

قرار رئيس الجمهورية بتأميم شركة القناة

ينقل للدولة مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات تعويض المساهمين وحملة حصص التأسيس بما يكون بقيمتها كما آخر اقفال تجميد أموال الشركة وحقوقها فى جمهورية مصر والخارج

انتهاء الموجه العارة

ما قل ودل

هيئة ادارة القناة

الاتحاد والثورة والنصر

خطاب تأميم قناة السويس 26 يوليو 1956

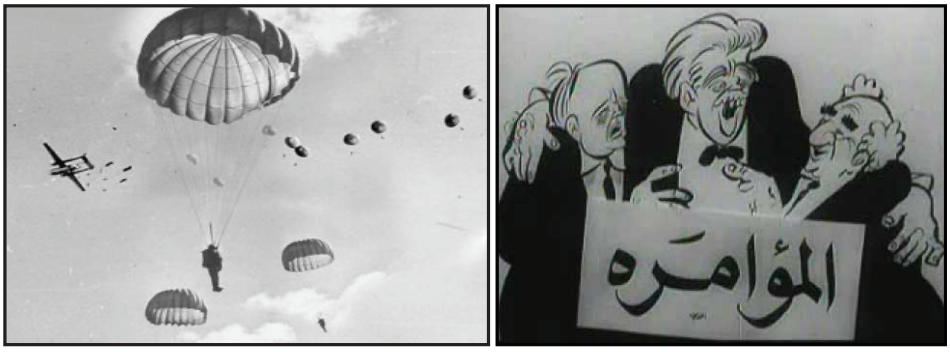

العدوان الثلاثي على مصر 29 أكتوبر 1956 - 7 نوفمبر 1956

تدمير المدن والسفن في القناة

انطلاق طائرات المعتدين من على أسطح البوارج الحربية

البحث في المياه عن أسلحة المقاومة

اقتحام المعتدين لمدن القناة

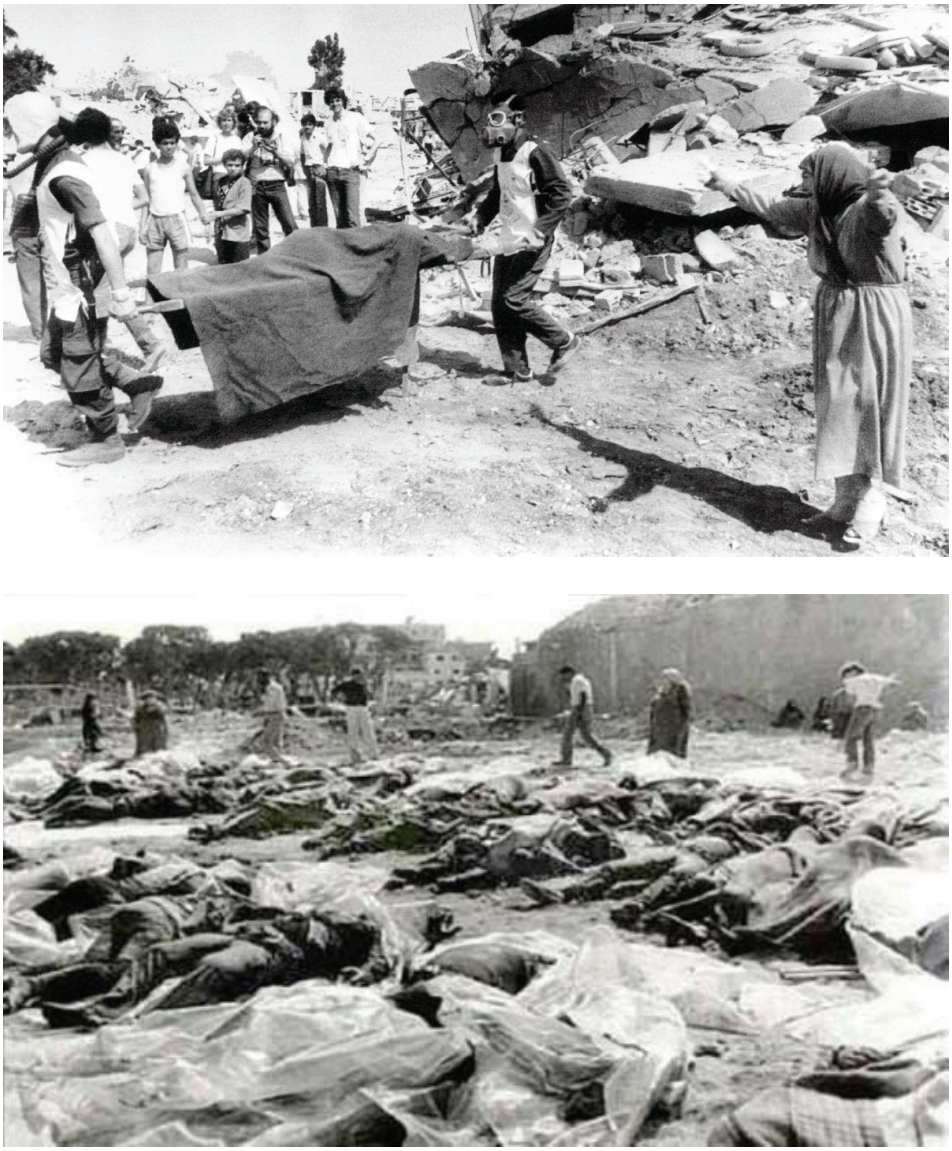

الجرائم الإسرائيلية في كفر قاسم 1956

توقيع اتفاق الوحدة بين مصر وسوريا لتكون أول وحدة عربية في التاريخ الحديث

قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير 1958

مؤتمر القمة الأفريقي الذي عُقد بالدار البيضاء في يناير 1961، والذي انتهى إلى ضرورة إيجاد حلّ لقضية فلسطين يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة، وروح باندونج التي نصّت مبادئها على ضرورة إعادة الحقوق الشرعية لعرب فلسطين كاملة.

عبد الخالق حسونة،
الأمين العام للجامعة العربية (سبتمبر 1952 - مايو 1972)، والذي تقدم بمذكرة في مارس 1962 طالب فيها أعضاء جامعة الدول العربية بضرورة التركيز على إبراز الشخصية الفلسطينية، بعد اقتصار الأمم المتحدة للقضية على مسألة اللاجئين

خطاب جمال عبد الناصر بمناسبة عيد النصر في ديسمبر 1963، والذي دعا فيه القادة العرب لعقد قمة عربية بالقاهرة بعد تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن.

مؤتمر القمة العربي الأول الذي عُقد في القاهرة، 13 يناير 1964، والذي أقر إنشاء الهيئة العربية العليا للمشروعات العربية لنهر الأردن ومقرها عمان، وإنشاء قيادة عربية موحدة مسؤوليتها بالدرجة الأولى، حماية هذه المشروعات والعمل على منع إسرائيل من التوسع.

استقبال الرئيس جمال عبد الناصر للملك حسين بن طلال، ملك الأردن، والرئيس العراقي عبد السلام عارف لحضور مؤتمر القمة العربي الثاني للجامعة العربية الذي عقد في الإسكندرية، سبتمبر 1964، حيث اعتمد القادة منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة عن الشعب الفلسطيني، وعُين "أحمد الشقيري" رئيسًا لها، بجانب تأييدهم إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، بقيادة اللواء "وجيه المدني".

أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

اللواء وجيه المدني قائد الجيش الفلسطيني

الفصل الثالث

مصر وإسرائيل والقضية الفلسطينية خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة

انتهـزت إدارة الرئيـس دوايـت د. أيزنهـاور الفرصـة التـي سـنحت أمامهـا بانفجـار أزمـة السـويس 1956، وأمسكت بتفاصيـل اللحظـة التاريخيـة المواتيـة، وتوجت نفسـها زعيمـة للغرب بلا منـازع بعـد تراجـع الإمبراطوريـة البريطانيـة والفرنسـية، بعـد أن أصبحـت تمتلـك الثـروة والسـلطة والقـوة التـي تمكنهـا مـن التحكـم فـي النظـام العالمـي الجديـد.

وفي الشرق الأوسط، بدأ أيزنهاور يسعى لإعادة ترتيب المنطقة التي تحولت إلى قطع وشظايا حسب تعبيره "We have to pick up the bits and pieces in the Middle East"، ورغم الإنذار الذي وجهته الولايات المتحدة لحلفائها الثلاثة، إلا أنها ظلت منحازة لإسرائيل، وكان على عبد الناصر أن يواجه السياسة الأمريكية المنحازة، خاصة بعد أن أصبح زعيمًا عربيًا عقب انتصاره في حرب السويس، حيث تطلعت إليه شعوب الأمة العربية ليحقق أحلامها وفي مقدمتها تحطيم ودحر إسرائيل.

وفي الخامس من يناير عام 1957، أعلن الرئيس الأمريكي الرئيس دوايت د. أيزنهاور ما عرف باسم "**مبدأ أيزنهاور**"، معتقدًا أن انسحاب بريطانيا وفرنسا بعد أزمة السويس من الشرق الأوسط قد خلق فراغًا وأن على الولايات المتحدة أن تسارع بالسيطرة على بلدانه قبل أن يدفع ذلك الاتحاد السوفيتي بالتقدم لملء هذا الفراغ حيث نص هذا المبدأ على ما يلي:

أولاً: تخويل السلطة التنفيذية في أن تتعاون وتساعد أية أمة أو مجموعة من الأمم في الشرق الأدنى في تطوير اقتصاداتها، وتدعيم استقلالها الوطني.

ثانيًا: تخويل السلطة التنفيذية بتنفيذ برامج المعونات العسكرية والتعاون مع أية أمة ترغب في ذلك.

ثالثًا: تقديم المساعدات وزيادة التعاون بما فيه استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية استقلال هذه الدول ووحدة أراضيها عندما يتطلب ذلك لصد العدوان من الشيوعية الدولية.

رابعًا: تفويض الرئيس سلطة استخدام الوسائل الاقتصادية والعسكرية والدفاعية، ووضع المبالغ اللازمة لتنفيذ معاهدة الأمن المتبادل لعام 1954 دون أية حدود.

ولقد حمل مبدأ أيزنهاور في شروحه انحيازًا لإسرائيل، حيث عدها أيزنهاور من أهم الدول التي ستوجه إليها المعونة والدعم، كما أنها ضلع مهم في الأحلاف المُزمع قيامها لمواجهة المد الشيوعي، خاصة بعد اقتناع دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة وفي مقدمتهم أيزنهاور، بشأن التقارب بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتي. ومن هنا فإن الإشارة التي وردت في البند الثالث من بنود مبدأ أيزنهاور كان يُقصد بها عبد الناصر ولعل هذا

يفسر الحملة الإعلامية التي شنتها الدوائر الغربية والصهيونية وقتئذ ضد عبد الناصر، حيث عدته عميلاً من عملاء الشيوعية العالمية، واتهمته بأنه يخطط لإقامة إمبراطورية عربية يكون هدفها الأول إبادة إسرائيل.

ولذلك قام عبد الناصر بجس نبض إدارة أيزنهاور وطلب معونة عاجلة من السلع الغذائية والقمح والأدوية، متوقعًا رفض الولايات المتحدة طلبه، والتي رفضت أيضًا أن تُلغى قرارها بتجميد أرصدة مصر لديها، عندما طلبت مصر الإفراج عن 27 مليون دولار من أموالها حتى تستطيع أن تشتري بها قمحًا.

لذلك رفضت مصر مبدأ أيزنهاور، ووصفته بأنه حلف بغداد على الطريقة الأمريكية، وأنه يهدف إلى تمكين ودعم إسرائيل وخدمة المصالح الأمريكية. وأوضح عبد الناصر أن شعوب الشرق الأوسط لها أمانيها القومية، وأن التيار الأصيل بين هذه الشعوب هو تيار الوطنية وليس تيار الشيوعية، واتهم الولايات المتحدة بتجاهلها هذه الحقيقة، ومقاومتها للوطنية العربية متظاهرة بمقاومة الشيوعية.

أولاً: التنسيق الأمريكي - الإسرائيلي ضد سياسة مصر الخارجية:

كانت إسرائيل ضالعة في صناعة الأزمات التي شهدتها المنطقة عقب الإعلان عن مبدأ أيزنهاور، ولقد تواكب ذلك مع سعيها لدعم ترسانتها الحربية بأحدث ما كانت تنتجه المصانع الحربية في الغرب. فبالإضافة إلى نجاحها في الحصول على مفاعل نووي من فرنسا، فإنها كانت تخطط وتعمل على دفع الأزمة في الشرق الأوسط حتى ينتهي الصراع في سوريا إلى سقوطها وإضعاف قوة عبد الناصر، لذلك عندما انفجرت الأزمة في سوريا على إثر تحريك تركيا لقواتها العسكرية على الحدود مع سوريا، الأمر الذي أعقبه تحريك الاتحاد السوفيتي قطعًا من أسطوله إلى ميناء اللاذقية، وإرسال عبد الناصر قوات عسكرية مصرية لتشارك في الدفاع عن الحدود السورية، طلب وزير الخارجية الأمريكي "جون دالاس" من رئيس الوزراء الإسرائيلي "ديفيد بن جوريون" يوم 7 أغسطس 1957، أن يبتعد بإسرائيل عن التطورات التي تحدث على حدود سوريا، حتى تتمكن الولايات المتحدة من العمل بعيدًا عن تعقيدات الصراع الإسرائيلي، واستجاب بن جوريون على الفور، لكنه

ذهب من طرف خفي يستفز دالاس ويحرضه ضد سوريا، وانتهز الفرصة وطالب الولايات المتحدة أن تمده بالسلاح.

وقبل نهاية الأسبوع أرسلت إسرائيل برأيها ووجهة نظرها في موضوع سوريا، وجاء في تقرير السفير الأمريكي في تل أبيب نقلاً عن وزير الخارجية الإسرائيلي موقف حكومة إسرائيل على الوجه التالي:

أولاً: إن إسرائيل تطالب الولايات المتحدة بسرعة القيام بعمل قوى وإيجابي ضد سوريا.

ثانيًا: إن إسرائيل ترى أن الولايات المتحدة تستطيع تقديم المساعدة للعناصر المعارضة في سوريا وتشجيعها على العمل العلني أو السري.

ولم تنس الحكومة الإسرائيلية أن تذكر إدارة أيزنهاور بنجاح عبد الناصر في موقف مشابه سنة 1955، عندما خدع الغرب وحصل على صفقة الأسلحة، وأوهم الولايات المتحدة أنه بالإمكان التعامل معه، بينما كانت حكومة إسرائيل قد نبهت بذلك وأبلغت وجهة نظرها إلى واشنطن.

وفي مواجهة هذا التنسيق الأمريكي الإسرائيلي، وافق عبد الناصر على الوحدة بين مصر وسوريا، وجرى الاستفتاء على انتخابه رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة يوم 21 فبراير 1958، الأمر الذي دفع أيزنهاور نحو الشعور بضرورة إعادة تقييم الموقف في الشرق الأوسط.

وفي مواجهة التطورات الجديدة، وبعد دراسة المؤسسات الأمريكية للموقف في الشرق الأوسط، اتجهت إدارة أيزنهاور إلى اقتراح (تكتيكات) جديدة وليست سياسات جديدة، تجاه عبد الناصر، فالاستراتيجية العامة هي ضرورة التخلص من القائد الذي استخدم سلاحًا جديدًا "سلاح القومية العربية" ليهدد به المصالح الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

ولقد تأكدت هذه الاستراتيجية بعد أن أصبحت القاهرة تسيطر على خطوط مواصلات نقل بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا، سواء عن طريق قناة السويس أو عن طريق خطوط أنابيب البترول التي تتجه إلى البحر المتوسط.

كانت هذه التطورات الهائلة تصب جميعها في نهر العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، فتزداد هذه العلاقات توثيقًا، وتصبح إسرائيل بمثابة الكنز الاستراتيجي والشرطي الذي يحمي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وبالتالي يزداد الانحياز الأمريكي لها وتصبح في النهاية كل التكتيكات والخطط الأمريكية العدوانية تجاه عبد الناصر في صالح إسرائيل.

وكما توضح الوثائق الأمريكية، فقد كان الهدف من الأسلوب الجديد، هو ضرب علاقة عبد الناصر بالاتحاد السوفيتي، وفصل سوريا عن مصر بضرب الوحدة المصرية السورية. ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوى الداخلية التي تشارك الغرب معتقداته، والقوى الخارجية التي يمكن استخدامها عند اللزوم لتحقيق الانفصال.

ثانيًا: إسرائيل وحلم المرور في قناة السويس وفشل مبدأ أيزنهاور:

مهد توتر العلاقات بين القاهرة وبغداد - نتيجة سعي الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، بعد نجاح ثورة يوليو 1958، للانفراد بالسلطة، وإقصاء زملاءه من مفجري الثورة - لنوع من الاسترخاء النسبي في علاقات الولايات المتحدة مع عبد الناصر، الأمر الذي نظرت إليه إسرائيل بسخط شديد. وكان تقدير تل أبيب السابق لسياسات عبد الناصر، وراء تحركها في مارس 1959، حيث أثارت من جديد قضية المرور في قناة السويس، واستفزت عبد الناصر، عندما قامت بإرسال سفنها إلى ميناء بورسعيد وكان تقديرها إنها مستفيدة في كل الأحوال، فإذا سمحت مصر بمرور السفن الإسرائيلية، كسرت بذلك شوكة عبد الناصر، وتخلصت من أحد أهم أسلحة المقاطعة العربية لها، أما في حالة إصراره على منع مرور السفن، فبإمكانها إثارة حملات دعائية ضده، وتحريك جماعات الضغط الأمريكية، لتدفع بالعلاقات بينه وبين الولايات المتحدة إلى حالة جديدة من التوتر.

وبالفعل رفض عبد الناصر، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى شن حملة دعائية عنيفة ضده، ونشطت الدبلوماسية الإسرائيلية لتحرض العواصم الغربية ضد عبد الناصر، وأخذت تنقل وجهة نظر إسرائيل التي تدعو إلى حرية الملاحة لجميع البواخر في قناة السويس.

على أية حال شغلت إسرائيل العالم بقضية الملاحة، ورغم إنها تقدمت بشكوى لمجلس الأمن ضد مصر، إلا أن عبد الناصر ظل مصممًا على موقفه، الأمر الذي أدى إلى

الأزمة المعروفة بأزمة الباخرة كليوباترا، حيث أصدر اتحاد البحارة الأمريكية بيانًا على إثره منعت البواخر المصرية من دخول الموانئ الأمريكية، ورد اتحاد البحارة العرب بالقاهرة بإصدار قرار بمقاطعة البواخر الأمريكية في الموانئ العربية، وتطورت الأزمة رغم جهود سفير مصر في واشنطن الدكتور مصطفى كامل لاحتوائها، حيث أصدر الكونجرس الأمريكي قرارًا بوقف شحنات القمح الأمريكي إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومع ذلك ظل الاتجاه العام للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية هو الهدوء المشوب بالحذر.

وكان عبد الناصر قد استغل الانفراج النسبي في علاقاته مع الغرب بعد صدامه مع الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، والزعيم السوفيتي "نيكيتا خروشوف"، جراء انتقاد الأخير سياسات عبد الناصر ومواقفه من الشيوعيين العرب والمصريين عام 1958، وقام بمراجعة سياسات إسرائيل في أفريقيا. وكانت إسرائيل قد انطلقت بعد أزمة السويس في محاولة مستمرة لاختراق القارة بهدف كسر طوق المقاطعة العربي منتهزه فرصة انشغال عبد الناصر عن قضايا أفريقيا بسبب صراعاته مع الغرب. لذلك سرعان ما دارت المعارك الدبلوماسية السرية بين مصر من ناحية والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى حول مصير القارة السمراء.

وتجدر الإشارة إلى أن أيزنهاور أعلن بعد فشله في تطبيق المبدأ الذي عرف باسمه بسبب سياسات عبد الناصر أن بلاده لن تتردد في استخدام قوتها المسلحة عند الضرورة لردع التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط.

ولقد كانت إسرائيل أواخر سنوات أيزنهاور، هي الرابحة بشكل مباشر أو غير مباشر من التحول الذي حدث في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، حيث اعترفت واشنطن بأن عبد الناصر يعتزم زيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، وبدأت بالتدريج احتمالات التنسيق بين واشنطن وتل أبيب. وعندما أوشكت فترة حكم حكومة أيزنهاور الثانية على الانهيار، أصبحت العلاقات بين البلدين أكثر ودًا ودبت فيها روح جديدة من التعاون.

وبينما يعتقد البعض أنه بوفاة وزير الخارجية، جون فوستر دالاس عام 1958 وإحلال كريستيان هارنر مكانه، بدأ عصرًا جديدًا في علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل، يكاد ينعقد الإجماع على أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء ولاية أيزنهاور، كانت في

حاجة إلى إدارة جديدة، تتعلم من أخطاء الماضي القريب، وتجارب الخمسينيات وتواجه التحديات التي تفرضها الستينيات، وتخطط لمستقبل يحافظ على قوة الإمبراطورية الأمريكية، ويحمي مصالحها، في عالم شديد الاضطراب، ومن هذه الزاوية كانت نهاية فترة حكم أيزنهاور بمثابة اختبار حقيقي لمن سيأتي بعده.

ثالثًا: عبد الناصر وجون كينيدي:

كان ظهور جون كينيدي، وانتقال الدائرة الأمريكية من الحزب الجمهوري الذي تولى الحكم لمدة ثمانية أعوام تحت إدارة أيزنهاور إلى الحزب الديمقراطي متواكبًا مع هذه المتغيرات، فبينما كان أيزنهاور متمرسًا خلف تاريخه العسكري الطويل، جاء كينيدي يناير 1961 ممثلاً لجيل جديد مختلف في طريقة تفكيره وفي نظرته لمستقبل الإمبراطورية الأمريكية، ولسياستها الداخلية والخارجية. ربما يعود ذلك إلى أن كينيدي نشأ في بيئة دبلوماسية وسياسية، وكان يمثل عندما خطى خطواته الأولى إلى البيت الأبيض في واشنطن ظُهر يوم 20 يناير 1961، أول رئيس أمريكي من مواليد القرن العشرين، القرن الأمريكي، كما كان أول كاثوليكي يُنتخب بناءً على التعصب الديني.

رغم أن كينيدي أعلن من الوهلة الأولى، حرصه على حماية المصالح العالمية الأمريكية، ورفع شعار "الحدود الجديدة" أو "الآفاق الجديدة" إلا أنه كان مُدركًا أن ذلك لن يتم إلا بتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى المحلية الفاعلة في الشرق الأوسط وغيره، فالديناميات المحلية تلعب دورًا مهمًا في صناعة وتحريك السياسات الداخلية والخارجية، ولعل هذا ما يفسر اهتمامه بقضايا التنمية الاقتصادية في هذه البلدان بدلاً من تركيزه على الاعتبارات الأيديولوجية. كما كان مُدركًا لأهمية التمييز بين التيار القومي والحركة الشيوعية، وكانت قناعته بأن الحكومات القومية أكثر قدرة على مواجهة المد الشيوعي من النظم التقليدية التي كانت تحكم بلدان الشرق الأوسط.

ولذلك لم تشغله كثيرًا "الحرب الباردة"، عكس أيزنهاور، حيث انشغل بإيجاد حل عادل للصراع العربي - الإسرائيلي. السؤال: كيف سيكون ذلك وهو منحاز لليهود، ونجح بأصوات اللوبي اليهودي، وأعلن تأييده العلني لإسرائيل أثناء حملته الانتخابية؟، لم يكن أمامه إلا إعادة صياغة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، وكان عليه

أن ينهـج نهجًـا مختلفًـا وجديـدًا، ولعـل هـذا يفسـر اختيـاره لمجموعـة مـن المسـاعدين الخبـراء بشـؤون الشـرق الأوسـط، وكانـوا علـى درايـة بتفاصيـل الصـراع العربـي - الإسـرائيلي.

وبالفعـل أعلـن جـون كينيـدي اسـتعداده لمعالجـة القضايـا العالميـة فـي الصـراع العربـي - الإسـرائيلي، وخاصـة الخلافـات بيـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والجمهوريـة العربيـة المتحـدة بهـدوء وحريـة، كمـا أعلـن اتجاهـه لبنـاء علاقـات جديـدة مـع دول الشـرق الأوسـط، خاصـة مصـر، ووصفهـا بكونهـا محـورًا مهمًـا تتأثـر بـه سياسـات باقـي دول المنطقـة.

كان كينيـدي فـي حاجـة إلـى إجابـة عـن ثلاثـة أسـئلة بخصـوص جمـال عبـد الناصـر ودوره فـي الشـرق الأوسـط:

السؤال الأول: هل يمثل جمال عبد الناصر موجة المستقبل في العالم العربي؟

السؤال الثاني: هل يمكن عزل السياسة معه عن تفاعلات العلاقة مع إسرائيل؟

السـؤال الثالـث: هـل مـن الممكـن اسـتحداث لغـة فـي التخاطـب معـه تتجـاوز مفـردات الحـرب البـاردة؟

جـاءت إجابـة الخبـراء الذيـن اجتمـع بهـم كينيـدي وفـي مقدمتهـم "آلـين دالاس" مديـر وكالـة المخابـرات المركزيـة الأمريكيـة، علـى السـؤال الأول: بـأن عبـد الناصـر يمثـل بالفعـل موجـة المسـتقبل فـي العالـم العربـي وعلـى السـؤال الثانـي بأنـه لا يمكـن عـزل سياسـة الولايـات المتحـدة عـن تفـاعلات الصـراع العربـي الإسـرائيلي، أمـا الإجابـة علـى السـؤال الثالـث، فجـاءت بأنـه مـن المحتمـل اسـتخدام مفـردات جديـدة للتخاطـب مـع عبـد الناصـر.

ولعـل هـذا يفسـر ظاهـرة الرسـائل المتبادلـة بينـه وبيـن جمـال عبـد الناصـر، وبعـض الحـكام العـرب، حيـث اتضحـت فيهـا المفـردات الجديـدة التـي اسـتخدمها كينيـدي بهـدف كسـب صداقتهـم لمسـاعدته فـي الوصـول إلـى تسـوية سـلمية بيـن العـرب وإسـرائيل.

فـي هـذا الوقـت كان عبـد الناصـر يراجـع سياسـته الخارجيـة، وكان لديـه قناعـة مـع مطلـع السـتينات مفادهـا ضـرورة العمـل علـى تخفيـض درجـة حـرارة الـخلاف بيـن القوتيـن الأعظـم، ولذلـك كان راغبًـا فـي إقامـة جسـر جديـد للتواصـل مـع الرئيـس الجديـد، فرغـم تصريحاتـه

المؤيـدة لإسـرائيل، كان عبـد الناصـر يسـتمع باهتمـام للمفـردات الجديـدة التـي كان يرددهـا كينيـدي فـي خطبـه وتصريحاتـه وأحاديثـه.

انطلـق كينيـدي مـن فكـرة تبـدو علـى المسـتوى النظـري سـهلة وخاليـة مـن التعقيـد، فقـد كانـت قضيـة اللاجئيـن هـي أهـم القضايـا التـي شـغلته، وقـدّر أنـه إذا مـا نجـح فـي حلهـا فإنـه سـيكون بمقـدوره تحقيـق الـسلام والاسـتقرار فـي الشـرق الأوسـط، لذلـك كانـت هـذه القضيـة هـي أهـم القضايـا التـي تناولتهـا الرسـائل المتبادلـة بينـه وبيـن جمـال عبـد الناصـر، حيـث كان يعتقـد أن كل المطلـوب أن يتـم إقنـاع إسـرائيل بتعويـض اللاجئيـن أو إفسـاح المجـال لعـدد منهـم للعـودة إلـى ديارهـم، وهـذا سيشـجع الـدول العربيـة علـى توطيـن الباقيـن منهـم لديهم. كمـا أدرك كينيـدي أن إسـرائيل سـوف تقـاوم هـذه الفكـرة وسـوف يدعمهـا مؤيدوهـا داخـل الولايـات المتحـدة، كمـا كان يعتقـد فـي ضـوء الدعـم اليهـودي الـذي تلقـاه عبـر تجربـة صناديق الانتخـاب، أن اليهـود ليـس لهـم مـكان يذهبـون إليـه سـوى الحـزب الديمقراطـي، لذلـك كان يـرى أنـه إذا تحـرك بسـرعة لتنفيـذ فكرتـه لحـل مشـكلة اللاجئيـن الفلسـطينيين، فسـيكون فـي اسـتطاعته مقاومـة أي نقـد يتعـرض لـه فـي سـعيه لكسـب صداقـة العـرب خاصـة أنـه فـي نفس الوقـت سـيعمل علـى ضمـان أمـن إسـرائيل وإمدادهـا بمـا تحتاجـه مـن دعـم عسـكري.

أرسـل جـون كينيـدي رسـالته الشـهيرة إلـى جمـال عبـد الناصـر، يـوم 11 مايـو 1961، وبـدون مقدمـات سـأله عـن رأيـه فـي الحـل الأنسـب للصـراع العربـي الإسـرائيلي، وتسـوية مشـكلة اللاجئيـن الفلسـطينيين، كمـا نقـل لـه قناعتـه بـأن الوقـت قـد حـان للاعتـراف بالحقائـق حتـى تسـتطيع المنطقـة بنـاء مسـتقبلها علـى أسـس مـن الثقـة والتعـاون والمصالـح المشـتركة، وأكـدت الرسـالة أن إزالـة التوتـر فـي الشـرق الأوسـط سـيبدأ بمعالجـة مشـكلة اللاجئيـن الفلسـطينيين.

ويتضـح مـن الرسـالة أن الرئيـس الأمريكـي اسـتند فـي رؤيتـه لحـل قضيـة اللاجئيـن علـى الفقـرة رقـم 11 مـن قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم 94 الصـادر فـي ديسـمبر 1947 التـي نصـت علـى حـق اللاجئيـن فـي العـودة إلـى ديارهـم، ودفـع تعويضـات للذيـن لا يرغبـون فـي العـودة إلـى ممتلكاتهـم التـي تركوهـا فـي فلسـطين.

علـى أيـة حـال، أشـار كينيـدي فـي رسـالته هـذه، إلـى أن الولايـات المتحـدة حكومـة وشـعبًا: "يعتقـدان فـي إمكانيـة إيجـاد تسـوية مشـرفة ومتسـمة بطابـع إنسـاني لقضيـة اللاجئيـن، وهمـا

مستعدان للمساهمة في الأعمال والأعباء التي لابُد أن تنجم عن حل لمثل هذه المشكلة العويصة إذا رغبت الأطراف الذي يعنيها الأمر في هذه المساهمة، أننا مستعدون لحل مشكلة اللاجئين على أساس المبدأ القاضي بإعادتهم إلى ديارهم أو تعويضهم عن ممتلكاتهم، وكذلك نحن على استعداد للمساعدة في إيجاد حل مُنصِف ومعقول للمشكلة الناجمة عن المشروع الخاص بتنمية موارد مياه نهر الأردن، كما أننا على استعداد للمساعدة في إحراز تقدم بشأن أية ناحية من نواحي هذه المشكلة المعقدة ...".

ولقد استقبل عبد الناصر ومستشاريه رسالة كينيدي بالاستغراب والاندهاش، حيث قفز الرئيس الأمريكي فجأة وبدون مقدمات في مراسلاته مع عبد الناصر من مشكلة كوبا والكونجو إلى الصراع العربي - الإسرائيلي، ولذلك اختلفت تقديرات عبد الناصر والمؤسسات المُكلفة بدراسة الرسالة حول هدف كينيدي الحقيقي.

على كل حال، جاء رد عبد الناصر على رسالة كينيدي برسالة مطولة أرسلت في اليوم الأول من شهر أغسطس 1961، شرح فيها عبد الناصر مراحل تطور القضية الفلسطينية، وارتباط مصر بها في إطار انتمائها العربي القومي، وحدد فيها موقف مصر من إسرائيل، فهو غير مدفوع "بعقدة مشحونة بالعواطف، وإنما هو عدوان تم في الماضي، وأخطار تتحرك في الحاضر، ومستقبل غامض محفوف بأسباب التوتر والقلق ومعرض للانفجار في أي وقت ...".

ولقد بنى عبد الناصر سياسته بعد تلقيه رسالة كينيدي، الذي أراد أن يفرع القضية الفلسطينية من مضمونها ويحصرها في أضيق نطاق ممكن وهو قضية اللاجئين، ومن هذه الزاوية فرسالة كينيدي لا تخرج عن كونها رسالة إغراء ماهرة، تستهدف استدراج مصر إلى طريق الانزلاق والمساومة والتنازل عن الحقوق.

وعلى الطرف الآخر، استوعب الرئيس الأمريكي رد جمال عبد الناصر جيدًا، وتبلور الموقف الأمريكي في اجتماع مجلس الأمن القومي الذي انعقد ليدرس رسالة عبد الناصر، في أنه من الأفضل للسياسة الأمريكية أن تتحرك في الشرق الأوسط بعيدًا عن عبد الناصر، حيث أنه لن يقبل بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس أن القضية الفلسطينية هي مجرد قضية لاجئين، وبالتالي على الولايات المتحدة أن تنشر رأيها، وتحاول مع الدول العربية الأخرى، وربما تعود بعد ذلك إلى القاهرة.

رابعًا: عبد الناصر والقضية الفلسطينية:

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 27 سبتمبر 1960، طالب عبد الناصر المجتمع الدولي بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني مؤكدًا على: "أن التعلل بالأمر الواقع على غير أساس من العدل وحكم القانون اعوجاج يجب على المجتمع تقويمه وتلافيه"، مطالبًا الأمم المتحدة بأن تقوم: "بتصحيح الخطأ، وذلك بالرجوع إلى ما قبل نقطة البداية ... وأن تتحمل مسئولياتها تجاه فلسطين وشعبها العربي". ولم ينس أن يناشد ضمير العالم من هذا المنبر بأن يلتفتوا إلى مأساة الشعب الفلسطيني الباسل، الذي يواجه في القرن العشرين محنة لم يُسمع بمثلها في أظلم عصور التاريخ ...".

كما استقوى بحركة عدم الانحياز، حيث أصبحت مصر من زعماء هذا التجمع الدولي المهم، وأصبحت قوة مُؤثرة تجاوزت حدودها الحدود الإقليمية للوطن العربي إلى التأثير في النظام العالمي القائم على الصراع بين القطبين الكبيرين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأصبح لزامًا على من يفكر في معاداتها، أن يستعد للدخول في سلسلة طويلة ومتشابكة من المشكلات مع دول هذه الكتلة، وحسب ملاحظة المؤرخ "مالكوم كير"، نجح عبد الناصر في الحصول على مساعدات اقتصادية هائلة من كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، دون أن يمنح لأي منهما أية امتيازات دبلوماسية أو سياسية، والمثير للدهشة أنه لم يُكيف سياسته الخارجية على هدى واشنطن أو موسكو بل كانت واشنطن هي التي كيفت سياستها وفقًا لسياساته.

كان المؤتمر التحضيري لقمة عدم الانحياز قد انعقد في القاهرة في شهر يونيو 1961 ثم تلاه في سبتمبر من نفس العام مؤتمر على مستوى القمة في بلجراد، خرج في النهاية بالاتفاق على "مبدأ من أجل السلام". ولقد تبلورت مبادئ هذا التجمع الدولي في خمس معايير كان على الدول الأعضاء الالتزام بها على النحو التالي:

أولاً: انتهاج سياسة مستقلة مبنية على التعايش بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة.

ثانيًا: التأييد المستمر لحركات الاستقلال الوطني.

ثالثًا: الامتناع عن عضوية أي حلف عسكري متعدد الأطراف يكون داخلاً في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.

رابعًا: عدم الدخول كطرف في اتفاقيات عسكرية ثنائية مع دول كبرى.

خامسًا: عدم السماح بقواعد عسكرية لدولة أجنبية كبرى.

وبالطبع لم تكن الولايات المتحدة سعيدة أو راضية بظهور هذه القوة الجديدة، حتى وإن اقتصر تأثيرها على الجوانب المعنوية والسياسية، كما أن الاتحاد السوفيتي أيضًا لم يكن راضيًا، فقد كان موضوع الصراع الحقيقي بينهما في ظل الموازين النووية هو السباق على قلوب الشعوب وعقولها، ومحاولة كسب ولائها بكل الوسائل والأساليب، أي أن ظهور هذا التجمع ودوره النامي، حرم القوتين الأعظم من المجال العلني لصراعهما والسباق بينهما على اتساع القارات كلها.

وإن كان كينيدي قد تقبل سياسة عدم الانحياز على اعتبار أنها ستكون في أضيق الحدود، ولذلك لم يصفها كما فعل "جون فوستر دالاس" وزير خارجية أيزنهاور، بأنها سياسة غير أخلاقية، إلا أنه سرعان ما غير رأيه عندما شعر أن امتداد هذه السياسة لدول أخرى في القارة الأمريكية الجنوبية سيُحِد من نفوذ الولايات المتحدة، ويضعف من سيطرتها على دول أمريكا اللاتينية لذلك سرعان ما بدأ يغير سياسته تجاهها.

على أية حال، سرعان ما نجحت القوى المعادية للوحدة المصرية السورية في الثامن والعشرين من سبتمبر 1961 في أن توجه ضربة قاسية لجمال عبد الناصر، حيث استيقظ فجر هذا اليوم على خبر انقلاب بعض عناصر الجيش السوري على حكومة الوحدة، ومع أن الضربة كانت موجعة إلا أنه سرعان ما تجاوزها. فيما كانت إسرائيل قد بدأت في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة تحويل مياه الأردن، وهي المرحلة التي عُرفت بمشروع العشر سنوات، وكان على عبد الناصر أن يدفع ويدعم الجهود العربية للبدء في مشروعات على نهر الأردن قبل وصول مياهه إلى إسرائيل، حتى يفقد مشروع تل أبيب قيمته دون الدخول في مواجهة عسكرية في المنطقة المجردة من السلاح على الناحية الإسرائيلية من خطوط الهدنة.

ومن ناحية أخرى، كان جون كينيدي قد كلف الممثل الرسمي للأمم المتحدة في لجنة الترضية الفلسطينية، ورئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي "جوزيف جونسون" بإعداد مشروع خاص يبلور فيه أفكاره حول علاج قضية اللاجئين، وهو المشروع الذي عُرف "بمشروع جونسون" الذي أعلن رسميًا قبل نهاية عام 1962، حيث خيّر هذا المشروع اللاجئين الفلسطينيين بين العودة إلى مساكنهم أو الاستقرار في مناطق أخرى من إسرائيل، أو في البلدان العربية أو سواها من بلدان العالم أو أن تتولى إسرائيل تعويضهم.

والمثير للدهشة أن إسرائيل خيبت ظن كينيدي وجونسون حيث رفضت العرض الجديد لعلاج مشكلة اللاجئين، ووجهت سهام النقد للمشروع، الذي لم يحدد أعداد اللاجئين، ولم يضع في اعتباره أن إسرائيل استقدمت خمسمائة ألف لاجئ من اليهود العرب، وأنها قامت بإعادة خمسين ألف لاجئ عربي.

كانت تصريحات "ديفيد بن جوريون" لاذعة وعنيفة، حيث ندد بالخطة الأمريكية ووصفها بأنها تمثل خطرًا كبيرًا على وجود إسرائيل، وهو خطر أشد وطأة من تهديدات الحكام العرب، بل أنه أخطر من كل الجيوش العربية، ومن صواريخ عبد الناصر وطائرات الميج السوفيتية، والمثير للدهشة كذلك أن إسرائيل اعتبرت المشروع منحازًا للعرب.

وعلى الطرف الآخر، رفضت مصر والدول العربية المشروع وعدته خديعة ودليل على الانحياز لإسرائيل ويستهدف تصفية القضية الفلسطينية وحصرها في قضية اللاجئين، لتعطي لإسرائيل مبررات الخلاص من القضية الأساسية.

ولقد حاول البعض الربط بين رفض عبد الناصر لمشروع جونسون وتصريحاته العنيفة ضد المقترح الأمريكي وتقويض الوحدة المصرية - السورية، وما تردد وقتئذ عن دور المخابرات المركزية الأمريكية في دعم الانفصال إلا أن هذا الرأي يضعفه ثبات موقف عبد الناصر تجاه قضية اللاجئين قبل وقوع الانفصال وبعده.

وتحرك اللوبي اليهودي في مجلس الشيوخ الأمريكي وضغط على كينيدي، حيث اتهموه بأنه يساعد عبد الناصر على شراء الأسلحة بطريقة غير مباشرة، وكانت حجتهم أن عبد الناصر استخدم النقد الأجنبي الذي كان يدفعه لشراء القمح في شراء الأسلحة من

الاتحاد السوفيتي. ونتيجة لهذه الضغوط، حاول كينيدي إرضاء إسرائيل واستغل رغبة مصر في تجديد الاتفاق الخاص بتوريد القمح كوسيلة للضغط على عبد الناصر، الأمر الذي دفع عبد الناصر إلى أسلوب التهدئة والسعي لتحسين علاقاته بالولايات المتحدة حتى يضمن تجديد الاتفاق الخاص بتوريد القمح. وترتب على هذه التهدئة، حصول مصر على أكبر قدر من المساعدات وتجديد الاتفاق الخاص بتوريد القمح، كما نجح الدكتور عبد المنعم القيسوني، وزير المالية، الذي أرسله عبد الناصر إلى واشنطن، في توقيع اتفاقية طويلة المدى تحصل بمقتضاها مصر على القمح الأمريكي خلال مدة أربع سنوات.

ورغم التحسن الظاهر والتهدئة بين الجانبين المصري والأمريكي، إلا أنه عندما أُعلن رسميًا عن مشروع جونسون ظل عبد الناصر عند رأيه، الأمر الذي نفى عنه الاتهام الذي وجه إليه بقبوله تسوية مع إسرائيل مقابل حصوله على مساعدات أمريكية.

كان كينيدي قد أرسل مستشاره الخاص "داميـر فيلدمان" إلى تل أبيب لبحث خطة جونسون، إلا أن مهمته فشلت بسبب شكوك إسرائيل في عبد الناصر، حيث أبدت "جولدا مائير"، وزيرة الخارجية حينها، تخوفها من تأثير عبد الناصر على قرار اللاجئين باستخدام أساليب الدعاية المختلفة، هذا بالإضافة إلى أنها كدولة ذات سيادة لا يمكن أن تُجبر على إدخال أي شخص إلى أراضيها بدون موافقتها. كما أن المشروع برمته يضعها تحت رحمة عبد الناصر والحكام العرب، الذين يصبح من السهل عليهم أن يشجعوا العدد الأكبر من اللاجئين على اختيار الاستقرار في إسرائيل، مما يؤدي إلى خلق طابور خامس في استطاعته التآمر لتدميرها من الداخل.

وعند هذا الحد تراجعت قضية اللاجئين خاصة بعد مقابلة "جولدا مائير" لجون كينيدي يوم 27 ديسمبر 1962، حيث تناولت الصراع العربي - الإسرائيلي، ومواقف عبد الناصر، وتنامي طموحاته في الشرق الأوسط، وأشارت إلى عِلم إسرائيل بالخطط العربية التي تهدف إلى إعادة الفلسطينيين، كما أشارت إلى وضع إسرائيل الحرج نتيجة للكراهية العربية، وتدفق الأسلحة الروسية، وصواريخ عبد الناصر الجديدة.

وعندما عرضت القضية في الأمم المتحدة في يناير 1963 اتضح اتجاه الولايات المتحدة إلى تجميدها، وكان ذلك لصالح إسرائيل، حيث نص الاقتراح على استمرار أعمال

وكالـة غـوث (الأونـروا) لمـدة عامين مـع تمتـع اللاجئيـن بالحقـوق التـي أقرتهـا الأمـم المتحـدة، بينمـا رفضـت الاقتـراح الـذي تقدمـت بـه الـدول العربيـة الـذي نـص علـى تعييـن حـارس علـى أمـوال وأراضـي اللاجئيـن العـرب التـي تركوهـا خلفهـم فـي فلسـطين بعـد إجبارهـم علـى الهجـرة، كذلـك رُفـض اقتـراح إسـرائيل الـذي طالـب بإجـراء محادثـات مباشـرة مـع العـرب.

لقـد اضطـر كينيـدي إلـى طـي أوراق خطـة جوزيـف جونسـون إلـى الأبـد، وحسـب تقديـر الكاتـب الأمريكـي "إدوارد تيفنـان"، مؤلـف كتـاب " اللوبـي... القـوة السياسـية الصهيونيـة والسياسـة الخارجيـة الامريكيـة"، فـإن موقـف إسـرائيل مـن اتجـاه كينيـدي لـعلاج مشـكلة اللاجئيـن يُعـد مثـالاً نموذجيًـا لحجـم الخطـأ الـذي يمكـن أن يرتكبـه أي رئيـس أمريكـي عندمـا يجانبـه الصـواب فـي تقديـر مـدى إصـرار حكومـة إسـرائيل واللوبـي اليهـودي الأمريكـي علـى التصـدي لأي إجـراءات ضـد مصالـح إسـرائيل حتـى لـو كانـت تصـب فـي صالـح الولايـات المتحدة الأمريكيـة، ففـي هـذا الوقـت كانـت انتخابـات الكونجـرس علـى الأبـواب، وانتشـرت تهديـدات بوقـف أي تبرعـات ماليـة للمرشـحين الديمقراطييـن فـي كل أنحـاء الولايـات الأمريكيـة.

كان السـؤال: مـن يحـدد بدقـة مصالـح إسـرائيل؟ لقـد قامـت دولـة إسـرائيل علـى أكتـاف المنظمـة الصهيونيـة العالميـة لـكل يهـود العالـم أينمـا كانـوا، ومـن هنـا يُؤمـن يهـود الشـتات أنـه لا يـزال لهـم دور يمكـن أن يلعبـوه فـي كل مـا يتصـل بدولـة إسـرائيل. وعندمـا نشـر كتـاب "الانشـقاق الأبـدي" الـذي طالـب مؤلفـه الحاخـام الإصلاحـي والصهيونـي "ديفيـد بولـش" يهـود أمريـكا أن يبـرروا سـبب عـدم هجرتهـم إلـى إسـرائيل عبـر توضيـح دور يهـود الشـتات الـذي يجب أن يقدمـوه لمسـاعدة دولـة اليهـود الجديـدة. وقـد أثـار هـذا الكتـاب جـدلاً واسـعًا حـول علاقـة اليهـود الأمريكييـن بإسـرائيل بيـن القـادة اليهـود والمثقفيـن.

وعلـى الرغـم مـن التعاطـف مـع فكـرة قيـام دور قـوي ليهـود الشـتات، فـإن هـذا التعاطـف اصطـدم بتمسـك ديفيـد بـن جوريـون بـأن مـن يريـد أن يكـون لـه دور مؤثـر فـي سياسـة إسـرائيل عليـه أن يهاجـر إليهـا، ولعـل هـذا يفسـر اقتنـاع يهـود الولايـات المتحـدة بـأن يتركـوا شـئونها السياسـية لقادتهـا ولعلـه يُفسـر كذلـك موقـف إسـرائيل مـن الـدور الـذي حـاول أن يقـوم بـه جـون كينيـدي لـعلاج قضيـة اللاجئيـن.

على أي حال، ازداد التوتر بين إدارة جون كينيدي ومصر حول تأييد مصر لثورة اليمن، ودخولها الحرب وتصاعد الوجود المصري هناك، وأدى احتدامها إلى تعقيد العلاقات الأمريكية بكل من مصر والعراق وسوريا.

وكان احتدام القتال وراء تزايد الاحتياجات العسكرية المصرية من الاتحاد السوفيتي، مما أدى من ناحية إلى توطيد العلاقات المصرية السوفيتية، وتدهور العلاقات المصرية الأمريكية، وأدى من ناحية أخرى إلى تفجر قضية سباق التسلح، وهي القضية الثانية التي برز فيها الانحياز الأمريكي لإسرائيل إبان إدارة كينيدي، خاصة السلاح النووي. ومع أن آلة الدعاية الأمريكية الجبارة حاولت الترويج لخطر انتشار تكنولوجيا الطاقة النووية، ونشرها للاستخدام في الأغراض السلمية فقط، إلا أن الوثائق الأمريكية وكذلك المذكرات التي نشرت لبعض الأمريكيين والإسرائيليين، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الولايات المتحدة دعمت وساعدت إسرائيل في مجال السلاح النووي حتى تضمن تفوقها بالرادع النووي على جيرانها العرب وكانت تخدع الرأي العام العربي والعالمي بادعائها أن إسرائيل سوف تستخدم الطاقة الذرية في الأغراض السلمية.

وحسب ما نشر في الوثائق الأمريكية فإن الولايات المتحدة زودت إسرائيل يوم 17 يوليو 1963 بأربعة أطنان من الماء الثقيل لاستعمالها في الأبحاث العلمية بجامعة (التخينيون) في حيفاء، وكذلك زودتها بعدة شحنات من الوقود الذري. وفي نفس الوقت، تحملت الولايات المتحدة تكاليف إنشاء قاعدة حربية للبحرية الأمريكية في أشدود، بحيث يتم تشييد رصيفين عائمين يصلحان قاعدة للسفن الأمريكية بما فيها الغواصات الذرية من طراز "بولاريس" بالإضافة إلى تزويدها بصواريخ هوك بمبلغ 25 مليون دولار. وفي الوقت الذي كانت إدارة كينيدي تخدع عبد الناصر وتضلله وتكذب عليه، تكفلت أجهزة المخابرات المصرية والصديقة لمصر، في تسريب أخبار هذه الصفقات.

وعندما تسربت أخبار صفقة صواريخ الهوك، قام عبد الناصر باستدعاء السفير الأمريكي "جون بادو" وأبلغه بأن القرار الأمريكي بتسليح إسرائيل بصواريخ هوك يعد بمثابة تغيير في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وأنه ينظر إلى هذا القرار باعتباره تطورًا خطيرًا ... وعندما رد السفير بأن كينيدي تعرض لضغوط هائلة، وأن الصواريخ هي مجرد أسلحة

دفاعيـة وأن كينيـدي وافـق علـى إعطائهـا لإسـرائيل حتـى يُصرفهـا عـن التفكيـر فـي الخيـار النـووي، كان رد عبـد الناصـر إن هـذه الضغـوط فـي المسـتقبل سـتدفع بالرئيـس إلـى سياسـات سـتكون عواقبهـا وخيمـة، وإن ذلـك سيتسـبب فـي تدهـور علاقـات الولايـات المتحـدة مـع العرب. كمـا كشـف ناصـر للسـفير بأنـه لديـه معلومـات وتقاريـر مؤكـدة تثيـر الشـك حـول قيـام إسـرائيل بمسـاندة فرنسـا ببنـاء مفاعـل ديمونـة لإنتـاج الأسـلحة النوويـة.

كانـت إدارة كينيـدي تخـدع ناصـر بالفعـل، حيـث تؤكـد الوثائـق الأمريكيـة أنـه "فـي الوقـت الـذي كُلـف فيـه السـفير الأمريكـي فـي القاهـرة بـأن ينقـل إلـى عبـد الناصـر أن الولايـات المتحـدة متأكـدة مـن أن إسـرائيل لا تصنـع ولا تنـوي أن تصنـع أسـلحة نوويـة، فـإن واحـدة مـن البرقيـات السـرية التـي أُرسـلت مـن وزيـر الخارجيـة الأمريكـي "دين راسـك" إلـى السـفير الأمريكي فـي القاهـرة بتاريـخ 2 سـبتمبر 1962، جـاء فيهـا تكليـف للسـفير بـأن يحـذر عبـد الناصـر مـن التوسـع فـي برنامـج الصواريـخ الـذي يدفـع بسـباق التسـلح فـي المنطقـة إلـى درجـة خطيـرة مـن التصعيـد، والأهـم أنـه أكـد علـى السـفير أن يعـي الخيـط الدقيـق بيـن أن يفهـم عبـد الناصـر خطـورة التصعيـد ويقـدر نتائجـه، وبيـن أن يعطيـه الانطبـاع بـأن إسـرائيل توشـك أن تصبـح قـوة نوويـة بمعرفـة الولايـات المتحـدة وقبولهـا الضمنـي، وفوضـه بـأن يختـار أفضـل السـبل لإقنـاع عبـد الناصـر بـألا يقحـم نفسـه فـي لعبـة لا يسـتطيع أن يربحهـا بسـبب تقـدم إسـرائيل التكنولوجـي والوسـائل الخارجيـة المتاحـة لهـا للحصـول علـى مـا تحتاجـه مـن مـوارد ومعـدات".

ثمـة وثيقـة أخـرى عبـارة عـن برقيـة أرسـلها الملحـق العسـكري الأمريكـي فـي إسـرائيل أواخر عـام 1962 إلـى وزارة الدفـاع الأمريكيـة تكشـف النقـاب عـن قيـام إسـرائيل بإجـراء تجـارب فـي جزيـرة "دوليفـان" علـى الصـاروخ أرض/ أرض الـذي تصنعـه بالتعـاون مـع فرنسـا وكـذا امتلاكهـا لـرؤوس نوويـة يمكـن اسـتخدامها بواسـطة هـذا الصـاروخ.

خامسًا: تطوير القدرات العسكرية للجيش المصري:

علـى أيـة حـال، وجـد عبـد الناصـر نفسـه أمـام تحـدٍ تاريخـي أرغمـه علـى الدخـول فـي سـباق محمـوم لتطويـر القـدرات العسـكرية للجيـش المصـري. وبالفعـل، شـهد الجيـش المصـري جهـودًا فائقـة لتطويـر "الأسـلحة فـوق التقليديـة" التـي كانـت تعتمـد علـى المـواد الكيماويـة والجرثوميـة والغـازات المخـدرة للأعصـاب. فـضلاً عـن تطويـر قـدرات مفاعـل أنشـاص (3 ميجـاوات)، كمـا

وضع عدة مشاريع أختار لها أسماء كودية، كمشروع أبيس ومشروع كليوباترا، كان هدفها صنع أسلحة غير تقليدية تساعده على ردع إسرائيل.

من بين هذه المشاريع "مشروع أبيس" الذي كان يهدف إلى حقن القذائف بمادة الكوبالت 60، ومادة ستونثيوم 90، وهي مواد تنتمي للعوادم الذرية ومشروع كليوباترا الذي استهدف إنشاء سلاح ذري بسيط، يستخدم فيه غاز الأعصاب "التابون" الذي استعملته ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، وكان هذا المشروع تحت إشراف الدكتور "هانز إيسلبه" أحد الخبراء الألمان.

واللافت للنظر أن عبد الناصر لم يكتف بالاستعانة بالمساعدات التي كان يقدمها العلماء السوفييت، بل استعان كذلك بالعلماء الألمان خاصة في مجال تطوير الصواريخ.

ولقد قطع العلماء الألمان شوطًا طويلاً في تصنيع الأسلحة المتطورة، ونجح المصريون في إنشاء ثلاث مصانع للأسلحة، واستطاعت مصر في يوليو 1962 أثناء الاحتفال بمرور عشر سنوات على ثورة يوليو، إطلاق صاروخين أرض/أرض هما القاهر والظافر، بلغ مدى الصاروخ الأول 375 ميلاً، أما الظافر فبلغ مداه 175 ميلاً.

وبالطبع شنت إسرائيل حملات دعائية ضخمة ضد مصر، واتهمت عبد الناصر بأنه يتعاون مع الخبراء الألمان النازيين، ولم يقف الأمر عند حد تشغيل آلة الدعاية الإسرائيلية، بل تعدى ذلك إلى وضع أجهزة المخابرات الإسرائيلية خطة لتدمير قاعدة الصواريخ المصرية بواسطة الطائرات، إلا أن ديفيد بن جوريون أقنع رجال الموساد بالعدول عن هذه الفكرة، وعلاج المشكلة من جذورها، وذلك بإجبار العلماء الألمان على مغادرة مصر، وذلك ببث الرعب في قلوبهم وبملاحقتهم ومطاردتهم وتصفيتهم جسديًا.

وبالفعل بدأ عملاء الموساد يرسلون الطرود الناسفة إلى العلماء الألمان، بل وصل الأمر إلى ترويع أسرهم في ألمانيا، كما مارس هؤلاء، بالتعاون مع رجال المخابرات الأمريكية CIA، ضغوطًا هائلة على شركة "ديلي شميث" التي تعاقدت معها مصر لإنشاء مصنع 36 الحربي، وأجبرتها على سحب خبرائها.

ولقد اتضح انحياز الولايات المتحدة الأمريكية انحيازًا كاملاً وسافرًا لإسرائيل في مواجهة محاولات عبد الناصر لتطوير القدرات العسكرية للجيش المصري، فبالإضافة إلى الدور الذي قامت به المخابرات الأمريكية CIA دعمًا لجهود الموساد، فإنها لم تنكر الأعمال الإجرامية التي قام بها الموساد داخل مصر أو خارجها في ألمانيا.

ومن ناحية ثانية، طالب الرئيس جون كينيدي من جمال عبد الناصر أن يتعهد بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية، كما طالبه بالسماح للولايات المتحدة بمزاولة حق التفتيش على المفاعل الذري المصري، ومن ناحية ثالثة، قدمت حكومة كينيدي إلى إسرائيل دبابات أمريكية من أحدث طراز ضمن صفقة ضخمة من الأسلحة التقليدية المتطورة.

هكذا كانت الولايات المتحدة المنحازة دائمًا لإسرائيل، تكيل بمكيالين، ففي الوقت الذي كانت فيه تساعد إسرائيل على تطوير قدراتها العسكرية حتى تضمن تفوقها على الجيوش العربية مجتمعة، كانت تستنكر على مصر ذلك، بل وتطالبها بإخضاع مفاعلها الذري للتفتيش.

وفي مواجهة هذا الانحياز رفض عبد الناصر إخضاع مفاعله للتفتيش، وندد بالسياسة المنحازة لإسرائيل، وهي السياسة التي تسببت في الإخلال بميزان القوى لصالح إسرائيل، ولقد اتضح هذا في الرسالة التي أرسلها إلى كينيدي، يوم 11 يوليو 1963، حيث أكد له حق العرب الشرعي في الدفاع عن أنفسهم، وأنه لا معنى للضجة التي أثارتها إسرائيل بشأن تعاون مصر مع العلماء الألمان من أجل دعم قدرات مصر العسكرية. كما أوضح له أن الهدف الخفي لإسرائيل هو إثارة الرأي العام الأمريكي ضد مصر، وكذلك التأثير على المؤسسات الدستورية الأمريكية لتحقيق هدفين رئيسيين الأول: زيادة حصيلة صناديق الجباية الإسرائيلية لمواجهة الخطر الوهمي، أما الهدف الثاني: فكان تعكير صفو العلاقات المصرية الأمريكية.

هكذا تبلورت أثناء إدارة جون كينيدي أهمية إسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في الشرق الأوسط، وأصبح على الولايات المتحدة بالإضافة إلى سعيها لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي،

العمـل علـى حمايـة إسـرائيل وتسـليحها والدفـاع عنهـا ومسـاعدتها علـى فـرض الـسلام الإسـرائيلي فـي المنطقـة الأهـم فـي العالـم.

ولـم تنجـح رسـائل جـون كينيـدي بسـبب انحيـازه لإسـرائيل فـي التعامـل مـع ملـف الصـراع العربـي - الإسـرائيلي، فنصـوص الرسـائل فـي جوهرهـا، تؤكـد أنـه لـم يحـدث تغييـر جـذري فـي السياسـة الأمريكيـة وأن أهـداف ومنطلقـات هـذه السياسـة لـم تتغيـر. وأن التغيـر الظاهـر كان فـي أسـلوب وآليـات التنفيـذ، وأن فتـرة كينيـدي انتهـت بعـد أن تأكـد لإسـرائيل موقعًـا أكثـر تقدمًـا وتفـردًا فـي فكـر مؤسسـات صنـع القـرارات الخاصـة بالسياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة، وإنـه سـمح لأول مـرة لإسـرائيل أن تقـوم بـدور اسـتراتيجي لخدمـة المصالـح الأمريكيـة، باعتبارهـا حليـف وصديـق ديمقراطـي مجـرب وثميـن"!.

سادسًا: جونسون والصراع العربي - الإسرائيلي:

وإن كانـت مصـر قـد نجحـت فـي التفاعـل مـع سياسـة كينيـدي وتفاعلـت مـع رسـائله، الأمـر الـذي أدى إلـى هـدوء نسـبي فـي الشـرق الأوسـط، إلا أنـه كان الهـدوء الـذي يسـبق العاصفـة، إذ سـرعان مـا انقلـب الهـدوء إلـى توتـر واضطـراب بعـد اغتيـال جـون كينيـدي يـوم 22 نوفمبـر 1963 وبـرزت آليـات جديـدة للتعامـل مـع الصـراع العربـي - الإسـرائيلي، أدخلـت المنطقـة برمتهـا منعطفًـا جديـدًا.

رغـم عـدم معرفـة ليـندون جونسـون بخبايـا السياسـة الخارجيـة وبتفاصيـل وتعقيـدات الصراع العربـي - الإسـرائيلي، إلا أنـه كان أكثـر رؤسـاء الولايـات المتحـدة الأمريكيـة انحيـازًا لإسـرائيل، حيـث عُـرف عنـه أنـه، طـوال رحلـة صعـوده نحـو البيـت الأبيـض، كان حريصًـا علـى توثيـق علاقتـه باللوبـي اليهـودي، وإنـه وثـق علاقاتـه بهـم عندمـا أصبـح عضـوًا بالكونجـرس الأمريكـي ثـم نائبًـا للرئيـس جـون كينيـدي.

بعـد اغتيـال كينيـدي، صـرح دبلوماسـي إسـرائيلي بـأن "بلاده فقـدت صديقًـا عظيمًـا، لكنهـا وجـدت مـن هـو خيـر منـه"، ولقـد علـق أحـد المراقبيـن علـى هـذا التصريـح بأنه لـم يكـن صديقًا أفضـل مـن سـابقه فحسـب، بـل كان أفضـل أصدقـاء إسـرائيل الذيـن جلسـوا فـي البيـت الأبيـض ولاحـظ آخـر، أن جونسـون كان مبهـورًا باليهـود والإسـرائيليين، وإنـه كان يسـعده أن يـردد أمـام

مستمعيه منهم "إن ديانته المسيحية انبثقت من الدين اليهودي وحسب ملاحظة إدوارد تيفنان فإن "للمرء أن يذهب بعيدًا إلى حد القول إن لينـدون جونسون تعلم كل ما عرفه عن الشرق الأوسط من الإسرائيليين. لذلك لم يكن غريبًا أن يحيط نفسه بمجموعة من المستشارين والمساعدين من الشخصيات المعروف عنها تحمُسها وانحيازها ومشاعره الحارة تجاه إسرائيل.

كانت البداية عندما صرح جونسون في السادس من فبراير 1964، أن الولايات المتحدة، قررت أن تتعاون مع إسرائيل في إيجاد طريقة غير مكلفة لتحويل مياه البحر المالحة إلى مياه عذبة صالحة للري والشرب، وذلك ضمن سياسة استخدام الذرة من أجل السلام، كما أعلن أن بلاده ستواصل سياستها الحيادية في الشرق الأدنى، إلا أنها مستعدة للوقوف مع أي دولة في المنطقة يقع عليها عدوان من دولة أو دول أخرى في المنطقة، وبالطبع كان يقصد أي تهديدات من مصر أو الدول العربية لإسرائيل.

كان جونسون قد قرر الضغط على مصر، وكان عبد الناصر يرصد علاقاته وتصريحاته، بعد أن استشعر انحيازه وإمكانية تغيير منهج وآليات تعامل الولايات المتحدة مع الصراع العربي - الإسرائيلي. لذلك شكل لجنة عمل من وزارة الخارجية وهيئة الطاقة الذرية، وهيئة المخابرات العامة، لتقييم الدلالات الحقيقية التي ينطوي عليها تصريح جونسون السابق، خاصةً ما يتعلق بمسألة مساعدة إسرائيل في تحلية مياه البحر، كما طلب من الدكتور/ محمود فوزي، استدعاء السفير الأمريكي جون بادو ليبلغه بقلق حكومة الجمهورية العربية المتحدة إزاء تصريحات الرئيس جونسون.

وبغض النظر عن الرد الدبلوماسي للسفير، وما ورد في رسالة الرئيس جونسون يوم 27 فبراير 1964 لعبد الناصر حول الرغبة في استمرار التعاون، ورد عبد الناصر عليها يوم 26 أبريل بشأن الموقف في الشرق الأوسط وترحيبه بالرغبة في استمرار التعاون بين البلدين، فإن العلاقات بين البلدين كانت متوترة وتتجه إلى نفق مُظلم، حيث طالب جونسون عبد الناصر بتجميد استحداث أي أسلحة في مجالات الصواريخ والطائرات والمفاعلات النووية، فضلاً عن إعادة طرح رغبة الولايات المتحدة بالتفتيش على المنشآت المصرية في المجالات السابقة. وحسب ما أورده السفير البريطاني لدي واشنطن اللورد هارليك، فإن جونسون كان

ناقمًا على عبد الناصر وسياسته، وكان منزعجًا من مؤتمرات القمة التي عُقدت بالقاهرة، ومن زيارة الزعيم السوفييتي خروتشوف لمصر، وكذلك مؤتمر عدم الانحياز ومؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية.

كان تقدير جونسون، بعد ازدياد تورط الولايات المتحدة في فيتنام، وبعد أن أصبحت هيبة الولايات المتحدة كدولة عظمى على المحك، فضلاً عن أنه مكلف، بالإضافة إلى حفاظه على هذه المكانة، بحماية المصالح الأمريكية في عالم يموج بالاضطراب. وكان تقديره فيما يتعلق بالشرق الأوسط: "أنه إذا وجد نفسه أمام مشكلة وليس لديه الوقت الكافي لعلاجها، فإنه سيحتاج إلى الاعتماد على صديق أو حليف أو نائب عنه بصفة وكيل، وبالطبع اختار إسرائيل، التي قدمت نفسها إليه بهذه الصفة...". لذلك، لم يلتفت إلى تقارير المخابرات الأمريكية CIA التي نقلت إليه حالة الإحباط التي سيطرت على المشاعر العربية، نتيجة لتصريحاته، ونتيجة لتجاهل الإدارة الأمريكية لمشاريع إسرائيل الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن. ولم يتوقف أمام الآراء التي أبدت تخوفها من التعاون لحد الشراكة أو التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، وإنما كانت تسيطر عليه مخاوف كثيرة مرتبطة بالدور المصري ونشاط عبد الناصر في الشرق الأوسط، فحسب ما قاله للورد هارليك فإنه كان يعتقد أن مصر أخذت مكانًا أكبر من مكانها ... وإذا لم تعترضها الولايات المتحدة، فخطرها سيتزايد في المستقبل ... بل سيصعب في تقديره تدارك الأخطار التي قد تسببها سياسات عبد الناصر، وسيصبح ذلك أصعب في كل يوم، ولعل هذا يفسر سلسلة الضغوط التي تعرضت لها مصر من إدارة جونسون، كما يفسر استمرار تدهور العلاقات المصرية - الأمريكية، ويفسر كذلك توثيق العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية ونسج خيوط عدوان 1967.

اتضح ذلك أثناء مقابلة رئيس وزراء إسرائيل، ليفي أشكول، التي تمت ما بين 3 إلى 20 مايو 1964، حيث استقبله الرئيس الأمريكي بحفاوة مبالغ فيها، ضاربًا بعرض الحائط، ما أبداه السفراء العرب وفي مقدمتهم السفير المصري من قلق بشأن هذه الزيارة التي طلب فيها ليفي أشكول من صديقه ليندون جونسون أن يزود إسرائيل بأسلحة حديثة تضمن تفوقها بنسبة ثلاثة إلى واحد على الدول العربية الأربع المحيطة بها (مصر، سوريا، الأردن، لبنان).

وعلى ما يبدو أن حرارة الاستقبال ونجاح اللقاء، دفعت أشكول إلى الإشارة بطريقة فجة وبغطرسة واضحة في المؤتمر الصحفي الذي عُقد غداة الاجتماع المنفرد، إلى أن: "إسرائيل بالفعل تريد أن تتوسع، فإذا كنا نعتبرها وطنًا ليهود العالم فإنها لابد أن تتسع لكل واحد منهم حتى وإن لم يكون ينوي الهجرة إليها في الوقت الحاضر...".

وبالتوازي مع استفزازات "أشكول" كانت إدارة "جونسون" تخطط للضغط على عبد الناصر وذلك بالتباطؤ في فتح باب المفاوضات بشأن اتفاقيات جديدة بخصوص حصول مصر على القمح الأمريكي، بتسهيلات من بينها السداد بالجنيه المصري، وعلى أقساط مع توجيه المدفوعات إلى المساعدة في مشروعات محلية، وكانت الاتفاقيات القديمة ستنتهي مع نهاية عام 1964، وشعرت مصر أن الحكومة الأمريكية تتجه لاستغلال هذه الورقة للضغط المعنوي والاقتصادي عليها حتى يُعدل عبد الناصر من سياسته.

وربما تجدر الإشارة إلى أن مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة انهمكت في المفاضلة بين النتائج التي ستترتب على مواجهة عبد الناصر بالضغط والعنف، وبين جدوى الاستمرار في سياسة مرنة وهادئة، وانقسمت هذه المؤسسات بين معارض لسياسة التصعيد، لأن الولايات المتحدة تواجه مشاكل عسكرية مشتعلة في فيتنام والكونجو، ولا يجوز إشعال الشرق الأوسط أيضًا، ومؤيد يرى أنه لا فائدة من التهدئة مع جمال عبد الناصر، بل يجب استخدام العنف واللعب بورقة إسرائيل.

والمثير للدهشة أن دوائر صنع القرار في مصر كانت هي الأخرى تناقش الموقف الأمريكي من موضوع القمح، وانقسمت الآراء كذلك بين فريق كان يرى استغلال تورط الولايات المتحدة في فيتنام والكونجو، وفضح السياسة الأمريكية والضغط على إدارة جونسون حتى يفتح باب التفاوض بشأن توريد القمح الأمريكي لمصر، أما الفريق الثاني فكان يرى عدم التصعيد مع الإمبراطورية الأمريكية، حتى لا يتحول الأمر إلى مواجهة مكشوفة.

وسرعان ما دفعت الحوادث بالعلاقات المصرية - الأمريكية إلى مزيد من التوتر والتصدع، ففي السابع والعشرون من نوفمبر 1964 أحرق طلاب الكونغو الذين كانوا يدرسون في مصر مكتبة مركز الاستعلامات الأمريكي، احتجاجًا على السياسة الأمريكية في الكونغو. وبعد ثلاثة أسابيع أسقطت مقاتلة مصرية طائرة أحد أصدقاء الرئيس جونسون،

وترتب على ذلك وفاة قائدها ورفيقه، ورغم أن الخطأ كان خطأ الطيار الأمريكي حيث حاول عبور الأجواء المصرية دون استكمال التراخيص الخاصة بذلك، كما أنه تجاهل إنذار الطائرة الميج المصرية التي اضطرت لإسقاطه، إلا أن الرئيس الأمريكي أعرب عن غضبه بشدة لهذا الحادث. وعندما حاول إرسال لجنة أمريكية للتحقيق في الحادث رفض عبد الناصر وأعلنت مصر عدم مسئوليتها عن الحادث وإنها استعملت حقها المشروع في الدفاع عن أمنها، وإنها لن تقبل أي احتجاج من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المفارقات أن لقاء السفير الأمريكي في القاهرة "لوشيوس باتل" والدكتور "كمال رمزي استينو" وزير التموين لمناقشة تحديد اتفاق تزويد مصر بالقمح، كان قد تقرر أن يتم يوم 21 ديسمبر 1964، وتمت المقابلة بالفعل بعد عودة السفير من تفقد حطام الطائرة، وإشرافه على نقل جثة الطيار الأمريكي للشحن إلى الولايات المتحدة، ولم يكن السفير الذي لم يعتذر عن الموعد في موقف يسمح له بمناقشة طلبات وزير التموين المصري، وقرر تأجيل مناقشة موضوع القمح، حتى يكون المناخ مواتيًا، وإلا سيُرفض الطلب المصري بسبب توتر العلاقات بين القاهرة وواشنطن. وترجم المحيطون بـ "عبد الناصر" قرار السفير بأنه تراجع أمريكي عن تمديد الاتفاق، وممارسة للضغط على مصر، الأمر الذي دفع عبد الناصر إلى شن الهجوم على سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر، يوم 22 ديسمبر 1964 أثناء الاحتفال بعيد النصر، حيث أعلن أمام جماهير بورسعيد بأن مصر لن تقبل الضغط، ولن تبيع استقلالها من أجل 30 مليون جنيه قمح أو أربعين أو خمسين....

وعلى إثر هذا الخطاب ازدادت العلاقات تدهورًا بين الطرفين، وأصبح عبد الناصر هدفًا لغضب مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة، ولعل هذا يفسر قرار مجلس النواب الأمريكي يوم 26 يناير 1965 بوقف بيع القمح لمصر، وكانت الولايات المتحدة تقدم لمصر معونة اقتصادية قيمتها خمسين مليون دولار لشراء القمح ومواد غذائية أخرى.

ومع أن حكومة الرئيس جونسون حاولت أن تتبرأ من قرار مجلس النواب، حيث أعلن متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الحكومة لا توافق مجلس النواب على رأيه، وأن ذلك يقيد حريتها في تسيير أمور السياسة الخارجية، إلا أن الأزمات بين مصر والولايات المتحدة كانت تتصاعد يومًا بعد يوم، كان تمويل الولايات المتحدة لصفقات الأسلحة التي كانت

تشتريها إسرائيل من الدول الأوروبية، أوضح دليل على ذلك، حيث موّلت الحكومة الأمريكية صفقة أسلحة ضخمة من الدبابات والمدفعية من ألمانيا الغربية، ونفس الشيء بالنسبة للأسلحة التي حصلت عليها إسرائيل من فرنسا.

وقد كان على مصر أن تواجه خطط دعم إسرائيل عسكريًا، الأمر الذي يُهدد التوازن العسكري في الشرق الأوسط، كما كان عليها مواجهة محاولات الولايات المتحدة للضغط على إرادة الشعب المصري، بالإضافة إلى محاولات العبث بالعلاقات العربية - العربية، وتأجيج الحرب العربية الباردة، وذلك بإعادة بعث فكرة الحلف الإسلامي.

ورغم أن عبد الناصر استطاع أن يحصل على بعض الشحنات من القمح من الاتحاد السوفيتي والصين، إلا أن النقص وصل في أواخر صيف 1965 إلى وضع خطير، حيث أن مصر كانت تعتمد في الحصول على 50 ٪ من وارداتها من القمح من الولايات المتحدة الأمريكية.

ونتيجة للانتقادات العنيفة التي وجهت إلى السياسة الأمريكية واتهامها بأنها تعمل على الضغط على الشعب المصري حتى يخضع لسياستها، ونتيجة لتولي "زكريا محيي الدين" رئاسة الوزارة خلفًا لـ "علي صبري"، طرأ تساهل مؤقت في موقف الولايات المتحدة من موضوع تزويد مصر بالقمح، حيث زودتها بشحنة من القمح قيمتها عشرون مليون جنيه، إلا أن الاتفاقيات الجديدة كانت محددة بستة شهور، وهو الأمر الذي ضايق عبد الناصر، ودفعه إلى التمسك بقناعته بأن "الأمريكيين لا يقلون عن البريطانيين المتآمرين ... وإنها دولة إمبريالية، وإنه لا يستطيع أحد أن يقنعه بأن جونسون صديقاً ...".

والحاصل أن عبد الناصر - رغم الهدوء النسبي - الذي أعقب صعود زكريا محيي الدين لرئاسة الوزارة، كان قد فقد كل أمل في أن يتحقق تفاهمًا مع الولايات المتحدة طالما بقي جونسون في البيت الأبيض وكانت قناعته أن هناك تحالف أنجلو - أمريكي، وتحالف أمريكي صهيوني، يُحاك ضده، تذكره بالعدوان الثلاثي 1956.

وكان رد فعله، بالإضافة إلى التهديد بالاعتراف بألمانيا الشرقية، إيقاف كافة الاتصالات مع واشنطن باستثناء الاتصالات الدبلوماسية الرسمية وإعادة تقييم جذري لعلاقاته مع الغرب واستراتيجيته في اليمن. بالإضافة إلى إجراء تغيير جديد في الحكومة وذلك

باستبعاد زكريا محيي الدين بعد استمراره في رئاسة الوزارة أحد عشر شهرًا لم يتمكن فيها من تحقيق إصلاح اقتصادي.

وكان سبب استبعاد زكريا محيي الدين هو اتفاقه مع صندوق النقد الدولي على خفض قيمة العملة المصرية، الأمر الذي اعتبره عبد الناصر تدخلاً غير مقبول في الشئون الاقتصادية المصرية، وإن كان لابد من الإشارة إلى أن استبعاد زكريا محيي الدين إنما جاء في إطار الشك وعدم الثقة في مواقف الولايات المتحدة تجاه مصر، وقناعة عبد الناصر التي تبلورت في عام 1965 بأن الغرب أصبح عدوه اللدود.

ولم يختلف العام الجديد 1966 عن سابقه، فمن ناحية لم تفوت إسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية فرصة تصدع العلاقات المصرية - الأمريكية وكعادتها طالبت بمزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وبالفعل قفزت المساعدات الأمريكية لإسرائيل في عهد جونسون من 40 مليون دولار عام 1964، إلى 92 مليون دولار عام 1965، ثم إلى 1100 مليون دولار عام 1966، ومن ناحية أخرى وافق البيت الأبيض عام 1966 على ضمان بيع الأسلحة لإسرائيل، إما من المصادر الغربية أو من الولايات المتحدة ذاتها.

وقد يبدو أن هناك تناقضًا بين عداء الولايات المتحدة الأمريكية لـ "عبد الناصر" وسياسته المناوئة لمصالحها في الشرق الأوسط، وبين المعونة والمساعدات الاقتصادية التي ظلت تقدمها الولايات المتحدة لمصر رغم تصدع العلاقات، لقد رفعت وثائق الخارجية الأمريكية هذا التناقض في أكثر من موضع. وبنظرة متأنية فاحصة لمحضر الاجتماع الذي انعقد بين "دين راسك" وزير الخارجية الأمريكي، وبين زعماء المجموعات البرلمانية في مجلس النواب الأمريكي يوم 11 مايو 1965 يتضح أن:

1. المساعدات الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة تقدمها للدول التي لها مصالح فيها، ومن ثم يكون لهذه المساعدات مردود يساعد على تحقيق أهدافها.

2. أن الهدف الخفي لهذه المساعدات هو خلق حالة من الاعتياد لدى هذه الدول، سرعان ما يتحول من الاعتياد إلى الاعتماد.

3. عندما يتحول الاعتياد إلى اعتماد، تبدأ الولايات المتحدة في مطالبة الدول التي تحصل على المساعدات - عن طريق الدبلوماسيين والجواسيس الذين يعملون بهذه البلاد -، برغبات وامتيازات ومصالح واشنطن.

4. إذا حصلت على ما تريد بهدوء انتهى الأمر، أما إذا رفضت هذه الدول الاستجابة لرغبات ومصالح الولايات المتحدة يبدأ الضغط والتلويح بإيقاف المساعدات.

5. من الممكن إذا فشل أسلوب الضغط، أن توضع شروط جديدة بمقتضاها تحصل الدولة على المساعدات وبديهي أن تكون الشروط ضاغطة على الحكومات، خاصةً أن الأمر يتعلق بالمساعدات الغذائية.

6. من الممكن أن يحل العقاب وذلك بالتوقف عن التوقيع والتوريد، وعندئذ يفترض أن تستجيب الحكومات.

على أية حال، فرغم استمرار تصدع العلاقات المصرية - الأمريكية، إلا أن الملاحظ أن الطرفين تجنبا الوصول إلى نقطة الصدام الذي لا رجعة بعده، والذي يؤدي إلى انفجار يصعب علاجه.

كان عبد الناصر قد أدرك أنه على الرغم من نجاح الدكتور عبد المنعم القيسوني - نائب رئيس الوزراء في وزارة زكريا محي الدين - في عقد اتفاقية محدودة طبقًا للقانون الأمريكي رقم 480 لبيع الحاصلات الزراعية، أنه قد وصل إلى نهاية الطريق فيما يتعلق بموضوع مبيعات القمح. كما أدرك أنهم أخطئوا في تفسير سياسة التهدئة التي بدأت مع وزارة زكريا محيي الدين.

على أية حال زادت المساعدات الأمريكية لإسرائيل في عام 1966 لتصبح عشرة أمثال ما حصلت عليه إسرائيل في العام السابق، وزادت المساعدات العسكرية هي الأخرى عشرة أمثال ما قُدم لإسرائيل عام 1965.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل كانت تتعمد تسريب المعلومات الخاصة بصفقات الأسلحة التي تحصل عليها من الولايات المتحدة، دون مراعاة للاعتبارات السياسية، بل

إن رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول تعمد الإشارة في حديث صحفي شهير يوم 6 أبريل 1966 شرح فيه لجريدة "دافار" تطور العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة جاء في هذا الحديث: "أنه يجب أن يفهم الجميع أن الوقت الذي كان فيه رئيس وزراء إسرائيل يضطر إلى دخول البيت الأبيض من الباب الخلفي قد انقضى، فإن الباب الأمامي للبيت الأبيض أصبح الآن مفتوحًا على مصراعيه لإسرائيل ...".

والنص لا يحتاج إلى تعليق، ولا يحتاج إلى تعليق أيضًا إشارته في نفس الحديث إلى أن "إسرائيل في سعيها للمحافظة على توازن السلاح، تحصل الآن - أي في عام 1966- على كمية من الأسلحة أكبر من أي كميات كانت تحصل عليها في أي وقت مضى".

ولم تتمكن إدارة جونسون أن تنكر تصريحات ليفي أشكول وعندما حاولت أن تخفف من حجم الصفقة بهدف احتواء ردود الفعل العربية والمصرية، فشلت وواجهت انتقادات عنيفة.

كان من رأي عبد الناصر أن مستقبل العلاقات العربية - الأمريكية قد أصبح معبأ بالديناميات على حد قوله للسفير الأمريكي "لوشيوس باتل"، وكان توقعه أنه ليس في طاقة أحد على أي مستوى أن يحتوي المضاعفات التي يمكن أن تترتب على تسليح إسرائيل بهذه الطريقة الفادحة في حجمها وفي أخطارها. في نفس الوقت، كان من رأي عبد الناصر أن المنطقة متجهة إلى نفق مظلم، فالعرب حسب رؤيته وتقديره: "قد يتغاضون عن أي معونات تقدم لإسرائيل، ولكنهم عندما تكون المساعدات أسلحة وبهذا الحجم فإن المسألة تتحول إلى حياة أو موت بالنسبة للأمة العربية".

كانت قناعة عبد الناصر أن ليندون جونسون وافق على صفقة الأسلحة الكبيرة لإسرائيل معتقدًا أن مصر ستصمت وإنها ستسيطر على ردود أفعالها انتظارًا لقبول طلباتها من مبيعات القمح الأمريكي، لذلك حدد موقفه عندما طلب من السفير أن يبلغ رئيسه أن مصر لم تعد تريد قمحًا أمريكيًا، طالما سيستغل توريد القمح لتمرير صفقات سلاح بهذا الحجم لإسرائيل.

لقد كان عبد الناصر مصيبًا في تقديره أن العلاقات المصرية الأمريكية تقف على لغم من الديناميت، وأن ليندون جونسون وقع أسيرًا للوبي اليهودي ولزعماء الحركة الصهيونية ولإسرائيل وإنه عدو لمصر بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ.

فالمتتبع للوثائق الأمريكية والبريطانية وكذلك المراسلات الصادرة من تل أبيب إلى واشنطن وبالعكس طوال النصف الثاني من سنة 1965 وإلى 5 يونيو 1967 يدرك ذلك بوضوح، كما يدرك أن الولايات المتحدة قبل إسرائيل كانت تتأهب لتوجيه ضربة قاصمة لمصر.

كان جونسون بالفعل قد قرر التخلص من عبد الناصر، ومنذ الأيام الأخيرة من عام 1966، أصبح هذا الاتجاه سياسة مقررة على مستوى البيت الأبيض، بل إنها أصبحت معروفة في دوائر صنع القرار الأمريكي التي يعنيها الأمر، وحسب رواية (جيمس انجلتون) رجل المخابرات الأمريكي الشهير الذي شارك في كثير من المؤامرات التي نفذتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ومن بينها المؤامرة على مصر، فإن الأسلوب الذي أقره جونسون للتخلص من عبد الناصر كان إطلاق حرية العمل لإسرائيل، طالما فشلت مخططات اغتياله.

يروي انجلتون أن السر كان محصورًا في مجموعة ضيقة من الأفراد لا يزيدون عن خمسة في واشنطن هم: الرئيس الأمريكي، ومستشاره لشئون الأمن القومي والت روستو والمدير الجديد لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ريتشارد هيلمز وبوبرت كومر مسئول مجلس الأمن القومي الموجه لنشاط تحالف السلاح والمخابرات والبترول، ثم جيمس آنجلتون وكيل إدارة المخابرات المركزية الأمريكية لشئون العمليات، وكان مسئولاً في نفس الوقت عن الصندوق الإسرائيلي كما أضيفت إليه مسئولية صندوق جديد سيرتبط عمله بالشرق الأوسط، أطلقوا عليه اسم "برميل الزيت".

وبديهي أن هذه المجموعة كانت على صلة بجهاز المخابرات الإسرائيلية "الموساد"، عن طريق ضابطي اتصال، الأول: هو الجنرال مائير آميت مدير المخابرات الإسرائيلية، والثاني: هو أفراييم ايفرون وهو مسئول من الموساد ألحق بمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي لشئون الأمن القومي.

وبدأت خيوط المؤامرة تنسج في سرية تامة انتظارًا لدوران عجلة الزمن ليأتي الخامس من يونيو 1967 كيوم شديد السواد في تاريخ مصر.

قائمة المراجع:

وثائق عربية غير منشورة:

1. أرشيف الخارجية المصرية الجديد: محفظة رقم 1330، ملف رقم 140/48/7، مذكره من وزارة الخارجية المصرية بخصوص التصريح الثلاثي في الحادي والثلاثين من مايو 1950.
2. أرشيف منشية البكري، قصر عابدين، ملف رسائل الرئيس كينيدي.
3. تقرير المخابرات العامة رقم 123/9000 في الثامن عشر من نوفمبر 1963 أرشيف قصر عابدين، سكرتارية الرئيس للمعلومات، حافظة 59 بعنوان تقارير عن نشاط العدو في اليمن.
4. وثائق أرشيف منشية البكري، نص تقرير السفير المصري في واشنطن، الدكتور مصطفى كامل إلى سامي شرف بتاريخ 22 ابريل 1960.

أجنبية منشورة:

1. Documents of Foreign Relation of the United States:
2. F.R.U.S: Vol. IX, Near Middle East 1952 - 1954.
3. F.R.U.S: Vol. XIV, Arab - Israeli Dispute 1955 - 1957.
4. F.R.U.S: Vol. XV, Arab Israeli disbute, Jan. 1- July 26, 1956.
5. F.R.U.S: Vol. XIII, Arab - Israeli Dispute, 1958 - 1960.

المذكرات والذكريات:

1. أحمد الشقيري، الطريق إلى جنيف، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1978.
2. إسحاق رابين، مذكرات إسحاق رابين، الجزء الأول، دار الجليل.
3. أنتوني إيدن، النص الكامل لمذكرات أنتوني إيدن، ترجمة: خيري حماد، القسم الأول، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1960.
4. أيزنهاور، مذكرات أيزنهاور، ترجمة: هيوبرت يونجمان، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1969.
5. جولدا مائير، الحقد، ترجمة منير بهجت وآخر، بيروت: دار المسيرة، الطبعة الثانية، 1988.
6. رافاييل إيتان، مذكرات رافاييل إيتان، ترجمة غازي السعد، عمان: دار الجليل، الطبعة الأولى، 1986.
7. جون فوستر دالاس، حرب أم سلام، ترجمة، بدون، الطبعة الثانية، القاهرة: العالمية للطبع والنشر، 1957
8. صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984.
9. صلاح نصر، مذكرات صلاح نصر، العام الحزين، الجزء الثالث، دار الخيال، الطبعة الأولى، 1999.
10. طه الفرنواني، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصر، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.
11. عبد المنعم واصل، الصراع العربي الإسرائيلي، مذكرات وذكريات، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2002.
12. كمال حسن، مشاوير العمر، أسرار وخفايا 70 عاما من عمر مصر، مذكرات، القاهرة: دار الشروق.
13. محمود رياض، الأمن العربي بين الانحياز والفشل، الجزء الثاني من المذكرات، القاهرة: دار المستقبل العربي.
14. _____، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948 - 1978، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات.
15. مراد غالب، مع عبد الناصر والسادات، سنوات الانتصار وأيام المحن، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.
16. موشى ديان، الفاشية، يوميات قادة العدو، ترجمة جوزيف صغير، عمان: دار المسيرة، الطبعة الثانية، 1988.
17. موشى شاريت، يوميات شخصية، ترجمة أحمد خليفه، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الدوريـــات

(أ) عربية

1. الأهرام، القاهرة
2. الجمهورية، القاهرة
3. دراسات استراتيجية، الإمارات
4. شئون الشرق الاوسط

(ب) أجنبية

1. Journal of Cold War Studies.
2. Middle East Journal.
3. National Review.
4. Palestine Studies.
5. World Politics.

المؤلفات العربية والمترجمة

1. أنتوني ناتنج، ناصر ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، بيروت: مكتبة الهلال، 1985.
2. جاك كوبار، من حرب الأيام الستة إلى حرب الساعات الستة، ترجمة: كمال السيد، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.
3. جايل ماير، الولايات المتحدة الأمريكية وثورة يوليو1952، ترجمة: عبد الرؤوف أحمد عمرو، سلسلة تاريخ المصريين 131، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.
4. جمال حماد، المعارك الحربية على الجبهة المصرية، القاهرة: دار الشروق، 2002.
5. جمال سلامة علي، إسرائيل والعلاقات المصرية السورية، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2002.
6. جمال شقرة، أثر أزمة السويس 1956 على الصراع الأنجلو أمريكي، ضمن أبحاث الندوة السنوية للجمعية التاريخية خمسون عامًا على العدوان الثلاثي 1956، القاهرة، 2006.
7. ـــــــــ، إسرائيل وثورة يوليو1952، القاهرة: الانجلو المصرية، 2013.
8. جورج ماكاى، حروب إسرائيل الثلاثة، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، رقم 691.
9. جوزيف تشيريا، السياسة الإنهزامية، تدهور النفوذ الأمريكى في الشرق الأوسط، إعداد مركز البحوث والمعلومات.
10. جيفرى ارونس، واشنطن تخرج من الظل، ترجمة: سامي الرزار، القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، 1987.
11. حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية 1948 - 1982، ترجمة: بدر الرفاعي، القاهرة: دار سينا للنشر، 1993.
12. دان تشيرجى، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، القاهرة: دار الشروق، 1993.
13. دونالدنيف، حرب السويس، كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد خضر وعبد السلام رضوان، القاهرة: مكتبة مدبولى، 1990.
14. ديفيد ليش، الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
15. فطين أحمد، العلاقات المصرية الأمريكية من الثالث والعشرين من نوفمبر 1963 إلى الثامن والعشرين من سبتمبر 1970 في ظل إدارة جونسون ونيكسون، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2002.
16. كريمة كيرلس، الولايات المتحدة وإسرائيل وعلاقات من نوع خاص جداً الإمبراطورية الأمريكية، تحرير رضا هلال، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الشروق، 2001.
17. كميل منصور: العروة الأوثق، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
18. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الثالث، فبراير 1960 - يناير 1962، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1960.
19. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة: دار الشروق، 2003.
20. ملفات السويس حرب الثلاثين سنة الأهرام، القاهرة، 1986.

المرفقات

أزمة الباخرة كليوباترا، أبريل 1960، حيث أصدر اتحاد البحارة الأمريكية بيانًا بمنع البواخر المصرية من دخول الموانئ الأمريكية، على إثر رفض مصر عبور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس، ورد اتحاد البحارة العرب بالقاهرة بإصدار قرار بمقاطعة البواخر الأمريكية في الموانئ العربية.

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 27 سبتمبر 1960

لقاء الرئيس جمال عبد الناصر مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور على هامش اجتماعات الجمعية العامة
للأمم المتحدة، 26 سبتمبر 1960

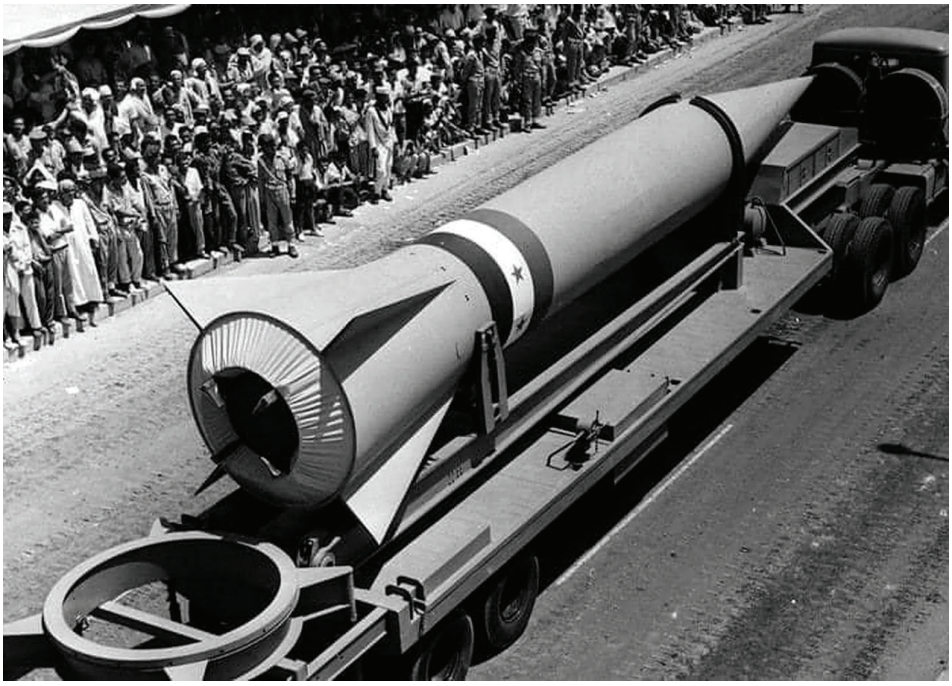

استطاعت مصر في يوليو 1962 أثناء الاحتفال بمرور عشر سنوات على ثورة يوليو إطلاق صاروخين أرض/أرض هما القاهر والظافر.

مقابلة رئيس وزراء إسرائيل، ليفي أشكول مع الرئيس الأمريكي جونسون التي تمت ما بين 3 إلى 20 مايو 1964، والتي طلب فيها من الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بأسلحة حديثة تضمن تفوقها بنسبة ثلاثة إلى واحد على الدول العربية الأربع المحيطة بها (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)

تطور الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من 1946-1967

الرئيس الأمريكي دوايت د. أيزنهاور
(يناير 1953 - يناير 1961)

جون فوستر دالاس
وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور
1959 - 1953

الرئيس الأمريكي جون كينيدى
(يناير 1961 - نوفمبر 1963)

الرئيس الأمريكي ليندون جونسون
(نوفمبر 1963 - يناير 1969)

نيكيتا خروشوف،
زعيم الاتحاد السوفييتي (1953 - 1964)

ديفيد بن جوريون
أول رئيس وزراء لإسرائيل (1948 - 1953)

ليفي أشكول
رئيس وزراء إسرائيل (1963-1969)

الفصل الرابع

مصر والقضية الفلسطينية
من يونيو 1967 إلى زيارة الرئيس السادات للقدس نوفمبر 1977

منذ نهاية الخمسينيات وطوال الستينيات، شهدت العلاقات العربية-العربية توترات، وعديد من الاضطرابات. وبرغم هذه الخلافات، وقعت مصر في الرابع من نوفمبر 1966 اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا؛ باعتبارها خطوة نحو الدفاع العربي المشترك وفي نفس الوقت كمحاولة لتحجيم وكبح سوريا من الدخول في حرب غير مخطط لها مع إسرائيل.

أما على الصعيد الأمريكي فقد كانت العلاقات المصرية الأمريكية تمر بفترة عصيبة وأوضح المسئول بمجلس الأمن القومي الأمريكي هارولد سوندرز: "لسنا غاضبين من عبد الناصر بل فاض بنا الكيل منه"، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب الوضع في مصر وتأكدت أنه ليس هناك نية للرئيس جمال عبد الناصر لشن الحرب على إسرائيل.

وعلى الجانب الآخر، كانت إسرائيل على أتم الاستعداد العسكري والسياسي والاقتصادي لخوض الحرب في الوقت المناسب بالنسبة لها، فحرب 1967 لم تكن وليدة الصدفة، وإنما كان مخطط لها لتحقيق الأهداف الإسرائيلية، وتعويض ما فشلت في تحقيقه عام 1956. واستغلت إسرائيل الوضع العربي لتصعيد المناوشات إلى حد الصدام العسكري، وبالرغم من أن هذه المناوشات كانت لا ترقى أبدًا إلى مرتبة الحرب إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، ليفى أشكول، في اجتماعه في فبراير 1967 مع كبار ضباط جيشه، أخبرهم أن الحرب باتت وشيكة ويجب على القادة الاستعداد للمعركة، مع تأكد المخابرات الإسرائيلية أن مصر والدول العربية ليست مستعدة ومهيأة للحرب الآن ولن تهاجم إسرائيل.

وحتى تمضي الخطة الإسرائيلية قدمًا كان لابُد من استمرار المناوشات الإسرائيلية العربية، واقتنصت إسرائيل الفرصة عندما حاولت سوريا إيقاف عمل الإسرائيليين في زراعة المنطقة منزوعة السلاح، وردت إسرائيل بضربة عسكرية عنيفة.

وفي نفس الوقت استغلت إسرائيل سلاح الإعلام، وصورت نفسها أمام العالم كله على أنها ضحية العدوان العربي المطالب بدم إسرائيل.

وفى الثالث عشر من مايو 1967 جاءت أنباء إلى المشير عبد الحكيم عامر، نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية من وزير الدفاع السوري، عن وجود حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية، كما أبلغ الجانب السوفيتي الجانب المصري بنفس المعلومة وعلى الرغم من تضارب المعلومات بخصوص الحشود، تم على الفور رفع حالة الطوارئ في مصر في الخامس عشر من مايو 1967 تطبيقًا لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، وعليه تم إرسال القوات المسلحة المصرية إلى سيناء، كما طالبت مصر بسحب قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصرية الإسرائيلية، وبالفعل تم سحب هذه القوات. وبعدها ودون خطة واضحة للهجوم، بدأت القوات المصرية في الانتشار

في سيناء. أعقب ذلك القرار المصري بإغلاق المضايق ومنع السفن الإسرائيلية من المرور ولم يكن عبد الناصر قاصدًا الحرب، وإنما كان يهدف إلى استعراض القوى وردع إسرائيل، وإعلان جديته في مساعدة الدول العربية أمام العالم العربي وكانت إسرائيل تدرك هدف عبد الناصر تمام الإدراك.

ومن الجدير بالذكر أن غلق خليج العقبة أمام إسرائيل هو الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب، فلم يكن من الممكن أن تتنازل إسرائيل عن مكسب اكتسبته في حرب 1956 وبدأت من جديد في النشر إعلاميًا أنها ضحية الأفعال العربية.

ولم يكن من الممكن أن تترك الحكومة الإسرائيلية هذه الفرصة، فلم توافق أبدًا القيادة الإسرائيلية على بقاء قوات الطوارئ الدولية في الجانب الإسرائيلي حتى يتم حل الأزمة، ففي اجتماعها في الثالث من يونيو أقرت الوزارة الإسرائيلية ببدء الحرب في الخامس من يونيو، أما عبد الناصر في اجتماعه مع القيادة المصرية في الرابع من يونيو قرر ألا تبدأ مصر بالضربة الأولى في الحرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية قامت بإجلاء رعاياها من مصر قبل وقوع الحرب، الأمر الذي يدلل على علمها بوقوع الحرب.

أولاً: حرب 1967:

شنت إسرائيل هجومها على الدول العربية في الخامس من يونيو وأخذت الطائرات الإسرائيلية تضرب المطارات المصرية وطائراتها وهي رابضة على الأرض بهدف حرمان القوات المسلحة المصرية من الغطاء الجوي، كما وجهت الضربات المتتالية إلى مصر وسوريا والأردن، وانتهى الأمر بقرار مصر بالانسحاب، مما كان له أبلغ الأثر على الوضع العسكري للقوات المصرية. وتمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال شبه جزيرة سيناء في مصر، واحتلال هضبة الجولان في سوريا، واحتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية، وصدر قرار مجلس الأمن 242 بوقف إطلاق النار في الثاني والعشرين من يونيو 1967، وتعقدت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين زاد عددهم بعد حرب 1967، كما انتقلت قيادة حركة

التحرير الفلسطينية من القادة المرتبطين بالجامعة العربية إلى يد المنظمات وعلى رأسها منظمة "فتح" كجماعة فدائية.

ومن الجدير بالذكر أن قرار 242 لم تجتمع عليه موافقة الدول العربية وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية القرار مُفسره أنه إنهاء لحالة الحرب مع إسرائيل ويمهد للاعتراف بشرعية إسرائيل في استيلائها على الأراضي الفلسطينية التي اكتسبتها من قبل في حرب 1948 وأن القبول بالقرار معناه إيقاف المقاومة الفلسطينية، وكذلك فقد رفضتا القرار، لنفس الأسباب، كلاً من الهيئة العربية العليا لفلسطين وحركه فتح.

أما مصر ففسرت قرار 242 على أنه لا يعالج صُلب القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين وإنما يعالج آثار العدوان الإسرائيلي في يونيو 1967، كما فسرت مصر إصرار الولايات المتحدة على أن تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار، بالتعسف الشديد وهدفه الرئيسي تصفية القضية الفلسطينية، وقد أكد عبد الناصر مرارًا وتكرارًا أن حل القضية سيتم على مراحل، الأولى يتم فيها إزالة آثار عدوان يونيو 67 ثم تأتى المرحلة الثانية المعنية بحل جذور المشكلة.

على أي حال، استطاعت إسرائيل السيطرة على شبه جزيرة سيناء التي مثلت أمان لإسرائيل بعد أن أصبحت عازلاً أمام الهجوم المصري عليها، وأصبحت القاهرة على مسافة ثمانين ميلاً من إسرائيل، وبعدت المسافة بالنسبة لإسرائيل عن مصر، حيث أصبحت تل أبيب على مسافة أربعمائة ميل من القوات المسلحة المصرية، ومثّل احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء تحقيق حلم إسرائيلي قديم، كما أوضح ديفيد بن جوريون.

أما بالنسبة لمدى الطيران الحربي المصري فقد خرجت القواعد الجوية في شمال إسرائيل عن مدى الطيران المصري، وعلى العكس أصبحت القواعد الجوية المصرية في مدى الطيران الإسرائيلي. وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري، فقد تضرر بشدة حيث توقفت تمامًا إيرادات قناة السويس لتوقف الملاحة فيها نتيجةً للحرب، كما توقفت صادرات مصر من بترول سيناء، وكذا خسرت مصر الاستفادة من الثروات المعدنية الموجودة داخل سيناء، فضلاً عن توقف إيرادات السياحة بشكل كامل.

أمـا بالنسـبة لخسـائر دول المواجهـة فبالإضافـة لاحـتلال إسـرائيل لشـبه جزيـرة سـيناء والقـدس، فقـد فقـدت الأردن الضفـة الغربيـة وبذلـك تكـون خسـرت قاعـدة عمليـات مهمـة ضـد إسـرائيل واقتربـت القـوات الإسـرائيلية مـن عمـان جـدًا، حيـث أصبحـت علـى بعـد خمسـة وعشـرين مـيلاً فقـط منهـا بالإضافـة إلـى وصولهـا إلـى نهـر الأردن. أما بالنسـبة لسـوريا، فاسـتيلاء إسـرائيل علـى هضبـة الجـولان مكّنهـا مـن الاقتـراب علـى مسـافة أربعيـن مـيلاً مـن دمشـق، وأصبـح جليًـا أمـام العـرب جميعًـا أن تلـك الهزيمـة قـد فرضـت وضعًـا جديـدًا علـى العالـم العربـي وأصبحـت المرحلـة الأولـى لاجتيازهـا هـي إزالـة آثـار العـدوان، ثـم تليهـا المرحلـة الثانية وهـي مرحلـة النضـال العربـي لتحريـر فلسـطين.

أمـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فأعلنـت أنهـا لا تعـرف علـى وجـه التحديـد مـن الـذي بـدأ العـدوان، علـى الرغـم مـن وضـوح الوثائـق -التـي نشـرت فيمـا بعـد- المؤكـدة لشـراكتها مـع إسـرائيل فـي العـدوان علـى مصـر، وحـددت ملامـح سياسـتها فـي الشـرق الأوسـط بعـد انتصـار إسـرائيل فـي عـدة نقـاط رئيسـية أهمهـا: ضـرورة إنهـاء الحـرب فـي الشـرق الأوسـط مـع الاعتراف الرسـمي مـن العـرب بدولـة إسـرائيل مـن خلال الدخـول فـي مفاوضـات مباشـرة معهـا. بالإضافـة إلـى الحفـاظ علـى حـق إسـرائيل فـي اسـتخدام قنـاة السـويس والمضايـق مـع ضـرورة إبعـاد الاتحـاد السـوفيتي عـن المنطقـة، وركـزت وجهـة النظـر الأمريكيـة علـى أن الوقـت كفيـل لدفـع العـرب بعـد الهزيمـة للتفـاوض مـع إسـرائيل لاسـترداد أراضيهـم، وسـرعان مـا أرسـلت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة المعـدات والذخائـر لإسـرائيل لتعويضهـا عـن خسـائرها فـي المعركـة.

وأبـرزت الحـرب الـدور المهـم لإسـرائيل كشـرطي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي المنطقـة يحمـى مصالحهـا ويلعـب دورًا رئيسـيًا فـي مواجهـة تغلغـل الاتحـاد السـوفيتي.

أمـا الاتحـاد السـوفيتي فقـد مثلـت حـرب يونيـو خسـارة شـديدة لحلفائـه فـي الوطـن العربي، وأصبـح نفـوذه مهـدد بالخطـر، لـذا سـرعان مـا قـام بقطـع علاقتـه الدبلوماسـية مـع إسـرائيل ومسـاندة الموقـف العربـي فـي الأمـم المتحـدة، كمـا زار رئيـس هيئـة رئاسـة مجلـس السـوفييت الأعلـى "نيكـولاي بودجورنـي" مصـر للاتفـاق مـع الرئيـس عبـد الناصـر علـى الإجـراءات الملائمـة لدعـم مصـر عسـكريًا.

ثانيًا: مؤتمر الخرطوم واللاءات الثلاث:

عقب الهزيمة، دعت مصر إلى اتخاذ وبناء موقف عربي لإزالة آثار العدوان، في إطار رغبتها في جمع القدرات والإمكانات العربية كلها للمعركة ضد إسرائيل؛ لكي تكون المعركة معركة عربية، لا تقتصر على مصر ودول المواجهة فقط، وإنما تشترك فيها كل الدول العربية بشكل أو بآخر كلاً حسب قدرته. وعليه، تم تنسيق مجموعة من المشاورات والمباحثات بين رؤساء الدول العربية، للتأكيد على ضرورة الصمود في مواجهة إسرائيل لتحرير الأراضي المُحتلة، وتعبئة الشعوب العربية بكل إمكانياتها لصالح المعركة من خلال تنسيق الجهود السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

وبناءً على ذلك، اجتمع خلال شهر يوليو رؤساء الدول العربية الخمسة: الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف والرئيس السوداني إسماعيل الأزهري والرئيس السوري نور الدين الأتاسي في القاهرة؛ لحضور لقاء الصمود العربي، للتشاور حول كيفية حل الأزمة، وكان لهذه اللقاءات دورًا مهمًا في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية وتم الاتفاق على إزالة آثار العدوان، مع التأكيد على مبدأ تحديد علاقات الدول العربية مع دول العالم في إطار موقف هذه الدول من هذا العدوان الغاشم. بالإضافة إلى الاتفاق على سفر الرئيس بومدين والرئيس عارف إلى موسكو لإجراء مشاورات مع الاتحاد السوفيتي حول الموقف وكيفية الدعم العسكري، كما تم الاتفاق على أن ينشط الجانب العربي في مجال الدبلوماسية الدولية بشكل يساعد على محاولة التوصل لقرار دولي لصالح العرب، وكذلك تم الاتفاق على ضرورة الدعوة لعقد مؤتمر القمة بالخرطوم بشكل أكثر شمولاً وتوسعًا.

وبالفعل، توافد على مؤتمر القمة بالخرطوم في الثامن والعشرين من أغسطس الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والملك حسين بن طلال بن عبد الله ملك الأردن، والملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملك السعودية، والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف، والأمير صباح السالم أمير الكويت، وولي عهد ليبيا الأمير حسن الرضا، والرئيس اليمني عبد الله السلال، والرئيس اللبناني شارل حلو، ووزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس وزراء المغرب -نائبًا عن الملك الحسن- محمد ابن هيمه، ورئيس وزراء تونس الباهي الأدغم.

وبالرغم من وجود وزير خارجية سوريا إبراهيم ماخوس في الخرطوم إلا أنه لم يحضر الاجتماع، وحضر أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي عرض في مذكرته عدم الموافقة على أي تسوية تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، مع ضرورة التركيز على أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية تخص الأمة كلها، وعلى عدم التنازل عن أي جزء من الأراضي الفلسطينية، مع التأكيد على عروبة القدس، بالإضافة إلى التشديد على عدم قبول أي دولة عربية لحل منفرد.

أما الرئيس جمال عبد الناصر فقد أكد في كلمته على ضرورة بناء القوات العسكرية العربية لمواجهة العدوان الإسرائيلي، وأنه لا مجال لأي حل يتطلب استسلام، فالسياسة بدون قوة لا تحقق أهدافًا ملموسة.

أما الملك فيصل فأيد ورقة العمل المصرية المطروحة، وأعلن تقديمه الدعم المالي لدول المواجهة بمبلغ خمسين مليون جنيه إسترليني إلى مصر والأردن، تُقدم سنويًا، كما أعلنت ليبيا الدعم بمبلغ ثلاثين مليون جنيه إسترليني، وأعلنت الكويت أيضًا عن تقديمها الدعم بمبلغ خمسة وخمسين مليون جنيه إسترليني.

وأسفر مؤتمر الخرطوم عن عدة قرارات أهمها:

- **التأكيد على وحدة الصف العربي.**
- **التأكيد على أن عبء استرداد الأراضي المحتلة يقع على عاتق كل الدول العربية.**
- **لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل، فيما عرف لاحقًا بـ "اللاءات الثلاث"، مع ضرورة التمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني.**
- **استمرار ضخ البترول العربي باعتباره قوة اقتصادية للدول العربية يمكن استخدامها عند الحاجة إليها.**
- **تقديم الدعم المادي لمصر والأردن.**
- **الدعوة إلى تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية.**

وهكذا، قبلت الدول العربية التي تقع خارج المواجهة المباشرة تحمل مسؤوليتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وبذلك، يمكن القول إن المؤتمر رسم من خلال قراراته ملامح السياسة العربية في الفترة اللاحقة لعدوان 1967، ولاقت هذه القرارات قبولاً شديدًا لدى الجماهير العربية.

ومن الجدير بالذكر أن الدعم المالي الذي حصلت عليه مصر والأردن من الدول العربية كان من أهم مظاهر الدعم والتكافل الاقتصادي العربي عقب الهزيمة، مما مكّن كلا الدولتين من الصمود في مواجهة الأزمة، كما تم حل مشكلة اليمن بين مصر والسعودية وسحب القوات العسكرية المصرية من اليمن بالتدريج على مدى ثلاثة أشهر، مما كان له أبلغ الأثر في تحسين وتوطيد العلاقات بين مصر والسعودية. كما أسهم المؤتمر في حصول الملك حسين في تفاوضه حول الضفة الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية على الدعم السياسي العربي له. كما أن قرار استمرار ضخ البترول العربي كان هدفه استخدام عائدات البترول الكبيرة عند بيعه في خدمة القضية العربية لإزالة آثار العدوان.

لذلك، يمكن القول بأن مؤتمر الخرطوم حقق نتائج مهمة للمنطقة العربية من كافة النواحي، العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية، أما إسرائيل فاستقبلت قرارات المؤتمر بغضب شديد، وأكدت على أنه توضيح وتعبير عن التشدد العربي ضدها.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد مؤتمر الخرطوم، اتجه العرب إلى تفعيل سلاح المقاطعة العربية ضد إسرائيل، وهو سلاح أثر كثيرًا على الاقتصاد الإسرائيلي.

ولقد أوضح محمد محجوب المفاوض العام للمقاطعة أن المقاطعة كانت قوية جدًا عقب عدوان 1967، وقد سارعت بعض الشركات في أنحاء العالم إلى إنهاء وقطع علاقتها الاقتصادية بإسرائيل خشية من سلاح المقاطعة العربي. في المقابل، استمرت المساعدات الأمريكية لإسرائيل فضلاً عن استمرار تدفق التعويضات الألمانية إليها، مما أسهم في إنعاش اقتصادها بشكل متجدد.

ثالثًا: حرب الاستنزاف:

هُزِمت مصر عسكريًا ونفسيًا في حرب يونيو 1967، إلا أن هذه الهزيمة لم تكن النهاية، بل كانت بداية لمرحلة جديدة تحركت مصر فيها تجاه التخلص من آثار العدوان الإسرائيلي، وأصبحت الهزيمة هي المحرك والدافع الرئيسي لمصر لإحراز النصر، وسريعًا

اتخـذت مصـر خطـوات لتصحيـح المسـار، حـددت مـن خلالهـا اسـتراتيجية العمـل الداخلـي والخارجـي، وكانـت أولـى وأهـم البنـود الداخليـة هـي العمـل علـى تماسـك الجبهـة الداخليـة، وإعـادة هيكلـة وبنـاء القـوات المسـلحة المصريـة مـن خلال وضـع اسـتراتيجية شـاملة لكافـة النواحـي السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والعسـكرية والدبلوماسـية ويأتـي فـي مقدمتهـا إصلاح الوضـع العسـكري.

هـذا بالإضافـة إلـى الاهتمـام بالاسـتراتيجية الخارجيـة مـن حيـث التعـاون العربـي مـن أجـل المعركـة وحشـد الجهـود المشـتركة لهـا، والحـرص علـى زيـادة التعـاون مـع الاتحـاد السـوفيتي، مع الحفـاظ علـى السـير قدمًـا بالطريـق الدبلوماسـي الدولـي طالمـا لا يتنافـى مـع الأهـداف المصرية.

وبالرغـم مـن كل هـذا، إلا أن عبـد الناصـر كان متأكـدًا أن مـا أُخـذ بالقـوة لا يُسـترد بغيـر القوة، إذ لـم يكـن هنـاك أي طريـق لاسـترداد الحقـوق المسـلوبة إلا الحـرب، وقـررت مصـر خـوض حـرب مـن نـوع مختلـف، وهـي حـرب الاسـتنزاف هدفـت فيهـا إلـى تحقيـق عـدة أهـداف منهـا: إصابة إسـرائيل بأكبـر قـدر ممكـن مـن الخسـائر فـي الأسـلحة والأفـراد، بالإضافـة إلـى إعـادة الثقـة إلـى القـوات المسـلحة المصريـة، فـي سلاحهـا وقيادتهـا ونفسـها بعـد مـا مـرت بـه مـن أزمـات. كمـا هدفـت الدولـة المصريـة إلـى توصيـل رسـالة إلـى العالـم تؤكـد فيـه أن مصـر لم ولـن تتنـازل عن شـبر واحـد مـن أراضيهـا، وأن المعركـة قائمـة، ولا أمـل لفـرض سياسـة الأمـر الواقـع علـى مصـر.

ورغـم اخـتلاف الآراء حـول بدايـة حـرب الاسـتنزاف، إلا أن الاتفـاق كان علـى أن الجبهـة ظلـت سـاخنة مـن نهايـة حـرب 1967 مباشـرةً ولـم تهـدأ، وانقسـمت الحـرب إلـى ثلاث مراحـل، مرحلـة الصمـود التـي بدأتهـا مصر مـن يونيـو 1967 وحتى أغسـطس 1968، ومـن أهم وأشـهر معاركها، معركـة رأس العـش ومعـارك القـوات الجويـة خلال شـهر يوليـو، تلاهـا مرحلـة الدفـاع النشـط والتـي بـدأت فـي سـبتمبر 1968 حتـى فبرايـر 1969، تلاها مرحلـة ذروة حـرب الاسـتنزاف، مرحلة المعـارك وهـي آخر مراحـل الحـرب وأعنفها، واسـتمرت مـن مـارس 1969 وحتى أغسـطس 1970.

وضربـت الأفـرع المختلفـة للقـوات المسـلحة المصريـة أروع الأمثلـة فـي التخطيـط والتنسـيق العسـكري وتضافـرت معًـا لتحقيـق هدفهـا المنشـود فـي ملحمـة عسـكرية يشـهد لهـا التاريـخ، فكانـت أشـهر عمليـات القـوات البحريـة عمليـة قصـف منطقتـي رمانـة وبالوظـة شـمال سـيناء، والـثلاث غـارات علـى مينـاء إيلات، وكذلـك عمليـة تدميـر الحفـار كيتينـج فـي أبيدجـان، كمـا

تألقت القوات الجوية المصرية بداية من يوليو 1969 في الرد على العدو الإسرائيلي عبر استخدامه المكثف للطيران كذراع طولي.

أما قوات الدفاع الجوي المصري فتركزت مهمتها على إدخال صواريخ أرض - جو لجبهة القناة لاستكمال خطة بناء حائط الصواريخ، مما أسهم بشكل مباشر في خسائر عديدة لإسرائيل في الطائرات، فيما عرف بأسبوع تساقط الفانتوم، وبدء تآكل القوات الجوية الإسرائيلية.

وتجدر الإشارة إلى أن القوات الإسرائيلية فشلت في السيطرة على السماء المصرية تحت وطأة تهديد الصواريخ المصرية، وعجزت أيضًا عن منع بناء واستكمال حائط الصواريخ، كما فشلت خطتها فشلاً ذريعًا في الضرب في العمق كوسيلة لتحطيم صورة النظام المصري وإسقاطه.

وبدا واضحًا وجليًا أن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية قد تحطمت تمامًا على يد القوات المسلحة المصرية في حرب الاستنزاف، فلم تستطع إسرائيل أن تحقق مبدأ التفوق والردع المُطلق كما كانت تأمل. كذلك، لم تحقق مبدأ الحرب الخاطفة السريعة، وإنما امتدت الحرب لثلاث سنوات متواصلة مما زاد من معاناة القوات الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي على حد سواء.

لذا، وتحت ضغط وسرعة وقوة الأحداث المتلاحقة في حرب الاستنزاف، وما آلت إليه الأمور من تغيير في ميزان القوى في الصراع المصري الإسرائيلي، وما تبعه من توتر في أحداث الصراع الأمريكي السوفيتي في إطار الحرب الباردة، بدأت القيادات الأمريكية والإسرائيلية في إعادة تقييم الموقف في ضوء المتغيرات الجديدة للحفاظ على الوضع العسكري الإسرائيلي، فتقدمت وزارة الخارجية الأمريكية بمبادرة روجرز في التاسع عشر من يونيو 1970 لوقف إطلاق النار ودعت فيها الأطراف المتنازعة إلى التفاوض حول قرار مجلس الأمن 242 بهدف محاولة التوصل إلى سلام دائم في المنطقة، وتكون هذه المفاوضات تحت إشراف السفير الأممي جونار يارنجGunnar Jarring.

وقد قبلت كلاً من مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار، ويعتبر قبول إسرائيل لوقف إطلاق النار تغييرًا في سياستها، أما مصر فقد انتهزت المبادرة فرصة لكي يتمكن الجيش المصري من إعادة ترتيب موقفه العسكري. وكانت المفاجأة الكبرى، أنه قبل سريان

إيقاف النار بوقت قليل، قامت قوات الدفاع الجوي المصرية بخطوة على درجة كبيرة من الأهمية، حيث تم مد مظلة الدفاع الجوي لمسافة حوالي عشرين كيلومتر شرق القناة لاستكمال بناء حائط الصواريخ، وهكذا توقفت حرب الاستنزاف المصرية التي شنتها على إسرائيل بعد ثلاث سنوات استطاعت فيها مصر استنزاف إسرائيل عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا، مما مهد لها النصر في حرب أكتوبر.

وقد أوضح الرئيس المصري جمال عبد الناصر خلال لقاءه مع ياسر عرفات بالقاهرة أن قبوله لمبادرة روجرز تم من قبيل المناورة وإدارة الصراع المصري الإسرائيلي، وليس من قبيل التخلي عن الصراع المسلح حيث كانت مصر في حاجه إلى بناء حائط الصواريخ حتى تستطيع تحييد قوة الطيران الإسرائيلي، مؤكدًا التزامه التام بالقضية الفلسطينية والقضية العربية.

رابعًا: الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية عقب عدوان يونيو 1967:

أما الموقف المصري من القضية الفلسطينية عقب هزيمة يونيو وإبان حرب الاستنزاف، فقد قدمت الدولة المصرية التأييد والدعم الكامل للمقاومة الفلسطينية المتمثل في عدة إطارات منها: الإطار العسكري، حيث محاولة إمداد المقاومة بالسلاح والخبراء لتحسين الأداء العسكري ولرفع مستوى التخطيط والتنفيذ للعمليات الفلسطينية، فالمقاومة من وجهة النظر المصرية وجدت لتبقى. وفي هذا الإطار، قدم جمال عبد الناصر ياسر عرفات إلى قادة الاتحاد السوفيتي خلال زيارته إلى موسكو في يوليو 1968.

الإطار التنظيمي، حيث حاولت مصر إقناع الهيئة العامة لتحرير فلسطين ومنظمة فلسطين العربية الانخراط داخل فتح؛ لتوحيد الصفوف أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة.

الإطار الإعلامي، حيث أصبحت إذاعة "صوت العاصفة" هي الإذاعة الناطقة باسم منظمة فتح تبث من مصر مع استمرار إذاعة صوت فلسطين المخصصة مسبقًا والناطقة لمنظمة التحرير. كما لم تتوانى الصحافة المصرية عن دعم وتأييد المقاومة الفلسطينية فكانت عناوين الصحف الرئيسية الأهرام والأخبار والجمهورية تبرز المقاومة في الأراضي المحتلة. وكانت قبل عام 1967 تركز على الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات، أما بعد عام 1967، ركزت الصحافة المصرية على تأييد المقاومة المسلحة والنشاط الفدائي، مع توضيح الرد الإسرائيلي العنيف على المقاومة الفلسطينية،

واستمرار أعمال المقاومة رغمًا عن ذلك. لم يقتصر هذا الدعم في الصحافة على الأخبار الصحفية فقط، وإنما تخطاه إلى استخدام الكاريكاتير والباب اليومي الثابت والمقالات وإبراز الآراء المختلفة من أجل التغطية المتنوعة للقضية الفلسطينية.

سلاح المقاطعة، فلم تنس مصر أهمية هذا السلاح في المعركة، فقد تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة مع بداية عام 1970 من وفد الجمهورية العربية، من أجل إرسالها إلى المجلس الاقتصادي في دورته الخامسة عشر، بشأن محاولة إعادة النظر في الإجراءات الاقتصادية التي يمكن استخدمها ضد الدول المساندة لسياسة إسرائيل.

الإطار التعليمي، حيث قدمت مصر مساعدتها في حل مشكلة الطلبة الفلسطينيين المتواجدين في دول العالم المختلفة للدراسة، فقد نتج عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة انقطاع موارد هؤلاء الطلاب. لذا شكلت مصر بالتعاون مع الأردن والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لجنة لجمع المعلومات عن الطلاب الفلسطينيين. كما نددت مصر بما قامت به إسرائيل من تغييرات في المناهج والكتب الدراسية في فلسطين واستطاعت إيصال اعتراضها من خلال مؤتمر وزراء التربية الثالث بالكويت في فبراير 1968، ونددت المؤتمر بالأفعال الإسرائيلية وأوصى بالاتصال الفوري بمنظمة اليونسكو لاتخاذ اللازم ضد الأفعال التعسفية التي تقوم بها إسرائيل.

كما قدمت مصر الدعم اللازم في قطاع النقل، فقد أعربت بالتعاون مع العراق عن احتجاجهما الرسمي على ما قامت به منظمة النقل الجوي الدولية من تغيير لعنوان مدينة القدس وجعلها تابعة لإسرائيل بعد احتلالها، وحاولت مصر الوصول إلى موقف عربي موحد من خلال قيام اتحاد الطيران العربي بالاحتجاج على ما قامت به المنظمة النقل الجوي الدولية، وبالفعل نجحت تلك الجهود وأسفرت عن تراجع المنظمة عن قرارها.

حشد الجهود الإفريقية؛ لصالح القضية الفلسطينية في منظمة الوحدة الإفريقية من خلال المؤتمرات المنعقدة في إطارها، وقد عرض رئيس الوفد المصري محمد فايق في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية لعام 1967 أن موقف مصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية يتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية وهي: حل القضية الفلسطينية هو مفتاح تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وضرورة احترام حق الشعب الفلسطيني، والتأكيد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.

ولكـن المنـاخ العـام فـي منظمـة الوحـدة الإفريقيـة لـم يكـن ملائمًـا للتوصـل لقـرار لصالـح القضيـة الفلسـطينية نتيجـة لوجـود العديـد مـن المصالـح المشـتركة بيـن إسـرائيل والـدول الافريقيـة. ولذلـك، أصـدر المؤتمـر إعلانًـا بكلمـات عامـة تنـص علـى احتـرام سـيادة أراضـي الـدول الأعضـاء بـدون الإشـارة إلـى العـدوان الإسـرائيلي. ومـع ذلـك، فقـد اعتبـر إصـدار هـذا الإعلان بمثابـة خطـوة نحـو جـذب منظمـة الوحـدة الإفريقيـة لقضيـة العـرب.

فيمـا مـا كان لـه أبلـغ الأثـر فـي تطـور موقـف منظمـة الوحـدة الإفريقيـة، أن فـي مؤتمـر وزراء خارجيـة المنظمـة فبرايـر 1968 صـدر قـرارًا، وليـس إعلانًـا، بإدانـة العـدوان الإسـرائيلي وأقـرت المنظمـة بأهميـة وضـرورة الانسـحاب الإسـرائيلي مـن الأراضـي المحتلـة وإعـادة الحـق إلـى أصحابـه. ويؤكـد إصـدار هـذا القـرار علـى ضعـف السياسـة الإسـرائيلية فـي الدفـاع عـن موقفهـا أمـام عدالـة القضايـا العربيـة، ممـا دفـع القـادة الإسـرائيليين للتفكيـر فـي إعـادة ترتيـب العلاقـات الإسـرائيلية الإفريقيـة.

وينسـحب القـول أيضًـا علـى مؤتمـر القمـة الإفريقـي فـي الخامـس عشـر مـن سـبتمبر 1968، حيـث أوضـح وزيـر الخارجيـة المصـري "محمـود ريـاض" أهميـة تأييـد حـق الشـعب الفلسـطيني وتأييـد حـق الجمهوريـة العربيـة المتحـدة فـي الدفـاع عـن أراضيهـا. وبنـاءً عليـه، أصـدرت المنظمـة قـرارًا بإدانـة إسـرائيل ويعـد هـذا نجاحًـا كبيـرًا للدبلوماسـية المصريـة فـي الدفـاع عـن القضيـة، بالرغـم مـن أن إسـرائيل قامـت بتكثيـف جهودها فـي القـارة الإفريقيـة لمحاولـة التأثير علـى دول القـارة لعـدم إصـدار قـرار يديـن إسـرائيل ويؤيـد الموقـف العربـي.

ويمكـن القـول إن جهـود الجمهوريـة العربيـة المتحـدة نحـو قضايـا التحـرر فـي أفريقيـا، وتأييـد حـركات الاسـتقلال، وتوطيـد العلاقـات المصريـة مـع الـدول الإفريقيـة، ومحاولـة مصـر نقـل الصـورة الحقيقيـة لطبيعـة الصـراع العربـي الإسـرائيلي كان لـه أبلـغ الأثـر فـي تغيُّـر موقـف المنظمـة.

واسـتمر التأييـد للموقـف العربـي عـام 1969 فـي اجتمـاع مجلـس وزراء خارجيـة المنظمـة، وكذلـك فـي مؤتمـر رؤسـاء دول منظمـة الوحـدة الإفريقيـة، كمـا أرسـل الرؤسـاء الأفارقـة رسـالة تأييـد للرئيـس المصـري جمـال عبـد الناصـر أكـدوا فيهـا علـى إدانتهـم للغـارات الإسـرائيلية علـى مصـر.

كما اشتركت مصر في مؤتمر القمة الإسلامي الأول عام 1969، حيث وجه ملك المغرب الحسن الثاني دعوة لعقد المؤتمر لمناقشة القضية الفلسطينية، والذي حرك الأحداث سريعًا كانت محاولة إحراق المسجد الأقصى في أغسطس من نفس العام، وأبدى الملك الأردني حسين بن طلال والملك السعودي فيصل بن عبد العزيز والرئيس المصري جمال عبد الناصر موافقتهم على الدعوة.

وبالفعل قدمت أربع وعشرون دولة إسلامية مذكرة إلى "يُو ثَانْت" الأمين العام للأمم المتحدة لفتح تحقيق في إحراق المسجد الأقصى، وأثناء المؤتمر رفضت كلاً من السنغال وإيران وتركيا الموافقة على اتخاذ أي قرار يؤيد المقاومة الفلسطينية ويدين إسرائيل. وحاول محمد أنور السادات، رئيس الوفد المصري، إقناع مسؤولي الدول الثلاث أن عمل المنظمة الرئيسي هو حماية المقدسات الإسلامية ولابُد من لم الشمل والتضامن من أجل حل القضية الفلسطينية، وقد أضعف الاختلاف في وجهات النظر ومواقف الدول الإسلامية من دور المنظمة، واكتفت المنظمة بتأييد الوضع السابق لحرب يونيو 1967 كتسوية مُرضية.

خامسًا: المقاومة الفلسطينية عقب النكسة:

تجدر الإشارة إلى أن المقاومة الفلسطينية عقب حرب يونيو 1967 غيرت من طبيعة عملياتها العسكرية، لتصبح أكثر اتساعًا وشمولاً. أما بالنسبة لإسرائيل فقد زادت من الأعمال الوحشية عقب النكسة ضد الشعب الفلسطيني، حيث قامت بفرض الإقامة الجبرية، وحملة اعتقالات تعسفية مع تحديد حرية التنقل، بل أنها لجأت إلى نسف قرى كاملة تحت غطاء البحث عن رجال المقاومة الفلسطينية. فضلاً عن مصادرة الأراضي العربية تحت مظلة الحفاظ على الأمن الإسرائيلي، وترحيل عديد من القيادات السياسية، ومحاولة السيطرة على الموارد المائية، واستبدال أراضي الفلاحين بأراضي أخرى في أماكن أخرى بهدف توسيع المستوطنات، وزيادة الضرائب على عديد من المنتجات، وتحجيم عمل المستشفيات والقطاعات الطبية مع التحكم في السياسة التعليمية في الأراضي المحتلة. وإمعانًا في التعنت، أعلنت تل أبيب أن حل القضية الفلسطينية لن يتم إلا من خلال اعتراف الدول العربية بإسرائيل بالتفاوض المباشر معها.

ولأن التصعيد يتبعه تصعيد، بدأت المقاومة الفلسطينية في الاتجاه إلى العمليات الخارجية ففي الثالث والعشرون من يوليو 1968 اختطفت جبهة التحرير الفلسطينية طائرة كانت متجهة من روما إلى مطار اللد. وفي الرابع من سبتمبر من نفس العام، فجرت المقاومة ثلاث قنابل في محطة الحافلات في تل أبيب، وفي الثاني والعشرين من نوفمبر، حدث انفجار في سوق محانيه يهودا داخل القدس. وفي السادس والعشرين من ديسمبر، أعلنت جبهة التحرير الفلسطينية مسئوليتها عن مهاجمة طائرة العال في مطار أثينا. واستمرت العمليات في العام التالي 1969، حيث تم الهجوم على طائرة إسرائيلية في زيوريخ، وفي الخامس والعشرين من يناير، تم تفجير عبوة ناسفة في القنصلية البريطانية في جور سالم، وكذلك تم تفجير قنبلة في كافتيريا الجامعة العبرية في السادس من مارس، كما فجرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خط أنابيب في الواحد والثلاثون من مايو.

وفي الخامس عشر من أكتوبر، قامت إسرائيل بقصف مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وردت المنظمة في الثالث والعشرين من أكتوبر بتفجير خمسة قنابل في مباني سكنية في حيفا. وفي 27 نوفمبر قام أردني بإلقاء قنبلة يدوية على مكتب طائرات العال في أثينا.

وخلال عام 1970، توسعت المقاومة الفلسطينية في عمليات خطف الطائرات، ففي السادس والتاسع من سبتمبر تم اختطاف ثلاث طائرات من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأرغمت الطائرات على الهبوط في مهبط الطائرات في مطار داوسون بالأردن. ثم فجر الخاطفون الطائرات بعد الإفراج عن الرهائن واحتفظوا بـ 40 رهينة، وحاولت إسرائيل التفاوض مع قادة الجبهة، حيث عرضت الإفراج عن معتقلين عرب في الضفة وغزة مقابل الإفراج عن الرهائن الإسرائيليين.

يرى البعض أن لجوء جبهة التحرير الفلسطينية إلى هذا الأسلوب جاء نتيجة ورد فعل على سياسة إسرائيل العدوانية تجاه الفلسطينيين، وأنها محاولة من الجبهة للضغط على إسرائيل والمجتمع الدولي لتحريك القضية، حتى تسترد أراضيها وتحل مشكلة اللاجئين.

سادسًا: أيلول الاسود والموقف المصري من أحداثه:

بعد يونيو 1967، كان العدوان الإسرائيلي على الأردن يتم بصورة شبه يومية على كافة مناطق الأراضي الأردنية بهدف انتقام إسرائيل من الفدائيين ومحاولة الحد من عملياتهم والقضاء عليهم.

ولتزايد عمليات المقاومة ضد إسرائيل، قررت إسرائيل أن تنتقم من المقاومة الفلسطينية، فقامت بمعركة الكرامة حيث قامت إسرائيل بعبور نهر الأردن تجاه بلدة الكرامة ونشأت معركة عنيفة بين قوات المقاومة الفلسطينية والقوات الأردنية من جانب، والقوات الإسرائيلية من جانب آخر في الواحد والعشرين من مارس عام 1968، واستمرت المعركة حوالي ستة عشر ساعة. وانتهت العملية بالفشل بالنسبة للجانب الإسرائيلي، أما الجانب العربي فقد رفعت هذه العملية المعنويات وشحذت الهمم وأصدر مجلس الأمن إدانة للعدوان الإسرائيلي على الأراضي الأردنية.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة اللبنانية في إبريل 1969 رغبت في منع تمركز المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، ورفضت المقاومة الفلسطينية الامتثال لتعليمات الحكومة اللبنانية، مما أدى إلى حدوث صدام بين الطرفين، وتدخلت مصر، بقيادة جمال عبد الناصر، لمحاولة تسوية الخلاف بين الأطراف المتنازعة.

وفي الثالث من نوفمبر 1969، وقع كلاً من "إميل البستاني" قائد الجيش اللبناني، و"ياسر عرفات" رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبحضور الفريق أول "محمد فوزي" على "اتفاق القاهرة"، الذي سمح بوجود قواعد فلسطينية مسلحة في لبنان لشن عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

ومن جديد، ظهرت على السطح أزمة جديدة بين الملك حسين وقوات المقاومة الفلسطينية حيث رأى الملك حسين أن عمليات المقاومة الفلسطينية من الأراضي الأردنية تُعطي ذريعة للعدو الإسرائيلي لمهاجمة الأردن. وكان الخلاف يزداد سوءً يومًا بعد يوم خلال عامي 1969 و1970 وحاولت مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر حل هذا الخلاف من خلال التواصل مع الملك حسين تارة، والاجتماع معه تارة أخرى وإعطاؤه النصيحة

بخصوص التعامل مع الأمر بقدر كبير من ضبط النفس وتحذيره بأن الخلاف بين الأردن والمقاومة الفلسطينية وتصفية المقاومة سيصُب في المصلحة الإسرائيلية فقط.

وتصاعدت وبشدة الاشتباكات بين القوات الأردنية وبين الفدائيين الفلسطينيين، بالإضافة إلى غضب الملك حسين من تعرضه في بداية شهر سبتمبر1970 إلى محاولة اغتيال، وبالرغم من أنه نجا من المحاولة إلا أن ذلك لم يهدأ من سخونة الأحداث، التي أضيف إليها قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف أربع طائرات مدنية خلال الفترة من السادس وحتى التاسع من سبتمبر، مما زاد من اشتعال الوضع في الأردن.

وبدأت الاشتباكات بين القوات الأردنية والمقاومة الفلسطينية تزداد يومًا بعد يوم، وحاول الرئيس جمال عبد الناصر دعوة كلاً من الملك حسين والمنظمات الفدائية إلى القاهرة لمحاولة التفاهم بينهما، والتوصل إلى حل يرضي الأطراف، كما سبق وتوسط في الأزمة اللبنانية. ولكن، الأزمة الأردنية كانت أسرع تطورًا، حيث صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ريتشارد نيكسون بأنه على استعداد للتدخل العسكري لإنقاذ الرهائن.

وفي السابع عشر من سبتمبر، قرر الملك حسين التحرك ضد المقاومة الفلسطينية بشكل كثيف، فأعلن الأحكام العرفية في الأردن، وشكل حكومة أردنية عسكرية، وتم إعلان حالة الطوارئ في البلاد، واشتعلت وانفجرت أزمة "أيلول الأسود"، واستمرت لمدة عشرة أيام بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية.

وعقدت جامعة الدول العربية جلسة استثنائية في السابع عشر من سبتمبر لمناقشة الوضع المتأزم في الأردن وطالبت بضرورة إيقاف هذه الأزمة بدون شروط وإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية في الأردن، وقرر مجلس جامعة الدول العربية أن يبقى منعقدًا بشكل دائم لمتابعة الأزمة حتى التوصل إلى حلها.

أما سوريا والعراق فقد أعلنت كلتيهما رغبتها في التدخل بالقوة لصالح المقاومة الفلسطينية وبالفعل دفعت سوريا بـ لواء مدرع إلى أرض المعركة في الأردن وكذلك بدأت القوات العراقية في التمركز في الأردن لصالح المقاومة ولكنها لم تتدخل في الأحداث

وسرعان ما قررت التراجع، وأثناء هذه الأحداث ظل الرئيس جمال عبد الناصر يحذر من خطورة اتساع دائرة الصراع بين الدول العربية بعضها البعض.

وإزاء هذه الأحداث المتلاحقة والسريعة والخطيرة، قرر الرئيس جمال عبد الناصر التحرك سريعًا لحشد الجهود العربية لوقف القتال في الأردن، وقام بإرسال عديد من البرقيات للدول العربية مطالبًا فيها بالإسراع لعقد اجتماع قمة طارئ لحل الأزمة. وبالفعل، أخذ الرؤساء والملوك العرب في التوافد إلى القاهرة استجابة لنداء الرئيس عبد الناصر وتوصلوا إلى ضرورة إرسال وفد إلى الأردن برئاسة رئيس الجمهورية السودانية "جعفر النميري"، ومعه رئيس وزراء الجمهورية التونسية "الباهي الأدغم"، ووزير الدفاع الكويتي -حينها- "الأمير سعد العبد الله السالم الصباح"، والفريق محمد صادق رئيس الأركان المصري، لإقناع الملك حسين وياسر عرفات بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح حيث عاد الوفد بدون أي نتائج تذكر.

ومن جديد، تم الاتفاق على إرسال لجنة أخرى لتهدئة الموقف في الأردن، فتم إرسال نائب الرئيس المصري "حسين الشافعي"، والرئيس السوداني "جعفر النميري"، ورئيس الوزراء التونسي "الباهي الأدغم"، ووزير الدفاع الكويتي الأمير سعد العبد الله السالم الصباح، واستطاعت اللجنة إخراج ياسر عرفات والتفاوض حول وقف إطلاق النار ولكن هذا الوقف لم يستمر سوى ساعات قليلة.

وبناءً عليه، طالب الرئيس المصري عبد الناصر في اجتماعاته مع الرؤساء العرب بضرورة تواجد الملك حسين لحضور القمة، وبالفعل حضر الملك حسين استجابة لنداء الرئيس عبد الناصر يوم 27 سبتمبر إلى القاهرة. وتم التوصل أخيرًا إلى وقف إطلاق النار، حيث وقع الملك حسين وياسر عرفات على اتفاق، عرف باسم اتفاقية القاهرة، نصت على الوقف الفوري لكل العمليات العسكرية لكلا الطرفين من الجانب الأردني والجانب الفلسطيني إلى جانب عودة القوات المسلحة الأردنية إلى قواعدها الطبيعية وكذلك بالنسبة للقوات الفدائية الفلسطينية. كما تم الاتفاق أن تقوم سلطات الأمن الداخلي بحفظ الأمن في البلاد مع إطلاق سراح المعتقلين في كلا الجانبين وعودة الأوضاع في الأردن إلى ما كانت

عليه قبل بدء الاشتباكات، بالإضافة إلى تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ قرارات اتفاقية القاهرة برئاسة رئيس الوزراء التونسي "الباهي الأدغم".

وقد أرهقت هذه الأزمة الرئيس جمال عبد الناصر حيث لعب فيها دورًا شديد الأهمية لإنهائها، مما أثر على صحته بشكل قوي وانتهى الأمر بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وتولى الرئيس محمد أنور السادات حُكم مصر لتدخل مصر والعالم العربي كله في مرحلة جديدة، وهي مرحلة اللا حرب واللا سلم، التي مهدت لاحقًا إلى العبور العظيم.

سابعًا: حرب أكتوبر:

حافظ السادات على الوضع العسكري المصري في حالة جمود استجابة منه لمبادرة روجرز وسرعان ما قدم مبادرته في فبراير 1971 أوضح فيها استعداده لفتح قناة السويس للملاحة العالمية بشرط أن تقوم إسرائيل بانسحاب جزئي من الشاطئ الشرقي للقناة، وقد تجاهلت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هذه المبادرة واستمر الموقف العسكري في حالة جمود.

وعلى الجانب العربي، استمر الدعم المصري للقضية الفلسطينية، ففي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، مارس 1972، للتباحث حول الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وسوريا، أدان رئيس الوفد المصري "حسن بلبل" الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف تصفية المقاومة الفلسطينية والاشتباكات مع سوريا ولبنان. كما أكد أن إسرائيل تستهدف إيقاع الاشتباكات بين لبنان والمقاومة الفلسطينية وليس هناك سبيل سوى العمل العربي المشترك وحشد الجهود.

وفي نوفمبر 1972، اجتمعت لجنة وزراء الخارجية في الكويت وتم اقتراح لأول مرة إنشاء مؤسسة عربية للصناعة الحربية على أن تساهم كل دولة بنسبة من المدفوعات لخدمة الأغراض العسكرية العربية.

وفي بداية عام 1973، اجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك بمقر جامعة الدول العربية في دورته الثالثة عشر، وتمثلت أهم قراراته في ضرورة توفير الأموال لدول المواجهة للإعداد العسكري وضرورة التضامن العربي في المصالح الاقتصادية، باعتبارها عامل قوي وجوهري في الصراع العربي الإسرائيلي. كما اتخذ المؤتمر قرارًا تم فيه السماح للجانب المصري

بوضع الجبهة الشرقية والغربية تحت قيادة القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية، وعليه تقرر أن تقوم كل دولة بتحديد القوات التي ستكون تحت قيادة القوات المصرية.

وفي اجتماع أركان حرب الجيوش العربية في الحادي والعشرين من أبريل 1973، عرض الفريق سعد الدين الشاذلي تقريرًا عن كيفية تنفيذ قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك الخاصة بالالتزامات المالية والعسكرية لكل دولة عربية لمواجهة إسرائيل.

وحاول السادات بكل السبل تحقيق تضامن عربي ضد إسرائيل، حيث قام بجولة عربية في شهر أغسطس 1973 وتباحث مع الملك فيصل ودول الخليج بشأن كيفية استخدام سلاح البترول في المعركة، لأهمية هذا السلاح في ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة والغرب.

أما بالنسبة للموقف المصري داخل منظمة الوحدة الإفريقية، فقد تجلى في مؤتمر القمة الإفريقية في الرباط في يونيو 1972، حيث صدر قرار التضامن الإفريقي مؤكدًا على شجب وإدانة الموقف الإسرائيلي المعرقل لعملية السلام والمتحدي لقرارات مجلس الأمن. كما أكد القرار على أن المنظمة تساند مصر في دفاعها عن أراضيها، وعن الأراضي العربية المحتلة، كما طالب القرار الدول الأعضاء بالامتناع عن تزويد إسرائيل بالمعدات العسكرية. ويعد هذا القرار من أقوى القرارات التي اتخذتها المنظمة نتيجة الجهود المصرية التي قامت منذ عام 1967، وعقّب أبا إيبان، وزير الخارجية الإسرائيلي، على القرار بأنه يمثل نموذج لسيطرة الدول العربية على منظمة الوحدة الإفريقية.

واستمر الدعم الإفريقي للموقف العربي في مؤتمر وزراء خارجية المنظمة المنعقد في فبراير 1973، حيث أوضح "محمد حسن الزيات" وزير الخارجية المصري ورئيس الوفد المصري أن مصر تواجه التعنت الإسرائيلي. وتجلت بوضوح في هذه الدورة القضية الفلسطينية، فقد كان لها قرار منفصل لمساندة الحق الفلسطيني والتأكيد على إدانة إسرائيل لعدم انسحابها من الأراضي العربية المُحتلة وإدانة السياسة التوسعية التي تتبعها إسرائيل في فلسطين مع التأكيد على الحق الكامل للشعب الفلسطيني، وعدالة قضيته كما تمت المطالبة بالتضامن مع مصر لتحقيق الانسحاب من كافة الأراضي المُحتلة.

كما استمر الدعم الإفريقي للقضية العربية في مؤتمر الوحدة الأفريقية، الذي عُقد في مايو 1973، والذي نجح السادات في إطاره إصدار القمة قرارًا واضحًا بإدانة إسرائيل. وقد قطعت 80 ٪ من الدول الأفريقية علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل أن تقوم الحرب، بل إن بعض الدول عرضت على مصر الاستعداد للقتال إلى جانبها ضد إسرائيل.

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي، فقد قرر السادات إبعاد الخبراء السوفييت والاستغناء عن خدماتهم في مصر، وذلك انطلاقًا من استراتيجية الرئيس السادات للحرب على أساس ألا تبدأ المعركة وعلى أرض مصر خبراء سوفييت. ومن ناحية أخرى، توقع السادات أن يسفر قراره عن تحسن نسبي في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، ولكن ما حدث هو عدم تجاوب واشنطن حينها مع الحدث، بل والإصرار على إبقاء الوضع على ما هو عليه. ولكن، منذ فبراير 1973، انطلقت سلسلة من المباحثات السرية بين "حافظ إسماعيل" مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي المصري، و"هنري كيسنجر" مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، وهدفت المباحثات إلى إنشاء مساحة للتفاوض بين إسرائيل ومصر، وطلبت مصر فيها التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر المشكلة العربية الإسرائيلية ومحاولة التوصل إلى تسوية مقبولة بخصوص مشكلة اللاجئين.

واستمرت المباحثات السرية بدون التوصل إلى أي حلول مما دفع السادات إلى اتخاذ قرار الحرب للوصول إلى حل، حيث أنه خلال كل جولات المباحثات مع كيسنجر انتهى الأمر بأنه على مصر أن تحدد ما يمكنها واقعيًا تحقيقه، فكانت المعركة ضرورة حتمية لاسترداد الأراضي المُحتلة، وضرورة معنوية للجيش المصري، وضرورة لعودة الحق ولإحداث التوازن في المنطقة.

وبالرغم من أنه كان هناك عديد من الدلائل أمام الولايات المتحدة الأمريكية عن نية مصر في القيام بالحرب إلا أنها لم تتوقع أن السادات سيُقدم على هذه الخطوة، ويرجع ذلك إلى مهارة السادات السياسية في عملية الخداع الاستراتيجي، حيث إعلانه لأكثر من مرة عن عزمه على خوض الحرب، ثم لا يقوم بأي شيء عسكري. وكذلك تعدد إجراءات المناورة العسكرية في أكثر من توقيت، مما دفع إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات التعبئة الاحتياطية، ثم لا تحدث حرب. بالإضافة إلى افتراض الولايات المتحدة الأمريكية مع

إسرائيل بأن التوازن العسكري لن يدفع مصر للدخول في حرب تعرف مصر فيها جيدًا أن إسرائيل لديها التفوق العسكري عليها، كما أن المباحثات بين هنري كيسنجر والعرب مستمرة أي أن الجانب العربي يرغب في التسوية وليس الحرب. علاوة على أن خطة الخداع المُحكمة التي استخدمها الرئيس أنور السادات أسهمت في التعتيم على قراره بالحرب، ونجح في خداع الجانب الإسرائيلي والأمريكي على حد سواء.

وقبيل الحرب، ومن أجل تنسيق الجهود عقد كلاً من الرئيس السادات والرئيس الأسد والملك حسين في سبتمبر 1973 قمة مصغرة؛ لتصفية الأجواء وتنظيم الصفوف ونسقت مصر المعركة بالتعاون مع سوريا لفتح جبهات القتال في وقت واحد وتشتيت العدو كما تم قطع خطوط مواصلات إسرائيل في البحر الأحمر والمتوسط من خلال إغلاق مضيق باب المندب.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر استعدت لخوض الحرب بالقيام باستعدادات عسكرية ومخابراتية واقتصادية، وفي اجتماع السادات في الخامس من أكتوبر 1973 مع قيادة القوات المسلحة قام بإصدار وتوقيع أمر القتال بهدف إزالة الجمود العسكري وإنهاء حالة وقف إطلاق النار والاشتباك في حرب مع العدو الإسرائيلي ومحاوله تكبيده خسائر فادحة في الأسلحة والأفراد والعمل على تحرير شرق قناة السويس المُحتلة.

وبدأت مصر الحرب في الساعة الثانية ظهرًا وخمس دقائق بالضربة الجوية التي وجهت نحو ثلاثة مطارات إسرائيلية وعشر مواقع صواريخ هوك وقواعد جوية وكل حصون خط بارليف في شرق بورسعيد، بالإضافة إلى قصف ثلاث مراكز قيادة وسيطرة إلكترونية. وبالتزامن مع الضربة الجوية وجهت المدفعية نيرانها على مدار 53 دقيقة على خط بارليف، وتحت غطاء النيران المصرية عبرت قوات الصاعقة تتبعها فرق المشاة باستخدام القوارب المطاطية، ثم تم عمل الكباري الثقيلة لعبور المعدات الثقيلة والدبابات، وتم تسلق الساتر الترابي وتمكنت القوات المسلحة المصرية من تدمير حصون خط بارليف في ست ساعات وكان التنسيق والتخطيط العربي للمعركة على قدر كبير من الدقة وتم كسر نظرية الأمن الإسرائيلي.

أما بالنسبة لقادة إسرائيل فقد أصابهم الهجوم بصدمة عنيفة، دفعت القيادات الإسرائيلية إلى إرسال ثلاث رسائل إلى أماكن متفرقة داخل الولايات المتحدة الأمريكية،

حيث كانت الأولى موجهة للسفارة الأمريكية بإسرائيل تم إرسالها من وزارة الدفاع الإسرائيلية، أما الثانية فكانت موجهة إلى البنتاجون أرسلها "مردخاي جور" الملحق العسكري الإسرائيلي لدي الولايات المتحدة، أما الثالثة فكانت موجهة إلى هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي من السفير الإسرائيلي "سيمشا دينيتز".

وبعد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل لإصلاح موقفها العسكري، تم التوصل إلى قرار مجلس الأمن رقم 338 الذي تقرر فيه وقف إطلاق النار في الساعة السابعة مساءً يوم الثاني والعشرين من أكتوبر على خطوط القتال الراهنة، والبدء المفاوضات المباشرة بين الطرفين مع تنفيذ قرار 242 السابق لمجلس الأمن.

وفي صباح يوم السابع والعشرين من أكتوبر، أخطرت مصر الجانب الأمريكي عبر القناة السرية بموافقتها على إجراء مفاوضات مباشرة بين الضباط المصريين والإسرائيليين برتبة عميد لمناقشة النواحي العسكرية في تنفيذ قراري مجلس الأمن 338 و339، وأن المفاوضات يجب أن تتم تحت إشراف الأمم المتحدة، عند الكيلو 101 من طريق القاهرة - السويس، وأن يكون وقف إطلاق النار كاملاً قبل الاجتماع بساعتين.

ثامنًا: زيارة السادات إلى القدس:

تأكدت إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة أن القوة العسكرية وحدها لن توفر الأمن لإسرائيل، فالأمن الإسرائيلي لن يتحقق إلا بالوصول إلى تسوية سلمية. وعليه، بدأت رحلة المباحثات بين مصر وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اُستُهلت بمباحثات الكيلو 101 بدءً من يوم الثامن والعشرين من أكتوبر، وأعقبها اتفاقية النقاط الست والتي تم التوقيع عليها بحضور الممثل الأممي يوم 11 نوفمبر، والتي جاءت أهم بنودها على النحو التالي: التزام مصر وإسرائيل بوقف إطلاق النار، وبدء المحادثات فورًا بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط 22 أكتوبر ضمن خطة لاتفاق "فك الاشتباك" وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة.

وخلال يومي 21 و22 ديسمبر، انعقد مؤتمر "جنيف للسلام"، الذي كان قد اُتفق عليه بين أمريكا وروسيا خلال الحرب، بحضور وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل والولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمين العام للأمم المتحدة، والذي هدف بالأساس لإرساء مبدأ المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والعرب، حيث لم يكن هذا المؤتمر سوى مؤتمر إعلامي لم يسفر عن أي تقدم على صعيد تنفيذ القرارين الأمميين 242 و338. فيما كانت أهم مخرجات هذا المؤتمر هو الموافقة على تشكيل لجنة عمل عسكرية مصرية إسرائيلية لمناقشة فك الاشتباك.

وفي يوم 18 يناير 1974، اتفق الجانبان المصري والإسرائيلي على أول اتفاق لفض الاشتباك، والذي نص على استكمال وقف إطلاق النار في الأرض والبحر والجو المنصوص عليه بقرار مجلس الأمن وامتناع الطرفين منذ لحظة توقيع الاتفاق عن جميع الأعمال العسكرية وشبه العسكرية التي يقوم بها طرف ضد الآخر، والفصل بين القوات المتحاربة وإعادة توزيعها، وفقًا للقواعد المنصوص عليها بالاتفاق، وإنشاء مناطق محدودة التسلح.

عاود الجانبان المصري والأمريكي المضي في مسار المفاوضات خلال فترة الربع الأخير من عام 1974 وحتى سبتمبر 1975 بهدف التوصل إلى اتفاق ثاني لفك الاشتباك والفصل بين القوات، وكان هنري كيسنجر لا يزال هو الوسيط الرئيسي الأمريكي أثناء هذه المرحلة. فحينما تولى الرئيس "جيرالد فورد" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، خلفًا لنيكسون بعد فضيحة ووترجيت، استمر معه كيسنجر كمستشار للأمن القومي الأمريكي ما يعنى استمرار نفس السياسة الأمريكية للتعامل مع الموقف وهي سياسة الخطوة مقابل خطوة.

وقد بدأ الطرفان المصري والإسرائيلي، إلى جانب السوري والأردني، استكشاف توجهات الرئيس الأمريكي الجديد، فأرسلت القاهرة وزير خارجيتها وبالمثل سوريا، وذهب رابين والملك الحسين إلى واشنطن، والتقوا جميعًا بفورد وكيسنجر، ولم يحصلوا على أي إجابات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط وطُلب منهم فقط الانتظار. وبحلول 20 أكتوبر 1974، أجرى هنري كيسنجر جولة شرق أوسطية بهدف تحريك جهود السلام ومناقشة توقيع اتفاق فك اشتباك ثاني. وحينما التقى بالسادات، كان من ضمن المطالب الأمريكية لإعادة تحريك جهود السلام مسألة عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، خلال القمة العربية المقررة بالرباط يوم 28 أكتوبر 1974.

لكـن القمـة العربيـة المنعقـدة فـي الربـاط أصـدرت قـرارًا يقضـي باعتبـار منظمـة التحريـر الفلسـطينية الممثـل الشـرعي والوحيـد للشـعب الفلسـطيني، وكان للسـادات دورًا رئيسـيًا فـي الضغـط لإصـدار ذلـك القـرار، وكان أحـد أهدافـه فصـل حـل الصـراع المصـري الإسـرائيلي عـن الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي، واتخـاذ خطـوات منفـردة علـى الجبهـة المصريـة، دون أن يعني ذلـك تخليًـا عـن القضيـة الفلسـطينية وإنمـا ضمانًـا لحمايـة المكاسـب العسـكرية والسياسـية التـي أنجزتهـا القاهـرة حتـى ذلـك الوقـت، والمضـي قدمًـا فـي قـرار الـسلام الاسـتراتيجي.

ومـع ذلـك، فقـد اسـتمرت محادثـات فـض الاشـتباك الثانـي، وفـي يـوم 1 سـبتمبر 1975، وقـع الرئيـس المصـري محمـد أنـور السـادات ورئيـس الـوزراء الإسـرائيلي رابيـن بالأحـرف الأولـي علـى الاتفـاق، ثـم وُقِـعَ اتفـاق فـض الاشـتباك الثانـي بالكامـل يـوم 4 سـبتمبر 1975 فـي جنيف بواسـطة اللـواء "طـه المجـدوب" رئيـس لجنـة المفاوضـات العسـكرية ممـثلاً عـن مصـر والجنـرال " إسـحاق شـامير" ممـثلاً عـن إسـرائيل، والـذي تضمـن إقـرار الطرفيـن أن النـزاع فـي الشـرق الأوسـط لا يتـم حلـه بالقـوة المسـلحة، وإنمـا بالوسـائل السـلمية. كمـا نـص الاتفـاق علـى تعهـد الطرفيـن بعـدم اسـتخدام القـوة أو التهديـد بهـا أو الحصـار العسـكري فـي مواجهـة الطـرف الآخـر، إلـى جانـب الاسـتمرار فـي مراعـاة وقـف إطلاق النـار بـرًا وبحـرًا وجـوًا والامتنـاع عـن أي أعمـال عسـكرية أو شـبه عسـكرية ضـد الطـرف الآخـر. كمـا تضمـن الاتفـاق التفاصيـل المتعلقـة بالخطـوط الجديـدة وإعـادة تحريـك القـوات والمناطـق محـددة الـسلاح والقـوات والمنطقـة العازلـة بيـن القوتيـن، واشـتمل الاتفـاق أيضًـا علـى اتفـاق الطرفيـن علـى اسـتمرار عمـل قـوة الطـوارئ التابعـة للأمـم المتحـدة وتجديـد مدتهـا سـنويًا، بجانـب السـماح بمـرور الشـحنات غيـر العسـكرية المتجهة إلـى إسـرائيل ومنهـا فـي قنـاة السـويس.

عقـب توقيـع اتفـاق فـك الاشـتباك الثانـي فـي 4 سـبتمبر 1975، خيـم الجمـود علـى مسـار مسـاعي الـسلام المصريـة الإسـرائيلية، وقـد لعبـت المتغيـرات الأمريكيـة والإسـرائيلية الداخليـة دورًا، فالولايـات المتحـدة كانـت علـى أعتـاب انتخابـات جديـدة فـي نوفمبـر1976، والتي اسـتطاع "جيمـي كارتـر" مـن الفـوز فيهـا، ومـن المعـروف أن العـام السـابق للانتخابـات لا يشـهد تغييرات كبيـرة فـي السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، ويكـون بمثابـة تسـيير للقضايـا الخارجيـة دون طـرح مبـادرات جديـدة انتظـارًا للإدارة الجديـدة. فيمـا كان العـام 1977 عـام انتخابـات الكنيسـت التاسـعة وتمكـن خلالهـا حـزب الليكـود اليمينـي المتشـدد برئاسـة مناحـم بيجـن مـن أن يصعـد

إلـى الحكـم. وأدرك السـادات أن الحاجـز النفسـي بيـن العـرب عمومًـا، والمصرييـن خصوصًـا، والإسـرائيليين، سـيلقي بعمليـة السـلام فـي حلقـة مفرغـة بحيـث يدفـع كل طـرف باعتراضـات شـكلية تجـاه مقترحـات ومبـادرات الطـرف الآخر لأسـباب تتعلق بالحساسـيات الشـديدة والشـكوك والأبعـاد الدينيـة والتاريخيـة وغيرهـا، لكنهـا جميعهـا أسـباب تبتعـد عـن جوهـر القضيـة.

لذلـك، أعتقـد السـادات - حسـبما أورد فـي كتابـه البحـث عـن الـذات - أن السـبيل الوحيـد إلـى التغييـر لابـد أن يتنـاول صلب هـذه النظريـة وجوهرها أي لابـد من أسـلوب جديد يتخطـى مرحلة الشـكليات والإجـراءات ويكسـر حاجـز عـدم الثقـة المتبادلـة، لاسـيما فـي ظـل فشـل الجهـود التـي بذلتهـا إدارة كارتـر لإعـادة انعقـاد مؤتمـر جنيـف للـسلام فـي الشـرق الأوسـط. لذلـك قرر السـادات المبـادرة بإحـداث التغييـر فـي النظـرة العربيـة إزاء إسـرائيل وسـعى إلى تسـريع عملية السـلام من خلال التخلـي عـن الدبلوماسـية المتعـددة الأطـراف لصالـح المفاوضـات المباشـرة مـع إسـرائيل.

فـي المقابـل، فقـد أبـدت الإدارة الأمريكيـة اهتمامًـا كبيـرًا بمشـكلة الشـرق الأوسـط، وتخلـت عـن سياسـة الخطـوة خطـوة التـي اتبعهـا وزيـر الخارجيـة السـابق هنـري كيسـنجر، لصالـح الحديـث عـن التفـاوض مـن أجـل بلـوغ السـلام الشـامل، وكانـت الولايـات المتحـدة هـي الفاعـل الدولـي الرئيسـي فـي عمليـة السـلام بالشـرق الأوسـط خلال هـذه المرحلـة، وحاولـت تسـهيل عقـد مؤتمـر جنيـف، وأجـرت مشـاورات مـع الطرفيـن المصـري والإسـرائيلي وبعـض الأطـراف العربيـة بغيـة استكشـاف المواقـف والوصـول لصيغـة سلام مقبولـة، كمـا شـهدت الفتـرة منـذ تولـي كارتر الحكـم رسميًـا فـي 20 ينايـر 1977 وحتـى زيـارة السـادات للقـدس فـي 19 نوفمبـر 1977، العديـد مـن الجـولات الدبلوماسـية بيـن القاهـرة وواشـنطن، والتـي نوقـش فـي إطارهـا صيغـة الـسلام بيـن مصـر وإسـرائيل، بجانـب التأكيـد علـى ضـرورة الانسـحاب الإسـرائيلي مـن كامـل الأراضـي المحتلـة فـي 5 يونيـو 1967 والحـق الفلسـطيني فـي إقامـة دولتـه بالضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة.

وبرغـم هـذه المسـاعي، لـم تنجـح الإدارة الأمريكيـة فـي إحيـاء مؤتمـر جنيـف، نتيجـة العديـد مـن الخلافـات الإجرائيـة والموضوعيـة، فقـد أكـدت القاهـرة أنهـا لـن تذهـب إلـى جنيـف دون منظمـة التحريـر الفلسـطينية، كمـا أصـرت الـدول العربيـة علـى حضـور المنظمـة كشـرط لمشـاركتها، انطلاقًـا مـن حقيقـة أنـه لا يوجـد سلام دائـم فـي الشـرق الأوسـط دون إعـادة حقـوق الفلسـطينيين، لكـن رفضـت إسـرائيل مشـاركتها.

وفـي سـبيل تحريـك الجمـود، قرر السـادات زيـارة القدس يوم التاسـع عشـر مـن نوفمبـر 1977. وفـي خطابه الشـهير أمـام الكنيسـت الإسـرائيلي، أكـد السـادات علـى أن "قضية شـعب فلسـطين، وحقـوق شـعبه المشـروعة، لـم تعد موضـوع تجاهـل أو إنـكار من أحـد"، مؤكـدًا "إن الـسلام لا يمكن أن يتحقـق بغيـر الفلسـطينيين، وإنـه لخطـأ جسـيم، لا يعلـم مـداه أحـد، أن نغمـض الطـرف عـن تلـك القضيـة، أو ننحّيها جانبـا". داعيًـا إلـى اتفـاق سلام فـي جنيـف يسـتند إلـى البنـود التاليـة:

أولاً: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، التي اُحتلت عام 1967.

ثانيًا: تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وحقّه في تقرير المصير، بما في ذلك حقّه في إقامة دولته.

ثالثًا: حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة، والمضمونة عن طريق إجراءات يُتفق عليها، تحقق الأمن المناسب للحدود الدولية، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.

رابعًا: أن تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها، طبقًا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة عدم الالتجاء إلى القوة، وحل الخلافات بينها بالوسائل السلمية.

خامسًا: إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.

وبرغـم دعـوة السـادات للـسلام، أكـد رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي "مناحـم بيجـن" أن القـدس هـي عاصمـة إسـرائيل وأنـه لا انسـحاب لحـدود 1967 وأن إسـرائيل لـن تقبـل أن تتفـاوض مـع منظمـة التحريـر الفلسـطينية.

وقـد أثـارت الزيـارة جـدلاً واسـعًا واعتراضًـا علـى الصعيـد العربـي، إلا أنهـا قـد أسسـت فـي الوقـت نفسـه فـصلاً جديـدًا فـي تاريـخ الـدور المصـري بالقضيـة الفلسـطينية، محـوره الـسلام الـذي لا يُمكـن أن يتحقـق بـدون الفلسـطينيين.

قائمة المراجع:

الوثائـــــق:

1. جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثامن والاربعين لمجلس الجامعة، القاهرة، سبتمبر 1967.
2. مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الرابع والخمسين لمجلس الجامعة، القاهرة، سبتمبر - ديسمبر 1970.

نصوص ووثائق باللغة العربية وكتب وثائقية منشورة:

1. أكاديمية ناصر العسكرية: الحروب العربية الإسرائيلية، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، مايو، 1991.
2. معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن: المسح الاستراتيجي 1969.
3. وزارة الخارجية: معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، 1979.
4. وزارة الدفاع هيئة البحوث العسكرية: الندوة الاستراتيجية لحرب أكتوبر بعد 25 عاماً، القاهرة: إدارة الشئون المعنوية، 1998.
5. وزارة الدفاع هيئة البحوث العسكرية: صفحات مضيئة من تاريخ مصر العسكري حرب الاستنزاف 1967- 1970، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1998.

Documents of US National Security Files:

1. National Security Documents Report to the National Security Council: Middle East Crisis, June 14, 1967.
2. NSF, Country File, Israel, JBJ Library, Negotiations with Israel - F4 and Advanced Weapons, 4 November 1968.
3. NSF, Country file, Israel, vol XI, JBJ Library, Letter from Paul C Warnke to Yitzhak Rabin, 27 November, 1968.

Documents of Foreign Relation of the United States:

1. FRUS: Vol XVIII, Arab - Israeli Dispute, 1964-1967.
2. FRUS: Vol XIX, Arab Israeli Crisis and War 1967.
3. FRUS: Vol XX, Arab - Israeli Dispute, 1967 - 1968.
4. FRUS: Vol I, Foundation of Foreign Policy, 1969 - 1972.
5. FRUS: Vol XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula, 1969 - 1972.
6. FRUS: Vol XII, Soviet Union, October 1970 - 1971.
7. FRUS: Vol XV, Soviet Union, 1972 - 1974.
8. FRUS: Vol XXV, Arab - Israeli Crisis and War 1973.
9. FRUS: Vol XXVI, Arab - Israeli Dispute, 1974 - 1976.
10. FRUS: Vol VIII, Arab Israeli Dispute, 1977 - 1978.

Documents of United Nations:

1. Year Book of the United Nations, 1967, United Nation Publication.
2. Year Book of the United Nations 1973, volume 27, Office of Public Information United Nations, New York.

Documents of US National Security Files:

1. www.sadatumdedu/archives.
2. www2gwuedu/~nsarchive/nsaebb/nsaebb98.
3. www.fordutexasedu.
4. www.Jimmycarterlibrarygov/documents.

Documents of: US intelligence (CIA Papers):

1. The Expulsion from Egypt - some Consequences for the Soviets, August 29, 1972, CIA Papers, from: https://www.cia.gov/readingroom/docs/DOC_0000211416.pdf
2. President Nixon and the Role of Intelligence in the 1973 Arab-Israeli War, CIA papers, from: http://wwwfoiaciagov/collection/president-nixon-and-role-intelligence-1973-arab-israeli-war
3. President Carter and the Role of Intelligence in the Camp David Accords, CIA papers, from: https://www.cia.gov/static/President-Carter-and-the-Role-of-Intelligence-in-the-Camp-David-Accords.pdf

المذكرات والذكريات

1. أحمد الشقيري: الطريق إلى جنيف، عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 1978.
2. إسحاق رابين: مذكرات إسحاق رابين، الجزء الأول، عمان: دار الجليل، بدون.
3. إسماعيل فهمي: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1985.
4. أشرف غربال: مذكرات أشرف غربال، صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا، الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات، القاهرة: مركز الأهرام للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
5. بطرس غالي: طريق مصر إلى القدس، مذكرات، الطبعة الاولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
6. جولدا مائير: الحقد، ترجمة منير بهجت وآخر، بيروت: دار المسيرة، الطبعة الثانية، 1988.
7. جيمي كارتر: مذكرات جيمي كارتر، كامب ديفيد، حرب على حرب، ترجمة شبيب بيضون، بيروت: دار الفارابي، 1985.
8. محمد أنور السادات، "البحث عن الذات"، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1978.

الدوريـــات

(أ) عربية:

1. آخر ساعة.
2. الأهرام.
3. الجمهورية.
4. السياسة الخارجية.
5. السياسة الدولية.
6. المستقبل العربي.

(ب) أجنبية:

1. American Journal of Economics and Sociology.
2. Foreign Affairs.
3. Haaretz.
4. International Studies Quarterly.
5. Israel Affairs.

المؤلفات العربية والمترجمة:

1. إبيلايف وآخران: إطلاق الحمامة في الخامس من يونيو، ترجمة: ماهر عسل، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
2. أحمد سامح الخالدي وآخرون: حرب الاستنزاف، سلسلة دراسات تتناول بالبحث والمناقشة أهم القضايا المعاصرة، رقم 5، دار القدس.
3. إدجار أوبلانس: اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة عبد الخالق لاشين، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 1990.
4. إدوارد ر ف شيهان: العرب وإسرائيل وكيسنجر، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

5. آفي شاليم: الحائط الحديدي، ترجمة: ناصر عفيفي، القاهرة: مؤسسة روز اليوسف.
6. السيد آمين شلبي: الوفاق الأمريكي السوفيتي 1963 - 1976، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.
7. السيد ياسين: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1948-1973، الجزء الثاني، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1975.
8. أمين هويدي: 50 عامًا من العواصف، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2002.
9. ـــــــــ: الفرص الضائعة القرارات الحازمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 1992.
10. أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة: إبراهيم سعيد، بيروت: دار مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، 1985.
11. انجي محمد أحمد خلف: الاستنزاف الفلسطيني ضد اسرائيل 1964- 1973، القاهرة: مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، 2021
12. ـــــــــ: حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل، 1967 - 1970، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2013.
13. ـــــــــ: موقف الولايات المتحدة من الصراع المصري الإسرائيلي 1967-1979، سلسلة تاريخ المصريين 316، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب 2018.
14. باتريك سيل: الاسد، الصراع على الشرق الأوسط، بيروت: شركه المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، 1992.
15. بيتر مونجلد: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.
16. بيير روسي، مفاتيح الحرب الاسرار الكامنة وراء حرب حزيران 1967 ترجمه يوسف مزاحم، بيروت: دار العربية للطباعة والنشر، بيروت 1973.
17. تريفورى دبوى: النصر المحير، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم 768، بدون.
18. توحيد مجدي: أسرار آخر الحروب، البنود السرية في معاهدة السلام، القاهرة: دار أخبار اليوم، 2012.
19. جابر ابراهيم الراوي: القضية الفلسطينية في القانون الدولي والوضع الراهن، عمان: دار الجليل للنشر، 1985.
20. جمال معوض شقرة: الدبلوماسية السرية الأمريكية ومصر قبل حرب أكتوبر 1973، دراسة علمية في مجلة مصر الحديثة، القاهرة: مركز تاريخ مصر المعاصر، العدد الثامن، 2009.
21. حامد عبد الله ربيع: سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1974.
22. محمد حسنين هيكل، "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل"، القاهرة: دار الشروق، المجلد 2، الطابعة الثامنة، نوفمبر 2001.
23. منير شفيق، " فلسطين من حق أمّة وأجيال"، المركز الفلسطيني للإعلام، 17 يناير 2022.
24. والترلاكور: الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ترجمة ونشر: المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1959.
25. ويليام كوانت: عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967، ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1994.
26. ـــــــــ: أمريكا والعرب وإسرائيل، عشر سنوات حاسمة 1967 - 1976، ترجمة: عبد العظيم حماد، القاهرة: دار المعارف، 1980.
27. يوسف صايغ: استنزاف إسرائيل نتيجة للصراع العسكري، حرب الاستنزاف، بيروت: دار القدس.
28. يوسف كعوش: الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية 1947 - 1986، القاهرة: المطابع الأميرية، 1987.

المؤلفات والمذكرات الأجنبية

1. Aaron J. Sarna: Boycott and Blacklist, AHistory of Arab Economic War Fare Against Israel, Maryland: Rowman & Littlefield, 1986.
2. Andrew McGregor: A Military History of Modern Egypt, New York: Bloomsbury Publishing, 2006.
3. Bernard Avisha: The Tragedy of Zionism, New York: Allworth press, 2002.
4. Cheryl A. Rubenberg: Israel and the American National Interest, Illinois: University of Illinois Press, 1989.
5. David Rodman: Arms transfers to Israel, East Sussex: Sussex Academic Press, 2007.
6. Edgar S. Marshall (ed), Israel: Current Issues and Historical Background, New York: Nova Publishers, 2002.

7. Federl Research Division: Israel A Country Study, Montana: Kessinger Publishing, 2004.

8. Gad Barrilai: War Internal Conflicts, and Political order, New York: Sunny Press, 1996.

9. George Walter: The Albatross of Decisive Victory, Connecticut: Green Wood Publishing Group, 2000.

10. Heather Lehr Wagner: Modern Peace Makers, Anwar Sadat and Menachem Begin, New York: Chelsea House Publishers, 2007.

11. Karen Dawisha: Soviet Foreign Policy towards Egypt, London: the Macmilan Press, 1979.

12. Kenneth W.Stein: Heroic Diplomacy, New York, 1999.

13. Marwan Iskandar: The Arab Boycott of Israel, Beirut: Palestine Liberation Organization, 1966.

المرفقات

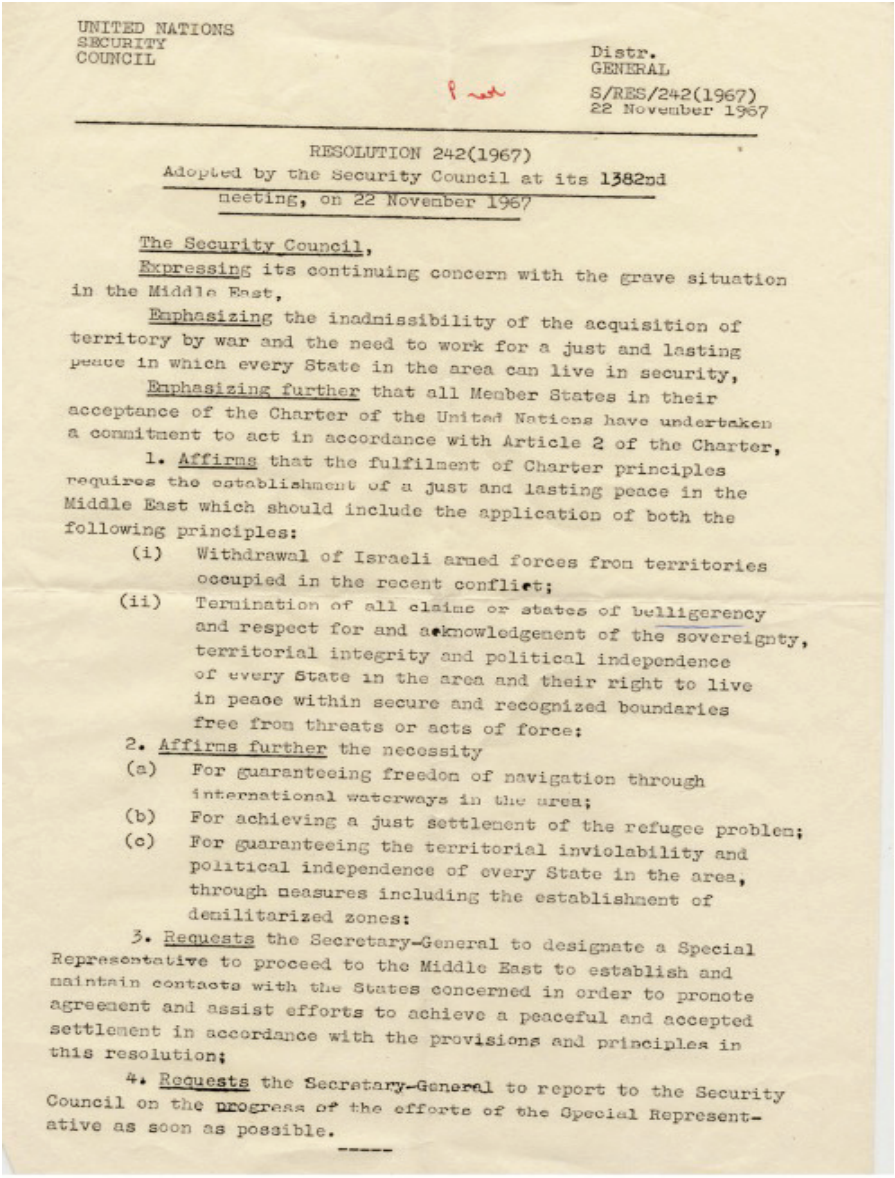

UNITED NATIONS
SECURITY
COUNCIL

Distr.
GENERAL

S/RES/242(1967)
22 November 1967

RESOLUTION 242(1967)

Adopted by the Security Council at its 1382nd meeting, on 22 November 1967

The Security Council,

Expressing its continuing concern with the grave situation in the Middle East,

Emphasizing the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every State in the area can live in security,

Emphasizing further that all Member States in their acceptance of the Charter of the United Nations have undertaken a commitment to act in accordance with Article 2 of the Charter,

1. Affirms that the fulfilment of Charter principles requires the establishment of a just and lasting peace in the Middle East which should include the application of both the following principles:

(i) Withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the recent conflict;

(ii) Termination of all claims or states of belligerency and respect for and acknowledgement of the sovereignty, territorial integrity and political independence of every State in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries free from threats or acts of force;

2. Affirms further the necessity

(a) For guaranteeing freedom of navigation through international waterways in the area;

(b) For achieving a just settlement of the refugee problem;

(c) For guaranteeing the territorial inviolability and political independence of every State in the area, through measures including the establishment of demilitarized zones;

3. Requests the Secretary-General to designate a Special Representative to proceed to the Middle East to establish and maintain contacts with the States concerned in order to promote agreement and assist efforts to achieve a peaceful and accepted settlement in accordance with the provisions and principles in this resolution;

4. Requests the Secretary-General to report to the Security Council on the progress of the efforts of the Special Representative as soon as possible.

قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي نص على وقف إطلاق النار، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

لقاء "الصمود العربي" يوليو 1967، الذي جمع بين رؤساء الدول العربية الخمسة: الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف والرئيس السوداني الأزهري والرئيس السوري نور الدين الأتاسي في القاهرة.

قمة الخرطوم أغسطس 1967

الأهرام

معركة عنيفة فى منطقة "رأس العش" تستمر ٧ ساعات

خسائر العدو فى المعدات ٣ دبابات و ١١ مدرعة

بومدين يصل اليوم الى القاهرة لمحادثات هامة مع عبد الناصر

عبد الناصر يستقبل بحبوت أندرا غاندى

معركة رأس العش، يوليو 1967

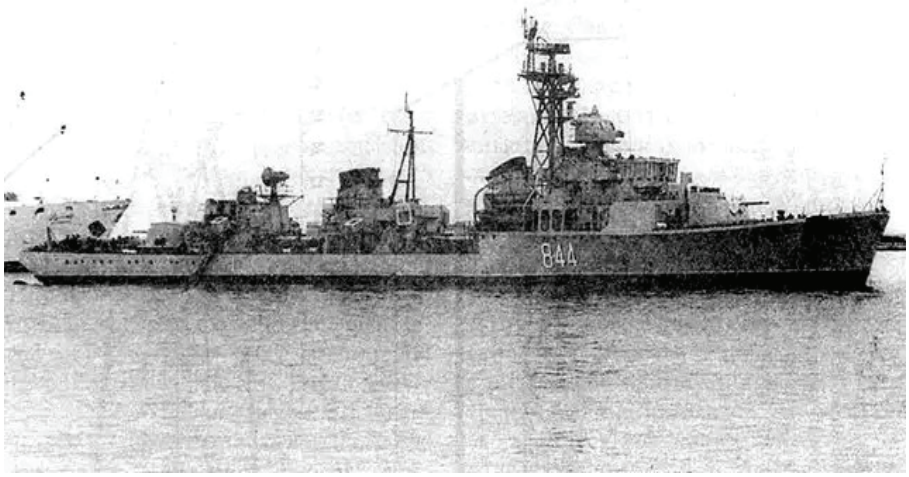

عملية قصف منطقتي رمانة وبالوظة، نوفمبر 1969

الأهرام

٨ صفحات

١٥ مليما

نسف حفار البترول الذى كانت اسرائيل تريد استعماله فى خليج السويس

الحفار نسف وهو فى ميناء ابيدجان بساحل العاج

الصحف البريطانية تنشر تفصيلات مثيرة عن العملية

الأنباء تقول أن العملية الجريئة قام بها كوماندوز مصريون

تصريحات عصبية لديان تثير دهشة فى الأمم المتحدة

مؤتمر صحفى مفاجئ علنيكسون يتحدث فيه عن الموقف فى الشرق الاوسط

ضرب ٥ مستعمرات فى الجليل

تمت مناقشة الميزانية الجديدة

فى اجتماع موسع برياسة عبد الناصر

عملية تدمير الحفار كيتينج في أبيدجان، مارس 1970

معركة الكرامة، 21 مارس 1968

إحراق المسجد الأقصى 1969

استقبال الرئيس جمال عبد الناصر رؤساء وفود منظمات المقاومة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

محادثات الرئيس جمال عبد الناصر مع الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف، يوليو 1968

مؤتمر القمة العربية بالرباط، ديسمبر 1969

أحداث أيلول الأسود، الأردن سبتمبر 1970

استقبال الرئيس جمال عبد الناصر للقادة العرب لمناقشة الأوضاع في الأردن، سبتمبر 1970

قمة القاهرة، سبتمبر1970، لمناقشة الأوضاع في الأردن

اتفاق ملك الأردن، الملك حسين بن طلال، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، على الوقف الفوري لكل العمليات العسكرية لكلا الطرفين، وعودة القوات المسلحة الأردنية إلى قواعدها الطبيعية وكذلك بالنسبة للقوات الفدائية الفلسطينية. كما تم الاتفاق أن تقوم سلطات الأمن الداخلي بحفظ الأمن في البلاد مع إطلاق سراح المعتقلين لدي كلا الجانبين وعودة الأوضاع في الأردن إلى ما كانت عليه قبل بدء الاشتباكات.

DECLASSIFIED
Authority NND 009029
NARA Date 10/30/00

MEMORANDUM

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

TOP SECRET/SENSITIVE
EXCLUSIVELY EYES ONLY

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS:
Mr. Muhammad Hafez Ismail, Egyptian Presidential Adviser for National Security Affairs
Ambassador Jamal-al-din Barakat, Presidential Office
Dr. Abd-al-Hadi Makhluf, Mr. Ismail's Chef de Cabinet
Mr. Ahmad Mahir al Sayyid, Mr. Ismail's Staff
Mr. Ihab Said Wahba, Mr. Ismail's Staff

Dr. Henry A. Kissinger, Assistant to the President for National Security Affairs
Mr. Alfred L. (Roy) Atherton, Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs
Mr. Harold H. Saunders, NSC Senior Staff
Mr. Peter W. Rodman, NSC Staff
Miss Irene C. Derus, Notetaker

PLACE: Moulin St. Fargeau
Rochefort, France

DATE AND TIME: Sunday, May 20, 1973
10:15 a.m. - 3:20 p.m.

[The group first gathered in the living room of the house for coffee and light conversation. They adjourned to the meeting room about 10:35 a.m. and the meeting began.]

Dr. Kissinger: I don't know who is technically the host at this meeting.

الصفحة الأولى من نص محادثات مستشار الأمن القومي المصري حافظ إسماعيل مع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، 20 مايو 1973

الأهرام

رئيس التحرير
محمد حسنين هيكل

٨ صفحات

١٥ مليما

Al-Ahram

الهجوم الشامل الذى بدأه الجيش المصرى فجر أمس يواصل اندفاعه

القوات المصرية تشق طريقها بمعارك لم يسبق لها مثيل فى عنفها على طول خط الجبهة

بعد ١٢ ساعة من بداية الهجوم كانت قواتنا قد تقدمت على مساحات واسعة بعد أن دمرت للعدو ١٥٠ دبابة

تل أبيب تعلن مصرع الجنرال مندلر القائد العام الاسرائيلى للمدرعات فى جبهة سيناء

هيرتزوج يقول : « القوات الاسرائيلية فى سيناء تمر بمرحلة حرجة »

ديان يقول للاسرائيليين : نحن فى حرب مختلفة جدا ٠٠ ثقيلة بأيامها وثقيلة بدمائها

كتب المحرر العسكرى للاهرام : يواصل الجيش المصرى اندفاعه باصرار عنيد فى عمق سيناء بالهجوم الشامل الذى بداه – بطول الجبهة – مع أول ضوء من صباح أمس • ويشق الجيش طريقه فى قتال مرير ضد قوات مدرعة ضخمة حشدها العدو وتحاول التشبث بالارض •

■ معركة جوية فى شمال الدلتا

أزمة مع فرنسا تثيرها اسرائيل

بدعوى اشتراك الميراج الليبى فى المعركة

½ مرتبات الليبيين فى الكويز تحول للمعركة

حملة اسرائيلية لوقف القتال

قوات الأردن

نائب نيكسون الجديد

السعودية تشترك

■ ديان يتحدث عن مرارة القتال

الجنرال مندلر قائد المدرعات الذى قتل أمس

الجبهة السورية

القوات السورية تقاتل ببسالة وتتصدى لكل الهجمات التى شنها العدو

■ البيانات العسكرية المصرية

البترول رقم ٧

٧ دول بترول عربية

هل يتوقف مفعول مزيل رائحة العرق الذى تستعمله قبل الوقت الذى تتوقعه له ؟؟

ديوكولونيا

Deocologne Spray Deodorant

سبراى ديودرنت

4711

حرب السادس من أكتوبر

الرئيس أنور السادات مع الملك فيصل أعلى حصن من حصون خط بارليف بعد الحرب

At its 1736th meeting, on 13 August 1973, the Council decided to invite the representatives of Lebanon, Israel, Egypt and Iraq to participate, without vote, in the discussion of the item entitled "The situation in the Middle East: Letter dated 11 August 1973 from the Permanent Representative of Lebanon to the United Nations addressed to the President of the Security Council (S/10983)".[24]

At its 1737th meeting, on 14 August 1973, the Council decided to invite the representative of Democratic Yemen to participate, without vote, in the discussion of the question.

Resolution 337 (1973)
of 15 August 1973

The Security Council,

Having considered the agenda contained in document S/Agenda/1736,

Having noted the contents of the letter from the Permanent Representative of Lebanon addressed to the President of the Security Council (S/10983),

Having heard the statement of the representative of Lebanon concerning the violation of Lebanon's sovereignty and territorial integrity and the hijacking, by the Israeli air force, of a Lebanese civilian airliner on lease to Iraqi Airways,[25]

Gravely concerned that such an act carried out by Israel, a Member of the United Nations, constitutes a serious interference with international civil aviation and a violation of the Charter of the United Nations,

Recognizing that such an act could jeopardize the lives and safety of passengers and crew and violates the provisions of international conventions safeguarding civil aviation,

Recalling its resolutions 262 (1968) of 31 December 1968 and 286 (1970) of 9 September 1970,

1. *Condemns* the Government of Israel for violating Lebanon's sovereignty and territorial integrity and for the forcible diversion and seizure by the Israeli air force of a Lebanese airliner from Lebanon's air space;

2. *Considers* that these actions by Israel constitute a violation of the Lebanese-Israeli Armistice Agreement of 1949, the cease-fire resolutions of the Security Council of 1967, the provisions of the Charter of the United Nations, the international conventions on civil aviation and the principles of international law and morality;

3. *Calls* on the International Civil Aviation Organization to take due account of this resolution when considering adequate measures to safeguard international civil aviation against these actions;

4. *Calls* on Israel to desist from any and all acts that violate Lebanon's sovereignty and territorial integrity and endanger the safety of international civil aviation and solemnly warns Israel that, if such acts are repeated, the Council will consider taking adequate steps or measures to enforce its resolutions.

Adopted unanimously at the 1740th meeting

Decisions

At its 1743rd meeting, on 8 October 1973, the Council decided to invite the representatives of Egypt, Israel and the Syrian Arab Republic to participate, without vote, in the discussion of the item entitled "The situation in the Middle East: Letter dated 7 October 1973 from the Permanent Representative of the United States of America to the United Nations addressed to the President of the Security Council (S/11010)".[26]

At its 1745th meeting, on 11 October 1973, the Council decided to invite the representatives of Nigeria and Saudi Arabia to participate, without vote, in the discussion of the item.

Resolution 338 (1973)
of 22 October 1973

The Security Council

1. *Calls upon* all parties to the present fighting to cease all firing and terminate all military activity immediately, no later than 12 hours after the moment of the adoption of this decision, in the positions they now occupy;

2. *Calls upon* the parties concerned to start immediately after the cease-fire the implementation of Security Council resolution 242 (1967) in all of its parts;

3. *Decides* that, immediately and concurrently with the cease-fire, negotiations shall start between the parties concerned under appropriate auspices aimed at establishing a just and durable peace in the Middle East.

Adopted at the 1747th meeting by 14 votes to none[27]

نص القرار رقم 338، الذي تقرر فيه وقف إطلاق النار في الساعة السابعة مساءً يوم الثاني والعشرين من أكتوبر على خطوط القتال الراهنة، وبدء المفاوضات المباشرة بين الطرفين المصري والإسرائيلي، مع تنفيذ قرار 242 السابق لمجلس الأمن.

مفاوضات الكيلو 101

مؤتمر جنيف للسلام الذي انعقد يومي 21 و22 ديسمبر 1973

لقاءات السادات مع كيسنجر خلال جولات التفاوض بشأن اتفاق فض الاشتباك الأول والثاني

زيارة السادات إلى القدس، 19 نوفمبر 1977

خطاب السادات بالكنيست الإسرائيلي

الفصل الخامس

الأطماع الصهيونية في سيناء وموقف مصر من مشروعات التوطين

أظهرت محاولات التوسع الاستعماري للغرب في الشرق العربي اتخاذها من مشاريع توطين اليهود في فلسطين ذريعة للتدخل في مصير هذا الجزء من العالم، وذلك من خلال العمل بشكل دؤوب على تحقيق هدفها الكبير المتمثل في تأسيس كيان يهودي حليف يتم تسخيره لخدمة المصالح الاستعمارية الغربية نفسها.

أولاً: مشروعات التوطين في ظل الاحتلال البريطاني لمصر:

في أعقاب احتلالها لقبرص عام 1878 ومصر عام 1881؛ أخذت بريطانيا تسعى جاهدة لإقامة أنظمة حكم موالية لها في منطقة شرق البحر المتوسط، تقوم بتأمين قناة السويس، شريانها الحيوي، ولحماية مصالحها الاستعمارية. وكان هذا الاتجاه الاستعماري بمثابة عامل مشجع للقيام بمحاولة إنشاء دولة يهودية، حيث شهدت تلك الفترة عدة محاولات في هذا الاتجاه.

1. مشروع بول فريدمان (1890-1892):

استهدف أول المشروعات الاستيطانية في تلك الفترة أرض مدين، المنطقة الساحلية الواقعة شمال غرب الجزيرة العربية، حيث تتاخم حدودها الشمالية مدينة العقبة الأردنية وتمتد جنوبًا مسافة 400 كيلو متر حتى تصل مرفأ "الوجه". ولم يكن عدد سكانها في نهاية القرن التاسع عشر يتجاوز العشرون ألف نسمة، وكانوا ينتمون في غالبيتهم إلى قبائل بدوية تعتمد في حياتها على الرعي وتربية الماشية. وخضعت هذه المنطقة عام 1891 للإشراف البريطاني، حيث كانت تتبع في إدارتها مركز السويس. وقد ارتبط اسم مدين بالمشروع الذي قام به "بول فريدمان" عام 1891، والذي كان يهدف إلى إقامة مستوطنات يهودية فيها لتشكيل نواة دولة يهودية.

وفي نهاية عام 1890 قام فريدمان بزيارة خاطفة إلى منطقة مدين، حيث عاد بعدد كبير من الصناديق محملة بعينات من المعادن والصخور؛ ليقوم بتحليلها في مختبرات أوروبا. وقد نشر في برلين عام 1891 كتيبًا بعنوان "أرض مدين" تحدث فيه عن خصوبة أرضها وثرواتها المعدنية الهائلة، بالإضافة إلى طبيعة سكانها الطيبة، ومناخها الملائم. كما أكد فيه أن قيام دولة يهودية في هذه المنطقة سيوفر لليهود إمكانات اقتصادية واسعة، تمكنهم فيما بعد من مد نفوذهم إلى فلسطين والبلاد المجاورة بسهولة فائقة. وقد أرسل فريدمان هذا الكتيب إلى عدد كبير من الزعماء في دول أوروبا الغربية، لحثهم على إقناع أكبر عدد من اليهود للهجرة إلى أرض مدين، مؤكدًا لهم أن أهلها متسامحون وسيرحبون بقدومهم. وأشار أيضًا إلى أن الكثيرين من سكان تلك المنطقة يتصفون

بالكثير من العادات اليهودية، بل أنه انتهى إلى القول بأن مدين كانت تشكل في الماضي جزءً من المملكة اليهودية القديمة.

وقام فريدمان باتصالات مكثفة مع المسؤولين البريطانيين. فبدأ اتصالاته بـ "إيفلينج بارنج Evelyn Baring" المعتمد البريطاني في مصر في عام 1890، ونجح في تأمين موافقته على إنشاء مستوطنات يهودية في تلك المنطقة. بل أنه تلقى من بارنج وعدًا بتسهيل مهمته لدى الحكومة المصرية والبريطانية لتأمين تأييدهما لمشروعه، وطلب منه أن يتوجه إلى لندن لتقديم مذكرة بتفاصيل مشروعه إلى رئيس وزراء بريطانيا "روبرت سيسل Robert Cecil"، الذي سبق لبارنج أن أطلعه على خطوطه العريضة. وقد تضمنت بنود هذا المشروع إقامة مستعمرة يهودية في مدين تتمتع بالاستقلال الذاتي تحت إشراف بريطانيا، لتكون تلك المستعمرة تمهيدًا لحل مشكلة يهود أوروبا الشرقية عن طريق البدء في نقلهم إلى مدين؛ لإنقاذهم من المعاناة التي كانوا يتعرضون لها، وحمايتهم من الانخراط في سلك "الأحزاب الثورية"، ووضع حد لهجراتهم إلى أوروبا الغربية والعالم الجديد. وتضمن المشروع كذلك تشكيل قوة مسلحة يهودية بمدين تتلقى تدريبات عسكرية على أيدي ضباط محترفين سواء كانوا من بريطانيا أو من غيرها من الدول الأوروبية؛ لتتمكن هذه القوة من فرض هيبتها على "البدو"، والمحافظة بالتالي على أمن واستقرار المنطقة. كما تضمن إنشاء خط حديدي يربط مصر بالهند، وهو ما سيختصر الرحلة بينهما بأربعة أو خمسة أيام على الأقل، على أن يقوم المستوطنون اليهود بتوفير الحماية اللازمة له عبر الصحراء العربية.

وكانت الموافقة الضمنية من جانب بريطانيا كافية لفريدمان، فقد قام بجمع عدد من المجندين والمتطوعين من علماء ومهندسين وكيماويين وجغرافيين، بلغ عددهم خمسين شخصًا، وقد تلقى هؤلاء المتطوعون بالإضافة إلى ثلاث عائلات من اليهود المهاجرين تدريبات عسكرية في معسكرات خاصة في المجر والنمسا، وقام بالإشراف على تدريبهم ضابط ألماني يدعى "لوثر فون سيباخ Luther Von Seebach".

وقد قام فريدمان بشراء يخت تجاري أسماه "إسرائيل" بالإضافة إلى كميات كبيرة من الذخائر والمدافع، كانت قد زودته بها الحكومة النمساوية، وانضم إليه أثناء توقفه في

الإسكندرية عدد من اليهود المصريين. ثم توجهت الحملة بعد ذلك صوب الطور، ومنها إلى مكان يسمى "شرماء"، حيث نصب فريدمان وجماعته الخيام في وادٍ قرب مدين. وبدأ رجال الحملة يتوجهون جنوبًا بغية القيام باتصالات مع سكان المنطقة وإقناعهم بالتخلي عن أراضيهم مقابل حصولهم على كميات كبيرة من الأموال. وقد نجح فريدمان في شراء بعض الأراضي قرب قلعة "المويلح"، وأخذ يقوم بمحاولات أخرى لشراء المزيد من الأراضي. غير أنه بدأ يواجه صعوبات جمة من السكان العرب الذين لم يصدقوا ما كان يخدعهم به من أنه يريد الإقامة في جوارهم دون أن يحل بهم أدنى أذى، خصوصًا عندما شاهدوا عنايته بتعليم من معه من المهاجرين الفنون الحربية. وفي الوقت نفسه، بدأت الحملة تواجه معارضة شديدة من بعض كبار الرأسماليين اليهود الذين شككوا في جدوى هذه الحملة، كما تمرد بعض أفراد الحملة على النظام العسكري البروسي الصارم الذي فرضه عليهم القائد العسكري فون سيباخ، ورفضوا احتمال قسوة الحياة في الصحراء، ما دفع فريدمان إلى طرد أولئك المتمردين من المعسكر.

وسرعان ما لحق الفشل بمشروع فريدمان، حيث تراجعت الحكومة البريطانية عن تأييدها له نتيجة لازدياد معارضة السكان المحليين، بالإضافة إلى تخلي ذوي النفوذ من الرأسماليين اليهود عن تأييدهم للحملة. وبناءً عليه، طلبت الحكومة البريطانية من فريدمان إنهاء مغامراته والانسحاب من مدين.

2. محاولات ديفيد تريتش David Treitsh:

بعد مجيء الاحتلال البريطاني للمنطقة، إلى قبرص عام 1878، ثم إلى مصر عام 1882، بدأت تطلعات اليهود لتنفيذ مشروعات الاستيطان في المنطقة، فحاولوا إقناع البريطانيين بتوطين اليهود في أي من المناطق الخاضعة لهم، وبدأوا بقبرص باعتبارها جزءً من فلسطين الكبرى التي يسعون إليها. فقام أحد الصهاينة المتحمسين ويدعى "ديفيد تريتش"، بإبراز العلاقة التاريخية بين قبرص واليهود لإقناعهم بإمكانية الاستيطان في قبرص كي تصبح بمثابة قاعدة تحت الحماية البريطانية، ينطلق منها اليهود بعد تجميع قواهم البشرية وخاصة تلك الموجودة في أوروبا الشرقية للتغلغل في فلسطين فيما بعد والاستيلاء عليها.

وقبيل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، ألح تريتش على "ثيودر هرتزل Theodor Herzl" لإثارة مسألة قبرص أمام المؤتمر، غير أن الأخير طلب تأجيل ذلك، فكرر ديفيد تريتش طلبه خلال المؤتمر الصهيوني الثاني عام 1898، وأضاف بأنه قد بات من الضروري إعطاء الحركة الصهيونية أهدافًا إقليمية قريبة المنال، مع الاحتفاظ بفلسطين كهدف نهائي.

وقد وجدت دعوة تريتش وأفكاره الاستيطانية مؤيدين لها في أوساط الحركة الصهيونية، وارتفعت أصوات تشير إلى أن الحصول على قبرص يضمن للمهاجرين اليهود الحصول على الجنسية البريطانية، وبالتالي يسهل عليهم الانتقال إلى فلسطين متى أرادوا ذلك. ولم تتورع تلك الأصوات عن الاستناد إلى التلمود مشيرة إلى أن قبرص جزء لا يتجزأ من أرض الميعاد الممتدة عبر فلسطين الكبرى. وكان يتزعم هذا الاتجاه رجل الدين اليهودي الألماني "أرون ماركوس Aaron Marcus"، الذي سبق أن اقترح على هرتزل عام 1896 تكوين جيش من متطوعي يهود أوروبا الشرقية، للاستيلاء على أي بقعة استيطانية ضمن أرض الميعاد، للبدء في توطين الهجرات اليهودية الوافدة من روسيا وأوروبا الشرقية.

وقد استغل تريتش فرصة انعقاد المؤتمر الصهيوني الثالث عام 1899 ليطرح من جديد مسألة الاستيطان في قبرص. كما تمكن - بمساندة من هرتزل - من تأليف لجنة في برلين، ضمت عددًا من كبار الصهاينة، كان من بينهم "ديفيد فولفزون David Wolffsohn" (يهودي ليتواني) و"أوتو فاربورغ Otto Warburg" (يهودي ألماني)، وتم الاتفاق على أن يقوم تريتش بجولة في أوروبا الشرقية، بينما يتجه فاربورغ إلى قبرص، على أن يلحق به تريتش بعد أن يكون قد جمع عددًا كافيًا من المتطوعين اليهود للهجرة إلى الجزيرة. وقد ألح تريتش على هرتزل بأنه آن الأوان للإفصاح علنًا عن حقيقة المشروع الاستيطاني للحركة الصهيونية الذي يشمل فلسطين وما جاورها من البلدان الممتدة من النيل إلى الفرات بما فيها جزيرة قبرص، وذلك لاستيعاب أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب اليهودي. ولكن هرتزل كان يدرك أن الاستجابة لنداء تريتش، والكشف عن حجم الرقعة الاستيطانية التي تسعى الحركة الصهيونية للحصول عليها، سيثير العديد من المصاعب والتحديات من جانب السكان المحليين، إضافة إلى أن التبني العلني لمقترح تريتش في هذه المرحلة، والتوجه نحو استيطان قبرص قبل الاستحواذ على فلسطين؛ سيثير عليه

أيضًا نقمة جماعة أحباء صهيون الذين كانوا يعارضون أي مشروع استيطان يهودي بديلاً عن فلسطين، ولذا فإن هرتزل آثر في هذه المرحلة اتباع أسلوب التأييد الضمني لمشروع قبرص، حتى يتسنى له التغلب على العقبات التي تواجه البدء في تنفيذه.

وقد بدأ هرتزل في عام 1902 القيام باتصالات دبلوماسية وسياسية للحصول من بريطانيا على براءة الاستيطان في قبرص، وقد تمكن "ليوبولد جرينبرج Leopold Greenberg" رئيس تحرير جريدة الجويش كرونيكل في 22 أكتوبر عام 1902 من ترتيب مقابلة بين هرتزل و"جوزيف تشامبرلين " Joseph Chamberlain وزير المستعمرات البريطاني الذي كان هرتزل يرى فيه الرجل الوحيد الذي باستطاعته المساعدة في توطين اليهود في إحدى البقاع الاستيطانية ضمن الممتلكات البريطانية. وقد دار البحث في الاجتماع حول المخططات الصهيونية فيما يتعلق بقبرص والعريش وشبه جزيرة سيناء، حيث أبدى تشامبرلين موافقته المبدئية على فكرة إنشاء مستعمرة يهودية تتمتع بحكم ذاتي إما في قبرص وإما في سيناء. وبالنسبة لقبرص، بالتحديد، أبدى تشامبرلين تخوفه من نتائج معارضة السكان القبارصة للمشروع الصهيوني، لا سيما أن غالبية السكان من اليونان المسيحيين الذين ستتبنى قضيتهم، لا محالة، كلاً من اليونان وروسيا، وستثيران مشاكل كبيرة لبريطانيا يصعب عليها مواجهتها بسهولة. وقد ألمح تشامبرلين أيضًا إلى أن حكومته المحافظة لا تستطيع إحلال اليهود محل سكان مسيحيين لهم ارتباطات وثيقة بالعالم الأوروبي. ولذا فقد اقترح تشامبرلين على هرتزل تحديد بقعة أخرى من الممتلكات البريطانية لا يوجد بها سكان مسيحيون بيض، فعندئذ يمكن التحدث بشأنها.

واقترح هرتزل على تشامبرلين إخفاء أي اتفاق قد يتم بينهما حول قبرص خوفًا من أية ردود فعل سلبية قد تنشأ، ويبدو أن تشامبرلين وافق على خطة هرتزل بالنسبة لقبرص، ولكنه اشترط عليه التركيز أولاً على بناء مستوطنات يهودية في العريش وسيناء، حتى إذا ما نجحت هذه التجربة وثبتت جديتها، وأبدى السكان القبارصة اليونان حينها استعدادًا للسماح لليهود بشراء جزء من أراضيهم لبناء مستوطنات يهودية شبيهة بغية إنعاش الاقتصاد في جزيرتهم، فإن الحكومة البريطانية لن تمانع في ذلك.

ولـدى تسـرب أنبـاء المقابلـة بيـن تشـامبرلين وهرتـزل؛ تحمـس تريتـش مـن جديـد، وأخـذ في مطلـع عـام 1903 يقـوم باتصـالات مـع المنـدوب السـامي البريطانـي فـي قبـرص، فـي محاولـة منـه لإقناعـه بالسـماح للمسـتوطنين اليهـود بالتوجـه مـن جديـد لقبـرص. وقـدم لـه تريتـش اقتراحًـا بتكويـن شـركة اسـتثمارية يهوديـة تعمـل علـى تطويـر الجزيـرة وإنعاشـها، ولكـن فضـل المسـؤولون البريطانيـون أن يكـون اتصالهـم مـع هرتـزل دون غيـره. واقتصـر الأمـر علـى موافقـة المنـدوب السـامي البريطانـي علـى السـماح لليهـود بشـراء مسـاحة محـدودة مـن الأراضـي، وعلـى أن يتـم ذلـك بشـكل فـردي لا جماعـي. ومـن ثـم أيقـن تريتـش أنـه لا جـدوى مـن متابعـة جهوده مـن أجـل مشـروع قبـرص، وأن عليـه التوقـف فـي تلـك المرحلـة، وأن الأولـى مسـاندة ودعـم هرتـزل فـي العمـل مـن أجـل بنـاء مسـتوطنات يهوديـة فـي منطقـة العريـش وسـيناء.

3. مشروع الاستيطان اليهودي في العريش وسيناء:

كانـت الخطـوة الأولـى للحركـة الصهيونيـة فـي مصـر- رغـم ضعفهـا - فـي نهايـة القـرن 19، وبالتحديـد فـي عـام 1897، حينمـا أسـس يهـودي مـن بلغاريـا يدعـى "جوزيـف ماركـو بـاروخ Joseph Marco Baruch" - بعـد عـام واحـد مـن قدومـه إلـى مصـر - أول جمعيـة صهيونيـة مـن مجموعـة قليلـة مـن اليهـود "الأشـكناز"، القادميـن مـن أوروبـا، أطلـق عليهـا جمعيـة "باركوخيـا الصهيونيـة". وقـد عملـت تلـك الجمعيـة فـي الدعـوة للحركـة الصهيونيـة ونشـر أفكارهـا، وامتـدت فروعهـا إلـى الإسـكندرية وبورسـعيد وطنطـا والمنصـورة. وقـد أعلنـت تبنيهـا لبرنامـج المؤتمـر الصهيونـي، الـذي عقـد فـي بـازل بسويسـرا 1897، والـذي حـدد هـدف الصهيونيـة وهـو إقامـة وطـن قومـي لليهـود فـي فلسـطين. ومـن ثـم، بـدأت الجمعيـة التواصل مـع هرتـزل الـذي اتجهـت أطماعـه فـي ذلـك الوقـت صـوب سـيناء.

وفـي بـادئ الأمـر، حـاول هرتـزل الحصـول علـى تأييـد ألمانيـا لفكـرة الحصـول علـى كيـان قومـي لليهـود، ففـي شـهر أكتوبـر عـام 1898، اسـتطاع هرتـزل مقابلـة القيصـر الألمانـي "وليـام الثانـي Wilhelm II" فـي إسـطنبول، خلال رحلـة القيصـر المخطـط لهـا إلـى القـدس، وشـرح لـه طموحاتـه الاسـتيطانية، سـواء فـي سـيناء أو فلسـطين، ووعـده بـأن أي كيـان يهـودي فـي الشـرق سـوف يكـون تابعًـا لألمانيـا، وأنـه سـوف يعمـل علـى تفريـغ ألمانيـا مـن كل العناصـر المشـاغبة والثوريـة (اليهوديـة) التـي تزعـج القيصـر. وقـد راقـت الفكـرة للقيصـر للتخلـص مـن كتلـة

يهودية كبيرة وتهجيرها من ألمانيا، وأيضًا لاستثمار وجود هذه الكتلة في الشرق لصالح توسيع النفوذ الألماني. إلا أنه سرعان ما تراجع عن تحمسه لهذه الفكرة.

ومع فشله، سرعان ما تحول هرتزل إلى بريطانيا ليحصل على دعمها لمسألة الاستيطان اليهودي في منطقة العريش وسيناء، وكانت تلك الفكرة قد أُثيرت أثناء لقاء هرتزل مع تشامبرلين في عام 1902، حيث اتفقا على اختيار منطقة العريش الساحلية في المرحلة الأولى ليُقيم اليهود فيها نواة لدولة تتمتع بالحكم الذاتي تحت الإشراف البريطاني.

وفي أعقاب مقابلته مع تشامبرلين، قام هرتزل بتقديم مذكرة إلى وزير الخارجية البريطاني "اللورد لانسداون Lord Lansdowne "، شرح فيها خطته، وأوضح مدى الفائدة التي تعود على المصالح البريطانية من وراء كسب ولاء عشرة ملايين يهودي لتعزيز نفوذ بريطانيا، وأن هؤلاء جميعًا سيكونون رهن إشارة بريطانيا، يضحون من أجلها لكي تظل دولة عظمى. وقد أبدى اللورد لانسداون تأييده للمشروع الاستيطاني اليهودي في العريش وسيناء، ووعد بالاتصال بـ "اللورد كرومر" في القاهرة بخصوص تسهيل مهمة أي مبعوث ترسله المنظمة الصهيونية للقيام بدراسات استطلاعية حول هذا الموضوع.

وفي مطلع نوفمبر عام 1902 قررت المنظمة الصهيونية إرسال "ليوبولد جرينبرج .L J. Greenberg" إلى القاهرة، وأوصاه هرتزل بالبقاء فيها حتى يتسنى له الحصول على براءة استيطان واستعمار موقعة من الحكومة المصرية. ولدى وصوله إلى القاهرة قابل ليوبولد اللورد كرومر وعددًا من المسؤولين المصريين، وأرسل في أعقاب ذلك تقريرًا مشجعًا إلى هرتزل، كشف فيه النقاب عن رأي كرومر بإمكانية تنفيذ المشروع شريطة قيام عدد من الخبراء المختصين بدراسة طبيعة المنطقة المقترحة لتوطين اليهود قبل البت بالأمر نهائيًا.

وفي منتصف يناير عام 1903 سارع هرتزل إلى تأليف لجنة من الخبراء برئاسة الكولونيل "جولد سميد Goldsmid" وضمت في عضويتها "ليوبولد كسلر Leopold Kessler " الذي أوكل إليها مهمة الاتصال باليهود المصريين، والعمل على كسب دعمهم وتأييدهم للمشروع. وقد حدد هرتزل مهمة اللجنة بدراسة إمكانية الاستيطان في القسم

الشمالي من شبه جزيرة سيناء، والبحث في الوسائل والإمكانات التي تسمح باستعمار الأرياف والمدن في المنطقة الواقعة على البحر المتوسط بقناة السويس والحدود التركية على الساحل. بالإضافة إلى البحث في أفضل السبل لري الصحراء، ودراسة إمكانية ضخ مياه النيل إليها عبر قناة السويس أو تحتها، وتقدير مدى تكلفة هذا المشروع. وقد أوصاهم هرتزل باللجوء إلى الكتمان في عملهم وعدم نشر أي خبر يتعلق بالمهام المنوطة بهم خوفًا من أية ردود فعل مصرية تعوق سير العملية. وأصدر تعليماته لرئيس اللجنة لمحاولة تضليل المسؤولين البريطانيين بخصوص المساحة التي يريدون الاستيطان فيها، حيث أمرهم بالتوجه جنوب العقبة للقيام بمزيد من الدراسات لاكتشاف طبيعة الأرض هناك، وهي أرض مدين نفسها التي شهدت محاولة فريدمان من قبل. وكان هرتزل مهتمًا بإعادة مسح هذه المنطقة للمرة الثانية بالرغم مما يحيط بهذه العملية من صعاب جمة، وذلك لأنه كان يريد التأكد من صحة ما توصل إليه فريدمان في كتيبه "أرض مدين" بأن هذه المنطقة غنية جدًا بثرواتها المعدنية.

على أية حال، غادرت اللجنة مدينة "تريستا" متوجهة إلى العريش في مطلع فبراير عام 1903، وبقيت هناك حتى منتصف أبريل من نفس العام. وقد قدم كرومر كل التسهيلات الممكنة لأعضاء اللجنة لدراسة مدى إمكانية نجاح المشروع من الوجهة الفنية. غير أن المشروع بدأت تعترضه مصاعب رئيسية، حيث لم تكن لترضى الحركة الوطنية المصرية - التي كانت تعارض الوجود البريطاني في مصر - بأي حال من الأحوال بوجود استعمار ثانٍ يتخذ من العريش وسيناء منطلقًا له. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كرومر نفسه فقد حماسه للمشروع وأخذ يبدي تحفظات حول فكرة ري صحراء سيناء بمياه النيل، واعتبر هذه الفكرة مستحيلة التنفيذ. وقد أصدر "بطرس غالي" وزير خارجية مصر آنذاك بيانًا أعلن فيه رفض حكومته الصريح للمشروع قائلاً: "إن الخديوي لا يمكنه تحت أي مبررات أو ضغوط التخلي كليًا أو جزئيًا عن أي من الحقوق الخاصة بالسيادة المصرية. ولهذا فإن فكرة الاتفاق يجب أن تستبعد رسميًا". بينما أبدت الحكومة المصرية على لسان وزير خارجيتها عدم معارضتها لقدوم عدد من المهاجرين اليهود إلى مصر، واستعدادها لمنحهم امتيازات خاصة بالضرائب والأراضي شريطة أن يصبحوا من رعايا الدولة المحليين.

وإزاء هذه الأنباء غير المشجعة، بادر هرتزل فورًا بالسفر إلى مصر في أواخر مارس عام 1903، واجتمع بكرومر مرتين لاستطلاع حقيقة موقفه، وموقف الحكومة المصرية من المشروع، وكان واضحًا أن ردود فعل كرومر كانت فاترة وغير مشجعة. وبالرغم من أن كرومر عرض على هرتزل إعطاء اليهود قطعًا من الأراضي هنا وهناك، إلا أنه أبدى استحالة إعطائهم أرضًا متصلة بالشكل الذي توقعه الصهيونيون في بادئ الأمر. وفي أثناء وجوده في مصر اطلع هرتزل على مسودة النتائج التي توصلت إليها اللجنة، والتي أشارت إلى أن المنطقة بوضعها الحالي غير ملائمة إطلاقًا لإسكان مستوطنين من الدول الأوروبية، غير أن بعض من أعضاء اللجنة ضغطوا على باقي الأعضاء لكي يتضمن تقريرها أن هذه المنطقة الصحراوية لو توفرت فيها المياه الكافية؛ يمكنها استيعاب عدد لا بأس به من السكان. وقد استغل هرتزل ذلك لإقناع المسؤولين البريطانيين بإمكانية نقل جزء من مياه النيل لري المنطقة، ولكن التقديرات الكبيرة لكمية المياه التي تحتاجها سيناء، والبالغة خمسة أضعاف التقديرات الأولية، بالإضافة إلى عدم استعداد البريطانيين لإغلاق قناة السويس فترة طويلة ليتسنى نقل الجزء المطلوب من مياه النيل تحتها؛ أدى إلى مزيد من التردد والفتور لدى الجانب البريطاني حول إمكانية تنفيذ هذا المشروع.

وقد قام هرتزل أثناء وجوده في مصر بالاتصال ببعض زعماء الحركة الوطنية بغية كسب دعمهم وتأييدهم عن طريق كيل الوعود لهم بالمساعدات في أعقاب تأسيس دولة يهودية في المنطقة. ولكن هرتزل فشل في مسعاه، بل أنه جلب على نفسه استياء كل من كرومر وأعضاء الحكومة المصرية، فلم يجد مفرًا من مغادرة مصر قبل أن ينتهي الخبراء من إعداد تقريرهم النهائي.

وفي 6 مايو عام 1903 تلقى هرتزل برقية من جولد سميد يخبره فيها رفض كرومر والحكومة المصرية للمشروع، بحجة تعذر تأمين كمية المياه اللازمة له، فضلاً عن أن نصب المضخات على القناة يقتضي إيقاف سير السفن فيها عدة أسابيع. وبالتالي تأكد هرتزل من عدم إمكانية القيام بأي خطوات إضافية لإقناع البريطانيين بالمشروع، بعد أن أبلغوه أن المشروع غير عملي وعالي النفقات. وقد أشار "حاييم وايزمن Chaim Weitzmann"، أول رئيس لدولة إسرائيل، إلى أن مسؤولية فشل المشروع تقع على كاهل هرتزل وأعضاء البعثة الصهيونية، الذين كانوا يرفضون كل مشروع لا يضمن القيام

باستيطان على نطاق واسع. وأن البعثة من هذا المنطلق لم توافق على الاقتصار على اختيار المنطقة الساحلية الضيقة المجاورة للعريش، بالرغم من قناعتها بتوفر مياه جوفية فيها.

ثانيًا: مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين بسيناء عام 1953:

في مطلع عام 1948، بلغ عدد سكان قطاع غزة نحو 80 ألف نسمة. وقد تضاعف هذا العدد ثلاث مرات تقريبًا، بعد أن تدفق إلى القطاع، خلال حرب فلسطين وبعدها مباشرة، ما يقرب من 200 ألف لاجئ من مدن وقرى فلسطين المختلفة، توزعوا على ثمانية مخيمات. وكان قطاع غزة قد أصبح، بعد توقيع اتفاق الهدنة بين إسرائيل ومصر في 24 فبراير 1949، خاضعًا لسلطة الحاكم الإداري العام المصري، الذي تمتع بالصلاحيات نفسها التي كان يتمتع بها، قبل النكبة، المندوب السامي البريطاني.

وكانت إحدى العقبات الرئيسية التي شغلت الإسرائيليين هي التخلص من مشكلة اللاجئين، والتي كانت تشكل ضغطًا كبيرًا عليهم، وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 عام 1948، قد منح الراغبين من اللاجئين حق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، وتعويضهم عن الخسائر والأضرار التي أصابت ممتلكاتهم. وكانت إسرائيل تقابل ذلك بالرفض دومًا. ورغم تأييد الولايات المتحدة لقرار الأمم المتحدة، إلا أنها شجعت على توطين الفلسطينيين في الدول التي هُجروا إليها، متجاهلة المطالب الفلسطينية بحل قضية اللاجئين بشكل عادل، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية التي تنصلت منها الولايات المتحدة، لعدم توافقها مع السياسة الإسرائيلية التي تعارض حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم لضرورات أمنية حسب الادعاءات الإسرائيلية.

وكانت سنة 1953 قد شهدت بداية الاعتداءات الواسعة التي شنتها القوات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، بحجة الحد من الهجمات الفردية التي كانت تستهدف المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة لحدود القطاع. ففي ليلة 28 أغسطس من ذلك العام، قامت وحدة عسكرية إسرائيلية بشن هجوم على مخيم البريج ذهب ضحيته 50 مدنيًا. وردًا على ذلك الهجوم، الذي نُظر إليه باعتباره يرمي إلى تفكيك المخيمات وتمهيد الطريق أمام مشاريع توطين اللاجئين، انطلقت مظاهرة شعبية واسعة، طالب المتظاهرون خلالها بتكوين حرس وطني فلسطيني يحمي الحدود.

كما شهدت الفترة اللاحقة تحركات إسرائيلية لإفشال مساعي وزير الخارجية الأمريكي، "جون فوستر دالاس" لتسوية الأزمة في المنطقة، بعد توصل مصر وبريطانيا لاتفاق يقضي بجلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، وذلك من خلال الخطة التي اشتهرت بالاسم الرمزي "ألفا". وكانت تلك التحركات الإسرائيلية تركز على إشاعة جو من عدم الاستقرار في مصر من خلال تفجيرات نفذتها شبكة عملائها التي تم كشف أمرها وعرفت تلك الواقعة باسم "فضيحة لافون". كما ركزت إسرائيل على تصعيد التوتر بقطاع غزة، حيث شنت غارة عسكرية على قطاع غزة في 28 فبراير 1955، بذريعة مقتل أحد الإسرائيليين في مستوطنة "رحوفوت" جراء نشاط المتسللين الفلسطينيين، حيث قامت وحدة مظلات تابعة للجيش الإسرائيلي بمهاجمة معسكر عسكري مصري قرب محطة سكة الحديد في مدينة غزة، أسفر عن استشهاد 17 جنديًا وهم نيام. ثم نصبت كمينًا لقوة مصرية هرعت لنجدة جنود المعسكر، ما أسفر عن استشهاد عدد آخر من الجنود المصريين، ليبلغ عدد ضحايا الجيش المصري 38 شهيدًا ونحو 33 جريحًا. وعقب تلك الغارة، انعقد مجلس الأمن الدولي، بناءً على دعوة الحكومة المصرية، وأصدر بتاريخ 29 مارس 1955، قرارًا بإدانة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة.

وفي السابع والعشرين من سبتمبر 1955، قامت مصر بكسر احتكار الغرب توريد السلاح بقيامها بإبرام صفقة الأسلحة السوفييتية الشهيرة مع تشيكوسلوفاكيا. كما قررت القيادة المصرية بدء العمل الفدائي انطلاقًا من قطاع غزة، وذلك من خلال تشكيل وحدات فدائية فلسطينية، عهد بقيادتها إلى قائد المخابرات الحربية المصرية في قطاع غزة، "البكباشي مصطفى حافظ"، حملت اسم الكتيبة (141) وألحقت عملياتها -التي انطلقت في سبتمبر 1955- بالقوات الإسرائيلية خسائر بشرية فادحة، خلال بضعة أشهر. ولم تتوقف عمليات هذه الكتيبة إلا بعد قيام المخابرات الإسرائيلية باغتيال قائدها في يوليو 1956.

ثالثًا: مشروعات التوطين الإسرائيلية في سيناء خلال فترة احتلالها (1967-1982):

عقب هزيمة مصر في حرب يونيو 1967، ونجاح إسرائيل في السيطرة على سيناء من ضمن الأراضي التي نجحت في السيطرة عليها كنتيجة لتلك الحرب، بدأت محاولات إسرائيل لفرض حلول سياسية على الدول العربية، ظنًا منها بأن نتيجة الهزيمة القاسية

التي تلقتها الدول العربية ستدفعها للقبول بتسوية سياسية مع إسرائيل. وكانت أول تلك المحاولات، هي خطة اقترحها السياسي والقائد العسكري الإسرائيلي "إيجآل ألون Yigal Allon" على مجلس الوزراء الإسرائيلي في يوليو 1967 مباشرةً بعد انتهاء الحرب، لفرض تسوية إقليمية، وكان من بين ما تضمنته الخطة ضم قطاع غزة بأكمله إلى إسرائيل، على أن يبقى به أهل القطاع الأصليون بدون اللاجئين، والذي اقترح تهجيرهم خارج القطاع إلى الأراضي العربية المجاورة، وذلك بعد إعادة سيناء إلى مصر مع الاحتفاظ بالساحل الجنوبي الشرقي لسيناء من إيلات وحتى شرم الشيخ تحت السيطرة الإسرائيلية. واقترح أن يكون نقل اللاجئين من قطاع غزة إلى ثلاث مناطق في منطقة العريش المصرية، بتمويل إسرائيلي، على أن تبدأ المرحلة الأولى بـ 50 ألفًا منهم، وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يلق قبولاً من داخل إسرائيل أو من الحكومة، إلا أنه ظل أحد أهم المشاريع الإسرائيلية، لتسوية النزاع، التي تم طرحها منذ ذلك الوقت، وقامت إسرائيل عمليًا بتطبيق أجزاء كثيرة منه خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات والضفة الغربية.

وفي عام 1971، ظهرت الخطة الإسرائيلية الثانية، وهي خطة "أرييل شارون Ariel Sharon"، قائد المنطقة الجنوبية بالجيش الإسرائيلي، حين كان يشن حملة دموية شرسة لتصفية المقاومة الفلسطينية المسلحة داخل قطاع غزة، فكانت خطته تقوم على تفريغ قطاع غزة من سكانه، عبر نقل 12 ألف لاجئ من مخيمات القطاع ووضعهم في محطات لجوء أخرى في صحراء سيناء، بجانب نقل مئات العائلات الفلسطينية في حافلات عسكرية إلى مناطق في سيناء التي كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتوجيه عائلات أخرى نحو العريش على حدود غزة. كما تضمنت خطته منح تصاريح للفلسطينيين الذين يرغبون في المغادرة من غزة للدراسة والعمل في مصر، وتقديم حوافز مالية لتشجيعهم على ذلك. وكان الهدف من هذه الخطة هو إحداث تغيير في التوزيع السكاني في غزة بهدف القضاء على المقاومة وتخفيف الاكتظاظ السكاني، حيث كان عدد السكان في ذلك الوقت يبلغ 400 ألف نسمة. وعلى الرغم من أن هذا المشروع حظي ببعض الانتشار في ذلك الوقت، لكن في النهاية، اقتصر الأمر على سفر الفلسطينيين إلى مصر للدراسة والعودة مرة أخرى، أو الذهاب إلى دول الخليج للعمل.

ولم تقتصر خطط إسرائيل بالنسبة لسيناء على نقل اللاجئين الفلسطينيين إليها من قطاع غزة، بل كانت لديها خطط أخرى لتوطين إسرائيليين في سيناء، فقد بدأت إسرائيل في إنشاء مجموعة من المستوطنات في سيناء في أعقاب الحرب مباشرة، ففي أكتوبر 1967 قامت منظمة "ناحال" (منظمة شبه عسكرية) بالبدء في بناء أول مستوطنة على الطرف الجنوبي الغربي لبحيرة البردويل بشمال سيناء، وهي مستعمرة "ناحال يام" لتكون قرية للصيد، أما أول مستوطنة مدنية فقد أعلن عنها في أكتوبر 1968، وأنشأتها حركة موشاف التعاونية، كما قدمت الوكالة اليهودية خططًا لرئيس الوزراء "ليفي أشكول" في ديسمبر 1968 لإقامة عدد آخر من المستوطنات الزراعية. وفي الجنوب، شرعت إسرائيل في بناء مستعمرة أوفيرا في شرم الشيخ عام 1972 لتستوعب 17 ألف نسمة، وتم بناء منشآت سياحية عديدة بتلك المستعمرة، كما وضعت خطط لتوسيع مطار أوفيرا لكي يصبح ثاني أكبر مطار دولي إسرائيلي، بما يمكنه من استقبال الطائرات الضخمة.

كما خططت وزارة الدفاع الإسرائيلية في عام 1972 للبدء في إنشاء مستعمرة جديدة على ساحل سيناء الشمالي باسم "ياميت" بطول 16 كم وعرض 6 كم، وكانت تقديرات الإسرائيليين أن عدد السكان في إسرائيل سيبلغ خمسة ملايين فرد عام 1987، وأن هذا التعداد سيتطلب وجود ميناء بحري أخر لإسرائيل، ومن ثم وضعت خطط لإنشاء ميناء بحري عميق على الساحل الشمالي لسيناء.

ولكن الملاحظ أن معظم المستعمرات التي أنشأتها إسرائيل تركزت في مناطق محدودة وهي الجانب الشرقي لسيناء شرق خط العريش - رأس محمد، وبالتحديد على خليج العقبة وفي الشمال حول رفح والبحر المتوسط، وفي الجنوب في شرم الشيخ، ولم تقم بإنشاء أية مستوطنات على الجانب الغربي لهذا الخط سوى تجمعين للعاملين في مراكز حقول البترول في أبو رديس. وكان هذا يعكس رؤية إسرائيل بضرورة الاحتفاظ بتلك المساحة من أرض سيناء في أي تسوية محتملة.

وفي 16 أغسطس 1973، أعلن وزراء حزب العمل عن الوثيقة التي عرفت باسم "وثيقة جاليلي"، تضمنت أفكار الحزب، وكان من بينها إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في عدة أماكن، منها مشارف رفح، مع دراسة إنشاء ميناء عميق جنوبي غزة.

وبعد انتصار أكتوبر 1973، واتجاه السادات للتوصل إلى تسوية للنزاع مع إسرائيل برعاية أمريكية، كانت سياسة إسرائيل في كافة المفاوضات التي جرت في تلك الفترة تقوم على أنه في مقابل السلام، فإنها ستعيد جزء من سيناء لمصر، واختلف السياسيون الإسرائيليون حول مساحة هذا الجزء، ولكنهم اتفقوا جميعًا على أن يبقى هذا الجزء مجردًا من السلاح، وأن تحتفظ إسرائيل بمساحة من الأرض تتضمن في المقام الأول شرم الشيخ، وشريط على البحر المتوسط.

وفي أعقاب زيارة السادات لإسرائيل لدفع عملية المفاوضات التي كانت قد أصابها الجمود، كان لا يزال أغلبية الإسرائيليين يرون أنه لا يجب على إسرائيل أن تتخلى عن مستوطنات رفح، بل إن 40 ٪ منهم رأوا أن يتم استكمال خطط الاستيطان حتى أثناء عملية المفاوضات، وأن مستعمرة ياميت يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية كنتيجة لعدوان العرب - على حد زعمهم - في عام 1967، وذلك لما لها من أهمية، حيث تمثل حزام أمان ومنطقة حاجزة بين قطاع غزة وشمال سيناء.

وطوال المفاوضات التي سبقت اجتماعات كامب ديفيد، ظل موقف الإسرائيليين قائمًا على المناورة لانتزاع موافقة مصر على التخلي عن أي جزء من أراضي سيناء، حتى أن "عيزر وايزمان Ezra Weisman" وزير الدفاع الإسرائيلي الذي زار مصر في 20 ديسمبر 1977، اقترح على الفريق الجمسي أثناء اجتماعهم في جانكليس؛ أن يتم إجراء تعديل في الحدود بين الجانبين عن طريق مبادلة أجزاء من سيناء، والتي تضم منطقة مستوطنة ياميت مع أجزاء من صحراء النقب، فضلاً عن الإبقاء على مطاري رفح (رافديم) في شمال سيناء ومطار رأس النقب (عتصيون) في جنوب سيناء ضمن الأراضي الإسرائيلية، وهما مطاران أنشأتهما إسرائيل داخل الأراضي المصرية بالقرب من الحدود، بحجة امتلاك إسرائيل سلاحًا جويًا كبيرًا في حين لا تمتلك سوى ستة مطارات فقط. كما اقترح وايزمان أن يكون لإسرائيل محطات إنذار في جبل "حلال" (شرق سيناء)، وهو ما رفضته مصر تمامًا.

وقبيل زيارة بيجن لمصر في 25 ديسمبر 1977، وافق على خطة اقترحها شارون تقوم على تعبئة خط المستوطنات الإسرائيلية في سيناء، استنادًا إلى أن تجربة 1948 قد أوضحت أن موقع المستوطنات عامل هام وحاسم في رسم الحدود، ونفس الشيء يمكن

تطبيقه إذا ما كانت إسرائيل تتفاوض للحفاظ على شريط في شمال سيناء، فقام شارون بإقامة مستوطنات وهمية مكونة من برج للمياه وخندق للأمن وبيوت متنقلة على عجلات في العديد من الأماكن الهامة، مع وضع قوة رمزية.

كما قدم بيجن أثناء لقائه مع السادات في الإسماعيلية خلال تلك الزيارة، اقتراحًا تضمن قيام إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية عام 1967، مع بقاء القواعد الجوية الإسرائيلية في سيناء بين خطي العريش - رأس محمد والحدود الدولية، وهي "عتصيون" و"إيتام" و"أوفيرا"، ومحطتي الرصد في شرق سيناء وتقوم بتأمينها قوات إسرائيلية متحركة بحرية وبرية داخل الأراضي والمياه المصرية، وكذلك بقاء المستوطنات الإسرائيلية في منطقة العريش - رأس محمد إلى الحدود الدولية، مع الاحتفاظ بقوة عسكرية إسرائيلية لحمايتها، على أن تخضع تلك المستوطنات للقانون والمحاكم الإسرائيلية، وهو ما رفضه الوفد المصري.

واستمرت إسرائيل في ممارسة الضغوط على مصر في ذلك الوقت، فنشرت تقارير حكومية عن خططها لمستوطنة ياميت، تضمنت أن عدد سكان المستوطنة سيصل إلى ربع مليون فرد مع حلول عام 2000، في الوقت الذي لم يكن تعداد سكانها في ذلك الوقت يتجاوز 3200 فرد فقط، بينما كان عدد المزارع بها قد وصل إلى 12 مزرعة. كما نشرت أخبارًا في مطلع يناير 1978 تشير إلى أن المنظمة الصهيونية العالمية تخطط لبناء 100 مستوطنة جديدة في جنوب إسرائيل وشمال سيناء تحت اسم "المشروع الجنوبي" بهدف جذب عشرة آلاف أسرة تعيش على الزراعة و25 ألف أسرة أخرى في المجالات الخدمية والصناعية المرتبطة بها. وبعدها بشهر واحد أعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي أنه لا ضرورة لاتخاذ قرارات جديدة تتعلق بسياسة الاستيطان في سيناء، ولكن سيكون هناك توسيع للمستوطنات القائمة.

كما أعلن مناحم بيجن خلال زيارته لواشنطن في أواخر مارس 1978، ما عرف "باللاءات الستة"، وكان من بينها رفض الانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات سيناء أو وضعها تحت حماية مصرية أو حتى تحت حماية الأمم المتحدة. وكانت الحجة الإسرائيلية الظاهرة أن تلك المستوطنات لإسرائيل، تمثل ضمانة بأن السادات أو من يخلفه لن ينكث بتعهداته، ويرسل قواته إلى المنطقة منزوعة السلاح، وأنه إذا قام بذلك سيكون لدى إسرائيل المبرر

للتدخل والرد باجتياح شرق سيناء بغية الدفاع عن المستوطنات من الناحية الرسمية. ولكن كان السبب الحقيقي أن الانسحاب من مستعمرات شمال سيناء سيكون سابقة أولى من نوعها، وقد تستخدم فيما بعد للمطالبة بالتخلي عن مستعمرات إسرائيلية أخرى في فلسطين المحتلة.

ولكن عندما بدأت محادثات كامب ديفيد في 5 سبتمبر 1978، وبعد فصول من التشدد الإسرائيلي بشأن إخلاء المستعمرات، حتى كاد السادات أن يغادر المنتجع، اضطر بيجن وفريقه القبول برؤية الولايات المتحدة بالاتفاق على كل التفاصيل باستثناء مسألة إخلاء المستعمرات، حيث قام بيجن بتقديم خطاب للرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" تعهد فيه بجعل مستقبل المستوطنات موضوعًا لتصويت حر في الكنيست، وقرر السادات في خطاب آخر لكارتر بأن الاتفاق الإطاري يعتبر لاغيًا إذا لم توافق إسرائيل على إزالة المستوطنات من سيناء، وأنه لن يتم الاستمرار في التفاوض إلى أن يتحقق الحصول على هذا التأكيد من إسرائيل. وبالفعل وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي في يوم 25 سبتمبر 1978 على إزالة المستوطنات من سيناء بأغلبية 11 صوتًا مقابل صوتين وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. وعندما عرض الأمر على الكنيست، حصل على الموافقة بأغلبية 78 ٪ من الأصوات بمساندة من حزب العمل المعارض.

وبعد توقيع معاهدة السلام في مارس 1979، حاولت إسرائيل وضع العراقيل أمام انسحاب المستوطنين من العريش عندما حل موعد تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب في 25 مايو 1979، حيث طالبت بإبقاء بعض المستوطنين في العريش بعد الانسحاب، كما طالبت بالسماح للصيادين الإسرائيليين بممارسة الصيد في مياه العريش بحجة اشتباكات وقعت بين جنود إسرائيليين مع بعض مستوطني مستوطنة "نيعوت سيناء" التي تقع على مسافة كيلومترين شرق العريش أثناء محاولة إخلائهم من المستعمرة.

ومع اقتراب موعد المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء؛ تصاعدت حدة المواجهات بين الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين في مستعمرة ياميت، والتي كان يسكنها في ذلك الوقت 350 عائلة إسرائيلية، على الرغم من أن الحكومة عرضت تقديم تعويضات كبيرة لهم، فقد تلقت الأسرة الواحدة 215 ألف دولار تعويضًا عن المنازل

والمزارع، ثم تم رفعها إلى 470 ألف دولار للأسرة الواحدة. وقد انتهت المواجهات باتخاذ شارون قرارًا بتدمير المستوطنة خوفًا من محاولة المستوطنين العودة إليها بعد الانسحاب، وتجنبًا لحدوث مشاكل على الحدود بين البلدين.

رابعًا: مشروعات التوطين الإسرائيلية في سيناء بعد توقيع معاهدة السلام (غزة الكبرى):

شهدت الساحة العالمية أحداثًا كثيرة خلال الفترة التالية لحرب الخليج الثانية، أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي، واعتبار الولايات المتحدة القطب الأوحد، وتوسيع الولايات المتحدة نفوذها في المنطقة العربية. ومن هذا المنطلق، تحركت لإيجاد حلول تلبي مصالح ومتطلبات إسرائيل. ومن ثم شغلت مسألة تسوية القضية الفلسطينية الساحة الدولية، وأسفر ذلك عن بدء مفاوضات متعددة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبمشاركة الأطراف العربية والدولية، نتج عنها التوصل في سبتمبر 1993 لاتفاق "إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي"، لتتعدد بعدها مبادرات السلام دون الوصول إلى تسوية تعيد حقوق الفلسطينيين، في ضوء عدم استعداد إسرائيل للانسحاب إلى حدود عام 1967 التي قبل بها الجانب الفلسطيني، إلى جانب الرفض الإسرائيلي المطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وخلال تلك الفترة ظهرت العديد من المبادرات، تناولت طرح فكرة الدولتين، كان أهمها المشروع الذي طرحه الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون "Bill Clinton في ديسمبر عام 2000. وبطبيعة الحال اختلف مفهوم هذا الحل وفقًا لرؤية الطرفين العربي والإسرائيلي، بسبب وجود مجموعة معقدة من التفاصيل، كانت إسرائيل حريصة في كل منها على الاحتفاظ بالأرض وفرض شروطها في كافة الملفات الخاصة بالتسوية، لتقدم للفلسطينيين نموذج لا يصلح لدولة بمعناها المفهوم، وإنما يقتصر الأمر على نقل سلطة إدارة شئون الفلسطينيين والسيطرة عليهم أمنيًا، لسلطة فلسطينية تحظى بقبولها وتحقق لها الأمن. وكانت هناك قناعة بأن استمرار الأوضاع بتلك الصورة لن يدوم طويلاً، في ظل اعتبار إسرائيل للكثافة السكانية الفلسطينية - وبخاصة في غزة - قنبلة مؤقتة يجب التخلص منها، وهو ما دفع الحكومة الإسرائيلية بقيادة "أرييل شارون" في ديسمبر عام 2003 للإعلان عن خطة للانسحاب من غزة بدون اتفاق، فيما عرف بـ "خطة فك الارتباط أحادي

الجانب" والتي قامت إسرائيل من خلالها بإخلاء عدد 22 مستوطنة إسرائيلية من أراضي قطاع غزة كان يسكنها أكثر من ثمانية آلاف مستوطن إسرائيلي.

ومن ثم، تطورت الرؤية الإسرائيلية لتبني استراتيجية تقوم على التخلص من الكتلة السكانية الفلسطينية، سواء من خلال اتفاقات مباشرة مع الفلسطينيين عن طريق توطينهم في مناطق أخرى، أو من خلال إجراءات أخرى مثل سيناريو القيام بهجوم مباشر يتسم بأقصى درجات القوة والعنف لدفع الفلسطينيين لمغادرة أراضيهم، في استنساخ للجرائم التي قامت بها العصابات الصهيونية في دير ياسين وغيرها من القرى الفلسطينية قبيل حرب 1948.

وقد تبلورت الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تلك من خلال عدة مقترحات ظهرت منذ ذلك التاريخ، حيث ركزت تلك المقترحات الإسرائيلية على التوفيق بين رغبتها في الاحتفاظ بالأراضي والمستوطنات وعدم التنازل عن أي منها، وبين ضم أراضٍ من دول أخرى إلى ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في ظل عدم إمكانية إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الموجودة حاليًا وعدم قدرتها على استيعاب الكثافة السكانية الفلسطينية.

وكان أول من طرح هذه الفكرة هو "جيورا أيلاند Giora Eiland"، الجنرال المتقاعد في الجيش الإسرائيلي، والذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، حيث طرح في عام 2004 اقتراحًا جديدًا لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، يقوم على إقامة دولة فلسطينية من خلال حل إقليمي - على حد وصف المقترح - وافترض أن يكون اقتراحه مقبولاً من جميع الجهات ذات الصلة على حد ظنه، في ظل التجارب والمفاوضات العقيمة التي شهدتها الفترة السابقة تحت عنوان "العملية السلمية"، وأوضح أن مقترحه يهدف لضخ أفكار جديدة في حل الدولتين التقليدي، حتى يصبح أكثر جاذبية وفاعلية.

ويقوم هذا الاقتراح على قيام مصر بنقل منطقة من سيناء تقع جنوب غزة وعلى طول شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة. وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 600 كيلومتر مربع، وهي تمتد بطول 30 كيلومترًا إلى الجنوب على ساحل البحر المتوسط، وبعمق 20 كيلومترًا إلى الداخل من الساحل. وأضاف أن هذه الأبعاد ستوفر مساحة تستطيع أن تحتضن ميناءً عصريًا، ومدينة جديدة تسع مليون ساكن، ومطارًا واسعًا في الجنوب الغربي، بعيدًا عن الأراضي الإسرائيلية بقدر الإمكان. كما ستقوم الأردن

بنقل أرضًا بجانب نهر الأردن بمساحة تساوي5 ٪ من الضفة الغربية إلى سيادة الدولة الفلسطينية الجديدة، وتكون الأولوية لمنطقة مكتظة بالسكان الفلسطينيين، وقد تعوض الأردن عن ذلك بنقل أراضٍ سعودية إلى سيادتها. يضاف إلى ذلك قيام إسرائيل بالتنازل عن مساحة من أراضي جنوب النقب على امتداد حدود سيناء، تنقلها إلى السيادة المصرية، ويتم الاتفاق على مساحتها خلال المفاوضات. كما تضمن المقترح أن تضم إسرائيل نسبة 13 ٪ من أراضي الضفة الغربية التابعة للسلطة الفلسطينية. وبذلك ستكون مساحة الدولة الفلسطينية الجديدة تساوي 105 ٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية المعدلة قبل 1967.

ثم انتقل الاقتراح إلى المميزات التي سيحصل عليها أطراف الاتفاق، فبالنسبة للفلسطينيين، افترض أن الأراضي المضافة ستخلق فرقًا اقتصاديًا كبيرًا لديهم، وتسهل حل مشكلة اللاجئين بمنح كثيرين منهم مستقبلاً مضيئًا في "غزة الكبرى". وأن إسرائيل سوف تسمح بحفر نفق داخل أراضيها (شمالي إيلات) يصل بين الأردن ومصر، فيمنح الأخيرة اتصالاً أرضيًا بدول الخليج العربي. وسيكون هذا النفق تحت السيطرة المصرية الكاملة من الناحية المصرية، وسيتصل هذا النفق بشبكة طرق، وخط قطار، وأنابيب نفط وغاز. وأن هذه البنية التحتية ستكون في النهاية مرتبطة بالميناء الفلسطيني والمطار والمدينة الجديدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، ضمن "غزة الكبرى". إضافة إلى ذلك، ستوافق إسرائيل على تعديل الملحق العسكري في معاهدتها للسلام مع مصر، بطريقة تمكن القاهرة من فرض مزيد من السيطرة على صحراء سيناء، وأن إسرائيل لن تتمسك بمطالبها السابقة بأن تجعل المفاوضات السياسية مسبوقة بتفكيك المنظمات الفلسطينية المسلحة، وأضاف أن هذا الاقتراح سيحل المشاكل الأمنية لكل الأطراف.

وأشار الاقتراح إلى أن دول المنطقة سوف تحقق مكاسب على المدى البعيد، فالكثافة السكانية الكبيرة، وصعوبة الظروف الاقتصادية في غزة، أجبرت فلسطينيين كثيرين على الانتقال إلى الأردن، وأن الحكومة الأردنية تشعر بالقلق من اختلال التوازن الديموجرافي في المملكة، وأنها راغبة في وقف مثل هذه الهجرة، سواء كانت من غزة أو من الضفة الغربية، وأن إنشاء مدينة جديدة في غزة الموسعة سيهدئ هذه المشكلة، كما ستحصل الأردن على إمكانية الوصول إلى الميناء على البحر الأبيض المتوسط، ما سيجعل التجارة ومصادر

الطاقة التي تصدر من دول الخليج إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة تمر عبر المملكة، وبالتالي ستصبح الأردن بفضل النفق المقترح محطة ترانزيت للصادرات إلى الدول الغربية.

أما مصر، فإضافة إلى النفق والفوائد التي ستعود عليها منه، والأراضي التي ستنقل لسيادتها، فإنها سوف تستفيد من نقل السلع والنفط والغاز من دول الخليج، عبر النفق الجديد إلى الأراضي المصرية، ثم عبر الميناء الفلسطيني الجديد، وهو ما سيوفر للحكومة المصرية عوائد وضرائب، تمكنها من تمويل التكنولوجيا اللازمة لإقامة محطات ضخمة لتحلية المياه، لاسيما في ضوء تناقص الموارد المائية المتاحة وتزايد عدد السكان بمعدل كبير. ومن ثم، فإنه في حالة تنفيذ مقترحه وكجزء من اتفاقية السلام الإقليمية، يمكن أن تقدم لمصر استثمارات دولية لبناء مثل هذه المحطات.

كما أضاف أن مصر ستستعيد مكانتها على الساحة الدولية، بدورها المقترح للتوصل إلى حل سلمي إقليمي، وأن الكرم المصري – على حد تعبير أيلاند - سيكون واضحًا أمام المجتمع الدولي، وأن الدور المصري سيحمي المنطقة من استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما أن تخلي مصر عن حوالي 1 ٪ من صحراء سيناء، سيمكنها من إحكام سيطرتها على باقي مساحتها عندما توافق إسرائيل على تعديل الملحق العسكري في اتفاقية السلام الثنائية.

وأخيرًا، أوضح أيلاند الفوائد التي ستعود على إسرائيل، وأهمها إنهاء الصراع، وبقاء معظم المواقع الإسرائيلية الحيوية تحت سيطرتها، ضمن نسبة 13 ٪ من الضفة الغربية التي ستنضم إليها، وأنها لن تضطر إلا لإجلاء 30 ألف إسرائيلي فقط من الضفة الغربية، وهو عدد مقبول من قبل الرأي العام الإسرائيلي، ويمكن التعامل معه بالمعايير السياسية والاقتصادية. في حين أن خطط السلام الأخرى كانت تستلزم ترحيل أكثر من 100 ألف إسرائيلي، كما أن حركة السيارات الخاصة والسلع عبر النفق الذي يربط الأردن بمصر ستقلص بشكل كبير عدد الفلسطينيين الذين يسافرون وسط إسرائيل عبر الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية.

وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يطرح بصفة رسمية، ومن غير المعروف إذا ما كان الاقتراح قد تمت مناقشته في أي مفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية، فإن الموقف المصري كان واضحًا، وهو عدم التنازل عن أي أرض مصرية. وقد أعاد جيورا

أيلانـد نشـر اقتراحـه مـرة أخـرى فـي سـبتمبر 2008 عبـر مركـز واشـنطن لسياسـات الشـرق الأدنـى، دون أن يكـون لذلـك صـدى رسـمي أيضًـا.

وعلـى الرغـم مـن أن مقتـرح جيـورا أيلانـد لـم يأخـذ صـورة رسـمية، إلا أن بنيامين نتنياهـو رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي طـرح اقتراحًـا مشـابهًا لهـذا الاقتـراح علـى مصـر خلال زيارتـه للقاهـرة فـي عـام 2010. وقـد ذكـر ذلـك الرئيـس المصـري الأسـبق حسـني مبـارك خلال لقـاءٍ صحفـي بعـد سـنوات مـن خروجـه مـن السـلطة، حيـث قـال إن نتنياهـو عـرض عليـه قيـام مصـر بمنـح الفلسـطينيين مسـاحة مـن الأرض فـي سـيناء ليقيمـوا عليهـا دولتهـم، لكـنّ مبـارك رفـض فـي وقتهـا الفكـرة ورفـض الحديـث فـي القضيـة برمتهـا.

قائمة المراجع:

1. أحمد طربين، فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار 1897 – 1922، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970.
2. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى – دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1968.
3. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1967.
4. إميل توما، جذور القضية الفلسطينية، القدس، 1976.
5. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 74، 1984.
6. أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، صيدا: جريدة المحرر والمكتبة العصرية، 1966.
7. أنيس صايغ، يوميات هرتزل، ترجمة: هلدا شعبان صايغ، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.
8. جيورا أيلاند، إعادة التفكير في حل الدولتين، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، يوليو 2009.
9. خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908 – 1918، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1973.
10. عبد الجبار محمود السامرائي، الأطماع الصهيونية في البلاد العربية، القاهرة: عين للنشر والتوزيع، 2004.
11. عبد المنعم واصل، الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002.
12. عبد الوهاب الكيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1966.
13. قاسم حسن، العرب والمشكلة اليهودية، بيروت: المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، 1969.

المرفقات

اللورد كرومر الذي شغل منصب المراقب العام البريطاني في مصر خلال عام 1879

تيودور هرتزل الذي شكل المنظمة الصهيونية وشجع اليهود على الهجرة إلى فلسطين بغرض تأسيس دولة يهودية، ونظم المؤتمر الصهيوني في بازل في سويسرا عام 1897.

المؤتمر الصهيوني العالمي الأول وهو المؤتمر الافتتاحي للمنظمة الصهيونية، وعقد بزعامة تيودور هرتزل في مدينة بازل بسويسرا يوم 29 أغسطس 1897

ليوبولد جرينبرج رئيس تحرير جريدة الجويش كرونيكل والذي رتب في 22 أكتوبر عام 1902 مقابلة بين هرتزل و"جوزيف تشامبرلين " Joseph Chamberlain وزير المستعمرات البريطاني.

تهجير الفلسطينيين من أراضيهم

106 (1955). Resolution of 29 March 1955

[S/3378]

The Security Council,

Recalling its resolutions 54 (1948) of 15 July 1948, 73 (1949) of 11 August 1949, 89 (1950) of 17 November 1950, 93 (1951) of 18 May 1951 and 101 (1953) of 24 November 1953,

Resolutions or decisions on this question were also adopted by the Council in 1947, 1948, 1949, 1950, 1951, 1953 and 1954.

[3] See *Official Records of the Security Council, Tenth Year, Supplement for January, February and March 1955.*

Having heard **the report of the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organization in Palestine and statements by the representatives of Egypt and Israel,**

Noting that the Egyptian-Israel Mixed Armistice Commission on 6 March 1955 determined that a "prearranged and planned attack ordered by Israel authorities" was "committed by Israel regular army forces against the Egyptian regular army force" in the Gaza Strip on 28 February 1955, [3]

1. *Condemns* this attack as a violation of the cease-fire provisions of Security Council resolution 54 (1948) and as inconsistent with the obligations of the parties under the General Armistice Agreement between Egypt and Israel [4] and under the United Nations Charter;

2. *Calls again upon* Israel to take all necessary measures to prevent such actions;

3. *Expresses its conviction* that the maintenance of the General Armistice Agreement is threatened by any deliberate violation of that Agreement by one of the parties to it, and that no progress towards the return of permanent peace in Palestine can be made unless the parties comply strictly with their obligations under the General Armistice Agreement and the cease-fire provisions of its resolution 54 (1948).

Adopted unanimously at the 695th meeting.

قرار مجلس الأمن عام 1955 بإدانة الهجوم على قطاع غزة.

البكباشي "مصطفى حافظ" قائد المخابرات الحربية المصرية في قطاع غزة والذي رأس الكتيبة (141) والتي انطلقت في سبتمبر 1955

مستوطنة ياميت الإسرائيلية قرب رفح في شمال سيناء، أُجلي منها سكانها من بدو سيناء لإنشاء مستوطنة بعد الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء المصرية عام 1967.

مستعمرة ناحال يام أول مستوطنة مدنية أعلن عنها في أكتوبر 1968، وأنشأتها حركة موشاف التعاونية

زيارة مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي لمصر ولقائه الرئيس السادات في 25 ديسمبر 1977

بدء محادثات كامب ديفيد في 5 سبتمبر 1978، وبعد فصول طويلة من التشدد الإسرائيلي بشأن إخلاء المستعمرات

المستوطنين اليهود ورفضهم الخروج من سيناء

خروج المستوطنين بالقوة من سيناء

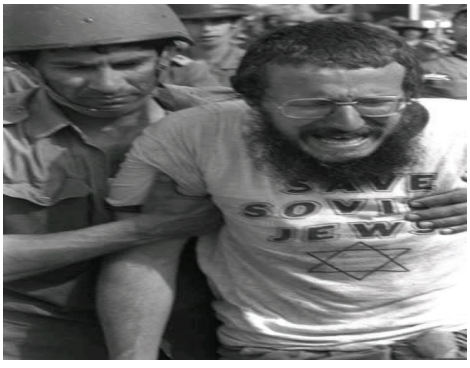

صورة لإخلاء إحدى المستعمرات الإسرائيلية في سيناء

مخطط مستوطنة ياميت. ويظهر إلى اليسار قائمة مستوطنات في منطقة ياميت، وخليج شلومو.

الجرافات الإسرائيلية تدمر المنازل بالمستوطنة

الفصل السادس

السلام خيار استراتيجي.. المساعي المصرية للتوصل لحل القضية الفلسطينية

كانت حرب أكتوبر المجيدة 1973، فاتحة لعهد جديد في الشرق الأوسط وفتحت لأول مرة الباب أمام إمكانية السلام بين العرب والإسرائيليين، كما أن هذه الحرب كانت بمثابة نقطة تحول في الخريطة الجيوبولتيكية للصراع في الشرق الأوسط كله، فقد مهدت السبيل أمام تطبيق سياسة الرئيس محمد أنور السادات والقائمة على السلام كخيار استراتيجي. لقد عملت مصر بعد حرب أكتوبر على تحقيق الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للفلسطينيين عبر الجهود الدبلوماسية، وحاولت - ولا تزال - إثبات أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق من خلال الوسائل السلمية، أي عبر المفاوضات والحوار المتصل.

أولاً: القضية الفلسطينية في قلب مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية:

في 20 من نوفمبر 1977، واجه الرئيس السادات الإسرائيليين في خطابه الذي ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي بحقائق القضية الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، حيث قال" أن المشكلة ليست مشكلة مصر وإسرائيل، فإن أي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل لن يقيم السلام الدائم، بل أكثر من ذلك فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فإن ذلك لن يحقق أبدًا سلام عادل ودائم، مشددًا أنه "لا طائل من وراء عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه في إقامة دولته وفي العودة".

تنظر مصر إلى المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر النزاع في الشرق الأوسط، وأنه لا سلام عادل دون ضمان حقيقي لحقوق الفلسطينيين المشروعة، كما سعت مصر إلى سلام شامل وليس التوصل إلى اتفاقية منفصلة.

لقد كان أهم ما في الخطاب من الناحية العامة أنه جاء بعرض وجهة نظر عربية كاملة أمام الشعب الإسرائيلي، كان الرئيس السادات يريد أن يتحدث إلى الرأي العام العالمي من منبر الكنيست ومن فوق رأس الحكومة الإسرائيلية.

وعقب عودته، ألقى السادات خطابًا أمام مجلس الشعب يوم 26 نوفمبر تناول فيه نتائج الزيارة، مؤكدًا أنه لم يترتب عليها أي تفريط في حق قانوني أو تاريخي للأمة العربية، ونافيًا أن يكون هدفه التوصل إلى اتفاق منفرد مع إسرائيل، ورأى أن كثيرًا من جماعات الضغط التي تعمل لحساب إسرائيل في دول أخرى (الولايات المتحدة) تم تجميدها كلية، بل أن بعضها قد تحول إلى قوة ضاغطة على إسرائيل نفسها، وقال إن عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين اقتنعوا بأن العرب لن يقبلوا أي تسوية ما لم تضمن تحرير الأرض العربية المحتلة منذ يونيو 1967 وإقامة دولة فلسطينية.

أعقبت زيارة السادات للقدس عدة جولات وتبادلات دبلوماسية وعسكرية بين المسؤولين المصريين والإسرائيليين والأمريكيين، وقد أكدت مصر خلال هذه الجولات على منهجها الشامل في السعي نحو السلام العادل والدائم، والذي تقع القضية الفلسطينية في القلب منه.

1- مؤتمر القاهرة (ميناهاوس):

بالبناء على الزخم المحقق من زيارة السادات إلى القدس، وجهت مصر الدعوة لمؤتمر تحضيري يستهدف الإعداد للشق التنظيمي والإجرائي للعودة إلى مفاوضات جنيف، فتم توجيه الدعوة يوم 26 نوفمبر إلى الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان والأردن، لحضور هذا المؤتمر التحضيري بفندق مينا هاوس بالقاهرة منتصف ديسمبر. وقرر السادات في حال رفض الدول العربية الحضور، اعتبار نفسه ممثلاً عن مطالبها في المفاوضات، كما رغب الرئيس السادات إشراك الولايات المتحدة في محادثات التسوية منذ اللحظة الأولى، لاقتناعه بقدرة الإدارة الأمريكية على ممارسة الضغط على إسرائيل. فوفقًا للسادات، فإن نحو 99 ٪ من أوراق اللعبة - أي الحل- في يد الولايات المتحدة.

لم تقبل الدول العربية المذكورة ولا منظمة التحرير الدعوة، ورغم ذلك عقد المؤتمر في 14 ديسمبر، من العام نفسه بحضور وفدي مصر وإسرائيل، بالإضافة إلى مندوب الولايات المتحدة، والأمين العام المساعد للأمم المتحدة "جيمس جونا"، وقائد قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط. وكان الوفد المصري برئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد رئيس الوزراء، وعضوية مدير مكتب وزير الخارجية أسامة الباز، واللواء طه المجدوب، كما تولى رئاسة الوفد الإسرائيلي إلياهو بن إليسار، مدير مكتب مناحم بيجن، وأحد كبار مسئولي جهاز الموساد سابقًا. وكان الرئيس أنور السادات حريص على إبقاء علم فلسطين على طاولة المفاوضات، وبقي كرسيهم خاليًا أمام الإسرائيليين والأمريكيين، وظلت جميع أماكن الأعضاء محفوظة حول مائدة المباحثات، واستمر في التحدث باسمهم والمطالبة بتطبيق القانون الدولي الذي يُلزم إسرائيل بالانسحاب من أراضيهم.

وكما سبق التوضيح، فقد كان هدف مؤتمر القاهرة هو الإعداد للشق التنظيمي والإجرائي للعودة إلى مفاوضات التسوية امتدادًا لاجتماعات مؤتمر جنيف، وليس مناقشة مضمون أو محتوى التسوية المصرية الإسرائيلية، إلا أنه وفقًا لما جاء بمذكرات بطرس غالي "طريق مصر إلى القدس"، فقد كان هدف السادات الرئيسي من المؤتمر مختلف عن ذلك، حيث أوضح "أن السادات لا يتمسك بمؤتمر جنيف، وأن مؤتمر القاهرة

ليس تحضيرًا لمؤتمر جنيف، بل هو لخوض محادثات مباشرة مع إسرائيل" حول تحقيق الحل السياسي والإنساني لمشكلة الشعب الفلسطيني، والتأكيد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة وعدم جواز احتلال الأراضي بالقوة.

وفي تلك الاجتماعات، ركز الوفد المصري في المؤتمر على طرح التصور المصري للمبادئ الأساسية لمقومات السلام في الشرق الأوسط، على النحو التالي:

1. أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمباحثات.

2. اعتبار القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط وترتيب السلام الدائم على أساس حل القضية بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته.

3. إيجاد تصور مشترك يكفلُ الأمن لكل الأطراف.

4. مناقشة مشروع إعلان مبادئ التسوية العامة، لتنطبق على كل دول النزاع العربي، وذلك بناءً على قواعد القانون الدولي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها وقراراتها بما في ذلك القرار 242.

فيما كرر الجانب الإسرائيلي عرض مقترحه القائم على عقد اتفاق سلام منفرد مع مصر، وانتهى الاجتماع دون نتائج أو اتفاق.

وفي 17 ديسمبر 1977، أعلن الرئيس السادات في مؤتمر صحفي عالمي قائلاً: "أنني لا أوافق على تأجيل حق تقرير المصير للفلسطينيين عشرين عامًا أخرى، لماذا لا يتم ذلك الآن وفورًا" مؤكدًا أنه لا سلام شامل بدون حل المشكلة الفلسطينية.

في المقابل، حدد بيجن مشروعه للتسوية مع مصر، خلال خطابه الذي ألقاه أمام الكنيست يوم 28 ديسمبر 1977، وذلك فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية، فطرح مشروعه للحكم الذاتي. ومن الواضح أن مفهوم الحكم الذاتي في مشروع بيجن لا يعطي للسكان حق امتلاك الأراضي التي يعيشون عليها، وإنما يمارسون إدارتهم الذاتية الداخلية فقط، أما السياسة الخارجية فيحكمها الاحتلال الإسرائيلي. ورغم

أن المفهـوم الإسـرائيلي لـلإدارة الذاتيـة يعـزز السـيطرة علـى الفلسـطينيين، إلا أن الجانـب الإسرائيلي - وعلـى رأسـه حـزب حيروت، وحـزب العمـل- رفـض المـشروع، وجاء الرفض الـشعبي الفلسـطيني، والرسـمي مـن قبـل منظمـة التحريـر الفلسـطينية، مـع تهديـد لـكل مـن يتعامـل مـع هـذا المشـروع.

2- اجتماع الإسماعيلية:

أجـرى وزيـر الدفـاع الإسـرائيلي "عيـزر وايزمـان" زيـارة إلـى مصـر يـوم 20 ديسـمبر 1977، التقـى فيهـا مـع الرئيـس السـادات ووزيـر الدفـاع المصـري الفريـق عبـد الغنـي الجمسـي. وخلال اللقـاء، طالبـه السـادات بسـرعة التوصـل إلـى سلام حقيقـي وإبلاغ بيجـن أن يُعلـن موافقتـه علـى مبـدأ الانسـحاب مـن جميـع الأراضـي المحتلـة وحـل المشـكلة الفلسـطينية حتـى تسـير الأمـور بسـرعة لتحقيـق الـسلام الحقيقـي.

وفـي صبـاح يـوم 25 ديسـمبر، وصـل رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي "مناحـم بيجـن" إلـى الإسماعيلية، برفقتـه موشـيه ديـان وزيـر الخارجيـة، وعيـزر وايزمـان وزيـر الدفـاع، وأهـارون بـارك المدعـي العـام، وإلياهـو بـن إليسـار الـذي تـرأس الجانـب الإسـرائيلي فـي محادثـات مينـا هـاوس، وعـدد مـن المستشـارين القانونييـن والسياسـيين منهـم ماثيـر روزيـن ويهـودا أفنيـر وموشـيه شـارون. أمـا الوفـد المصـري الـذي صاحـب السـادات ضـم نائبـه حسـني مبـارك، وممـدوح سـالم رئيـس الـوزراء، ومحمـد إبراهيـم كامـل وزيـر الخارجيـة، وعبـد الغنـي الجمسـي وزيـر الدفـاع، وبطـرس غالـي وزيـر الدولـة للشـئون الخارجيـة، وحسـن كامـل رئيـس الديـوان، وأسـامة البـاز وكيـل أول وزارة الخارجيـة، وعصمـت عبـد المجيـد رئيـس الوفـد المصـري فـي محادثـات مينـا هـاوس. وحظـي الوفـد الإسـرائيلي باسـتقبال عـادي فـي المطـار أثـار اسـتيائه بعكـس الاسـتقبال الحافـل الـذي تلقـاه السـادات فـي القـدس.

أكـد السـادات خلال المحادثـات رغبـة مصـر فـي الـسلام وأن تكـون حـرب أكتوبـر نهايـة الحـروب بحيـث يمكـن أن تتفـرغ لبنـاء مسـتقبل آمـن للمنطقـة. وبـدأ بيجـن مقترحـه حـول أسـس تحقيـق التسـوية مـن وجهـة نظـره، تضمـن انـسحاب إسـرائيل مـن شـبه جزيـرة سـيناء علـى مرحلتين، إلـى حـدود مـصر الدولية، خـلال فترة انتقالية، مدتها مـن ثـلاث إلـى خمـس

سـنوات، وتحـتفظ إسرائيل خلالهـا بـبعض المواقـع العسكرية فـي سيناء، عبـر خـط ممتد مـن العريـش إلـى رأس محمـد، علـى أن تُقـام علاقـات دبلوماسـية عنـد إتمـام المرحلـة الثانيـة.

رفـض الجانـب المصـري المقتـرح الإسـرائيلي نظـرًا لعـدم تلبيتـه الشـروط المصريـة المتعلقـة بالانسـحاب الكامـل مـن سـيناء، كمـا أنـه يكشـف نوايـا الإسـرائيليين بالاحتفـاظ بوجودهـم داخـل سـيناء. وثـار جـدال بشـأن تفسـير القـرار الأممـي 242، فبينمـا ذكّـر وزيـر الخارجيـة محمـد إبراهيـم كمـال بيجـن بمنطـوق القـرار - ردًا علـى مقترحـه للـسلام - الذي ينـص على الانسـحاب الإسـرائيلي الكامـل مـن سـيناء إلـى خـط الحـدود الدوليـة، زعـم بيجـن أن القـرار يتيـح لإسـرائيلي الاحتفـاظ بأجـزاء مـن الأراضـي المحتلـة لحمايـة أمنهـا (الحـدود الآمنـة).

وفيمـا يتعلـق بتسـوية القضيـة الفلسـطينية، تضمـن مقتـرح بيجـن مـنح إسـرائيل للفلسـطينيين أعمـالاً إداريـة ذاتيـة محـدودة لتنظيـم شـئونهم فقـط فـي الـضفة الغربيـة وقطـاع غـزة مـن خلال مجلـس منتخـب محليًـا مكـون مـن 11 عضـوًا ومقـره بيـت لحـم، علـى أن تحـتفظ إسرائيل بقـوات عسكرية فيها، وتكـون مـسئولة عـن النظـام العـام، والأمـن، ويكون للإسرائيليين حق شراء وتملك الأراضي، وذلـك لمـدة خمـس سـنوات، وفـي نهاية هـذه الفترة تُعيد إسرائيل النظـر فـي هـذه الترتيبات، إلا أن تلـك المقترحـات رُفـضت مـن قبـل الـسادات، لأنهـا تعتبـر تعزيزًا للسيطرة الإسرائيلية علـى الأراضـي الفلسطينية، وقـد بـرر بيجن عـدم إخـلاء المـستوطنات، لوجـود مبـدأ يهـودي ينـادي بعدم تـرك المسـتوطنات، مما أفشـل تلك الجولـة مـن المفاوضـات، وعلـى أن يصـدر كل جانـب بيانًـا بوجهـة نظـره.

شـهد اليـوم التالـي 26 ديسـمبر، مؤتمـر صحفـي قـال خلالـه السـادات أنـه جـرى تحقيـق تقـدم بشـأن موضـوع الانسـحاب، أمـا عـن القضيـة الفلسـطينية فقـد كان موقـف مصـر هـو أن تقـوم الدولـة الفلسـطينية فـي الضفـة الغربيـة وغـزة، أمـا موقـف إسـرائيل فهـو أن العـرب الفلسـطينيين فـي الضفـة الغربيـة يتمتعـون بالحكـم الذاتـي. وانتهـت المفاوضـات دون الاتفـاق علـى إعلان مبـادئ الـسلام الشـامل والعـادل أو علـى مبـدأ الانسـحاب الكامـل مـن سـيناء، وكان منجزهـا الوحيـد الاتفـاق علـى تشـكيل لجنتيـن؛ الأولـى سياسـية برئاسـة وزيـري خارجيـة الجانبيـن وتعقـد جلساتها فـي القـدس، والثانيـة عسـكرية برئاسـة وزيـري دفـاع الطرفيـن وتعقـد جلسـاتها فـي القاهـرة.

والجدير بالذكر أن الوفد المصري استبق الاجتماع بتجهيز بيان عن التسوية كإعلان للمبادئ الحاكمة لها، وتضمن في أهم نقاطه: انسحاب إسرائيل من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة تنفيذًا لقرار مجلس الأمن 242 ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وضمان سيادة كل دولة على كامل أراضيها من خلال إجراءات يتم التوافق عليها بين الأطراف، والتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في كل جوانبها من خلال الحق في تقرير المصير وبمشاركة كل من مصر والأردن وممثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل.

3- زيارة كارتر إلى أسوان:

في 4 يناير 1978، عقد اجتماع بين الرئيس أنور السادات والرئيس الأمريكي كارتر في مدينة أسوان، للبحث فيما تمخضت عنه مفاوضات الإسماعيلية، وخلال المحادثات أكد الرئيس السادات للرئيس الأمريكي تمسك مصر بحق تقرير المصير للفلسطينيين وتحقيق التسوية الشاملة. وفي نهاية الاجتماع أصدر الرئيس الأمريكي كارتر بيانًا تضمن المبادئ التالية: -

1. يجب أن يقوم السلام الحقيقي على أساس علاقات طبيعية بين الأطراف، فالسلام يعني أكثر من مجرد إنهاء حالة الحرب.
2. يجب أن يكون هناك حل للمشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، كما يجب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكين الفلسطينيين من المشاركة في تقرير مصيرهم.

وعقب مغادرة كارتر، حدد السادات خلال مؤتمر صحفي أهم نقاط المباحثات مع الرئيس الأمريكي، وشملت: الاتفاق على ضرورة التوصل في اجتماعات اللجنة السياسية بالقدس إلى إعلان مبادئ يتضمن أسس التسوية الشاملة، ويترتب على صدوره إنشاء لجان مشتركة مصرية-إسرائيلية، وسورية-إسرائيلية، وأردنية-إسرائيلية، وفلسطينية-إسرائيلية، تُحدد مراحل الجلاء والضمانات ومشاكل الأمن على أن يقرر الفلسطينيون من يمثلهم في اللجنة الخاصة بالمشكلة الفلسطينية. وأوضح أنه اتفق مع كارتر على أنه لا سلام بدون حل

المشكلة الفلسطينية، وأن هناك تقاربًا بين تعبير مشاركة الفلسطينيين في حق تقرير المصير، وتعبير "حق تقرير المصير الذي ينشده الفلسطينيون".

4- مفاوضات اللجنة السياسية (17 يناير 1987):

اتفق الجانب المصري أن يكون المنهج في اجتماعات القدس هو البحث في إطار التسوية السياسية الشاملة بين العرب وإسرائيل وليس فقط بين مصر وإسرائيل، والتوصل إلى إعلان مبادئ متفق عليه يحكم عناصر التسوية والمفاوضات التالية. وفي صباح 16 يناير، وصل الوفد المصري إلى مطار اللد، حيث ألقى رئيس الوفد الدكتور عصمت عبد المجيد كلمة فور نزوله من الطائرة، تضمنت تأكيد أسس الموقف المصري المتمثلة في تحقيق الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية وضمان الأمن للجميع. وبحلول 17 يناير، بدأت أعمال اللجنة السياسية باجتماع ثلاثي مُغلق ضم الوفود المصرية والإسرائيلية والأمريكية، حيث طالب وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل بتحقيق السلام الشامل والانسحاب من كل الأراضي المحتلة وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني.

أظهر المقترح الإسرائيلي خلال الاجتماع تركيزًا على القضايا التي تهم إسرائيل ومنها توقيع معاهدة سلام وإنهاء حالة الحرب، وقصر حل المشكلة الفلسطينية على إقامة حكم ذاتي، والحصول على حرية الملاحة في قناة السويس ومضيق تيران، بينما غابت الإشارة إلى الانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. في المقابل، تضمن مقترح الجانب المصري البنود التالية: استعداد الجانبان المصري والإسرائيلي للتفاوض على اتفاقات سلام على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338 في كل أجزائهما. ومن أجل التوصل إلى هذه الاتفاقات فإن المطلوب هو: انسحاب إسرائيل من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة طبقًا للقرار 242 ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وضرورة ضمان سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي من خلال إجراءات يتفق عليها ومن خلال مبدأ التبادلية والمعاملة بالمثل، واحترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دول المنطقة، وإيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية في كل جوانبها على أساس حق تقرير المصير ومن خلال مفاوضات تشارك فيها كل من مصر

والأردن وإسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني، وإنهاء كل دعاوى الحرب وإقامة علاقات سلام بين كل دول الإقليم من خلال توقيع معاهدات سلام تقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال، رفض الجانبان المصري والإسرائيلي مقترحات بعضهما البعض، ولم يخرج عن الاجتماع إعلان مبادئ. ونتيجة لمشادة كلامية بين وزير الخارجية المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي، قرر الرئيس السادات وقف المفاوضات وعودة الوفد.

وقد خشي وزير الخارجية الأمريكي من تعثر المفاوضات نتيجة انسحاب الوفد المصري، فوصل إلى استراحة القناطر الرئاسية عقب يومين من عودة الوفد لمقابلة الرئيس السادات، الذي شرح لوزير الخارجية الأمريكي "سايرس فانس" سبب الانسحاب من المفاوضات الراجع إلى الموقف الإسرائيلي المتصلب الذي لم يتجاوب مع المناخ البناء الذي تحقق بزيارة السادات إلى القدس، واستمرار الجانب الإسرائيلي في المعوقات التي تعمل على تخريب هذا الجو. ومن جهته، سلم فانس السادات مشروعًا أمريكيًا لإعلان المبادئ، ودعوة من الرئيس كارتر لزيارة كامب ديفيد في 4 فبراير، وقد قبلها السادات.

5- زيارة السادات إلى الولايات المتحدة (4 فبراير 1978):

لدى وصوله منتجع كامب ديفيد بالولايات المتحدة، عقد السادات وكارتر اجتماعًا مغلقًا، تبعه اجتماعًا مفتوحًا ضم وفدي البلدين. وخلال الاجتماع المفتوح، عرض كارتر محادثاته مع السادات، وأوضح تأكيد الأخير أن العرب بمن فيهم مصر والسعودية وأصدقاء الولايات المتحدة الآخرون مستاؤون من الولايات المتحدة لأنهم يعتقدون بأن موقف إسرائيل المتصلب سببه الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي لهم، ولفت إلى أن السادات أبلغه بعدم قدرته على الاستمرار في المباحثات مع إسرائيل سواء في اللجنة السياسية أو العسكرية، وأنه بصدد إعلان ذلك. وعلق كارتر بتأكيد أنه دون موقف السادات الداعم للسلام فإنه سيفقد الورقة الدافعة للضغط على إسرائيل، كاشفًا أنه يستهدف ضم بعض زعماء الكونجرس وزعماء اليهود للضغط على بيجن ليقبل ترك المستوطنات ويقبل فترة انتقالية خمس سنوات في الضفة الغربية، أما إذا قرر السادات وقف المفاوضات فستكون حجة لبيجن للترويج بأنه يريد السلام بينما المصريون لا يريدون. وهنا طالب الرئيس المصري الولايات المتحدة بموقف واضح يضع المبادئ الأساسية للتفاوض التي تضمن إزالة

العدوان على السيادة والأرض، مؤكدًا أن هذا لا يتعارض مع أمن إسرائيل. وقد أبدى كارتر موافقته على المقترح المصري على أن يلتقي ببيجن أولاً حتى لا تعتقد إسرائيل أن الاقتراح المُقدم اقتراح مصري-أمريكي وبالتالي ترفضه.

وبناءً على مناقشات مصرية أمريكية، قدمت وزارة الخارجية خطتها للاستراتيجية المصرية الأمريكية وفق ما تم الاتفاق عليه بين الرئيس كارتر والرئيس السادات ثم بين الوفدين، وتضمنت النقاط التالية:

(أ) يذاع بيان أمريكي يوم الأربعاء 8 فبراير يؤكد موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمستوطنات والقرار 242 وانطباقه على كل الجبهات، موضحًا أيضًا تصميم الولايات المتحدة على الاضطلاع بدور إيجابي ورغبة مصر في استمرار مباحثات السلام. (ب) إيفاد ألفريد أثرتون إلى المنطقة لمتابعة الجهود لتضييق الفجوة بين مصر وإسرائيل، بجانب التشاور مع الأردن والسعودية لبحث السبل لإشراك دول عربية أخرى في مباحثات السلام. (جـ) دعوة رئيس الوزراء بيجن إلى زيارة واشنطن في أواخر فبراير أو أوائل مارس، وفي أثناء الزيارة ستقوم الولايات المتحدة بالتعبير له بقوة عن رأيها في المستوطنات وتفسيرها للقرار 242 وعلى ضرورة حل المشكلة الفلسطينية من جميع وجوهها. (د) بعد انتهاء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لواشنطن تقدم مصر ورقة للولايات المتحدة تتضمن رأيها في حل المشكلة الفلسطينية، وكما اتفق عليه في كامب ديفيد، ستحتوي هذه الورقة على أقصى المطالب الخاصة بالضفة الغربية بما في ذلك القدس وغزة ومطالب الأمن المتبادل، ومن الممكن أن تتضمن الورقة كذلك استعداد مصر لبذل مساعيها لإقامة رابطة رسمية ومعلنة بين الأردن والضفة الغربية وغزة، وستقوم مصر والولايات المتحدة ببحث إمكانية أن تكون هذه الورقة اقتراحًا مصريًا أردنيًا. (هـ) وبعد الرفض المتوقع من قبل إسرائيل للورقة المصرية الخاصة بالضفة الغربية وغزة، ستتقدم الولايات المتحدة بآرائها واقتراحاتها ومن المأمول أن الولايات المتحدة ستتشاور مع مصر قبل التقدم رسميًا بمقترحاتها إلى الأطراف المعنية.

وفي يوم 8 فبراير، أصدر البيت الأبيض بيانًا أكد فيه أن قرار مجلس الأمن رقم 242 ينطبق على جميع الجبهات، وأنه يجب حل القضية الفلسطينية من جميع وجوهها وأن يتضمن الحل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من المشاركة في

تقرير مصيره، وأن المستوطنات مخالفة للقانون الدولي وغير شرعية. كذلك، صدر بيان صحفي بشأن الاجتماعات بين السادات وكارتر خلال الفترة من 3 إلى 5 فبراير تتضمن اهتمام الرئيسين باستمرار المباحثات التي بدأت منذ شهور والتزام كارتر بدور إيجابي في البحث عن السلام ومضاعفة جهوده لضمان تحقيق تقدم في الأسابيع التالية، واتفاق الرئيسين على عودة مساعد وزير الخارجية أثرتون إلى الشرق الأوسط في المستقبل القريب لاستكمال السعي نحو التوصل إلى اتفاق على إعلان المبادئ.

6- مقترحات مصرية للتفاوض والتسوية:

إثر التفاهمات مع الجانب الأمريكي، قدمت مصر في 20 فبراير مقترح معدل لإعلان المبادئ كمنهج مقترح يحكم المفاوضات والتسوية، تضمن إعادة عرض الموقف المصري وفق النقاط التالية: 1. إن إقامة السلام العادل والدائم يتطلب انسحاب إسرائيل من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة. 2. التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية يؤمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة وحقهم في ممارسة تقرير المصير من خلال محادثات تشارك فيها كل من مصر والأردن وإسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني. 3. إنهاء كل دعاوى استمرار حالة الحرب واحترام سيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة.

وفي نهاية فبراير، جاء مساعد وزير الخارجية الأمريكية أثرتون حسب التفاهمات بين السادات وكارتر، وأثناء المباحثات قدم إليه السادات رسالة مكتوبة لتسليمها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، يُبدي فيها استشعاره القلق من أن جهود السلام تسير في الاتجاه الخطأ ولا تمثل الروح التي جاءت بها مبادرته، ومؤكدًا ضرورة التركيز على جوهر التسوية الشاملة وخصوصًا مسألة الانسحاب والقضية الفلسطينية وكيفية تسويتها وتحقيق الأمن.

وفي 6 مارس 1978، سلمت القاهرة واشنطن مشروعًا أوليًا للتسوية الفلسطينية وفق اتفاق السادات وكارتر يتضمن:

1. إن إسرائيل سوف تنسحب من الضفة الغربية بما فيها القدس ومن قطاع غزة وهي الأراضي التي احتلتها عام 1967.

2. إن الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية سيتم وصولًا إلى خطوط الهدنة الموقعة في إبريل 1948 بين إسرائيل والأردن، كما أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة سيتم وصولاً إلى خطوط الهدنة الموقعة بين مصر وإسرائيل في فبراير 1949.

3. أن الانسحاب الإسرائيلي سيتضمن تصفية كل المستوطنات التي تم إقامتها في الأراضي المحتلة منذ عام 1967.

4. حق تقرير المصير دون تدخلات خارجية، وكذلك حق العودة للفلسطينيين أو التعويض لهؤلاء اللاجئين الذين غادروا تحت الضغط أراضيهم في عام 1948 تنفيذًا لقرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948، وأخيرًا حق النازحين بعد حرب 1967 في العودة إلى الضفة الغربية تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم 237 لعام 1967.

5. إقامة مرحلة انتقالية قصيرة وصولًا إلى تنفيذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بحرية وبدون تدخلات خارجية، وفي خلال هذه المرحلة الانتقالية سوف تقوم الأمم المتحدة بالإشراف على إدارة المناطق المخلاة من الاحتلال الإسرائيلي وبمشاركة من ممثل الشعب الفلسطيني ومندوبين من الأردن فيما يتعلق بالضفة الغربية، ومصر بالنسبة لإقليم غزة.

6. ستنتهي هذه الترتيبات بعقد استفتاءٍ للشعب الفلسطيني تحت إشراف الأمم المتحدة؛ لكي يقرر أمر مستقبله السياسي.

7. تعتقد مصر أن الدولة الفلسطينية يجب أن يكون لها صلة ما بالأردن (الهدف هو إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة).

8. هناك حاجة للاتفاق على التوصل إلى إجراءات مناسبة وضمانات متبادلة حول السيادة، ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول والأطراف المعنية.

وفي الثامن من مارس، وصل الرد الإسرائيلي على رسالة السادات التي حملها أثرتون إلى بيجن، مُكررًا الأفكار والحجج الإسرائيلية التي سبق لمصر رفضها مرارًا وتكرارًا، إذ رفض

بيجن مفهوم الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ورفض إقامة دولة فلسطينية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في الضفة الغربية. فيما وجه السادات ردًا على رسالة بيجن يوم 10 مارس، كرر خلاله رغبته في إقامة السلام والتوصل إلى تفاهم لتسوية فلسطينية عادلة. وخلال جولات المحادثات التالية، أعادت مصر التأكيد على مسألة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن هناك حدودًا لقدرة مصر على التحدث باسم الفلسطينيين في غيابهم والأطراف العربية الأخرى.

7- اجتماع السادات وايزمان في القناطر الخيرية (مارس 1978):

دعا السادات وزير الدفاع الإسرائيلي للتباحث حول القضية الفلسطينية، حيث أكد وايزمان إمكانية الوصول إلى اتفاق بشأن سيناء خصوصًا أنها ستكون تحت السيادة المصرية، ولكن إسرائيل لا تستطيع التخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة، طالبًا ألا يكون موضوع الضفة الغربية سببًا في عرقلة الوصول إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، مشيرًا إلى الحكم الذاتي الذي اقترحه للفلسطينيين، ليرد السادات بأنه لن يكون هناك سلام بدون حل المشكلة الفلسطينية، لأن السلام الدائم لن يتحقق بعمل اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل لأن تفسير ذلك سيكون أن السادات ترك الدول العربية بعد أن عقد اتفاقًا سريًا مع أمريكا وإسرائيل.

واستمرت المناقشات بشأن السلطة التي تتولى حكم الضفة الغربية وقطاع غزة، ومصير المستوطنات الإسرائيلية فيها، التي أكد وايزمان ضرورة الإبقاء عليها دون المساس بها، وتشعبت المناقشة بتفاصيل كثيرة عن الجوانب السياسية والقانونية، وكان رأي السادات العودة إلى أوضاع ما قبل 1967، بمعنى ارتباط الضفة الغربية بالأردن وارتباط قطاع غزة بمصر، أما موضوعات الأمن فيمكن مناقشتها، وتكون السلطة الرئيسية في الضفة عبارة عن مجلس تشريعي منتخب ومجلس تنفيذي على أن يضم المجلسان مندوبين عن الأردن وإسرائيل، أما بالنسبة للقطاع فيكون المندوبون من مصر وإسرائيل، لكن وايزمان لم يُبدي أي موافقة، وأوضح أن الانسحاب الكامل من الضفة والقطاع لن يوافق عليه أي حزب من الأحزاب الإسرائيلية. وفي اليوم التالي، طلب السادات مقابلة وايزمان ليخبره أن ممثلي الفلسطينيين من قطاع غزة لم يوافقوا على الرأي الذي تمت مناقشته في اليوم السابق، وأنهم يطلبون أن يكون لهم حق تقرير مصيرهم، وبالتالي فإنه يسحب مقترحه.

8- محادثات ليدز كاسل في بريطانيا:

في صباح يوم 18 يوليو، اجتمعت الوفود الثلاثة المصرية والإسرائيلية والأمريكية، حيث كرر ديان عروضه السابقة عن كيفية تمكين الفلسطينيين من حكم أنفسهم من خلال انتخابات تتيح تشكيل مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وإلغاء الحكم العسكري بهدف إنهاء وضع سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين العرب حتى يمكن لهم أن يتولوا أمورهم بأنفسهم، وتحديد المرحلة الانتقالية بخمسة أعوام تعود بعدها الأطراف للمزيد من مناقشات ومفاوضات عناصر التسوية. وبالطبع، رفض وزير الخارجية المصري المقترح الإسرائيلي كونه لا يُعبر عن حقيقة آمال الفلسطينيين في تقرير المصير، ويتناقض مع القرار الأممي 242 الذي يقضي بعدم جواز اكتساب الأرض عن طريق القوة وينص على الانسحاب من الأراضي المحتلة فضلاً عن أنه يغفل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ويحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية وهم يعيشون على أرضهم في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ويتيح لإسرائيل فسحة زمنية في ظل استمرار احتلالها وسيطرتها على الضفة الغربية وغزة تعمل خلالها على خلق واقع جديد على الأرض وزرعها بالمستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين مما يغير من تكوينها السكاني.

في المقابل، قدم الوفد المصري مقترحه الذي سبق وطرحه، لكن موشيه ديان ظل يناور ويجادل طارحًا استفهامات لا جدوى منها؛ فعلى سبيل المثال، تساءل بشأن استعداد مصر لتوقيع اتفاق سلام بالنسبة لسيناء والضفة الغربية وقطاع غزة - أو حتى غزة وحدها - إذا امتنع الأردن عن الدخول في المفاوضات، وقد أوضح له الجانب المصري أن تساؤله افتراضي ولا محل له كون الاتفاق على مبدأ الانسحاب سيجذب الأردن حتمًا إلى المشاركة في المباحثات. وعاد ديان ليتساءل بشأن ما إذا كانت القاهرة ترى أن مشروع إسرائيل بشأن سيناء مقبول كأساس للتفاوض، وهو ما عقب عليه الجانب المصري بالتأكيد على أنه موضوع خارج نطاق البحث المطروح المتعلق بمستقبل الضفة الغربية وغزة. كذلك، سأل ديان بخصوص توقيتات المشروع المصري، وأوضح الجانب المصري أنه يتم الاتفاق أولاً على المشروع، ثم تُعقد مباحثات بين مصر والأردن وإسرائيل للاتفاق على بداية فترة الانتقال وترتيب تسليم السلطة في الضفة الغربية للأردن وفي قطاع غزة لمصر، وثالثًا إجراء انتخابات المجلس الفلسطيني الذي يختص بإدارة الاقليم وباختيار الممثلين الفلسطينيين

فـي المباحثـات الرباعيـة بيـن مصـر والأردن وممثلـي الشـعب الفلسـطيني وإسـرائيل الخاصـة بوضـع تفصـيلات المرحلـة الانتقاليـة، ووضـع الجـدول الزمنـى للانسـحاب.

وهكـذا، اسـتمر الجانـب الإسـرائيلي فـي تعنتـه، وأظهـرت المفاوضـات رفـض إسـرائيل الانسـحاب مـن الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة.

9 - مباحثات كامب ديفيد:

دعـا الـرئيس الأمريكـي جيمـي كارتر الرئيس المصـري الـسادات، ورئيس الوزراء الإسـرائيلي بـيجن إلـى منتجـع كامـب ديفيـد يوم الخامس من سبتمبر 1978، لاسـتئمار مـا تـم التوصـل إليـه فـي مباحثـات قلعـة ليـدز، ودفـع عمليـة التسوية إلـى الأمـام. وخلال المباحثـات، بذلـت مصـر كل الجهـد الممكـن لربـط حـل المسـألة المصريـة بحـل المسـألة الفلسـطينية، وذلـك مـن أجـل إبـراز وتأكيـد منهجهـا الشـامل فـي السـعي نحـو الـسلام.

قـدم السـادات رؤيتـه للـسلام التـي عرضهـا المصريـون مسـبقًا خلال اجتماعاتهـم مـع الإسـرائيليين فـي ليـدز كاسـل ببريطانيـا. وفيمـا يتعلـق بالقضيـة الفلسـطينية، تضمـن المقتـرح المصـري: إتمـام الانسـحاب مـن سـيناء والجـولان والضفـة الغربيـة إلـى خطـوط الهدنـة، وإزالـة المسـتوطنات الإسـرائيلية مـن الأراضـي المحتلـة طبقًـا لجـدول زمنـي، وقبـول الأطـراف للاختصـاص الإلزامـي لمحكمـة العـدل الدوليـة بالنسـبة لجميـع المنازعـات، وعـدم التهديـد باللجـوء للقـوة أو اسـتخدامها، وتحديـد كيفيـة إدارة المرحلـة الانتقاليـة بالأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، بالإضافـة إلـى ضمـان الأمـن والسـيادة والـسلام الإقليمـي والاسـتقلال السياسـي لـكل دولـة عـن طريـق ترتيبـات تشـمل إقامـة مناطـق منزوعـة الـسلاح ومناطـق محـدودة التسـليح، ووضـع قـوات تابعـة للأمـم المتحـدة علـى جانبـي الحـدود، وتحديـد نـوع الأسـلحة التـي تحصـل عليهـا الـدول الأطـراف ونظـم التسـليح فيهـا، وانضمـام جميـع الأطـراف إلـى معاهـدة عـدم انتشـار الأسـلحة النوويـة، وإلغـاء الحكومـة العسـكرية الإسـرائيلية فـي الضفـة الغربيـة وغـزة بمجـرد توقيـع معاهـدة الـسلام وانتقـال السـلطة إلـى الجانـب العربـي، وانسـحاب إسـرائيل مـن القـدس إلـي خـط الهدنـة حسـب اتفاقيـة 1949، وطبقًـا لمبـدأ عـدم جـواز الاسـتيلاء علـى الأرض بالقـوة، وعـودة السـيادة والإدارة العربيـة إلـى القـدس العربيـة، وإقامـة علاقـات طبيعيـة بيـن الأطـراف بالتـوازي الزمنـي مـع الانسـحاب الإسـرائيلي، واشـتراك ممثلـي الشـعب الفلسـطيني فـي

مباحثات السلام، وإبرام معاهدات السلام خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع علي إعلان المبادئ، واشتراك الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات. لكن بيجن رفض مقترحات السادات رفضًا قاطعًا، كما رفض إعطاء سكان الضفة الغربية، وقطاع غزة أي إشراف على الشؤون الخاصة، وتمسك بالمستوطنات في سيناء، التي أصر السادات على إزالتها، وربط بيجن موافقته على أي قضية تتعلق بالتسوية، بموافقة أعضاء الكنيست أولاً، كذلك مثلت قضية المستوطنات الإسرائيلية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، عقبة كبيرة في المحادثات، حيث رفض بيجن تجميد إنشائها، إلا أنه وبعد ضغوطات أمريكية، وافق على ذلك لفترة زمنية محدودة، وهي ثلاثة أشهر فقط، أي مدة المفاوضات حتى توقيع معاهدة التسوية بين الطرفين، إلا أن السادات اعتقد بأن مدة التجميد اشتملت حتى الانتهاء من مفاوضات الحكم الذاتي.

وفي يوم السابع عشر من سبتمبر، تم التوقيع على اتفاقيتين إطاريتين، لتحديد المبادئ العامة التي ستحكم معاهدات السلام. يتعلق الاتفاق الأول بإطار لإبرام "معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل"، أما الثاني فهو عن إطار "للسلام في الشرق الأوسط".

لقد كان السادات مدركًا لصعوبة إنجاز تسوية عادلة وسريعة لقضية الضفة الغربية وغزة فلا الولايات المتحدة ولا إسرائيل لديهما استعداد لإنجاز تسوية يتم بموجبها إقامة دولة فلسطينية، ولا كان الظرف العسكري الفلسطيني حينها قادرًا على تشكيل ظهير قوي للمفاوض الفلسطيني أو المصري، كما أن النظرة التاريخية والدينية لسيناء بالنسبة لليهود الإسرائيليين تختلف كليًا عن نظرتهم للضفة الغربية وغزة. لذلك أظهرت تحركات السادات إشارات ضمنية إلى الفصل بين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ككل، وحل المسألة المصرية، مع وضع الأسس كافة للانخراط في عملية تفاوضية لاحقة تضمن معالجة "المشكلة الفلسطينية" وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. فقد قبل السادات باتفاق يعيد لمصر كامل أراضي سيناء دون تواجد عسكري أو مدني إسرائيلي، ويتيح للقوات المسلحة إمكانية الدفاع في المنطقة الممتدة من القناة حتى المضايق إلى الشرق داخل سيناء. ومع ذلك، فإن أحد مكاسب اجتماعات كامب ديفيد الموافقة على الحكم الذاتي للسكان الذين يعيشون في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وإقرار حق الفلسطينيين في إقامة وطنهم، وإلزام إسرائيل بالانسحاب

مـن الأراضـي المحتلـة علـى كل الجبهـات، والاتفـاق علـى أن اسـتمرار الـسلام يتطلـب اشـتماله كافـة أطـراف النـزاع العربـي الإسـرائيلي.

10- توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية:

لـم يمـر أسـبوع حتـى عـاود الوفـد المصـري زيـارة واشـنطن لبـدء المفاوضـات التفصيليـة لتحويـل الاتفاقيـات الإطاريـة لكامـب ديفيـد إلـى معاهـدة سلام، وخلال لقـاء جمـع الوفـد المصـري فـور وصولـه بالرئيـس كارتـر وفريقـه، كشـف كارتـر أن إدارتـه أعـدت مشـروعًا لمعاهـدة سلام مصريـة إسـرائيلية، وأكـد أن المفاوضـات ينبغـي ألا تتعـدى ثلاثـة أشـهر، مـع إمكانيـة أن تتـم المرحلـة الأولـى للانسـحاب الإسـرائيلي مـن سـيناء فـي غضـون سـتة أشـهر، وأعـرب عـن أملـه فـي اختصـار الزمـن اللازم للانسـحاب الكامـل مـن 3 سـنوات إلـى سـنتين، كمـا أبـدى ضـرورة ربـط معاهـدة الـسلام المصريـة الإسـرائيلية بالتقـدم لصالـح الفلسـطينيين. وتُظهـر متابعـة اجتماعـات واشـنطن واللقـاءات بيـن المسـؤولين المصرييـن والإسـرائيليين علـى هامشـه اسـتمرار سياسـة المراوغـة الإسـرائيلية تجـاه التوصـل لتسـوية عادلـة للقضيـة الفلسـطينية، فبينمـا يطالـب الجانـب المصـري بتجميـد بنـاء المسـتوطنات فـي الضفـة الغربيـة وغـزة والتحـرك تجـاه حـل سياسـي للقضيـة، كان الجانـب الإسـرائيلي يتحـدث عـن "البحـث عـن صيغـة ملائمـة لتحسـين أوضـاع الفلسـطينيين فـي الضفـة الغربيـة وغـزة".

وقـد قـدم الجانـب المصـري مذكـرة تشـتمل علـى وجهـة نظـر القاهـرة بشـأن الضفـة الغربيـة وغـزة، وتضمنـت الأفـكار التاليـة: تجميـد المسـتوطنات، ومشـاركة منظمـة التحريـر الفلسـطينية إذا قبلـت القـرار رقـم 242، ومشـاركة القـدس الشـرقية فـي التصويـت علـى الحكـم الذاتـي الفلسـطيني، وإعـادة الأراضـي التـي اسـتولت عليهـا إسـرائيل فـي الأراضـي المحتلـة، والسـماح بالبنـوك العربيـة فـي الضفـة الغربيـة وغـزة، وحريـة الاجتمـاع والتعبيـر والحركـة للفلسـطينيين فـي الأراضـي المحتلـة، والإفـراج عـن المعتقليـن السياسـيين الفلسـطينيين، وعـودة عـدد مـن اللاجئيـن الفلسـطينيين النازحيـن فـي حـرب 1967، وإشـراف مراقبيـن دولييـن أو تابعيـن للأمـم المتحـدة علـى انتخابـات السـلطة الفلسـطينية، والانسـحاب الفـوري لبعـض القـوات الإسـرائيلية مـن بعـض أجـزاء الضفـة الغربيـة وغـزة، وإعـادة نشـر القـوات الأخـرى.

وعقب مباحثات ومناقشات عديدة، اقترح كارتر يوم 21 أكتوبر لتبادل خطابات بشأن الضفة الغربية وغزة تتضمن جدولاً زمنيًا لعقد اجتماع بين مصر وإسرائيل لمناقشة انتقال السلطة من العسكريين الإسرائيليين إلى السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كما يحدد الجدول الزمني موعدًا لانسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة نشرها في مواقع جديدة ومحددة. وهنا ظهرت إشكالية جديدة تتعلق بصيغة الخطابات المتبادلة، فقد أصر الوفد الإسرائيلي على تسمية الضفة الغربية بـ "يهودا والسامرة"، وهو ما سيجعل الخطابات المصرية والإسرائيلية غير متماثلة، وخشي المصريون ألا تصبح - نتيجة لذلك - الخطابات المتبادلة اتفاقية دولية صحيحة.

وعاد الوفد المصري إلى واشنطن في 8 نوفمبر للاجتماع مع الأمريكيين والإسرائيليين، حيث كرر المصريون استعراض موقفهم الذي تمثل في الآتي: لابد من ربط اتفاق السلام بالضفة الغربية وقطاع غزة، وينبغي أن يتلازم الانسحاب من الضفة الغربية وغزة مع الإجراءات الخاصة بالانسحاب من سيناء، وضرورة أن تتخذ إسرائيل من جانب واحد عددًا من إجراءات بناء الثقة في الضفة الغربية وغزة، على أن تتضمن رفع الحظر عن الاجتماعات السياسية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح لبعض أسر اللاجئين في 1967 بالعودة إلى ديارهم، وأن تُحدد الخطابات المتبادلة موعدًا لبدء مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني بين مصر وإسرائيل، وموعدًا محددًا لإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وغزة، وموعدًا محددًا لانتقال السلطة من الحكم العسكري الإسرائيلي إلى الفلسطينيين. ومن جهته، كرر الوفد الإسرائيلي نفس مواقفه السابقة رافضًا الالتزام بوقف بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية وغزة لحين انتهاء المفاوضات والمناورة بأنهم وعدوا بوقفها ثلاثة أشهر فقط وسوف تنتهي هذه المدة قريبًا.

وخلال لقاء مع الوفد الأمريكي، أبلغهم المصريون بالموقف الإسرائيلي الجديد المتمثل في رفض تبادل الخطابات بشأن الضفة الغربية وغزة، وتغيير إسرائيل رأيها بشأن الانسحاب من سيناء على مراحل وأنها تود الانسحاب الكامل على الفور، ورفض الإسرائيليون تحديد موعد لإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وغزة. ولم تصل المفاوضات إلى نتيجة وأبلغ ديان بتلقيه استدعاء إلى إسرائيل للمشاورات، وعاد الوفد المصري أيضًا إلى القاهرة. ولكسر حالة جمود المفاوضات، أجرى كارتر جولة دبلوماسية مكوكية بين

مصر وإسرائيل، لحل الخلافات العالقة خلال الفترة من 8 إلى 13 مارس 1979، تردد حينها بأن كل الخلافات أمكن حلها.

وفي يوم 26 مارس 1979، وُقعت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، التي تتكون من ديباجة و9 مواد وملحقين بعنوان "البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن" و"بروتوكول بشأن علاقات الطرفين"، ومرفق للملحق الأول بعنوان "تنظيم الانسحاب من سيناء"، إلى جانب الرسائل المتبادلة، والتي كان من ضمنها الرسالة المتفق عليها بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحم بيجن" بشأن الترتيبات الخاصة بإقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة، ورسالة الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" إلى الدكتور "مصطفى خليل" رئيس الوزراء المصري بشأن إجراءات بناء الثقة مع الفلسطينيين.

وفي يوم 13 أكتوبر 1980، قدمت مصر مفكرة رسمية حددت فيها مجموعة من المطالب الإجرائية كبناء ثقة وطالبت اسرائيل بتنفيذها وهي كالتالي:

- **تجميد إقامة المستوطنات في الضفة وغزة خلال الفترة الانتقالية التي تمتد خمسة أعوام.**
- **تأكيد قبول إسرائيل التفاوض مع أية مجموعة فلسطينية تعلن قبولها بقرار مجلس الأمن رقم 242.**
- **إعطاء تأكيدات أن المستوطنين الإسرائيليين في الضفة وغزة لن يكون لهم حق الاشتراك في التصويت في انتخابات إقامة السلطة الفلسطينية.**
- **الاعتراف بأن عرب القدس الشرقية يعتبرون جزءً من الشعب الفلسطيني، وأن لهم حق التصويت على إقامة السلطة الفلسطينية.**
- **إعادة الأملاك والأراضي المصادرة في الضفة الغربية وغزة إلى السلطة الفلسطينية.**
- **السماح باستئناف أعمال المصارف العربية وأنشطتها التجارية في الضفة الغربية وغزة، وإعادة الودائع المصادرة أو المجمدة.**

- **رفع الحظر المفروض على الاجتماعات السياسية، والسماح بحرية الرأي في الضفة الغربية وغزة.**
- **وقف أية ممارسات أو سياسات يمكن أن تسبب توترًا، أو تزيد صعوبة تطبيق نصوص إطار كامب ديفيد المتعلق بإقامة السلطة الفلسطينية.**
- **إلغاء كل القيود على حرية سكان الضفة الغربية وغزة في الحركة والتنقل.**
- **العفو عن المسجونين السياسيين الفلسطينيين.**
- **وقف المناورات العسكرية في الضفة الغربية وغزة.**
- **التئام شمل العائلات الفلسطينية، عبر السماح بعودة الذين اضطروا إلى الفرار من منازلهم وقراهم سنة 1967.**
- **السماح لعدد من الأشخاص المرحّلين بالعودة إلى الضفة الغربية وغزة.**
- **إلغاء القيود على استعمال المياه لأغراض الري في مزارع قطاع غزة.**

وأضافت مصر، في مذكرتها، أن على إسرائيل أن تنبذ كل الإجراءات التي تعمّق انعدام الثقة والحقد، كطرد العُمَد والاعتقالات الجماعية ونسف المنازل وفرض العقوبات الجماعية وانتهاك حقوق الملكية وإنكار الحريات.

وعندما تساءل مناحم بيجن، في إحدى رسائله إلى السادات، عما إذا كانت مصر تستطيع أن تأتي بالفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي، رد الرئيس السادات بالتساؤل عما فعلته إسرائيل لتشجيع الفلسطينيين على المشاركة، وأشار إلى أن الإجراءات والتصريحات الإسرائيلية، وسياسة الاستيطان، وتصعيد أعمال القمع، وفرض حظر التجول، وإبعاد العُمَد، وإغلاق الجامعات والمؤسسات التعليمية، كل هذه الأمور لا تشكل أي حافز حتى لأكثر العناصر اعتدالاً من الفلسطينيين.

وكانت آخر جهود الرئيس السادات قبل اغتياله هي قيامه بدعوة الفلسطينيين والإسرائيليين للاعتراف المتبادل. وبعد رحيل الرئيس السادات تولى الرئيس محمد حسني

مبارك الحكم، والذي استكمل مسيرة سياسة السادات فيما يتعلق بإسرائيل، وظلت مصر تنادي بالسلام والمصالحة كخيار استراتيجي وليس عملاً تكتيكيًا.

ثانيًا: خيار الدولتين ودعم مصر لمنظمة التحرير الفلسطينية:

شهدت القضية الفلسطينية تطورات كثيرة وحادة ونتيجة لذلك تطورت مواقف وأدوار مصر لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الملتهبة من حدود مصر الشرقية. بعد توقيع معاهدة السلام، كان الجدل داخل إسرائيل يدور حول السياسة الواجب اتباعها لمواجهة المعارضة الفلسطينية، وفي مايو عام1980 توصلت سلطات الاحتلال إلى استخدام سياسة أطلقت عليها اسم "القبضة الحديدية"، كبديل عن الطرح الدبلوماسي لقضية الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرت ذلك شأنًا داخليًا يجب حله بما يتوافق مع الحاجات والترتيبات الإسرائيلية، وقد أدت تلك السياسة إلى استقالة وايزمان من وزارة الدفاع في مايو 1980، والتي أسندها بيجن لنفسه، وقد كان له بالغ الأثر في إفراط القوة ضد الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات العملية لسياسة القبضة الحديدية، والتي تمثلت في فرض سلطات الاحتلال نظام حظر على عدد من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغبة بيجن في أن يتخلص من منظمة التحرير نهائيًا عبر الهجوم على أكبر معاقلها في لبنان. وتحسبًا لهذه الرغبة الإسرائيلية، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، في نهاية عام 1980، التعبئة العامة في صفوفها، استعدادًا لمواجهة شتى الاحتمالات.

فيما كان عام 1982 أكبر منعطف تاريخي لسياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، وذلك إثر الغزو الإسرائيلي على لبنان، يونيو 1982، وحصار منظمة التحرير الفلسطينية هناك. أسفرت الحرب عن احتلال إسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان وهو الأمر الذي استمر حتى سنة 2000، محقّقة نكسة كبرى لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة وزعيمها ياسر عرفات، الذي اضطر إلى مغادرة لبنان وإنشاء مقر جديد لمنظمته في تونس.

وقد مثُّلت جملة المواقف المصرية التي اتخذت أثناء الغزو وحصار بيروت، وما تلاهما من مذابح صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين، سبتمبر 1982، منعطفات حقيقية. ففي يوليو1982، أعلنت الخارجية المصرية أن علاقة مصر بإسرائيل تغيرت بعد عدوانها على

الشعبين الفلسطيني واللبناني، وهو ما أدى إلى توقف العملية التالية للسلام، التي كانت معنية بالتوصل إلى حل باقي المشكلات القائمة. في الواقع، فقد أضاف الغزو الإسرائيلي للبنان تعقيدًا إضافيًا أمام مسار تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية، ففي وقت سابق، أواخر ربيع عام 1981، بعد قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي بعد ثلاثة أيام من قمة بيجن - السادات، قررت مصر وضع العلاقات الثقافية والتجارية والسياحية مع تل أبيب في حالة تجميد عميق.

وبالعودة إلى حصار بيروت، بعث الرئيس مبارك إلى الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان" رسالة يدعوه فيها إلى اتخاذ موقف حازم بالضغط على إسرائيل لقبول قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في لبنان، والنظر لخطورة الموقف والانسحاب الشامل الغير مشروط. فيما انتهت الاتصالات المصرية الفرنسية بشأن تطور الأوضاع في لبنان إلى إعداد مسودة مشروع مشترك لتسوية أزمة الشرق الأوسط، إلا أن التحفظ الأمريكي على هذا المشروع، وعلى التعديلات التي أُدخلت عليه حال دون عرضه على مجلس الأمن؛ وحين انتهت التطورات بخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، دون حل شامل للقضية الفلسطينية أبدت مصر تحفظها على خطة الخروج التي أعدها المبعوث الأمريكي "فيليب حبيب"، والتي ركزت على ترحيل المقاومة من لبنان، وهو ما دفع مصر إلى تحديد موقفها من مستقبل التسوية في الشرق الأوسط، حيث وضع الرئيس مبارك ثلاثة شروط أساسية لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي وهي: اعتراف أمريكا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وضرورة وقف كل الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة، واتخاذ كافة الإجراءات لإعادة بناء الثقة إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما أضافت مصر شرطًا جديدًا، وهو الحصول على تفسير أمريكي واضح لإطار اتفاقية كامب ديفيد ينطوي على تحديد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما حددت مصر في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 أغسطس 1982 تصورًا لهذه الحقوق وهي: الحق في إقامة دولة فلسطينية، والحق في العودة والتعويض، والحق في التفاوض على قدم المساواة.

وعلى إثر استمرار إسرائيل للأفعال العدائية ووقوع مجزرة صبرا وشاتيلا، سبتمبر 1982، اتخذت مصر قرارًا باستدعاء السفير المصري من إسرائيل يوم 20 سبتمبر، وحددت ثلاث شروط لعودة السفير إلى تل أبيب وهي: انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، وتحديد المسئولية في مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا، والسير بالقضية الفلسطينية إلى طريق الحل على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

في المقابل، انتهجت مصر سياسة التقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل للشعب الفلسطيني، وساهمت في نوفمبر 1983 بتأمين خروج ياسر عرفات ومن معه من طرابلس السورية، فيما عُرف باسم الخروج الثاني، تحت الحماية الجوية والبحرية المصرية. وفي ديسمبر 1984 التقى الرئيس مبارك مع ياسر عرفات بالقاهرة، وهو ما كان إيذانًا بعودة العلاقات المصرية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

استمرت سياسة الحكومة المصرية في السعي الدائم لتعزيز العلاقات مع الفلسطينيين والتي امتازت بالتطور والتقارب الإيجابي. وفي عام 1985، قام ياسر عرفات بزيارة مصر للاجتماع مع الرئيس مبارك وأجرى مباحثات أسفرت عن إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة. كما عملت مصر على تنسيق وتنشيط الجهود فيما يخص مسار الحوار الأردني الفلسطيني للتوصل إلى رؤية مشتركة تكون بمثابة قاعدة للتحرك المشترك، لا سيما بعد تجدد العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين القاهرة وعمّان في 25 سبتمبر 1984. وفي هذا الإطار، دعمت مصر اتفاق العمل الفلسطيني - الأردني المشترك، الموقع في فبراير 1985، حيث اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهامشية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معًا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وفق الأسس والمبادئ التالية:

أولاً: الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

ثانيًا: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بحيث يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

ثالثًا: حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

رابعًا: حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

خامسًا: وعلى هذا الأساس، تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك.

وفي أعقاب توقيع هذا الاتفاق، قدّمت مصر مبادرتها الهادفة إلى تحويل الاتفاق إلى واقع عملي، من خلال محادثات ثنائية بين الأردن وفلسطين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، ويتضمن الاتفاق عدة نقاط وهي: انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967، وإقرار حقوق الفلسطينيين وحل مشكلة اللاجئين وفقًا لقرار الأمم المتحدة، وبدء حوار أمريكي مع وفد أردني فلسطيني، وتنظيم مؤتمر دولي للتسوية وحل المشكلة الفلسطينية من كافة جوانبها.

ومع كل الصعوبات التي تعرض لها هذا الاتفاق إلا أن مصر استمرت في محاولات الضغط على الإدارة الأمريكية لفتح حوارًا مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن كل الجهود لم تأت بثمار إيجابية بسبب التحفظات التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية حول الاتفاق، والتي أدت إلى إلغائه عام 1986، نتيجة إصرار الجانب الفلسطيني على رفض القرار 242، طالما لم تعترف الولايات المتحدة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

وعلى إثر قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، في الأول من أكتوبر 1985، ازداد تدهور الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، نتيجة لممارسات الاحتلال. ولذلك، وجهت مصر رسائل عديدة لرؤساء الدول الأوروبية والعربية تلفت النظر فيها إلى الأثار السلبية السيئة التي أحدثتها الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وحذرت مصر في رسائلها الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام حق الفيتو أمام أي قرار يصدره مجلس الأمن بإدانة إسرائيل، والذي سيكون له عواقب وخيمة على مصالحها بالمنطقة، وسيعتبر تشجيعًا جديدًا لاستمرار إسرائيل في عمليات مماثلة من شأنها إضعاف جهود السلام وتعطيلها لسنوات طويلة.

وناشدت مصر الدول العربية بضرورة نبذ خلافاتها وتوحيد الصفوف لأن التمزق العربي يساعد إسرائيل على إضافة تهديدات جديدة.

وصدر قرار مجلس الأمن الذي أدان الغارة الإسرائيلية على تونس بإجماع 14 دولة وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت الذي كان مخيبًا لإسرائيل.

ثالثًا: مصر والانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993):

أُطلق على انتفاضة عام 1987 "ثورة الحجارة" لمشاركة جميع فئات الشعب الفلسطيني بما فيهم طلاب المدارس بحجارتهم ضد عصابات الجيش الصهيوني، وُعدَّت من أهم محطات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. ولم تحدث هذه الانتفاضة مصادفة، وإنما نتيجة لتفاعل عدة أسباب وظروف أدت إلى الانفجار، وكان العامل الرئيس والتاريخي يتعلق بطبيعة الاحتلال الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني الأعزل، ونمط الاحتلال الذي يجمع بين الاستيلاء على الأرض واقتلاع وإبادة السكان، حيث السيطرة التعسفية على كل مناح الحياة، من خلال فرض قانون الطوارئ، وزيادة المخططات الاستيطانية، ومحاولات التهويد، ونسف البيوت، واعتقال الآلاف من الشبان، وفرض العقوبات الجماعية، ومصادرة الأرض، ونهب الموارد المائية، وإغلاق المؤسسات التعليمية، وحرمان الشعب الفلسطيني من هويته الوطنية، بالإضافة إلى الحصار السياسي والعسكري، الأمر الذي كان لا بد للخروج منه، من خلال النضال بأسلوب جديد وعلى قاعدة جديدة.

ويمكن الإشارة هنا إلى إحدى خطابات "أرييل شارون" في القدس وتطرقه لتعهد اليمين الإسرائيلي السيطرة على المدينة المقدسة وطرد الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم، وضمَّها للمستوطنات الإسرائيلية. أما السبب المباشر فتمثل باصطدام جرار زراعي إسرائيلي بسيارتي تقلان عمَّالا فلسطينيين من غزة فقتل أربعة منهم، وتجمعت الحشود بعد انتشار النبأ، وهي مقتنعة بأن الحادثة كان قتلاً متعمدًا، ثم قامت بمهاجمة الدوريات العسكرية الإسرائيلية.

وكان موقف مصر منذ اللحظات الأولى التي تولى فيها الرئيس "محمد حسنى مبارك" السلطة لولاية ثانية عام 1987، مسانِدًا للقضية الفلسطينية وذكر مبارك أن مفتاح السلام في الشرق الأوسط هو حل تلك القضية وذلك بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في

تقرير المصير، وإنشاء كيانه الوطني على أرضه من أجل إزالة آثار الحروب والدمار التي لحقت به وإحلال السلام والأمن في تلك الأرض العربية، مع التركيز على فكرة المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية. من جانبه بعث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري "عصمت عبد المجيد" إلى وزير الخارجية الإسرائيلي "شيمون بيريز"، برقية طالب فيها وضع حدٍّ للممارسات الإسرائيلية مؤكدا أن العنف يولد عنف ويشكل عقبة أساسية أمام الجهود الرامية لتحقيق التسوية السلمية للنزاع في الشرق الأوسط. كما أصدر مبارك بيانًا أوضح فيه: إن السياسة التي تطبقها إسرائيل في الأرض المحتلة تمثل تحديًا للمجتمع الدولي، وإطلاق الرصاص عشوائيًا على المدنيين لا يمكن أن يؤدي إلا لمزيد من العنف والتوتر وتعميق الحقد والكراهية والاتجاهات الثأرية والإضرار بجهود السلام في وقت تتطلع فيه الأنظار إلى بارقة أمل ورجاء لتحقيقه.

ولم يكن غريبًا والحال هكذا، قيام وزارة الخارجية المصرية في 20 ديسمبر 1987 بإبلاغ السفير الإسرائيلي في القاهرة عن رفض مصر للأعمال القمعية والوحشية التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل. وأبلغته أن ذلك يعد انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان الفلسطيني، وأكدت وزارة الخارجية أن استمرار هذه الانتهاكات والممارسات العدوانية ضد المواطنين الفلسطينيين من شأنه تهديد مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وطالبته بأن يبلغ حكومته طلب مصر بوضع حدّ فوري لهذه الأعمال العدوانية وتلك الممارسات القمعية؛ درءً للأخطار الجسيمة التي يمكن أن تنجم عنها.

من جانب آخر، أدان "محمد بسيوني" سفير مصر في تل أبيب بشدة القمع الإسرائيلي في الأرض المحتلة وقال: "ليس شرفًا أن يطلق جنود إسرائيليون النار على نساء وأطفال، وأضاف أن مصر لن تقبل وضعًا كهذا في الوقت الذي تطالب فيه إسرائيل بحماية اليهود المضطهدين في دول أخرى من العالم وأكد أنه لا يمكن تصور السلام في المنطقة قبل الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وانتهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة".

كما أجرى مبارك اتصالاً هاتفيًا عام 1987، بالرئيس الأمريكي "رونالد ريجان" وقد تضمن الاتصال مناقشة عدم استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو أثناء التصويت على مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة دول عدم الانحياز إلى مجلس الأمن. وظلت مصر

على اتصال مستمر بمنظمة التحرير الفلسطينية وقامت بالتنسيق معها في وضع الصياغة النهائية للقرار رقم 605 لعام 1987 الذي أقره مجلس الأمن، بتاريخ 22 ديسمبر والذي يشجب فيه الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويطلب من إسرائيل أن تتقيد فورًا وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وذلك بأغلبية 14 صوتًا، فيما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت. وقام بدوره مندوب منظمة التحرير الفلسطينية بتوجيه الشكر لمصر لدورها في مناصرة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. إلا أن إسرائيل تحدت قرار مجلس الأمن وأعلنت أنها سوف تستمر في استخدام العنف. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد انتقدت الموقف الإسرائيلي ودعت إلى حل النزاع.

وفي أثناء اجتماع حسني مبارك مع الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران"، في مصر أشار مبارك: "هناك انتفاضة هناك عنف وقتل هناك دماء تسيل وأحقاد تزيد، لذا فأنا أقول لزعماء العالم تحركوا لحل القضية قبل ضياع الفرصة لأنه لو تركت الانتفاضة مستمرة دون تحرك منا جميعًا بمنحهم الأمل فأعلموا أنها ستتطور للأسوأ".

من جانب آخر، أعلن عصمت عبد المجيد أن مصر ليست لها مصلحة في تحركاتها لحل القضية الفلسطينية وأن ما تشهده المنطقة من تحركات أمريكية مكوكية لحل القضية الفلسطينية يمثل ثمرة مباشرة لمبادرة الرئيس مبارك، وأن المؤتمر الدولي للسلام هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية. أما على المستوى الشعبي فقد خرجت تظاهرات مؤيدة للانتفاضة ومتضامنة مع الشعب الفلسطيني، وقد صاحب تلك التظاهرات تصاعد نغمات الوحدة العربية، وتنامي مشاعر الكره ضد إسرائيل.

وفي الثالث من يناير 1988، بدأت إسرائيل إجراءات طرد عدد من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعليه، قامت مصر بإجراء اتصالات بالأمم المتحدة لمنع ووقف طرد أو اعتقال الفلسطينيين من الضفة والقطاع. وفي الخامس من يناير، أكدت مصر والأردن ولبنان على إغلاق حدودهم لمنع طرد إسرائيل للفلسطينيين، كما أعلن ياسر عرفات أنه طلب من سوريا غلق حدودها أمام أي محاولة اسرائيلية من هذا النوع.

لقد أدركت مصر ضرورة إيجاد تسوية سلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو ما أدى بالرئيس مبارك في 23 يناير 1988 إلى اقتراح إقامة مؤتمر دولي تحضره كافة الأطراف العربية والإسرائيلية للبحث والتفاوض بين الجانبين لإيجاد تسوية سلمية للصراع في المنطقة، وعليه دعت مصر إلى تشكيل لجنة تحضيرية مكونة من الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن للتمهيد لذلك المؤتمر. كما قام الرئيس مبارك بجولات في عديد من الدول الأوروبية وأمريكا من أجل إجراء محادثات حول الانتفاضة الفلسطينية وطرح المبادرة بضرورة عقد المؤتمر الدولي للتوصل إلى تسوية شاملة ووقف أعمال العنف، وبعد جهود كثيفة نجحت مصر في التوصل إلى فتح حوار مباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي 15 نوفمبر 1988، انعقدت الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر. ومستفيدًا من الرصيد السياسي الذي وفرته الانتفاضة الشعبية داخل الأراضي المحتلة ومن إعادة إحياء الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد تسوية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، تبنى المجلس وثيقتين، تتمثل أولاهما في"إعلان الاستقلال" تتويجًا للنضال الفلسطيني وللشرعية الدولية المتمثلة في قرار الجمعية العامة لـ الأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947، وفي الحق الفلسطيني في تقرير المصير. فيما نصت الوثيقة الثانية على موافقة المجلس على قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، باعتبارهما قاعدة انعقاد المؤتمر الدولي للسلام.

وقد أيدت مصر إعلان قيام الدولة الفلسطينية واعتبرته خطوة هامة للتوصل إلى تسوية سلمية، وأكدت على مساندتها للقضية وعدم التخلي عن دعمها، كما رحبت كلاً من أمريكا وبريطانيا بقبول المنظمة للقرارين السالف ذكرهما. وبعد وصول ياسر عرفات إلى القاهرة في 21 أكتوبر 1988 التقى بالرئيس مبارك، وأجرى مشاورات معه لاطلاعه على تفاصيل ما دار في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر، وردًا على سؤال تضمن التشكيك في موقف مصر من إعلان الدولة الفلسطينية، قد استشهد عرفات في هذا الصدد بالمثل الشعبي القائل: "لم يجدوا في الورد عيبًا فقالوا أحمر الخدين"، وكان عرفات قد وصل إلى القاهرة وكان في استقباله عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأسامة الباز المستشار السياسي للرئيس مبارك، واصطحبا عرفات في

سيارة رفع على جانبها علم فلسطين وعلم جمهورية مصر العربية وهي المرة الأولى التي يرفع فيها العلمان بعد إعلان الدولة الفلسطينية واعتراف مصر بها.

يمكن القول إن الحكومة المصرية سعت إلى إقناع ياسر عرفات بالاعتراف بقراري 242 و338 لأن فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية، ألقى على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية قانونية على الصعيد الدولي كطرف معني بقرارات مجلس الأمن بعد الانسحاب الإداري الأردني وإعطاء الشرعية الدولية، المتمثلة في مجلس الأمن والقرار 605، صفة الأراضي الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وربط هذا القرار بقرارات أخرى.

وقد اعتبر مبارك أن اعتراف عرفات بتلك القرارات هو تغيير استراتيجي مهم في مسيرة القضية الفلسطينية. وفي حديث للرئيس مبارك في 7 ديسمبر 1988 عن القضية الفلسطينية قال: "إنها سبب عدم الاستقرار في المنطقة. وقال أيضًا: ضعوا خطوطًا ثلاثة تحت ما أقول مصر هي الدولة الرائدة، أي لها مصلحة في حل هذه القضية" وأكد أن حل القضية الفلسطينية لا يمكن أن يتم بدون الأردن ومن هنا قال: "إن أهمية قمة العقبة -التي جمعت بين الرئيس مبارك والملك حسين مع ياسر عرفات في أكتوبر 1988- هي التي أعادت المياه إلى مجاريها بين الأردن والمنظمة وأن العلاقات أصبحت طيبة".

وعند وصول مبارك إلى بلجراد في سبتمبر عام 1989 لعقد مؤتمر القمة التاسع الذي شاركت فيه جميع دول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، أشار إلى التغييرات الإيجابية في الموقف الوطني الفلسطيني، لاسيما قبوله قراري مجلس الأمن 242 و338، وهي القرارات التي تعترف بحق إسرائيل في الوجود وإيجاد حل بالطرق السلمية، وهو ما يعد مؤشرًا في حد ذاته لتغيير جذري في مواقف المنظمة، وحذر مبارك من أنه إذا لم يكن هناك رد فعل إيجابي من جانب إسرائيل فإن ذلك سيؤدي إلى تعقيد حل القضية.

كما أجرى مبارك اتصالات سياسية مهمة في باريس وواشنطن ونيويورك مع الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن بهدف تحريك الموقف في الشرق الأوسط عن طريق اتخاذ موقف دولي يضمن استمرار جهود السلام، وقد واكبت تلك الاتصالات مع طرح القاهرة مشروع النقاط العشر بشأن إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، والمعروف أن النقطة العاشرة في المشروع المصري تنص على أربعة مبادئ هي: أن يرتكز

حل القضية الفلسطينية على قراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وضمان حقوق سياسية للفلسطينيين في مقابل ضمان الأمن لجميع الأطراف، وتجميد عملية الاستيطان بالأراضي المحتلة خلال المفاوضات.

وشكّل ذلك مرحلة جديدة في ملف السلام بالشرق الأوسط، والتي تأكدت على إثر الاتصالات الفلسطينية ـــ المصرية الواسعة بين الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات من أجل التنسيق العربي المشترك، واستمرار الحصار الفلسطيني والعربي والدولي على إسرائيل، إضافة إلى استمرار حسن النوايا الفلسطينية ـــ العربية من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، والذي تجسد بطرح الرئيس مبارك خطة للسلام ذات العشر نقاط في يونيو 1989، لتكون أساسًا لعملية التفاوض للوصول إلى سلام شامل، والتي اشتملت على البنود التالية:

1. تعهد إسرائيل بقبول كل نتائج الانتخابات في الأراضي المحتلة.
2. للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وفي قطاع غزة، الحق في أن يكونوا ناخبين أو منتخبين.
3. وضع مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات.
4. منح حصانة كاملة للممثلين المنتخبين.
5. انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق الاقتراع أثناء الانتخابات.
6. وقف كافة عمليات الاستيطان.
7. إتاحة الفرصة الكاملة للناخبين والمرشحين في تنظيم عمليات الدعاية الانتخابية، شريطة ضمان عدم قيام الأطراف العربية بأي أعمال من شأنها أن تؤثر على الأمن الإسرائيلي الداخلي.
8. حل القضية الفلسطينية على مرحلتين هما: التسوية المرحلية التي يحظى فيها الفلسطينيون بحكم ذاتي كامل، يعقبه الحل الدائم.

9. ألا تزيد فترة الإعداد للانتخابات عن مدة شهرين وذلك لإحراز تقدم سريع في عملية السلام، حيث تقترح مصر أن تكون هناك لجنة إسرائيلية ـــ فلسطينية مشتركة تتولى عملية الإعداد لهذه الانتخابات، ويمكن أن يشارك في أعمالها وفد أمريكي، وآخر مصري لتسهيل مهمتها، وبهدف التوصل إلى نقاط التقاء لازمة، تجري على أساسها العملية الانتخابية.

10. يتعين على إسرائيل أن تقبل المبادئ الأربعة الأساسية الأمريكية في الشرق الأوسط وهي: أن يرتكز الحل على قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338، ومبادلة الأرض بالسلام، وضمان الأمن لجميع دول المنطقة، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين.

ولم يكتف مبارك بذلك بل أجرى اتصالات مكثفة لتأييد "مبادرة السلام المصرية" مع ياسر عرفات، بحث فيها تطورات القضية الفلسطينية في ضوء النقاط العشر، وحاول مبارك فتح حوار مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق شامير" والفلسطينيين لإنجاز مفاوضات سلام إلا أن شامير كان يريد تجاهل إعلان الشعب الفلسطيني، بالإجماع، تمسكه بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيًا له، والتغاضي عن الثورة ضد الاحتلال الإسرائيلي، والشهداء الذين سقطوا برصاص المحتل. يمكن القول إن تلك الخطوات التي قام بها شامير كانت مترددة ومتعثرة على طريق السلام، إلا أن مصر على الرغم من ذلك كانت على يقين أن إرادة السلام عند جميع شعوب المنطقة سوف تفرض نفسها.

وطلبت مصر في 3 أكتوبر1989 من واشنطن ضرورة إعلان تأييدها لحوار إسرائيلي فلسطيني قبل ضياع الفرصة، ولكن أجبرت حدة الانتفاضة الفلسطينية، ودخولها العام الثالث، الإدارة الأمريكية على استئناف تحركاتها السياسية لإيجاد تسوية في المنطقة، الأمر الذي تجلى عبر مشروع وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر"، الذي أعلنه يوم 10 أكتوبر 1989، والمرتكز على مشروع كان قد طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق شامير" مايو 1989، وقد تضمن مشروع بيكر خمس نقاط أساسية لبدء حوار بين وفد إسرائيلي ووفد فلسطيني وهي:

1. مصر لا يمكنها أن تحل محل الفلسطينيين، وأنه ينبغي العمل على تشكيل كيان تفاوضي فلسطيني مستقل.

2. لن تتقدم إسرائيل لهذه المحادثات إلا بعد أن تكون راضية عن تشكيل الوفد الفلسطيني.

3. سيأتي الجانب الإسرائيلي للحوار على أساس مبادرة الحكومة الإسرائيلية المعلنة سابقًا في مايو 1989.

4. سيكون الفلسطينيون أحرارًا في إثارة القضايا التي تتعلق بوجهة نظرهم حول كيفية إنجاح الانتخابات وعملية التفاوض.

5. وبغية تسهيل العملية، تقترح الخطة عقد اجتماع أميركي - إسرائيلي - مصري خلال أسبوعين.

رحبت مصر بالمبادرة، كما أوضحت أن عرفات قد وافق على النقاط الخمس، إلا أن هذه المشروعات قد توقفت نتيجة لغزو القوات العراقية للكويت في الثاني من أغسطس 1990، وتحول الأولويات حينها نحو تحقيق هدف تحرير الكويت.

ثالثًا: مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو:

كان للانتفاضة الفلسطينية تأثيرًا واضحًا على المجتمع الإسرائيلي، كما كان لهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي في تلك الفترة وهزيمة العراق في حرب الخليج تأثير في دفع مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ففي أعقاب حرب الخليج، شرعت الإدارة الأمريكية في بذل جهود مكثفة للتوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي، وكانت واشنطن وعدت العرب بذلك أثناء حرب الخليج.

1- مؤتمر مدريد للسلام:

دعت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب إلي عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، في مدينة مدريد بإسبانيا، وذلك تحت رعايتها مباشرة

بعيدًا عن الأمم المتحدة، وكان أهم ما تضمنته خطاب الدعوة للمؤتمر أن المفاوضات بين الطرفين العربي والإسرائيلي ترتكز على قراري مجلس الأمن 242 338.

وفي 9 مارس 1991، رحّبت مصر بمبادرة الرئيس الأمريكي بضرورة عقد مؤتمر للسلام من أجل إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط على أسس وشروط محددة، وأكدت استعدادها لمناصرة الجهود الدولية لحل القضية الفلسطينية من خلال مؤتمر دولي. ومن جانب آخر، عرض مبارك مع "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي الاتصال بشامير وإبلاغه بأن استمرار مؤتمر السلام لن يلحق أي ضرر بإسرائيل. وقد بذلت مصر كل قواها بقصد حصر نقاط الخلاف حول عملية السلام، إذ استقبل مبارك في 23 أبريل 1991 وزير خارجية فرنسا من أجل ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحضره أوروبا والأمم المتحدة. ونتيجة لما سبق، حددت مصر أسسها تجاه مؤتمر السلام وهي: الحفاظ على العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية والحيلولة دون المساس بهذه العلاقات لاعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية، والحفاظ على الروابط المصرية العربية والعمل على تفعيل الإطار العربي عبر تعريف ذاتي لكون مصر أكبر دولة عربية، وأن هذا الدور يتطلب الحفاظ على دور مصر الإقليمي الذي يأتي في جزء أساسي من هذا التحديد، والعمل على استغلال عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي من أجل ترتيب بيئة إقليمية ملائمة للسياسة الخارجية.

نجحت الجهود السياسية المصرية الأمريكية في الحصول على تعهدات من الأطراف المعنية للمشاركة في مؤتمر السلام، واُفتتح المؤتمر في مدريد في 30 أكتوبر 1991 برعاية أمريكية سوفيتية مشتركة، ومشاركة وفود من مصر وسوريا ولبنان والمغرب العربي ووفد مشترك فلسطيني - أردني، ووفد إسرائيلي. وقد أُعطيَ رئيس الجانب الفلسطينيَّ في الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك حيدر عبد الشافي، المكانة ذاتها التي منحت لرؤساء سائر الوفود.

وبحسب ما ورد في رسالة الدعوة لحضور المؤتمر، تحقيق "تسوية من أجل السلام العادل والدائم والشامل من خلال إجراء مفاوضات مباشرة على مسارين، بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين". كما تضمنت أيضًا بأن "يعتقد الراعيان أن

هـذه المفاوضـات ينبغـي أن تركـز علـى المسـائل المتعلقـة بالمنطقـة مثـل الحـد مـن الأسـلحة والأمـن الإقليمـي، والميـاه، وقضيـة اللاجئيـن، والبيئـة، والتنميـة الاقتصاديـة، وغيـر ذلـك مـن المواضيـع ذات الاهتمـام المشـترك". "وفيمـا يتعلـق بالمفاوضـات بيـن إسـرائيل والفلسـطينيين الذيـن يشـكلون جـزءً مـن الوفـد الأردنـي - الفلسـطيني المشـترك، سـتُجرى المفاوضـات علـى مراحـل، بـدءً بترتيبـات الحكـم الذاتـي المؤقتـة. وسـتجرى هـذه المحادثـات بهـدف التوصـل إلـى اتفـاق فـي غضـون عـام واحـد. وبمجـرد التوصـل إلـى اتفـاق، ستسـتمر ترتيبـات الحكـم الذاتـي المؤقتـة لفتـرة خمـس سـنوات. واعتبـارًا مـن العـام الثالـث مـن فتـرة ترتيبـات الحكـم الذاتـي المؤقتـة، سـتجرى مفاوضـات بشـأن الوضـع النهائـي. وسـتجرى مفاوضـات الوضـع النهائـي هـذه، والمفاوضـات بيـن إسـرائيل والـدول العربيـة، علـى أسـاس القراريـن 242 338".

تشـكل الوفـد المصـري المشـارك بالمؤتمـر مـن مجموعـات شـملت مجموعـة ضبـط التسـلح ومجموعـة ترتيبـات الأمـن الإقليمـي، ومجموعـة عمـل الميـاه، ومجموعـة عمـل اللاجئيـن، ومجموعـة عمـل الاقتصـاد، واسـتند الإطـار الفكـري للتوجـه المصـري فـي عمليـة الـسلام علـى مجموعـة مـن المبـادئ، وهـي: أن مصـر شـريك كامـل فـي عمليـة الـسلام، وأنـه لا مسـاومة علـى الحقـوق العربيـة فـي الأراضـي المحتلـة، وأن المسـتوطنات التـي أُقيمـت فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة غيـر مشـروعة وتُعقِّـد عمليـة الـسلام، وأن الوقـت قـد حـان لإزالـة أسـلحة الدمـار الشـامل، لاسـيما الأسـلحة النوويـة، وأنـه لابـد مـن تكريـس مـوارد المنطقـة للتنميـة بـدلاً مـن التسـلح.

وقد انعكسـت هـذه المبادئ فـي كلمة وزيـر الخارجيـة المصري "عمرو موسـى" بالمؤتمـر، والتي أكـد فيهـا أن المسـتوطنات التـي أقيمـت فـي الأرض المحتلـة منـذ عـام 1967 بمـا فيهـا القـدس مسـتوطنات غيـر مشـروعة، ولابـد مـن وقفهـا، حتـى لا تعرقـل مسـيرة الـسلام. وأن الضفـة الغربيـة وغـزة والجـولان السـورية أراضٍ عربيـة محتلـة تخضـع للتطبيـق الكامـل لقـرار مجلـس الأمـن 242 وهـي ليسـت أراضـي موعودة لشـعوب أخـرى، بل لهـا أصحـاب شـرعيون وأن الشـعب الفلسـطيني ليـس مجـرد سـكان أو قاطنيـن فـي أراضٍ، بـل شـعب لـه تاريـخ وحضـارة وشـخصية قوميـة.

أسـفر المـؤتمر عـن تكويـن مسـارين للمفاوضـات، وهـي مفاوضـات ثنائيـة بيـن إسـرائيل، والـدول العربيـة، وهـي سـوريا، ولبنـان، والوفـد الأردنـي الفلسـطيني المـشترك، ومسـار آخـر متعلـق بمناقشـة المسـائل علـى نطـاق المنطقـة وهـو مـا عُـرف بـ "مفاوضـات متعـددة الأطـراف"،

شـاركت فيـه دول إقليميـة ودوليـة، ماعـدا سـوريا ولبنـــان، وكـــان الهـــدف مـــن المفاوضـات المتعـددة الأطـراف إعلان مبـادئ حـــول المفاوضـــات.

أسـس المؤتمـر لجـولات مـن المحادثـات بيـن الجانبيـن الفلسـطيني والإسـرائيلي، والتـي شـهدت تعنتًـا إسـرائيليًا، لاسـيما خلال الفتـرة المتبقيـة لحكومـة رئيـس الـوزراء الإسـرائيلي شـامير، الـذي كان مصـرًا علـى إبقـاء الوضـع الراهـن، وهـو مـا أعـاق تقـدم عمليـة الـسلام. ومـع تولـي "إسـحاق رابيـن" رئاسـة الحكومـة الإسـرائيلية، شـهدت الجولـة السادسـة مـن المفاوضـات بـدء حـوار حقيقـي بيـن الجانبيـن. ومـع ذلـك، فقـد وصلـت المحادثـات مـع بـدء الجولـة الثامنـة فـي ديسـمبر 1992 إلـى طريـق مسـدود، وانتهـت فجـأة فـي 16 ديسـمبر حينمـا أعلـن رابيـن القـرار بترحيـل 416 ناشـطًا مـن حمـاس إلـى لبنـان فـي أعقـاب مقتـل شـرطي حـدود إسـرائيلي. ومنـذ ذلـك الحيـن، بـدأت المحادثـات الثنائيـة فـي التعثـر نتيجـة تركيـز إسـرائيل علـى القضايـا الوقتيـة، مقابـل اهتمـام الفلسـطينيين بالقضايـا الأطـول أجلًا المتمثلـة فـي الحكـم الذاتـي وإنهـاء الاحـتلال وحـق تقريـر المصيـر.

وخلال الجولـة التاسـعة مـن المحادثـات (27 أبريـل -13 مايـو 1993)، وافقـت إسـرائيل مـن حيـث المبـدأ علـى إنشـاء قـوة شـرطة فلسـطينية، وأكـدت أن مفاوضـات الوضـع النهائـي سـوف تسـتند إلـى قـرار مجلـس الأمـن 242، كمـا سـمحت أيضًـا لعـدد مـن الفلسـطينيين الذيـن طـردوا خلال الفتـرة بيـن عامـي 1967 - 1987 فـي العـودة إلـى فلسـطين. فيمـا أعـادت الجولة العاشـرة النظـر فـي فكـرة إجـراء محادثـات مباشـرة مـع منظمـة التحريـر الفلسـطينية، إلا أن هـذه الجولـة قـد بـاءت بالفشـل، لا سـيما فـي ظـل تزامنهـا مـع تدهـور الأوضـاع الميدانيـة فـي غـزة، حيـث انـدلاع دورة جديـدة مـن العنـف أسـفرت عـن مقتـل عـدد مـن الفلسـطينيين وإصابـة الكثيريـن.

2- اتفاق أوسلو (1) 1993:

بعـد تولـي إسـحاق رابين رئاسـة الوزراء فـي إسـرائيل، كانـت العقبـات لا تـزال موجـودة أمام إنجـاز تسـوية مـع منظمـة التحريـر، حيـث تـولى منـصبه فـي ظـروف مـا بعـد حـرب الخليـج الثانية، وانهيار الاتحـاد السوفيتي، وكـان رابـين علـى اسـتعداد لمراجعـة أفكـاره، بعـد أن ألحت عليـه عـدة شـخصيات أمريكيـة ومصريـة لإقناعـه بالحـل الـسلمي. ففـي أعقـاب توليـه منصبـه مباشـرة، زار وزيـر الخارجية الأمريكي "جـيمس بيكـر" إسـرائيل، واتفـق مع رابين علـى مواصـلة

المفاوضات الثنائية، والمتعددة بين إسرائيل ونظرائها العرب على النحو المتفق عليه في مؤتمر مدريد، لذلك استؤنفت محادثات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في 24 أغسطس 1992.

بعد تعثر مفاوضات مؤتمر مدريد، أدى ذلك إلى دخول إسرائيل في مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية، وقد بررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مفاوضاتها السرية مع إسرائيل، على أنها نوعًا من صراع البقاء على المسرح السياسي، في ظل ظروف اقتصادية صعبة، أما إسرائيل فقد اعتبرت أن التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أقل خطرًا من المفاوضات مع الجماعات الإسلامية مثل حماس، والجهاد الإسلامي، التي ترفض إسرائيل عقائديًا، كما أن المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية قد تفتح لها أبواب التفاوض مع الدول العربية الأخرى.

وفي مدينة ساربسبورغ النروجية، تطورت النقاشات بين الطرفين، تحت إشراف وزير الخارجية النرويجي "جون يورغن هولست" وبلغ عدد اللقاءات نحو 14 لقاءً، والتي تعود بدايتها إلى يوم 20 يناير 1993، وقد ترأس فريق منظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع، والمعروف باسم "أبو العلاء"، جنبًا إلى جنب مع محمود عباس "أبو مازن"، وطالب قريع برفع مستوى الوفد الإسرائيلي، فاستجاب بيريز في أواخر شهر فبراير 1993 عندما أرسل يوري سافير، المدير العام لوزارة الخارجية، لينضم للمفاوضات.

في ذات الوقت، اجتمع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالرئيس مبارك حتى يُطلعه على أمر المفاوضات، وأن تكون مصر على دراية بالأمر. وفي21 ابريل 1993، اجتمع ياسر عرفات بالرئيس مبارك وسلمه خريطة الخطوط التي يتصورها لمنطقتي غزة وأريحا، وكان في تقدير مبارك أن قناة الاتصال مع واشنطن حيث يوجد الأمريكيون، أهم من قناة أوسلو حيث لا يوجد غير النرويج. ولذلك، بعث الرئيس مبارك رسالة إلى رابين مع مستشاره أسامة الباز يطالبه فيها بتسريع الأمور في المفاوضات، وطرح الخريطة التي رسمها عرفات وسلمها للرئيس مبارك، وجاء رد رابين بالموافقة على مناقشة ذلك خلال المفاوضات.

كما توجه مبعوثون مصريون من بينهم الدكتور مصطفي خليل وأسامة الباز لإقناع رابين بأن التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية هو أقرب طريق للنجاح، وأن المنظمة

وحدها هي الطرف الذي يملك شرعية توقيع اتفاق يقبله الفلسطينيون، ويرضى عنه العرب ويفهمه العالم، وما بين إلحاح بيريز والجهود المصرية اقترب رابين بنفسه من قناة أوسلو، وبدأ يظهر فعليًا أن قناة أوسلو في طريقها للنجاح.

وفي العاشر من سبتمبر 1993، تبادل الطرفان الفلسطيني الإسرائيلي رسائل الاعتراف المتبادل، والذي من خلاله اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، وتعهدت بنبذ العنف، وإلغاء الفقرات المعادية لإسرائيل من الميثاق الوطني الفلسطيني، مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي 13 سبتمبر 1993، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ في البيت الأبيض، وتألف الإعلان من 17 مادة و4 مرفقات ومحضر متفق عليه. وقد نصت المادة الأولى من إعلان المبادئ على الهدف من المفاوضات الثنائية التي سيجري البدء فيها على النحو التالي: "أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط الجارية هو، في جملة أمور، إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة، (المجلس المنتخب)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لفترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338. ومن المفهوم أن الترتيبات المؤقتة هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام الكاملة وأن المفاوضات بشأن الوضع الدائم ستؤدي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و338.

كما تناول الإعلان في عدد من المواد مسائل الفترة الانتقالية (المادة الثانية)، والانتخابات (المادة الثالثة)، والولاية (المادة الرابعة)، والفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم (المادة الخامسة)، ونقل السلطات والمسؤوليات على سبيل التحضير (المادة السادسة)، والاتفاق المؤقت (المادة السابعة)، والنظام العام والأمن (المادة الثامنة)، والقوانين والأوامر العسكرية (المادة التاسعة)، ولجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة (المادة العاشرة)، والتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في الميادين الاقتصادية (المادة الحادية عشر)، والارتباط والتعاون مع الأردن ومصر (المادة الثانية عشر)، وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية (المادة الثالثة عشر)، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا (المادة الرابعة عشر)، وحل

المنازعات (المادة الخامسة عشرة)، والتعاون الإسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية (المادة السادسة عشرة)، وأحكام متفرقة (المادة السابعة عشرة).

كما أُرفقت بالإعلان بروتوكولات بشأن طريقة الانتخابات وشروطها، وبشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبشأن التعاون الإسرائيلي -الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والإنمائية (المادة الثالثة)، وبشأن التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني فيما يختص ببرنامج التنمية الإقليمية (المادة الرابعة). كما كانت هناك رسائل متنوعة، منها ما يتعلق بالقدس والمسائل الأمنية.

وعلى إثر توقيع إعلان المبادئ، عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات أول اجتماع عمل لهما في القاهرة حتى قبل أن يدخل الإعلان حيز النفاذ. وشُكلت لجنتان في أوائل أكتوبر، لجنة على المستوى الوزاري للاجتماع بشكل متكرر في القاهرة، برئاسة وزير الخارجية بيريز وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس أبو مازن، ولجنة عاملة تتخذ من طابا مقرًا لها، برئاسة نبيل شعث من منظمة التحرير الفلسطينية، واللواء أمنون ليبكين - شاحاك معاون قائد جيش الدفاع الإسرائيلي والمسؤول عن الاستخبارات العسكرية. واتفق الطرفان على جدول أعمال وشكلا فريقي خبراء يعني أحدهما بالمسائل العسكرية والآخر بنقل السلطة.

وقد جاء التفسير الفلسطيني الرسمي لاتفاق أوسلو على أساس أنه يتكون من مرحلتين، الأولى أو المرحلة الانتقالية يتم فيها تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تستمر هذه المرحلة مدة خمس سنوات، تسلم إسرائيل في إطارها معظم الأراضي المحتلة إلى السلطة الفلسطينية التي يجب أن تصل نسبتها إلى نحو 90 ٪ من المساحة الإجمالية. فيما تبدأ مفاوضات المرحلة الثانية قبل مدة الخمس سنوات المشار إليها سلفًا، حول القضايا الفلسطينية الجوهرية المؤجلة، وهي: القدس، واللاجئين، والحدود، والمياه، لتنتهي هذه المرحلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، في الرابع من مايو 1999. في المقابل، كان التفسير الإسرائيلي مختلف تمامًا حيث تحدث عن حكم ذاتي للفلسطينيين، في الضفة والقطاع، في المرحلة الانتقالية وعن تسوية دائمة للقضايا المؤجلة في المرحلة الثانية.

وقد لعبت مصر دورًا مهمًا في توصل منظمة التحرير وإسرائيل إلى اتفاق، وذلك من خلال ترتيب الحكومة المصرية عدة لقاءات بين منظمة التحرير، والقيادة الإسرائيلية، كان من أشهرها اللقاء السري الذي رتب له أسامة الباز، مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، في 10 مايو 1993، والذي حضره رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ويوسي ساريد المقرب من رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين، كما شارك الرئيس المصري في توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993، الخاص بحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي.

وبتوقيع اتفاق أوسلو كان لابد من إجراءات على أرض الواقع لتفعيله، وقد أدت مصر دورًا رئيسيًا في دفع الإجراءات لضمان مسيرة عملية السلام على مسار بناء الثقة وتحقيق السلام، وعليه تم توقيع الاتفاقيات التالية: وثيقة اتفاق القاهرة والترتيبات الأمنية على المعابر في 9 فبراير 1994، اتفاق فلسطيني- إسرائيلي حول ترتيبات الأمن في الخليل في 11 ابريل 1994، برتوكول التعاون الاقتصادي بين الطرفين في الأول من مايو 1994.

3- اتفاق الحكم الذاتي غزة - أريحا 1994:

بعد شهور من المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تنفيذًا لإعلان المبادئ، تم توقيع اتفاق الحكم الذاتي غزة-أريحا في مايو 1994، بالقاهرة تحت رعاية الرئيس المصري حسني مبارك وبحضور وزيري خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ورئيس الوزراء المصري وعدد من الوزراء والمحافظين ورئيسي مجلس النواب والشورى، حيث كانت القاهرة هي المكان الذي فرض نفسه تلقائيًا لتوقيع الاتفاق بين عرفات ورابين، وذلك لطبيعة الدور الذي قامت به القاهرة في دفع المحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك فإن القاهرة كانت المكان الذي تم فيه إعلان المبادئ طبقًا لبيان أوسلو.

وقع الطرفان اتفاق القاهرة بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا في 4 مايو 1994م، كخطوة أولى من وثيقة إعلان المبادئ، ووضعت آلية لتنفيذ ورسم الاتفاق حول حدود قطاع غزة وأريحا، الذي حدد ب 249كم^2، أي 68,2 ٪ من مساحة قطاع غزة ومنطقة صغيرة من أريحا تمثل 1 ٪ من مساحة الضفة الغربية، وقضى الاتفاق بنقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية التي حدد بنيتها وآلية تشكيلها وولايتها القانونية، بمعنى ولايتها الإقليمية على قطاع غزة وأريحا باستثناء المستوطنات والمنشآت العسكرية، وشملت ولايتها الوظيفية

جميع السلطات المنقولة لها، وامتدت ولايتها على جميع الأشخاص المقيمين في المنطقتين ما عدا الإسرائيليين.

مثّل هذا الاتفاق خطوة بداية لانسحاب إسرائيلي من أراضي فلسطينية محتلة، ونص على استمرار عملية السلام الانسحاب المتتالي من الأراضي الفلسطينية، كما حقق الاتفاق بناء الكيان الفلسطيني بعد أن ظلت القضية الفلسطينية في صراع طويل؛ ولكن من سلبيات هذا الاتفاق بناء المستوطنات الإسرائيلية مما شكل عقبة في تحقيق السلام، بالإضافة إلى بقاء قوات عسكرية إسرائيلية حول غزة وأريحا، وشرعية تدخلها في حالة عجز السلطة الفلسطينية عن حماية المستوطنات، مما يشكل دافع للتدخل العسكري الإسرائيلي تحت أي ذريعة، علاوة على إتاحة السيطرة الإسرائيلية على المعابر مما يؤدي إلى تقويض حركة الفلسطينيين إلى الخارج.

4- اتفاقية أوسلو (2) 1995:

وقع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي المرحلة الثانية من وثيقة إعلان المبادئ المعروفة بـ"اتفاق طابا" أو "أوسلو 2"، أولاً يوم 27 أغسطس 1995 في طابا، ثم في 28 سبتمبر 1995 بواشنطن، حيث جرى توقيع الاتفاق بمشاركة إدارة الرئيس كلينتون وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي ومصر، ووصف بأنه مرحلة أخيرة لنقل صلاحيات الحكم الذاتي في غزة وأريحا إلى بعض أجزاء الضفة الغربية، وفق قواعد مشابهة لقواعد اتفاق القاهرة، وقد خّول هذا الاتفاق رئيس السلطة الفلسطينية الدعوة لإجراء انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية باعتبارهما وحدة ترابية واحدة، وحدد الاتفاق عدد أعضاء المجلس ب82 عضوًا بمن فيهم رئيس السلطة التنفيذية، فضلاً عن تحديد ولاية المجلس وصلاحياته ومسئولياته التنفيذية والتشريعية والقضائية والترتيبات الأمنية. وقد حمل الاتفاق كذلك موعد انطلاق مفاوضات الوضع النهائي بما لا تتجاوز 4 مايو 1996، وحدد القضايا التي يتم التفاوض بشأنها وهي القدس والمستوطنات وبعض المواقع العسكرية المحددة واللاجئين الفلسطينيين والحدود والعلاقات الخارجية.

يشكل الاتفاق دفعة للأمام في مجال تحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، ويؤكد الاتفاق على الدور المصري في الحرص على دفع مسيرة السلام من أجل تحقيق السلام

الشامل والعادل، ولكن هناك متغيرات رئيسية في أعقاب توقيع اتفاق طابا عام 1995، أثرت على مسيرة السلام الفلسطيني الإسرائيلي أهمها: مصرع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في 4 نوفمبر 1995 على يد متطرف إسرائيلي يقاوم عملية السلام، وصعود حزب الليكود برئاسة بنيامين نتانياهو إلى الحكم في إسرائيل مايو 1996، مما أضعف جهود إسرائيل تجاه السلام وأدى إلى تباطؤ المسار الفلسطيني الإسرائيلي. وبالتالي، لم تنفذ عدد من القرارات السابق الاتفاق عليها في مؤتمر طابا.

ومع ذلك، استمرت الجهود المصرية الدافعة نحو استكمال مسار المفاوضات. ونتيجة لهذه الجهود، تم التوقيع في يناير 1997على اتفاق "الخليل" حول الإطار العام للترتيبات الأمنية في مدينة الخليل والمراحل التالية من إعادة الانتشار، وفي 27 مايو من العام نفسه، عقدت قمة شرم الشيخ بين الرئيس مبارك و"بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بهدف تحريك عملية السلام وبحث السبل الكفيلة لإزالة العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي ديسمبر 1997، شاركت مصر في المبادرة التي تقدمت بها المجموعة العربية إلى الأمم المتحدة والتي تقضي برفع التمثيل الفلسطيني لدى الأمم المتحدة من صفة مراقب إلى مكانة شبه دولة. وفي مايو 1998، طرحت المبادرة المصرية الفرنسية، حيث وجه الرئيسان "مبارك" و"جاك شيراك" دعوتهما إلى عقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وإيجاد آلية جديدة تضمن تنفيذ هذه الاتفاقات وفقًا لمؤتمر مدريد، والتي تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي 4 سبتمبر 1999، أنهى رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود باراك" ورئيس السلطة الفلسطينية "ياسر عرفات" أكثر من ثمانية أشهر من الجمود في عملية السلام، بتيسير مصري أمريكي، وذلك بتوقيعهما على مذكرة "شرم الشيخ" المتعلقة بالجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات العالقة المترتبة عن الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

رابعًا: الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) والجهود المصرية:

اندلعت مواجهات بين قوات الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين في القدس الشرقية عام 2000 عقب الزيارة التي قام بها "آرييل شارون" -زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك- إلى المسجد الأقصى، برفقة مجموعة من أعضاء الكنيست عن كتلة الليكود ومئات من رجال الشرطة والعسكريين الإسرائيليين، وفي اليوم التالي، قام مئات من الشبّان بالتظاهر في أحياء متعددة من القدس، فأطلق الجنود الإسرائيليون النار على المتظاهرين مما أدى إلى مقتل سبعة منهم، وهو ما شكّل بداية انتفاضة الأقصى.

وسرعان ما انتشرت أعمال العنف لتشمل بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث استشهد ما يزيد عن اثني عشر فلسطينيًا رميًا بالرصاص في الأيام الأولى من الانتفاضة، أبرزهم الطفل "محمد الدرة"، ووفقًا لمصادر فلسطينية، استشهد بحلول نهاية عام 2000 أكثر من 320 فلسطينيًا وهي ثاني انتفاضة تندلع في غضون أقل من عشر سنوات.

ورغم تدهور الأوضاع الأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أعقاب نشوب الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000، إلا أن مصر ظلت تواصل جهودها من ناحية لوقف الهجمات المتبادلة بين الطرفين، ومن ناحية أخرى لمحاولة استئناف مسار التسوية. وفي هذا الإطار الأخير، استضافت مصر قمة في طابا في يناير عام 2001 جمعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين بوساطة أمريكية-مصرية مشتركة، بهدف بحث قضايا الوضع النهائي لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبحسب البيان الصادر في نهاية المحادثات، فقد أكد المفاوضون اقترابهم حينها من التوصل إلى اتفاق نهائي أكثر من أي محادثات سلام سابقة.

وطرحت مصر والأردن في مارس 2001 مبادرة لوقف العنف واستئناف مفاوضات السلام، وتنفيذ التسويات والتفاهمات الأمنية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وأن يلتزم الاتحاد الأوروبي والسكرتير العام للأمم المتحدة ومصر والأردن بمتابعة ومراقبة عمليات التنفيذ مع ضرورة وقف الاستيطان وتوفير الحماية للأماكن المقدسة.

واقترح الرئيس مبارك في يونيو 2002، أن يتم إعلان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في عام 2003 ومناقشة القضايا الشائكة مثل القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود

والمياه، ووضع قرار مجلس الأمن رقم 1397 موضع التنفيذ، والذي يدعو للمرة الأولى إلى ضرورة قيام دولة فلسطينية بجانب إسرائيل.

كما شاركت مصر في أكتوبر 2002 في جهود اللجنة الرباعية، المكونة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتي أدت إلى إقرار خطة "خارطة الطريق للسلام"، والمتضمنة رؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية تقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية بحلول عام 2005.

كما أيدت مصر عام 2003 وثيقة جنيف غير الرسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين باعتبارها نموذج سلام متوازن، من شأنه إنهاء الصراع بين الجانبين وضمان استقرار المنطقة، كما أنها لا تتعارض مع خارطة الطريق التي أمكن التوصل إليها من خلال اللجنة الرباعية بالإضافة إلى أن الوثيقة قد تضمنت في مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات.

وطرحت مصر في يونيو 2004 مبادرة للقيام بدور مباشر في تهيئة الأجواء أمام تنفيذ خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، حيث رأت مصر أن انسحاب إسرائيل من أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة يُعد مكسبًا للفلسطينيين، ومن الممكن أن يكون فرصة حقيقية لوقف العنف وإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، وذلك بالعمل على وضع الخطة في سياق تطبيق خارطة الطريق المدعومة دوليًا من قِبَل اللجنة الرباعية، مع العمل على تقوية وتعزيز السلطة الفلسطينية لكي تصبح شريكًا مؤهلاً وفاعلاً في العملية السياسية.

واستمرت مصر، وفقًا لعقيدة إرساء السلام كخيار استراتيجي، في ممارسة دورها لحفظ الاستقرار والأمن حيث لعبت دورًا بارزًا في الترتيب عربيًا لقمة استئناف مفاوضات السلام عام 2007 "قمة أنابوليس" بالولايات المتحدة، والتي صدر عنها بيان مشترك بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين دعا إلى الانخراط في المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق سلام كامل بحلول نهاية 2008.

واتفق الطرفان على أن تطبيق بنود السلام ينبغي أن تسبقه إجراءات بناء الثقة المنصوص عليها في خارطة الطريق وجرت اجتماعات منتظمة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إيهود أولمرت" والرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، لكنها توقفت فجأة عندما بدأ

الهجـوم العسـكري الإسـرائيلي علـى غـزة فـي أواخـر عـام 2008. فقـد شـنت إسـرائيل هجومًـا موسـعًا علـى قطـاع غـزة تحـت قيـادة حركـة حمـاس، بعدمـا أطلقـت الحركـة عشـرات الصواريـخ علـى مجمعـات سـكنية إسـرائيلية قريبـة، وأسـفر ذلـك عـن مقتـل 13 إسـرائيليًا، و1400 فلسـطيني، وبـدأت حمـاس تطـور قدراتهـا الصاروخيـة، وتسـتخدمها كـسلاح ردع ضـد إسـرائيل.

وأثنـاء هـذه الأحـداث أدان الرئيـس حسـني مبـارك فـي نوفمبـر 2008 الهجمـات الإسـرائيلية علـى قطـاع غـزة، وطالـب قـادة إسـرائيل باحتـرام الشـعب الفلسـطيني ووقـف العـدوان، وأضاف أن مصـر تسـعى لوقف العـدوان الإسـرائيلي المسـتمر على قطـاع غـزة وإعـادة التهدئة بيـن الفصائل الفلسـطينية فـي القطـاع وإسـرائيل. وتوسـطت القاهـرة فـي تهدئـة اسـتمرت سـتة أشـهر بيـن إسـرائيل والفصائـل الفلسـطينية التـي تسـيطر علـى قطـاع غـزة، وفـي مقدمتهـا حركـة حمـاس.

وصرّح مبارك إن رؤية مصر لاحتواء الوضع الخطر الراهن تستهدف وقف العدوان الإسرائيلي بما يتيح العودة للتهدئة، وشدد مبارك على أن مصر ترفض الانسياق وراء المخطط الإسرائيلي الرامي لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتابع: "نقول لمن يسعى للمكاسب السياسية إن الدم الفلسطيني أغلى".

وفـي يناير عـام 2009، عقـدت مصر قمـة دولية طارئة في مدينة شرم الشـيخ لبحـث التهدئة وإحيـاء عمليـة الـسلام، عقـب العـدوان الإسـرائيلي على غـزة، وشـارك فيها قـادة أوروبيـون وعرب، وممثلـو الأمـم المتحـدة وجامعـة الـدول العربيـة، وغـاب عنها الرئيـس الفلسـطيني محمـود عباس.

وفـي فبرايـر 2009، عقـب تولـي الرئيـس الأميركـي "بـاراك أوبامـا" منصبـه، أكـد الرئيـس مبـارك لنظيـره الأمريكـي ضـرورة الإسـراع فـي حـل القضيـة الفلسـطينية لإنهـاء الاحـتلال وإقامة دولـة فلسـطينية مسـتقلة، لتنعـم المنطقـة بالاسـتقرار.

ودعـا مبـارك رئيـس وزراء إسـرائيل بنيامـيـن نتنياهـو إلـى إجـراء مفاوضـات حـول الحـدود النهائيـة للدولـة الفلسـطينية، لتمهيـد الطريـق للاتفـاق علـى قضايـا الوضـع النهائـي فـي إطـار زمنـي محـدد، ضمـن عمليـة سلام حقيقيـة، وحـث إسـرائيل علـى وقـف جميـع محـاولات تهويـد القـدس لتداعياتهـا الخطـرة علـى جهـود الـسلام، نظـرًا لحساسـية مسـألة القـدس فـي العالميـن العربـي والإسلامـي، هـذا إلـى جانـب وقـف تحـركات إسـرائيل لتغييـر ديموجرافيـة الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة بزيـادة المسـتوطنات الإسـرائيلية.

خامسًا: الجهود المصرية في إنهاء الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني:

على الصعيد الداخلي الفلسطيني، فقد شهد العام 2007 انعطافًا محوريًا تمثّل في تصاعد الصراع الفلسطيني بين حركتي "فتح" و"حماس"، مما أدى إلى اندلاع مواجهة عسكرية بينهما انتهت بسيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة في 15 يونيو 2007، وقد ركزت حكومة "إسماعيل هنية" بوصفها حكومة لتسيير الأعمال آنذاك، على السيطرة على الأجهزة الأمنية والقضاء، كسياسة مغايرة عما اتبعته كحركة مقاومة، إذ قام "هنية" بتعيين مدير للشرطة، ثم تلى ذلك تعيين أعضاء حركة "حماس وجهازها العسكري كمدراء في المؤسسات الحكومية والأمنية، بحيث تم توزيع الرتب دون الرجوع لرئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس"، بالإضافة إلى تعيين ثمانية وكلاء نيابة، وعشرين وكيلاً مساعدًا، واستبدال النائب العام، وتعيين سبعة قضاة وتم تشكيل مجلس عدل أعلى موازٍ لمجلس القضاء الأعلى والذي يُعد أعلى سلطة قضائية.

يضاف إلى ذلك، تعيين "هنية" أعضاء الحركة في مناصب مدراء بوزارات الصحة، والتعليم، والأوقاف والمواصلات، والمالية في دائرة تحصيل الضرائب والرسوم، للاستفادة من مزايا العائدات الضريبية، وظلت السلطة التشريعية مُعطلة لاعتقال إسرائيل لأعضاء حركة "حماس" في المجلس التشريعي، وبالرغم من الوعود التي قدمتها الحركة لتغيير الأوضاع في القطاعات المختلفة كالزراعة والتعليم والصحة، إلا أنه خلال حكمها شهد القطاع تدهورًا اقتصاديًا، وارتفاع في أسعار السلع، وذلك لتحكم إسرائيل في حجم الواردات إلى القطاع.

في هذا السياق، حاول الرئيس "عباس" إقالة حكومة "هنية" واصفًا ما قامت به بالانقلاب، وقام الرئيس الفلسطيني بتعيين حكومة لتسيير الأعمال برئاسة "سلام فياض" في رام الله، وقد أنتج هذا الصراع انقسامًا فلسطينيًا في السلطة، بتولي حركة "حماس" حكم قطاع غزة، بينما تولت حركة "فتح" حكم الضفة الغربية، والسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد بذلت مصر جهودًا مثمرة لإدخال المساعدات وإعمار غزة، وقدمت نحو 40 مليون دولار مساعدات إنسانية وبرامج تدريب في العام 2007، بالإضافة إلى جهودها في مد قطاع غزة بالكهرباء حيث قامت وزارة الكهرباء والطاقة المصرية، بالإشراف على الخطوط الكهربائية الممتدة من رفح المصرية، إلى رفح الفلسطينية لزيادة قدرة التيار الكهربائي، تلبيةً لاحتياجات الفلسطينيين وتخفيف الحصار الإسرائيلي عليهم.

وعلى مستوى التحركات السياسية، ونتيجة المواجهات المسلحة بين حركتي "حماس" و"فتح" تم توقيع اتفاق مكة للوفاق الوطني في2007، بهدف توحيد الصف الفلسطيني، وإنهاء الانقسام، ثم طرحت مصر رؤية للحوار الشامل بين الفصائل الفلسطينية في2008، وأجريت محادثات بين التنظيمات الفلسطينية مع القيادة المصرية خلال الفترة من 25 أغسطس- حتى 8 أكتوبر 2008، واتفقت على ضرورة إنهاء الانقسام، ثم اجتمعت الفصائل الفلسطينية في القاهرة في 9 نوفمبر 2008 واتفقت على مشروعها الوطني والذي تضمن مجموعة من المبادئ ترتكز على؛ المصلحة الوطنية الفلسطينية، ووحدة الأراضي الفلسطينية وعدم تجزئتها، وحرمة الدم الفلسطيني وتجريم الاقتتال الداخلي، ودعم الديمقراطية عبر مشاركة سياسية من الجميع بعيدًا عن المحاصصة، والمقاومة في إطار التوافق الوطني كحق مشروع للشعب الفلسطيني، وتشكيل حكومة توافق وطني، والإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة والإشراف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية، ومراجعة قانون الانتخابات، وتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية استنادًا لاتفاق القاهرة مارس2005، بالإضافة إلى اتفاق الفصائل على التهدئة، وإدارة المفاوضات السياسية ضمن صلاحيات منظمة التحرير، ورئيس السلطة الفلسطينية، ويتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني للتصديق، أو إجراء استفتاء حيثما أمكن.

واستمرارًا للدور المصري المحوري في القضية، بُذلت جهودًا حثيثة في محاولة لرأب الصدع الفلسطيني واستضافت جولات من الحوار لإنهاء الانقسام الفلسطيني، بمشاركة ثلاثة عشر وفدًا من الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، ضم كل من (حركة "حماس"، و"فتح"، و"الجهاد"، و"الجبهة الشعبية الفلسطينية"، و"الجبهة الديمقراطية الفلسطينية"، و"اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية"، و"حزب الشعب الفلسطيني").

وكان هـدف الحـوار وضـع برنامـج متفـق عليـه بيـن الفصائـل جميعهـا، بحيـث تُخـول السـلطة الفلسـطينية القيـام بالمفاوضـات مـع إسـرائيل فـي القضايـا المصيريـة، ودعـم السـلطة الفلسـطينية، وإعـادة بنـاء مؤسسـات منظمـة التحريـر الفلسـطينية، وإعلاء شـأن المصلحـة الوطنيـة الفلسـطينية، بمـا يقـود إلـى توحيـد الـرؤى، والعـودة إلـى مسـار المفاوضـات. وبـدأت أولـى جولات الحـوار الشـامل بيـن كل الفصائـل الفلسـطينية فـي 26 فبرايـر 2009، وتـم الاتفـاق خلالهـا علـى وقـف كل الحـملات الإعلاميـة، والاعتقـالات بيـن الطرفيـن، وتشـكيل لجنـة عمـل تختـص بتشـكيل حكومـة وحـدة وطنيـة، وإعـادة بنـاء منظمـة التحريـر الفلسـطينية، وإجـراء الانتخابـات التشـريعية والرئاسـية، وإعـادة تشـكيل الأجهـزة الأمنيـة، وتحقيـق المصالحـة.

ثـم توالـت جـولات الحـوار فـي القاهـرة، وعقـدت الجولـة الثانيـة فـي 10 مـارس 2009، والجولـة الثالثـة فـي بدايـة أبريـل 2009، بهـدف التشـاور حـول القضايـا محـل الـخلاف ومنهـا؛ تشـكيل الحكومـة وبرنامجهـا السياسـي، والصيغـة الانتقاليـة للأمـن، والمشـاركة فـي منظمـة التحريـر الفلسـطينية، ومناقشـة قانـون الانتخابـات، وبعـد ذلـك وخلال الفتـرة مـن أبريـل حتـى يوليـو 2009، عقـدت جـولات للحـوار الثنائـي فـي القاهـرة مـع حركتـي "فتـح" و"حمـاس".

وفـي 27 أبريـل 2009 انطلقـت جولـة الحـوار الرابعـة، ثـم عقـدت الجولـة الخامسـة فـي 16 مايـو 2009، واسـتمرارًا للجهـود المصريـة، كان اللقـاء الـذي جمـع رئيـس المخابـرات العامـة المصريـة "عمـر سـليمان" مـع وفـد مـن حركـة "حمـاس" برئاسـة "خالـد مشـعل" رئيـس المكتـب السياسـي للحركـة فـي يونيـو 2009، وقـد ضم الوفـد "موسـى أبو مـرزوق"، و"محمـد نصـر"، و"عماد العلمـي"، و"محمـود الزهـار"، و"نـزار عـوض الله"، بهـدف الدعـوة لإنهـاء الانقسـام، واسـتئناف العمليـة السياسـية، لإقامـة الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة، ثـم لقـاء آخـر برئاسـة الوزيـر "سـليمان" مـع وفـد مـن حركـة فتـح، برئاسـة مسـؤول التعبئـة والتنظيـم "أحمـد قريـع" فـي الشـهر ذاتـه.

عقـدت الجولـة السادسـة مـن الحـوار فـي 28 يونيـو 2009، وقدمـت مصـر مقترحًـا حـول أن يكـون النظـام الانتخابـي 75 ٪ نسـبي و25 ٪ دوائـر، بالإضافـة إلـى تشـكيل قـوة أمنيـة مشـتركة تحظـى بدعـم عربـي تمهيـدًا لإجـراء الانتخابـات، وفـي أكتوبـر2009 أوشـكت المفاوضـات علـى التوصـل إلـى اتفـاق، لكـن حركـة "حمـاس" طلبـت إعـادة النظـر فـي نـص الاتفـاق، بمـا قـاد إلـى تأجيـل الجولـة السـابعة مـن الحـوار.

وفي ضوء جولات الحوار السابقة في القاهرة، تشكلت خمس لجان رئيسية منها لجنة المصالحة، وأخرى تتعلق بتشكيل الحكومة، ولجنة الأمن، ولجنة لإجراء الانتخابات، ولجنة تتعلق بمنظمة التحرير، ولجنة التوجيه العليا والتي تشكلت من الأمناء العامين للتنظيمات، وقد عملت هذه اللجان بشكل مكثف ومتواصل خلال جولات الحوار، وناقشت كافة القضايا الرئيسية، وكانت الرؤية المصرية المقترحة للوفاق الوطني الفلسطيني في العام 2009 تنطلق من مجموعة من المحددات أبرزها؛ مصلحة الشعب الفلسطيني باعتبارها الهدف الرئيسي لإنجاز أي اتفاق، والحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم المساس بالمكتسبات الفلسطينية التي تحققت طوال السنوات الماضية، لاسيما الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وتضمنت الوثيقة المصرية المقترحة؛ تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها وبحيث تضم جميع القوي والفصائل الفلسطينية، وفقًا لاتفاق القاهرة مارس 2005، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006، بالإضافة إلى تشكيل مجلس وطني جديد بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها، ووفقًا لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق.

وفيما يتعلق بالانتخابات، تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة في 28 يونيو 2009، وتتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط قوائم 75 ٪، دوائر25 ٪، نسبة الحسم 2 ٪، على أن تجرى الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي.

أما الجانب الأمني، فقد تم التوافق حول أن تعمل الأجهزة الأمنية في الضفة، وقطاع غزة من أجل أمن الوطن والمواطن، مع إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية، وتحريم الاعتقال السياسي، وإبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل، وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة، واعتبارها ضمانًا لأمن واستقرار الوطن والمواطن، والنص على تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسومًا بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي؛ لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة الغربية والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم

السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها، بالإضافة إلى إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

في السياق ذاته، وفيما يتعلق بالمصالحات الوطنية، تشارك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين، ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام، ويتم تشكيل لجنة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني بحيث تتشكل اللجنة من ستة عشر عضوًا من حركتي "فتح" و"حماس" والفصائل والمستقلين تسمي كل من "فتح" و"حماس" ثمانية أعضاء، ويصدر الرئيس "محمود عباس" مرسومًا رئاسيًا بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

وفيما يتعلق بالقضايا الخلافية مثل قضايا المعتقلين، تقوم كل من حركتي "فتح" و"حماس" بتحديد قوائم المعتقلين، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية، يتفق عليها، نسخة منها بعد التحقق من الأعداد والأسماء قبل التوقيع على اتفاقية الوفاق الوطني، ويقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه، من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية، مع تسليم مصر قائمة تتضمن أسماء أولئك المعتقلين المتعذر الإفراج عنهم، وحيثيات عدم الإفراج، ورفع تقارير بالموقف لقيادتي "فتح" و"حماس" بعد التوقيع، بالإضافة إلى استمرار الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات بصورة نهائية.

واتصالاً بالجهود المصرية السابقة، وتحت رعاية مصرية اجتمع وفدا حركتي "فتح" و"حماس" في القاهرة في 27 أبريل 2011 لبحث القضايا المتعلقة بإنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة، وعلى رأسها الملاحظات حول اتفاقية الوفاق الفلسطيني لعام 2009، واتفق الطرفان على أن تكون التفاهمات بشأن هذه الملاحظات ملزمة للطرفين عند تنفيذ اتفاق الوفاق، وتمثلت التفاهمات التي اتفقت عليها حركتا "فتح" و"حماس" في الآتي:

1. **الانتخابات**: تم تحديد أسماء أعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، على أن ترفع للرئيس الفلسطيني ليصدر مرسومًا بتشكيل هذه اللجنة، وفيما يتعلق بالمحكمة، تم الاتفاق على ترشيح ما لا يزيد عن 12 من القضاة لعضوية محكمة الانتخابات، على أن ترفع إلى الرئيس لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، وفيما يخص توقيت

الانتخابات، فقد تم الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني من جانب الفصائل والقوى الفلسطينية.

2. **منظمة التحرير الفلسطينية**: تم الاتفاق على أن تكون مهام وقرارات الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل، وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3. **الأمن**: تم التأكيد على تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسومًا بشأنها وتتكون من ضباط مهنيين تكون بالتوافق.

4. **الحكومة**: تم الاتفاق على تشكيل الحكومة الفلسطينية، وتعيين رئيس الوزراء، والوزراء بالتوافق، وأن تتمثل مهام الحكومة في تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني، والإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية الناجمة عن حالة الانقسام، بالإضافة إلى متابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار، فضلًا عن متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني، ومعالجة القضايا المدنية، والمشاكل الإدارية الناتجة عن الانقسام، كذلك توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وتسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية.

5. **المجلس التشريعي**: تم الاتفاق على تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني حسب القانون الأساسي.

وفي إطار التفاهمات السابقة حول المصالحة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و"حماس"، تم التوصل إلى اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني وتوقيعه في القاهرة في 4 مايو 2011، واتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية والتي ضمت (حركة فتح، حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الجبهة العربية الفلسطينية، جبهة التحرير العربية،

جبهة التحرير الفلسطينية، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، طلاب حرب التحرير "الصاعقة") على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى غير رجعة، وتم تحديد كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، بالإضافة إلى التوافق على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، ثم الانطلاق إلى آفاق التنفيذ من أجل إنجاح الاتفاق الوطني خلال المرحلة التي أعقبت توقيعه، كذلك الاتفاق حول تولي لجنة عليا برئاسة مصرية، وبمشاركة عربية، الإشراف والمتابعة لتنفيذ الاتفاق، بما يتيح إعادة ترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وتأسيسًا على اتفاق المصالحة في القاهرة في 4 مايو 2011، تم عقد لقاء بين الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل" وبرعاية قطرية بحضور الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" ولى العهد آنذاك في 5 فبراير 2012، وتم استعراض الخطوات التي تنفيذها، والعقبات التي تعيق تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة، وجاء في إعلان الدوحة ما يلي:

1. التأكيد على استمرار خطوات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية من خلال تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، كذلك تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة، في 18 فبراير 2012.

2. تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة الرئيس "محمود عباس" وتكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار غزة (خلال فترة زمنية).

3. التأكيد على استمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها وهي لجنة الحريات العامة المكلفة بمعالجة ملفات المعتقلين، والمؤسسات، وحرية السفر، وحرية العمل، وعودة الكوادر إلى قطاع غزة، وفي هذا السياق أعلن الرئيس "محمود عباس" خلال الاجتماع إطلاق سراح 64 معتقلًا في إطار ما تم الاتفاق عليه من إطلاق سراح جميع المعتقلين.

4. التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وبالرغم من البيانات الصادرة عن المكتب السياسي لحركة حماس بمباركة إعلان الدوحة، إلا أن الممارسات كشفت عن وجود خلافات حول الإعلان، ومساومات داخلية بحيث يتم قبوله شكلاً، وإفشاله بوضع عقبات في طريق التنفيذ، إذ ركزت حماس على ضرورة حصول الحكومة الوطنية على ثقة المجلس التشريعي والذي تتمتع فيه بالأغلبية، الأمر الذي رفضته حركة "فتح"، واستمر الخلاف بين الطرفين.

وفي يوم 20 مايو 2012، أبرمت حركتا "فتح" و"حماس" في القاهرة، برعاية مصرية، اتفاقًا ينص على بدء المشاورات لتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، وذلك تزامنًا مع عمل لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة، وتسجيل الناخبين الجدد في القطاع، لذلك التقى الرئيس "محمود عباس" مع "خالد مشعل" في القاهرة يوم التاسع من يناير عام 2013، حيث اتفقا على تنفيذ الاتفاقيات السابقة.

قائمة المراجع:

1. "الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980.
2. أحمد أبو الغيط، "شاهد على الحرب والسلام"، القاهرة: دار نهضة مصر، الطبعة الرابعة، أبريل 2018.
3. إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى عاصفة الخليج، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 1993.
4. إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى عاصفة الخليج، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1991.
5. اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011.
6. أحمد هشام غنام، الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013.
7. أحمد الجاسم: السياسة الخارجية المصرية 1977-1991، جامعة بغداد: مجلة الآداب، عدد 137، 2021.
8. أحمد نافع، الطريق إلى مدريد، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى، 1993.
9. أصول مشكلة فلسطين وتطورها 1989-2000، الجزء الخامس، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.
10. اصول مشكلة فلسطين وتطورها 1989-2000، الجزء الخامس، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.
11. الانتفاضة الفلسطينية 2016-2015، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 38، لعدد 445، 2016.
12. بشير البرغوثي، قمع شعب شهادات ميدانية مشفوعة بالقسم، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1990.
13. بطرس بطرس غالي، سياسة مصر الخارجية في مرحلة ما بعد السادات، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، عدد 69، يوليو 1982.
14. _____، "طريق مصر إلى القدس.. قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط"، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1997
15. جورج المصري، غزة أريحا تسوية مستحيلة، الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، 1995.
16. جيمي كارتر، تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 1990.
17. جيمي كارتر، فلسطين سلام لا فصل عنصري، ترجمة عادل نجيب البشري، 2007.
18. حسن أبو طالب: مستقبل العلاقات المصرية العربية 1970-1987، المستقبل العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
19. حسني الدمراوي، مصر والقضية الفلسطينية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2002.
20. خالد نمر، حماس حركة المقاومة الإسلامية جذورها- نشأتها- فكرها السياسي، القاهرة: مركز الحضارة العربية، الطبعة الأولى، 2000.
21. محمد خليفة: السلام الفتاك سلام أشد هولا من الحروب، الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، الطبعة الأولى.
22. زياد خضر العبد مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1978-1993، جامعة غزة، 2012.
23. زينب جبار رحيمة، موقف مصر من الانتفاضة الفلسطينية 1987-1993، بغداد: مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 115، المجلد 28، 2022.

24. سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، بيروت: دار الحرف العربي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1992.

25. طه المجدوب، حرب أكتوبر طريق السلام، القاهرة: الهيئة المصرية للاستعلامات، 1993.

26. عادل عبد الغفار خليل: الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

27. عدنان أبو عامر، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الانتفاضة الأولى -1987 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2004.

28. عزرا وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، عمان: دار الجليل، عمان، الطبعة الأولى، 1984.

29. عصمت عبد المجيد، "زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية.. نصف قرن من التحولات الكبرى"، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثالثة، سبتمبر 1999

30. علي الشرعة؛ وآخرون، عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات 1991-2001، مجلة التقرير، العددان،18 و19، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2002.

31. فارس تركي محمود، السياسة الخارجية المصرية 1981-1990، مجلة دراسات إقليمية، عدد6، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2006.

32. فاطمة حسن، مصر والقضية الفلسطينية.. جهود مكثفة ودعم بلا حدود، القاهرة: الهيئة الوطنية للإعلام، 2023.

33. الفلسطينيون في غزة يندفعون نحو سيناء، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008.

34. محمد إبراهيم كامل، "السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد"، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2022

35. محمد أنور السادات 1978"، مكتبة الإسكندرية.

36. محمد أنور السادات، البحث عن الذات، القاهرة: مطابع الأهرام، 1978.

37. محمد جاد الله، عام من محادثات مدريد، نظرة نقدية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد12، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

38. محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، سلام الأوهام - ما قبلها وما بعدها، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الشروق، 1996.

39. --------، اتفاق غزة-أريحا السلام للحاضرين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

40. --------، حديث المبادرة، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2000.

41. --------، خريف الغضب، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1983.

42. محمود رياض، مذكرات محمود رياض..أمريكا والعرب، الجزء الثالث، القاهرة: دار المستقبل العربي للنشر، الطبعة الأولى، 1988.

43. محمود رياض، مذكرات محمود رياض.. البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، الجزء الرابع، القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الثانية، 1985.

44. محمود فوزي، أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، نجدي للنشر، 1991.

45. المشير محمد عبد الغني الجمسي، "مذكرات المشير محمد عبد الغني الجمسي... حرب أكتوبر 1973"، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

46. مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، 2022.

47. ممدوح نوفل، الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، عمان: دار الشروق للنشر، 1996.

48. منير الهور، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982، عمان: دار الجليل للنشر، 1983.

49. ناظم شفيق، إسرائيل والعرب من صراع القضايا إلى سلام المصالح، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

50. نحو مصالحة وطنية فلسطينية: نصوص مرجعية، الطبعة الثانية، رام الله: مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة،2011.

51. النص الكامل للمشروع الوطني الفلسطيني كما اقترحته القيادة المصرية على فصائل العمل الوطني الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 76، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008.

52. هاني المصري، آفاق المصالحة بعد فشل إعلان الدوحة، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2012.

53. هاني خليل: مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية 1978-1991، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة فلسطين، غزة،2011.

54. وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني المقترحة مصريًا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2009.

55. وفد من حماس برئاسة مشعل يجتمع بالقاهرة مع سليمان لبحث سبل إنهاء الانقسام الفلسطيني، وكالة الأنباء الكويتية، 2009.

1. DoreGol&DianeMorrison:AvertingPalestinianUnilateralism,Jerusalem:JerusalemCenterforPublicAffairs,2010.
2. Nabil Elaraby, "No-Peace Solution", The Cairo Review of Global Affairs, The School of Global Affairs and Public Policy (GAPP), Cairo: The American University in Cairo (AUC), winter 2019
3. Nancy Coker, UN the scene of battle over conditionalities policy, Executive Intelligence Review, New Solidarity, New York: International Press Service, October 1979.
4. Patrick, Tyler, A world of trouble he White House and the Middle East from the Cold War to the War on Terror, New York: Farrar, Straus and Giroux, First edition, 2009.
5. Taghreed ELKhodary, Life under Hamas Rule, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2008.

الدوريات:

1. الأهرام:1977-1978-1979-1988-1989
2. الاخبار: 1985-1987
3. مجلة شئون الأوسط.
4. مجلة الدراسات الفلسطينية 1993-1994
5. السياسة الدولية 1983.

المرفقات

مصر تحدد مفهومها للتسوية الشاملة في افتتاح مؤتمر القاهرة غدا

شامل للصراع العربي الاسرائيلي على اساس الانسحاب الكامل وحقوق الفلسطينيين

رؤساء الوفود يعقدون اجتماعا تمهيديا اليوم يطرس غالي يبحث الترتيبات النهائية للمؤتمر

السادات يحول ٣ ملايين دولار للطلاب و٤٧٥ الف جنيه لاسكانهم و٤ مليون لاعانتهم

تكليف حسن التهامي بالاشراف على تعمير المسجد الاقصى

ممثلو الشعب الفلسطيني في غزة يؤكدون تاييدهم لمبادرة السادات للسلام

مبارك يبدأ زيارته لباريس محطة طاقة نووية تقدمها فرنسا لمصر

فانس يجري محادثات مع الملك حسين

مصادر امريكية : حدث تغير اساسي في المنطقة بعد مبادرة السادات

مائدة مستديرة لاجتماعات المؤتمر

مراجعة نهائية للترتيبات المؤتمر

هل فكرت في احتياجاتك الحالية والمستقبلية ؟

تشهادات استثمار البنك الأهلي المصري

تغطية إخبارية لمؤتمر القاهرة، المعروف باسم مؤتمر ميناهاوس، قبيل انعقاده، 13 ديسمبر 1977

بيان المتحدث الرسمي المصري بتكرار دعوة الأطراف المعنية إلى حضور مؤتمر القاهرة(*).

القاهرة، ١٣/١٢/١٩٧٧ (الأهرام، القاهرة، ١٤/١٢/١٩٧٧)

ـ يفتتح غدا الاربعاء ـ ١٤ ديسمبر [كانون الاول] ١٩٧٧ ـ مؤتمر القاهرة التحضيري للاعداد لمؤتمر السلام ، وهو المؤتمر غير الرسمي الذي دعا اليه السيد الرئيس السادات في خطابه يوم ٢٦ نوفمبر [تشرين الثاني] الماضي ، امام مجلس الشعب المصري اثر عودته من رحلته التاريخية الشجاعة الى القدس . وتدخل قضية الشرق الاوسط نتيجة مبادرة الرئيس السادات التاريخية مرحلة جديدة وبقيقة ، ويعتبر مؤتمر الغد اول خطوة تنفيذية فيها . ولقد وجهت وزارة الخارجية المصرية الدعوة لمؤتمر القاهرة الى كافة اطراف المشكلة وهي : سورية والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان واسرائيل ، والى الدولتين رئيستي مؤتمر جنيف : الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والى السكرتير العام للامم المتحدة باعتبار الامم المتحدة الاطار الذي تقرر فيه عقد مؤتمر السلام في جنيف .

وقبلت الدعوة حتى الان كل من الامم المتحدة ، والولايات المتحدة ، واسرائيل ، ومصر (الداعية الى المؤتمر) ولا تزال الدعوة قائمة الى بقية الاطراف ، والى الاتحاد السوفياتي الرئيس المناوب لمؤتمر جنيف ، وستظل اماكن جميع الاطراف محفوظة حول مائدة المباحثات ، كما صرح بذلك الرئيس السادات .

وترجو مصر ان تعيد هذه الاطراف النظر في موقفها ، وان تقرر الحضور والمشاركة في اعمال المؤتمر ، قبولا منها لمبادرة السلام الشجاعة ، ومحافظة على استمرار جهود السلام ، ووصولا الى الحل الدائم العادل للمشكلة . ولا شك في ان اشتراك الامم المتحدة في المؤتمر يضمن استمرار الاطار الذي ارتضته الاطراف المعنية ، وبصفة خاصة الاطراف العربية ، ليتم فيه التوصل الى الحل الشامل ، واقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، كما ان وجود الولايات المتحدة ، أحد رئيسي مؤتمر السلام والدولة العظمى ذات المسؤوليات الدولية الواسعة ، انما يؤكد البعد الدولي والمشاركة الدولية في جهود الحل السلمي ، بالاضافة الى تأكيد الدور الهام والرئيسي الذي تلعبه الولايات المتحدة بصفة خاصة في هذا المضمار .

والموقف الثابت الذي عبرت عنه مصر دائما في كافة المحافل الدولية ، هو ان حل مشكلة الشرق الاوسط لا يمكن ان يتم الا على اسس ثلاثة رئيسية : أولها ، انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلت في الخامس من يونيو [حزيران] ١٩٦٧ : وثانيها ، استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وتأمين حقه في تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة : وثالثها ، حق كل دولة من دول

المنطقة في العيش في سلام داخل حدود امنة ومعترف بها .

وعبر السيد الرئيس السادات عن كل ذلك بالوضوح الكامل في خطابه امام الكنيست . كما اكده مرارا . مما لا يترك مجالا للشك . في ثبات الموقف المصري وحفاظه على الحقوق العربية .

وليست جمهورية مصر العربية في حاجة للتاكيد من جديد ان موقفها لا يزال على التزامه الكامل بمقررات القمة العربية السابقة في الرباط في اكتوبر [تشرين الاول] ١٩٧٤ . والتي اقرت المبادىء الاساسية المتقدمة .

وان مهمة مؤتمر القاهرة التحضيري الرئيسية هي الاعداد الجيد والفعال لمؤتمر جنيف . حتى لا يدخل هذا المؤتمر حين انعقاده . في متاهة المناقشات الاجرائية والامور التفصيلية والثانوية .

ان جمهورية مصر العربية لتعتبر ان مؤتمر القاهرة التحضيري هو الخطوة الاولى في العمل الجاد من اجل التوصل الى السلام . في هذه المرحلة الدقيقة . التي لا تحتمل المزايدات في القضية على حساب الحقوق المشروعة للشعب العربي .

وقد شهد العالم . في الفترة الاخيرة . خطوة ثورية شجاعة نحو السلام قام بها الرئيس السادات . مستلهما وجه الله والعروبة والوطن . فقابلها بما تستحق من تقدير وعرفان. وانطلاقا من هذا الموقف. فان مصر تسير في طريقها نحو تسوية شاملة لاقامة سلام شامل عادل . وهي في هذا لن تتوقف عن مسيرتها . فهي باسم الشعوب العربية تتحرك . وفي سبيل الحقوق العربية تناضل .

ولقد ناضلت مصر بالسلاح في حرب اكتوبر [تشرين الاول] المجيدة . فأعادت للجندي المصري والعربي كرامته . وللكفاح العربي قيمته . وللانسان العربي شعور الانتماء والفخر لعروبته وامته .

وجمهورية مصر العربية تناضل اليوم في سبيل نفس الهدف يدعمها في ذلك ادراك الامة العربية الحقيقي . وادراكها هي بأن هذا هو الطريق السليم لاقامة صرح السلام كما يدعمها تأييد دولي واسع لم تحصل عليه الامة العربية من قبل .

اننا نقف اليوم على ارض ثابتة . ونتحرك بقدمين ثابتتين نحو الهدف الاسمى للامة العربية . وهو استعادة ارضها وحقوقها وفرض السلام العادل الدائم .

بيان المتحدث الرسمي المصري بتكرار دعوة الأطراف المعنية لحضور مؤتمر القاهرة

جلسة المباحثات بين الوفدين المصري والإسرائيلي بالإسماعيلية

اجتماع بين الرئيس أنور السادات والرئيس الأمريكي كارتر في أسوان، 4 يناير 1978

جلسة تجمع الرئيس أنور السادات ومحمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية، وإسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري مع سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي والوفد المرافق له

مباحثات كامب ديفيد 1978

زيارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى القاهرة، مارس 1979، ولقاءه مع الرئيس السادات

أثناء توقيع الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن معاهدة السلام رسميًا في 26 مارس 1979

[Facsimile of signature page of Treaty as executed]

DONE at Washington, D.C. this 26th day of March, 1979, in triplicate in the English, Arabic, and Hebrew languages, each text being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

حررت في واشنطن دي . سي . في ٢٦ مارس ١٩٧٩م ، ٢٧ ربيع الاول ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات الانجليزية والعربية والعبرية وتعتبر جميعها حاليـــة المجيـــة ، وفي حالة الخلاف حول التفسير فكون النص الانجليزي هو الذي يعتد به .

נעשה בוושינגטון, די.סי. ביום זה כ"ז באדר לשנת תשל"ט, 26 במרץ 1979, בשלושה עותקים בשפות האנגלית, הערבית והעברית וכל נוסח אתין בסידה שווה. במקרה של הבדלי פרשנות, יכריע הנוסח האנגלי .

For the Government of the Arab Republic of Egypt:

عن حكومـــة جمهورية مصـــر العربيـــة :

בשם ממשלת הרפובליקה הערבית של מצרים :

For the Government of Israel:

عن حكومـــة اســـرائيـــــل :

בשם ממשלת ישראל :

Witnessed by:
شهد التوقيع :
הועד על-ידי :

Jimmy Carter

Jimmy Carter, President of the United States of America
جيمس كارتـــر ، رئيـــس الولايات المتحـــدة الامريكيـــة
ג'ימי קרטר, נשיא ארצות הברית של אמריקה

توقيع الرئيس المصري أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن على معاهدة السلام، والتي شهدها الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"

وفي نفس الجلسة ، قرر المجلس ، أيضا ، بناء على طلب ممثل الكويت[18] ، توجيه دعوة الى السيد أحمد أنفين أتساي بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

---

(١٧) الوثيقة S/19339 ، المتخذة في محضر الجلسة ٢٧٧٢ .

(١٨) الوثيقة S/19344 ، المتخذة في محضر الجلسة ٢٧٧٣ .

القرار ٦٠٥ (١٩٨٧)
المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

إن مجلس الأمن ،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والموجهة من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشهر كانون الأول/ديسمبر[19] ،

وإذ يهتم في اعتباره الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب ، المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان[20] ،

وإذ يشير الى قراراته ذات الصلة بالحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، ومن ضمنها القدس ، بما في ذلك قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٥٩٢ (١٩٨٦) ،

وإذ يشير أيضا الى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩[21] ،

وإذ يشير قلقه وجزعه البالغين تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ،

---

(١٩) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والاربعون ، ملحق تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الوثيقة S/19333 .

(٢٠) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(٢١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣ .

وإذ يهتم في الاعتبار الحاجة الى النظر في اتخاذ تدابير تكفل الحماية المتجردة للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ،

وإذ يرى أن السياسات والممارسات الراهنة التي تتبعها اسرائيل ، وهي السلطة القائمة بالاحتلال ، في الاراضي المحتلة لا بد وأن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة الى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ،

١ - يشجب بشدة ما تتبعه اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وبصفة خاصة قيام الجيش الاسرائيلي بإطلاق النار مما أدى الى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزّل ؛

٢ - يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

٣ - يطلب مرة أخرى الى اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن تتقيد فورا وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وأن تكف فورا عن اتباع سياساتها وممارساتها التي تمثل انتهاكا لأحكام الاتفاقية ؛

قرار مجلس الأمن رقم 605 لعام 1987 لإدانة الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين

إعلان الاستقلال الفلسطيني بالدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر، نوفمبر 1988

مؤتمر مدريد للسلام 1991

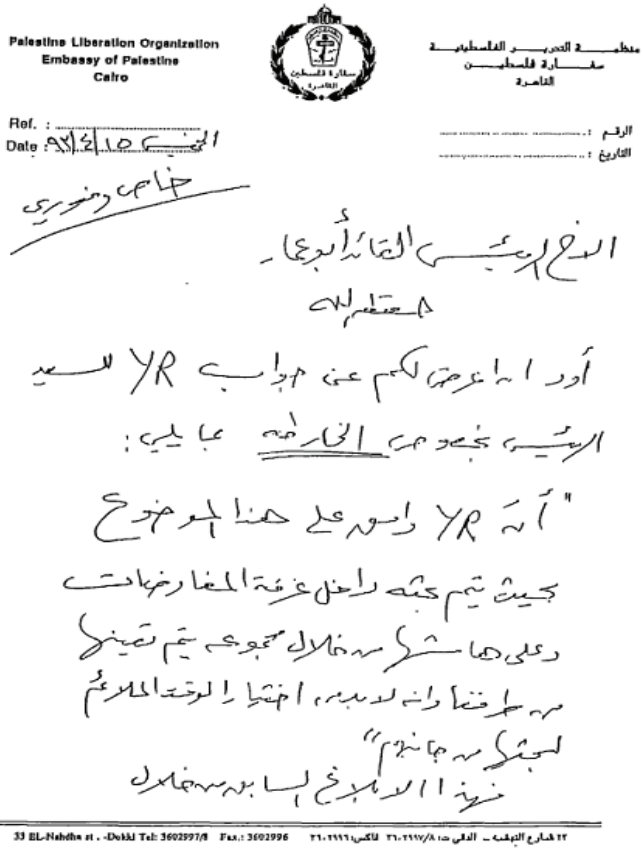

Palestine Liberation Organization
Embassy of Palestine
Cairo

منظمة التحرير الفلسطينية
سفارة فلسطين
القاهرة

Ref. : الرقم :
Date : التاريخ :

فاكس وسري

الى الرئيس القائد أبو عمار

المحترم

أود اعلامكم عن جواب YR للسيد الرئيس بخصوص الخارطة عاليه:

"أنا YR رأيي على هذا الموضوع بحيث يتم خلق داخل غزة المخاربات وعلى هامش من خلال مجموعة يتم تمويل من الخارج وان لديهم اهتمام الوقت الملائم لشكل من جانبهم"

نزيه الاسدي لبابه من خلال

33 El-Nahdha st. -Dokki Tel: 3602597/8 Fax.: 3602596 ٣٣ شارع النهضة - الدقي ت: ٣٦٠٢٥٩٧/٨ فاكس: ٣٦٠٢٩٩٦

وثيقة رقم (١٦) :

صورة للرسالة التى كتبها السفير الفلسطينى فى القاهرة "سعيد كمال" إلى السيد"ياسر عرفات" عن مكالمة تليفونية مع الوزير"عمرو موسى" يبلغه فيها بمعرفة "رابين" بقناة أوسلو.

رسالة السفير الفلسطيني "سعيد كمال" في القاهرة إلى السيد "ياسر عرفات"

توقيع اتفاق أوسلو (1) 13 سبتمبر 1993

September 9, 1993

Mr. Prime Minister,

The signing of the Declaration of Principles marks a new era in the history of the Middle East. In firm conviction thereof, I would like to confirm the following PLO commitments:

The PLO recognizes the right of the State of Israel to exist in peace and security.

The PLO accepts United Nations Security Council Resolutions 242 and 338.

The PLO commits itself to the Middle East peace process, and to a peaceful resolution of the conflict between the two sides and declares that all outstanding issues relating to permanent status will be resolved through negotiations.

The PLO considers that the signing of the Declaration of Principles constitutes a historic event, inaugurating a new epoch of peaceful coexistence, free from violence and all other acts which endanger peace and stability. Accordingly, the PLO renounces the use of terrorism and other acts of violence and will assume responsibility over all PLO elements and personnel in order to assure their compliance, prevent violations and discipline violators.

In view of the promise of a new era and the signing of the Declaration of Principles and based on Palestinian acceptance of Security Council Resolutions 242 and 338, the PLO affirms that those articles of the Palestinian Covenant which deny Israel's right to exist, and the provisions of the Covenant which are inconsistent with the commitments of this letter are now inoperative and no longer valid. Consequently, the PLO undertakes to submit to the Palestinian National Council for formal approval the necessary changes in regard to the Palestinian Covenant.

Sincerely,

Y. Arafat

Yasser Arafat
Chairman
The Palestine Liberation Organization

9 9 93

Yitzhak Rabin
Prime Minister of Israel

خطاب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، سبتمبر 1993

September 9, 1993

Mr. Chairman,

In response to your letter of September 9, 1993, I wish to confirm to you that, in light of the PLO commitments included in your letter, the Government of Israel has decided to recognize the PLO as the representative of the Palestinian people and commence negotiations with the PLO within the Middle East peace process.

Sincerely,

Y. Rabin

Yitzhak Rabin
Prime Minister of Israel

10.9.93

Yasser Arafat
Chairman
The Palestinian Liberation Organization

خطاب اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، سبتمبر 1993

الفصل السابع

الرئيس عبد الفتاح السيسي والقضية الفلسطينية

تنظر مصر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، وأنها أهم دوائر أمن مصر القومي المباشر، فمنذ تولي الرئيس "عبد الفتاح السيسي" سُدة الحكم كان الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ودعم جهود التهدئة للتوصل إلى حلول شاملة وعادلة على رأس أولويات اهتمام الرئيس في المحافل الدولية المختلفة. فلطالما أكدت مصر -ولاتزال تؤكد- في كافة هذه المحافل على أن المنطقة لن يتحقق بها الاستقرار دون إيجاد حل مرضي وفاعل للقضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، تتبع مصر أكثر من مسار بغية الوصول إلى حل مستدام للقضية. فمن ناحية، تنخرط مصر في جهود حل الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني، بالتوازي مع القيام بدور الوسيط ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وبجانب الدور السياسي، تشارك مصر إنسانيًا في جهود تخفيف الوطأة الاقتصادية والإنسانية على الشعب الفلسطيني.

أولاً: القضية الفلسطينية مركز اهتمام القيادة السياسية:

حرصًا من مصر على أمنها الحدودي، ورغبةً منها في الحفاظ على أمن الفلسطينيين وضمان عدم تصفية قضيتهم، اتخذ الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، منذ توليه وزارة الدفاع في أغسطس 2012، مجموعة من الإجراءات الداعمة لهذه الأهداف.

على الصعيد الداخلي، تمثلت أولى قرارات الفريق أول "عبد الفتاح السيسي" في تعيين عدد من القادة الجدد للقوات المسلحة، يوم 15 أغسطس 2012، أبرزهم اللواء "أسامة عسكر" قائدًا للجيش الثالث الميداني، واللواء أركان حرب "محمد عرفات" قائدًا للمنطقة الجنوبية العسكرية، واللواء "مدحت غزي" رئيسًا لهيئة القضاء العسكري، والتقى لأول مرة بضباط القوات المسلحة في اليوم التالي بمسرح الجلاء، قائلاً: "لقد قام القادة السابقون للقوات المسلحة بدور وطني عظيم، وعلى رأسهم المشير "حسين طنطاوي" والفريق "سامي عنان". أعقب ذلك زيارته إلى جنوب سيناء، يوم 27 أغسطس 2012، للاطمئنان على الحالة الأمنية، ولقاء عدد من شيوخ القبائل، والتي تم التأكيد في إطارها على عدم تملك الأراضي في سيناء لغير المصريين، لاسيما في ظل عدد من الشواهد التي دفعت نحو إصدار مثل هذا التأكيد. فمن ناحية، أصدرت الرئاسة المصرية خلال هذا الوقت تعليمات بمنح جميع الفلسطينيين من أمهات مصرية الجنسية دون أي عوائق تنفيذًا لحكم "الإدارية العليا" الذي صدر في مايو 2012، وهو ما أدى لارتفاع عدد الحاصلين على الجنسية المصرية من الفلسطينيين بشكل غير مسبوق، وذلك بعد أن كانت مصر ترفض ذلك التزامًا بقرار الجامعة العربية عام 1965 بعدم تجنيس الفلسطينيين، ومنحهم فقط وثائق سفر موحدة حفاظًا على الهوية الفلسطينية.

من ناحية أخرى، اعتزمت السلطات المحلية والأمنية المصرية حينها إقامة مئات المخيمات تحسبًا لنزوح آلاف الفلسطينيين، حال اجتياح إسرائيل لقطاع غزة برًا، الأمر الذي اعتبرته مشايخ القبائل السيناوية خطرًا استراتيجيًا على القضية الفلسطينية وعلى السيادة المصرية، لأنه يسمح بتوطين الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في سيناء، وتصفية غزة من الفلسطينيين تمهيدًا لإعادة احتلالها.

وبناءً على هذه الشواهد، أصدر الفريق أول "عبد الفتاح السيسي" وزير الدفاع، يوم 24 نوفمبر 2012، القرار رقم 203 لسنة 2012 بحظر تملك أو حق انتفاع أو إيجار أو إجراء أي

نـوع مـن التصرفـات فـي الأراضـي والعقـارات الموجـودة بالمناطـق الاسـتراتيجية ذات الأهميـة العسـكرية، كمـا يحظـر تملـك أراضـي شـبه جزيـرة سـيناء لغيـر المصرييـن، وذلـك اسـتنادًا لمـا جـاء بالقـرار الجمهـوري رقـم 204 لسـنة 2010 بشـأن تحديـد المناطـق المتاخمة لحـدود جمهورية مصـر العربيـة والقواعـد المنظمـة لهـا.

نصـت المـادة الأولـى أنـه يُحظـر تملُـك أو تقريـر حـق انتفـاع، أو إيجـار أو إجـراء أي نـوع مـن التصرفـات فـي الأراضـي والعقـارات فـي المناطـق الاسـتراتيجية ذات الأهميـة العسـكرية، والمناطـق المتاخمـة للحـدود الشـرقية لجمهوريـة مصـر العربيـة، بمسـافة 5 كيلومتـر غربًـا، مـا عـدا مدينـة رفـح والمبانـي المقامـة داخـل الزمـام وكردونـات المـدن فقـط، والمقامـة علـى الطبيعـة قبـل صـدور القـرار الجمهـوري رقـم 204 لسـنة 2010، كمـا يُحظـر إيجـار أو إجـراء أي نـوع مـن التصرفـات فـي الأراضـي والعقـارات الموجـودة فـي الجـزر الواقعـة فـي البحـر الأحمـر والمحميـات الطبيعيـة، والمناطـق الأثريـة وحرمهـا.

ونصـت المـادة الثانيـة مـن القـرار بأنـه يُسـمح بالتملـك فـي منطقـة شـبه جزيـرة سـيناء للأشـخاص الطبيعييـن حاملـي الجنسـية المصريـة دون غيرهـا مـن أي جنسـيات أخـرى، ومـن أبويـن مصرييـن، وللأشـخاص الاعتباريـة المصريـة المملـوك رأس مالهـا بالكامـل لمصرييـن حاملـي الجنسـية المصريـة وحدهـا دون غيرهـا مـن أي جنسـيات أخـرى، ومـن أبويـن مصرييـن وذلـك بهـدف القيـام بمشـروعات فـي المناطـق الآتيـة:

- **يسـمح بالتملك في مناطـق التنمية المحـدودة الواقعة داخل الزمـام وكردونات المدن والقـرى والأحـوز العمرانيـة، والكتلـة السـكانية التـي تسـتخدم فـي إقامـة مشـروعات صغيـرة مختلفـة تخـدم البيئة والمجتمـع "مسـاكن - منازل وإيـواء وزراعـات مثمرة".**
- **كمـا يسـمح بالتملـك وحـق الانتفـاع فـي مناطـق التنميـة السـياحية التـي تقـع فـي الأراضـي الصحراويـة خـارج الزمـام لإقامـة "مشـروعات سـياحية وتجاريـة وزراعيـة ومحاجـر وعمرانيـة."**
- **وبالنسـبة للمنطقـة "ج" لا يسـمح بتواجـد غيـر المصرييـن في هـذه المنطقة، ويسـمح بتملـك المصريين فقـط داخل الزمام وكردونـات المدن والقرى والواقعـة في المنطقة**

"ج"، ويسمح بتواجد المصريين بمقابل حق الانتفاع فقط دون تملك في الأراضي الصحراوية خارج الزمام.

فيما نصت **المادة الثالثة** على حظر تملك أي أراضي أو عقارات مبنية بشبه جزيرة سيناء لغير المصريين، مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 ولائحته التنفيذية.

ومع ذلك، يبدو أن خطط تصفية القضية عبر تهجير فلسطينيين إلى سيناء لم تتوقف. ففي عام 2013، قدم "يوشع بن آريه" الرئيس السابق للجامعة العبرية ما وصفه بـ "مشروع إقامة وطن بديل للفلسطينيين في سيناء"، استنادًا إلى مبدأ تبادل الأراضي بين مصر وإسرائيل وفلسطين، الذي طرحه "جيورا أيلاند" عام 2004. وعلى خلاف أيلاند، تضمن مقترح بن آريه تخصيص أراضٍ في سيناء للدولة الفلسطينية، وتحديدًا منطقة العريش، مع إنشاء ميناء بحري وخط سكك حديد دولي بعيدًا عن إسرائيل، ومدينة كبيرة تحتضن السكان، وبنية تحتية، ومحطة لتوليد الكهرباء، ومشروع لتحلية المياه. في المقابل، ستحصل مصر على أراضٍ في صحراء النقب جنوب إسرائيل بنفس المساحة التي ستمنحها للفلسطينيين في سيناء، وتبلغ نحو 700 كيلومتر مربع، مع توفير ضمانات أمنية وسياسية لإسرائيل بعدم بناء مستوطنات في المنطقة الحدودية مع مصر، والسماح لمصر بإنشاء شبكة طرق سريعة وأنابيب لنقل النفط والغاز الطبيعي.

وفي وقت لاحق، **كشف الرئيس الفلسطيني "محمود عباس أبو مازن" في كلمة له أمام المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله عام 2018 عن رفضه عرضًا من الرئيس المصري السابق "محمد مرسي" بالحصول على قطعة من سيناء لتوطين الفلسطينيين بها**، لكون المشروع إسرائيليًا، ويهدف لتصفية القضية الفلسطينية تمامًا، وأن مشروع توطين الفلسطينيين بسيناء كان مطروحًا للتشاور بين حركة حماس وإسرائيل لاقتطاع 1000 كيلومتر من أراضي سيناء لتوسيع غزة، مؤكدًا إبلاغه الرئيس "مرسي" بعدم قبول الفلسطينيين ترك أراضيهم والعيش بأراضي الغير، ومشيرًا إلى إصدار وزير الدفاع المصري آنذاك الفريق أول "عبد الفتاح السيسي" قرارًا بأن أراضي سيناء أمن قومي ووطني، وبالتالي، أُغلق هذا المشروع.

سبق الطرح الذي كشف عنه الرئيس محمود عباس تداول مجموعة من التقارير، عام 2017، حول قيام "بنيامين نتنياهو" والرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بالتنسيق بشأن إقامة دولة فلسطينية في غزة وسيناء بدلاً من الضفة الغربية. وقد نفت مصر رسميًا وجود مقترحات لتوطين الفلسطينيين في سيناء، وأنه لم يسبق مناقشة أو طرح مثل هذه الفكرة من جانب أي مسئول عربي أو أجنبي مع الجانب المصري، وأنه من غير المتصور الخوض في مثل هذه الأطروحات غير الواقعية وغير المقبولة، خاصةً وأن أرض سيناء "جزء عزيز من الوطن". كما نفت وزارة الخارجية المصرية ما ذكرته القناة الصهيونية السابعة عن توطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء واصفة إياه "بجملة من الأكاذيب".

على الصعيد الدولي، ظلت القضية الفلسطينية حاضرة في كل لقاء يشارك فيه الرئيس السيسي، نظرًا لما تحمله القضية من محورية أساسها أن مفتاح الاستقرار في الإقليم يكمن في حل القضية الفلسطينية.

فخلال استقباله السكرتير العام للأمم المتحدة، يوم 22 يوليو 2014، أوضح الرئيس "السيسي" أهمية تحقيق السلام في المنطقة، حيث لا بُد من التوصل لتسوية سلمية مع الفلسطينيين تقوم على حل الدولتين، وتلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة تعيش في سلام.

وفي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقاد الدورة الـ69 في الخامس والعشرين من سبتمبر عام 2014، أكد الرئيس "السيسي" على بقاء القضية الفلسطينية على رأس اهتمامات الدولة المصرية، فما زال الفلسطينيون يطمحون لإقامة دولتهم المستقلة على حدود الرابع من يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تجسيدًا لذات المبادئ التي بُنِيت عليها مسيرة السلام بمبادرة مصرية، منذ سبعينيات القرن الماضي، وهي مبادئ لا تخضع للمساومة وإلا ضاعت أسس السلام الشامل في المنطقة، وضاعت معها قيم العدالة والإنسانية.. وبقاء الشعب فلسطين محرومًا من حقوقه، بما يؤدي إلى تأجيج أزمات أخرى.

كما أكد الرئيس "السيسي" خلال زيارته في الخامس من نوفمبر عام 2015 **للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية "IISS"** على أن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، سيظل يُشكل حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، وأن تسوية القضية الفلسطينية على أساس عادل تفتح الطريق

أمـام تحقيـق الاسـتقرار فـي الشـرق الأوسـط، ليـس فقـط لأنـه الصـواب والحـق الـذي يجـب عملـه، وإنمـا أيضًـا لأنه يحـرم أطرافًا كثيرة من التسـتر وراء هـذه القضيـة العادلة، لتنفيذ أهداف سياسـية وأمنيـة لا علاقـة لها بفلسـطين.

فيما دعا الرئيس "السيسي"، خلال لقاءه **مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي "رونالد لاودر" ونائبه "موشى رونين"** يوم 11 يناير 2015، إلى بذل المساعي من أجل إقناع المسؤولين والرأي العام في إسرائيل بأهمية تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، كما أكد أن التحديات الراهنة في المنطقة لا يمكن مواجهتها بالقوة المسلحة وحدها، بل لا بُد من التوصل لتسوية سلمية مع الفلسطينيين تقوم على حل الدولتين، وتلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل.

ولم يقتصر الدور المصري علي ذلك وإنما كان يدوي في جميع المحافل، فخلال القمة الأفروآسيوية، التي انعقدت يوم 22 أبريل 2015، أكد الرئيس "السيسي" على محورية القضية الفلسطينية، حيث تظل إحدى أبرز القضايا المطروحة على الساحة الدولية وعلى رأس أولوياتها.

وخلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء انعقاد الدورة 71، يوم 20 سبتمبر 2016، أكد الرئيس على أن الصراع العربي-الإسرائيلي ما زال هو جوهر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب تكاتف جهود دول المنطقة والمجتمع الدولي للتوصل لحل نهائي وشامل للصراع.

فيما حذرت مصر خلال **انعقاد القمة الإسلامية الطارئة** في مارس 2016 من مخطط إسرائيل في تهويد القدس وطمس الثقافة الإسلامية، واستمرار الهجمة الشرسة على مدينة القدس المُحتلة، بالإضافة إلى ذلك، فقد دعمت مصر أبناء القدس الذين يتعرضون لأسوأ أشكال التمييز، باعتبارهم خط الدفاع الأول في مواجهة عمليات التهويد المستمرة، فضلاً عن تأكيدها على أهمية تخفيف حدة التدهور الذي يعاني منه قطاع غزة مع استمرار الحصار الإسرائيلي.

وفي ديسمبر 2017، خلال لقاءه مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، شدد الرئيس "السيسي" على أهمية القضية الفلسطينية، وتداعيات القرار الأمريكي بنقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس، حيث أكد الرئيسان ضرورة العمل الجاد على التوصل لتسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ووضع مدينة القدس، وذلك

عبر المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كما أكد الرئيس المصري والرئيس الروسي على أهمية عدم اتخاذ أية قرارات من شأنها تعقيد الأوضاع في الشرق الأوسط وتقويض فرص التوصل لسلام عادل ودائم.

فيما أشار الرئيس خلال كلمته بالدورة 29 للقمة العربية بالمملكة العربية السعودية، والتي انعقدت في 15 أبريل 2018، إلى أسباب استمرار الأزمة في فلسطين، والتي يتساقط الشهداء يوميًا جراءها، والتي أوجزها في قرارات دولية غير مُفعلة، وصراع البيت الفلسطيني، الذي يستنزف قواهم ومواردهم الضئيلة، ويفتح الباب أمام البعض لجعل الانقسام أمر واقع، ومن ثم إنهاء حلم الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة، وشدد على أهمية البدء بفلسطين وحالة الانقسام الفلسطيني، واستعادة وحدة الصف الفلسطيني، والتي هي شرط ضروري لخوض معركة التفاوض والسلام واسترداد الحق.

وارتباطًا بذلك، أكد الرئيس السيسي في كلمته أثناء انعقاد الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر 2020، على أنه إذا كنا نرغب حقًا في تنفيذ القرارات الدولية وتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة الشرق الأوسط، فليس أحق بالاهتمام من قضية فلسطين، التي ما زال شعبها يتطلع لأبسط الحقوق الإنسانية، وهو العيش في دولته المستقلة جنبًا إلى جنب مع باقي دول المنطقة، وأنه على المجتمع الدولي تفعيل التزامه بتحقيق السلام الذي طال انتظاره، والتصدي للإجراءات التي تقتطع الأرض من تحت أقدام الفلسطينيين، وتقوض أسس التسوية وحل الدولتين التي تبنتها القرارات الدولية، وقامت عليها عملية السلام والتي بادرت إليها مصر سعيًا إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم.

كما كانت القضية الفلسطينية هي أولى محاور المقاربة المصرية الشاملة لحل القضايا ذات الأولوية، والتي طرحها الرئيس "عبد الفتاح السيسي" خلال كلمته التي ألقاها خلال أعمال قمة "جدة للأمن والتنمية" بمشاركة الرئيس الأميركي "جو بايدن" وقادة دول مجلس التعاون الخليجي، وكل من مصر والأردن والعراق في يوليو 2022.

فقد أشار الرئيس إلى أن الانطلاق نحو المستقبل يتوقف على كيفية التعامل مع أزمات الماضي الممتدة، ومن ثم فإن الجهود المشتركة لحل أزمات المنطقة لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا من خلال التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية لقضية العرب

الأولى وهي القضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين المستندة إلى مرجعيات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يكفل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو لعام1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وأن يعيش في أمن وسلام جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل، على نحو يحقق أمن الشعبين ويوفر واقعًا جديدًا لشعوب المنطقة يمكن قبوله والتعايش معه، ويقطع الطريق أمام السياسات الإقصائية، ويعضد من قيم العيش المشترك والسلام وما تفتحه من آفاق وتجسده من آمال، ولذلك، دعا الرئيس "السيسي" خلال كلمته إلى تكثيف الجهود المشتركة، ليس فقط لإحياء مسار عملية السلام، بل للوصول به هذه المرة إلى حل نهائي لا رجعة فيه، ليكون بذلك قوة الدفع التي تستند عليها مساعي السلام في المنطقة.

ثانيًا: جهود مصر في حل الانقسام الفلسطيني منذ تولي الرئيس السيسي عام 2014:

لم تتوانى مصر في دعم الفلسطينيين سواء من حيث تنظيم جلسات للحوار الوطني الفلسطيني لتوحيد الصف وإنهاء الانقسام، أو من حيث تحركاتها على المستوى الإقليمي والدولي لإحياء القضية الفلسطينية والدفع نحو تفعيل السلام في الشرق الأوسط. فعلى مدار سنوات الانقسام، بذلت مصر جهودًا كبيرة في محاولة لتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية، والتوصل إلى حل يُفضي إلى تحقيق الوحدة الوطنية، ورغم توقيعهما لاتفاقيات في هذا الإطار، إلا أن تنفيذها لم يرَ النور، حيث وقف تعارض الرؤى والمصالح بين الفصائل عائقًا أمام تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ومع ذلك واصلت مصر جهودها لرأب الصدع الفلسطيني - الفلسطيني انطلاقًا من حقيقة أن مستقبل تسوية القضية الفلسطينية مرهونًا بوحدة البيت الداخلي الفلسطيني.

1. اتفاق الشاطئ عام 2014

تم التوصل إلى الاتفاق في الثالث والعشرين من أبريل عام 2014 وذلك بمنزل "إسماعيل هنية" بمخيم الشاطئ للاجئين غربي مدينة غزة، ونص على التنفيذ الفعلي لما تم الوصول إليه من تفاهمات في اتفاق القاهرة عام 2011 وإعلان الدوحة عام 2012،

مـن حيـث تشـكيل حكومـة توافـق وطنـي وتفعيـل المجلـس التشـريعي وإصلاح منظمـة التحرير، وإجـراء انتخابـات تشـريعية ورئاسـية ومجلـس وطنـي خلال سـتة أشـهر.

2. اتفاق المصالحة 2017

وقع رئيس وفد حركة فتح "عزام الأحمد" ورئيس وفد حركة حماس "صالح العاروري" اتفاق مصالحة في القاهرة، برعاية مصرية، في الثاني عشر من أكتوبر عام 2017، حيث نص الاتفاق على تمكين حكومة التوافق الوطني التي تم تشكيلها عام 2014 لتقوم بكافة مهامها في غزة في موعد أقصاه الأول من ديسمبر عام 2017، كما اتفق الطرفان على استلام الحكومة الفلسطينية كافة معابر غزة في موعد أقصاه الأول من نوفمبر لنفس العام، على أن تنقل إدارة معبر رفح إلى حرس الرئاسة الفلسطينية، علاوة على ذلك، تم الاتفاق على توجه رؤساء الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية إلى غزة، لعقد لقاءات مع مسؤولي الأجهزة بالقطاع لدراسة سبل استلام مهامهم.

3. اجتماع بيروت 2020

بناءً على الدور المصري المحوري لرأب الصدع الفلسطيني-الفلسطيني، اجتمع الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية في الثالث من سبتمبر عام 2020 بمدينتي رام الله وبيروت، عبر تقنية الفيديو كونفرنس، مع مشاركة عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، واتفق الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية على تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة ترتيب البيت الداخلي للتصدي للتحديات والمؤامرات التي تواجه القضية، وتشكيل لجنة تقدم رؤية استراتيجية لإنهاء الانقسام، وتشكيل لجنة وطنية لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، كما أجمع القادة على أن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة تاريخية خطيرة في ظل صفقة القرن الأمريكية، وخطة الضم الإسرائيلية لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة، والتطبيع العربي مع إسرائيل.

4. المرسوم الرئاسي للانتخابات 2021:

أصـدر الرئيـس "محمـود عبـاس" فـي الخامـس عشـر مـن ينايـر عـام 2021، مرسـومًا حـدد فيـه السـقف الزمنـي لإجـراء الانتخابـات الثلاثـة، بحيـث يتـم إجـراء الانتخابـات التشـريعية فـي 22 مايـو، والرئاسـية فـي 31 يوليـو، والمجلـس الوطنـي فـي 31 أغسـطس، جـاء ذلـك فـي أعقـاب اسـتقبال الرئيـس "محمـود عبـاس" لرئيـس لجنـة الانتخابـات المركزيـة "حنـا ناصـر" فـي مقـر

الرئاسة بمدينة رام الله، حيث وجه الرئيس لجنة الانتخابات وأجهزة الدولة كافة للبدء بإطلاق حملة انتخابية ديمقراطية في جميع المحافظات، والشروع في حوار وطني يركز على آليات هذه العملية، لكنه أصدر مرسومًا آخر في أبريل من ذات العام يقضي بتأجيل الانتخابات، دون تحديد المدة.

وقد شكلت تداعيات استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي خطرًا على القضية الفلسطينية، حيث أن الانقسام أثر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمنظومة القضائية نظرًا لاختلاف الأخيرة في الضفة وغزة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تطبيق وتنفيذ القوانين، إذ أن قوانين الضفة لا تسري على غزة والعكس صحيح. علاوة على ذلك، عقب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، فرضت إسرائيل حصارًا مشددًا عليه، إذ أنها وضعت قيود صارمة على دخول الوقود والبضائع وحركة المواطنين، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة في القطاع، الأمر الذي اعتبرته مؤسسات حقوق الإنسان شكلاً من أشكال العقاب الجماعي.

5. اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية بمدينة العلمين:

استمرارًا للمساعي المصرية نحو استعادة الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، استضافت مدينة العلمين يوم 30 يوليو 2023 اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ومشاركة 12 فصيلاً، منها: حركة حماس، والجبهتان "الشعبية" و"الديمقراطية" لتحرير فلسطين، والمبادرة الوطنية الفلسطينية، وقد توصل المشاركون في نهاية اجتماعهم إلى "تشكيل لجنة من الفصائل لاستكمال الحوار حول القضايا والملفات المختلفة، التي جرى مناقشتها، بهدف إنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية".

ثالثًا: السياسات المصرية إزاء العدوان على الأراضي الفلسطينية (2014 - 2023):

ظلت المشاركة المصرية نشطة في كل المحافل الدولية والقمم سواء بين القادة أو وزراء الخارجية، في ضوء التطورات المتسارعة والانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية والقدس والمسجد الأقصى، بالإضافة إلى قطاع غزة

الـذي واجـه عـدوان مسـتمر، الأمـر الـذي دفـع الرئيـس "عبـد الفتـاح السيسـي" فـي بدايـة توليـه السـلطة، فـي يونيـو 2014، إلـى التحـرك الفعـال لوقـف العـدوان علـى قطـاع غـزة، والتوصـل إلـى اتفـاق هدنـة لوقـف العـدوان، وهكـذا ظلـت مصـر تضطلـع بدورهـا فـي كل الحـروب التـي شـنتها إسـرائيل علـى قطـاع غـزة، وكان أخطرهـا فـي مايـو 2021 والتـي وصفـت بالحـرب "التدميريـة" الرابعـة علـى قطـاع غـزة، وكان التدخـل المصـري سـاعيًا إلـى تحقيـق معادلـة الاسـتقرار الإقليمـي، وإعـادة إعمـار القطـاع نتيجـة الحـروب التـي واجههـا، وإحيـاء مسـار الـسلام لحـل القضيـة الفلسـطينية.

إذ انطلقت القيادة المصرية من مجموعة من الثوابت والمحددات تجاه القضية الفلسطينية على النحو التالي:

- **إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.**
- **التوصل لتسوية عادلة وشاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، بما يدعم استقرار المنطقة.**
- **ضرورة الحفاظ على الثوابت العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها المبادرة العربية للسلام التي أقرها القادة العرب في قمة بيروت عام 2002، إلى جانب قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ حل الدولتين.**
- **دعم الفلسطينيين في تحركاتهم الدبلوماسية إقليميًا ودوليًا.**

وفيما يلي توضيح للجهود المصرية تجاه العدوان على الضفة الغربية وقطاع غزة، على النحو الآتي:

1. الحرب على قطاع غزة عام 2014:

منـذ انـدلاع الحـرب علـى قطـاع غـزة فـي 2014، طرحـت مصـر مبادرتهـا لوقـف إطلاق النـار، حيـث عقـدت عـدة جـولات تفاوضيـة خلال واحـد وخمسـين يومًـا مـن اسـتمرار التوتـر، ونجحـت مصـر فـي التوصـل إلـى وقـف شـامل لإطلاق النـار فـي السـادس والعشـرين مـن أغسـطس 2014، واسـتمر الـدور المصـري فـي متابعـة تنفيـذ الاتفـاق، ودعـت مصـر الطرفيـن الفلسـطيني والإسـرائيلي لاسـتئناف المفاوضـات بالقاهـرة فـي سـبتمبر2014، للتوصـل إلـى تفاهمـات

حـول القضايـا المعلقـة، والاتفـاق علـى مواصلـة المفاوضـات خلال النصـف الثانـي مـن شـهر أكتوبـر2014. وفـي مسـار مـوازٍ، عملـت مصـر علـى رأب الصـدع الفلسـطيني عبـر رعايـة جهـود المصالحـة الوطنيـة وإنهـاء الانقسـام الفلسـطيني، ونجحـت القاهـرة فـي التوصـل لتفاهمـات حـول قضايـا المصالحـة، وعـودة السـلطة الفلسـطينية إلـى قطـاع غـزة وممارسـة حكومـة التوافـق الوطنـي لمسـئولياتها.

كمـا دعـت مصـر إلـى مؤتمـر لإعـادة إعمـار غـزة فـي 12 أكتوبـر 2014، بمشـاركة الرئيـس الفلسـطيني" محمـود عبـاس" ووزراء خارجيـة وممثلـي نحـو ٥٠ دولـة عربيـة وأجنبيـة و٢٠ منظمـة إقليميـة ودوليـة، وسـط حالـة مـن التضامـن العالمـي مـع فلسـطين، وقـد حقـق المؤتمـر الهـدف منـه بجمـع أربعـة مليـارات دولار لإعـادة الإعمـار، تلبيـة للخطـة التـي تـم وضعهـا لإعـادة الإعمـار علـى ثلاثـة مراحـل، ولـم يقتصـر الـدور المصـري علـى الجانـب السياسـي والتنمـوي، بـل امتـد للـدور الإنسـاني عبـر توفيـر المـواد الغذائيـة والأدويـة، والاحتياجـات الطبيـة، وتوفيـر الـعلاج للجرحـى والمصابيـن فـي المستشـفيات المصريـة.

2. الانتفاضة الفلسطينية الثالثة:

وخلال انـدلاع الانتفاضـة الفلسـطينية الثالثـة "انتفاضـة القدس" والتـي أطلق عليهـا "انتفاضة السـكاكين" حيـث شـهدت الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة منـذ أكتوبـر 2015 حتـى 2016 موجـة مـن الاحتجاجـات، وقـام الفلسـطينيون بعمليـات طعـن متكـررة ضـد عسـكريين ومسـتوطنين إسرائيليين، وتـم الرد مـن الجانب الإسرائيلي بعمليـات طعن وإعدامـات ميدانية للفلسـطينيين، بالتزامـن مـع توجيـه ضربـات جويـة إسـرائيلية علـى قطـاع غـزة، وهـو مـا نتـج عنـه إصابـة المئـات فـي القـدس الشـرقية، ثـم امتـدت الاشـتباكات إلـى غـزة واسـتمرت التوتـرات لمـدة عـام.

وجـاء الـرد المصـري مدينًـا للاسـتخدام المفـرط للقـوة مـن جانـب إسـرائيل ضـد الفلسـطينيين فـي قطـاع غـزة فـي أكتوبـر 2015، فـضلاً عـن المناشـدة بضـرورة تحمـل المجتمـع الدولـي مسـئوليته إزاء الأوضـاع، وضـرورة الضغـط علـى إسـرائيل لوقـف التصعيـد، بالإضافـة إلـى قيـام مصـر بالوسـاطة بيـن الطرفيـن لتهدئـة التوتـرات، وخلال القمـة الإسلاميـة المنعقـدة فـي مـارس 2016 عبـرت تصريحـات وزيـر الخارجيـة" سـامح شـكري" عـن التحذيـر مـن مخطـط إسـرائيل فـي التغييـر الديموغرافـي وتهويـد القـدس.

واستمرارًا للتوترات القائمة بين الطرفين، نفذ الفلسطينيون هجومًا في القدس في يوليو 2017 ونتج عنه مقتل اثنين من قوات الشرطة الإسرائيلية، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى مطاردة منفذي الهجوم، وتم استشهاد ثلاثة أفراد، وفي 16 يوليو 2017 وضعت إسرائيل بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى، بما قاد إلى تظاهرات فلسطينية، ونتج عنها مقتل ثلاثة أفراد في القدس الشرقية، وفي اليوم ذاته نفذ فلسطيني عملية نتج عنها مقتل مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية، وعلى أثر هذه التوترات ونتيجة الضغط الدولي أزالت إسرائيل البوابات الإلكترونية، وألغيت كافة التدابير الأمنية.

3. الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل:

لم تهدأ التوترات بخصوص القضية الفلسطينية، ففي ديسمبر 2017 اعترف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بالقدس عاصمة لإسرائيل بما أثار غضب الفلسطينيين. وفي مارس 2018، تصاعدت التوترات مرة أخرى في ذكرى يوم الأرض في قطاع غزة، "مسيرات العودة الكبرى"، وطالب الفلسطينيون بحق العودة وفك الحصار عن القطاع، إذ تجمع عشرات الآلاف عند السياج الحدودي بين غزة وإسرائيل، وألقى الفلسطينيون الحجارة والبالونات الحارقة. وعليه، أطلقت إسرائيل الرصاص، ونتج عن ذلك مقتل 19 فلسطينيًا، ثم في مايو 2018 اندلعت مواجهات جديدة على إثر افتتاح مقر السفارة الأمريكية في القدس، وقام آلاف من الفلسطينيين بالتظاهر عند السياج الحدودي، واستشهد 62 فلسطينيًا، وأصيب نحو 2400 فرد، وفي نوفمبر 2018 ونتيجة العدوان الذي شنته القوات الإسرائيلية على القطاع، استشهد نحو7 من الفلسطينيين، وقُتل ضابط إسرائيلي.

ونتيجة القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، قام الرئيس الفلسطيني" محود عباس" بزيارة إلى القاهرة، والتقي بالرئيس "السيسي"، وتم الاتفاق خلال اللقاء على مواصلة التنسيق، واستغلال حالة الزخم الدولي الرافضة لهذا القرار في سبيل الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، لإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وكان الموقف المصري محذرًا من تعقيد الوضع في المنطقة، نتيجة اتخاذ قرارات تقوض السلام في الشرق الأوسط، ودعت مصر كافة الأطراف بدراسة متأنية للقرار الأمريكي، وأكدت دعمها الثابت والكامل للقضية وللقيادة الفلسطينية، وإحلال السلام والتوصل إلى تسوية تعيد

للشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة من خلال إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

وخلال الاشتباكات المندلعة في عام 2019، استشهد 25 فلسطينيًا، وتدخلت مصر في مسار الأزمة، ونجحت الوساطة المصرية في التوصل لاتفاق للتهدئة في قطاع غزة، بعد تصعيد استمر يومين واغتيال إسرائيل "بهاء أبو العطا" القيادي بسرايا القدس، الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، وزوجته.

4. اشتباكات مايو 2021:

تأتي مرحلة الاشتباكات في مايو 2021 أو "علمية حارس الأسوار" وفق التسمية الإسرائيلية، أو عملية "معركة سيف القدس" وفق تسمية المقاومة الفلسطينية، والتي دارت أحداثها حول مواجهات بين المستوطنين من اليمين المتطرف والقوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية، بالتزامن مع الدعوات الإسرائيلية لطرد العائلات الفلسطينية من منازلهم في حي الشيخ "جراح"، إذ قامت حركة "لاهافا" اليهودية اليمنية المتطرفة برفع شعار "الموت للعرب"، بما أثار غضب الفلسطينيين، ونتيجة المواجهات أصيب مائة فلسطيني و20 فرد من الشرطة الإسرائيلية.

وخلال أداء الفلسطينيين صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، أطلقت الشرطة الإسرائيلية الرصاص وحاولت اقتحام المسجد، وأصيب 205 من الفلسطينيين، ثم استمرت الاشتباكات في القدس الشرقية وأصيب 100 فلسطيني آخرين، ثم ارتفع العدد إلى 700 فلسطيني، ووجهت حركات المقاومة الفلسطينية تحذيرًا للقوات الإسرائيلية نتيجة الانتهاكات ومنحتها مدة ساعة للخروج من المسجد الأقصى، ونتيجة للتعنت الإسرائيلي، أطلقت المقاومة عددًا من الصواريخ تجاه القدس وتل أبيب، لذلك أطلقت إسرائيل 130 غارة نفذتها طائرات مقاتلة ومروحيات هجومية على غزة، ونتج عن ذلك مقتل 56 فرد بينهم 14 طفلاً و5 من النساء، ووصل عدد المصابين 335 فرد.

وفور وقوع أحداث حي الشيخ "جراح" في 10 مايو 2021، ومحاولة تهجير الفلسطينيين من منازلهم، واقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، أصدرت وزارة الخارجية المصرية

بيانًا شديد اللهجة يعارض بشكل تام كل الممارسات الإسرائيلية، وتم استدعاء السفيرة الإسرائيلية بالقاهرة يوم التاسع من مايو، وإبلاغها رسالة الاعتراض على الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وقد لعبت الوساطة المصرية دورًا محوريًا في نجاح التوصل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وغزة. فيما لم تكتفِ القاهرة بإنجاز التوصل لوقف إطلاق النار يوم 21 مايو 2021 فحسب، بل استمرت الجهود المصرية بعد بدء الهدنة، عبر التحرك من خلال مسارين، الدبلوماسي والاستخباراتي الأمني في التوقيت نفسه، وذلك انطلاقًا من حرص القاهرة على تجنب استمرار المواجهات التي ستؤدي لا محالة إلى نتائج سلبية ومدمرة، وقد كثفت مصر الجهد الدبلوماسي إلى جانب التحركات الأمنية والاستراتيجية بهدف ممارسة أكبر قدر من الضغوط على الجانبين، كما تحرك الوسيط المصري تجاه الجانب الفلسطيني، وتحديدًا تجاه حماس، وتمت اتصالات مباشرة مع قادة حركة "حماس" مباشرة وباقي الفصائل الأخرى، استنادًا إلى علاقات مصر الجيدة مع كافة الفصائل، واضطلاعها بدور رئيسي في كافة حوارات المصالحة.

وبناءً عليه، أمر الرئيس "عبد الفتاح السيسي" بإرسال وفدين أمنين إلى إسرائيل وفلسطين، لدعم وقف إطلاق النار، ولبحث المستجدات المتعلقة بالتهدئة في قطاع غزة والقدس والضفة، وتنسيق الجهود الساعية لإعادة الإعمار في قطاع غزة، بالإضافة إلى محاولة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، في مسعى لترسيخ التهدئة بعد جولة التصعيد العسكري، وقد أجرى أحدهما مفاوضات في غزة مع قادة الفصائل، وتوجه لاحقًا إلى رام الله حيث استقبل الوفد الرئيس الفلسطيني "محمود عباس".

وعلى المستوى الإنساني، فنتيجة للقصف الإسرائيلي على قطاع غزة، وبحسب تصريحات مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة "سلامة معروف" فإن الخسائر نتيجة القصف بلغت 224 مليون دولار، وتم تدمير 73 مقرًا حكوميًا، واستهداف شبكات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى تدمير 1500 وحدة سكنية، ونحو 17 ألف وحدة تعرضت لأضرار جزئية وفق تقديرات وزارة الإسكان في قطاع غزة.

ونتيجة لذلك، أطلق الرئيس "السيسي" مبادرة لتخصيص نصف مليار دولار لإعمار غزة، وبالتوازي مع ذلك، وجه السيد الرئيس بفتح المستشفيات المصرية، ومعبر رفح لنقل المصابين الفلسطينيين للعلاج داخل مصر، علاوة على إرسال قوافل مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني، إحداها تضمنت 130 شاحنة عملاقة محملة بـ2500 طن مواد غذائية، وأدوية، وألبان أطفال، وملابس، ومفروشات، وأجهزة كهربائية، وغيرها من المواد المتنوعة المقدمة من خلال صندوق "تحيا مصر"، ولم تقتصر المساعدات على القوافل الحكومية فقط، بل تم إرسال العديد من القوافل الشعبية من خلال الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن تخصيص حساب في كل البنوك المصرية لتلقي المساهمات من داخل وخارج مصر لإعادة إعمار القطاع، ولتلبية الاحتياجات المعيشية والدوائية للأشقاء الفلسطينيين.

كما قامت مصر بإرسال مجموعة من المهندسين، بالإضافة إلى معدات البناء، ووصل وفدًا فنيًا مصريًا، متخصص في الإسكان وإنشاء الجسور والطاقة والتربة، وتفقد المناطق المؤهلة لإعادة الإعمار، تمهيدًا لإقامة المشاريع الحيوية والتنموية فيها، ومن بينها مدن سكنية وكباري وكورنيش، وقام بمعاينتها وإجراء الدراسات قبل إعادة الإعمار، فضلاً عن قيام رئيس المخابرات المصرية "عباس كامل" ورئيس حركة حماس "يحي السنوار" بوضع حجر الأساس لبناء "حي سكني" بمنطقة الزهراء جنوبي مدينة غزة، بإشراف وتمويل مصري في 31 مايو 2021.

وقد ساهمت الطواقم المصرية بالتعاون مع المقاولين الفلسطينيين في عملية إزالة الأنقاض من خلال المعدات التي تم إدخالها عبر معبر رفح، حيث استطاعت إزالة 90 ٪ من أنقاض العدوان على القطاع، ومن ضمن تلك المشاريع إنشاء كباري في مناطق حيوية متفرقة في قطاع غزة، تشهد ازدحامًا وتكدسًا، إلى جانب مشروع سن الطرق المطلة على شاطئ غزة، والمعرضة للتآكل بفعل أمواج البحر، تجنبًا لحدوث انهيارات فيها.

5. إحياء مسار التفاوض:

وتزامنًا مع أحداث حي الشيخ جراح، قامت مصر بمحادثات ومفاوضات مكثفة مع جميع الأطراف، وتبنى الرئيس "عبد الفتاح السيسي" طرح القضية في قمة ثلاثية بقصر الإليزيه بباريس خلال اجتماعه بالرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" والعاهل الأردني الملك "عبدالله الثاني"، يوم 18 مايو 2021، إذ تم بحث مستجدات القضية الفلسطينية وسبل

إحياء عملية السلام، وقد أكد الرئيس "السيسي" خلال الاجتماع على موقف مصر الثابت في هذا الصدد بوقف أعمال العنف في أسرع وقت ممكن، والتوصل إلى حل عادل وشامل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وفق المرجعيات الدولية.

واستمرارًا للجهود المصرية في إطار التنسيق مع كافة الأطراف، عقدت قمة ثلاثية بالقاهرة، يوم 2 سبتمبر 2021، بين الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، والملك الأردني "عبد الله الثاني"، والرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، وتوصل البيان الختامي إلى تكاتف جميع الجهود، والعمل على إحياء عملية السلام، واستئناف المفاوضات وفق مرجعيات الشرعية الدولية، وتثبيت التهدئة في قطاع غزة، وإنهاء الانقسام الفلسطيني.

وفي سياق استمرار الجهود المصرية مع جميع الأطراف، التقى الرئيس "عبد الفتاح السيسي" برئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتالي بنيت" في سبتمبر 2021، وتضمن اللقاء مناقشة القضية الفلسطينية، والتحركات المصرية بالتعاون مع الأردن، وجهود إحياء مسار عملية السلام، وحل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967.

وفي 27 ديسمبر 2021، عُقد اجتماعًا بالقاهرة بين رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية الوزير اللواء "عباس كامل"، مع رئيس المخابرات العامة الفلسطينية اللواء "ماجد فرج"، وعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" ورئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية "حسين الشيخ"، ووزير الخارجية المصري "سامح شكري"، ووزير الخارجية الأردني "أيمن الصفدي" لتنسيق المواقف والرؤى بشأن كيفية متابعة نتائج القمة الثلاثية التي عُقدت في القاهرة يوم 2 سبتمبر 2021 وبحث تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

ولاحقًا في 9 مارس 2022، جمع لقاء بين وزير الخارجية "سامح شكري" مع وزير الخارجية الأردني "أيمن الصفدي" ووزير الخارجية الفلسطيني "رياض المالكي" على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في الدورة 157، وتم التشاور حول تطورات الأوضاع في فلسطين، مع تكثيف الجهود لإحياء مسار عملية السلام، سعيًا نحو التوصل إلى السلام الشامل والعادل والدائم الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

واتصالاً بالجهود المصرية، عقد اجتماع في شرم الشيخ بحضور مسؤولين من الأردن وإسرائيل وفلسطين والولايات المتحدة في 19 مارس 2023، وقد تم التوافق حول خفض التصعيد، ووقف الاستيطان، والتأكيد على الحق القانوني الذي تتمتع به السلطة الفلسطينية بالاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية في المنطقة (أ) من الضفة الغربية، والحفاظ على الوضع التاريخي في الأماكن المقدسة في القدس، وأهمية الوصاية الهاشمية ودور الأردن في ذلك.

في السياق ذاته، استمر تنسيق الجهود المصرية مع الأطراف الدولية بعقد اجتماع العقبة في 26 فبراير 2023 بحضور كل من مصر وإسرائيل وفلسطين والولايات المتحدة، وتم الاتفاق على تحقيق السلام العادل والدائم وخفض التصعيد، والالتزام بالاتفاقيات الدولية، ووقف الإجراءات الأحادية الجانب لمدة 3-6 أشهر من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وعلى مواصلة الاجتماعات.

واستمرت الجهود المصرية في التنسيق مع الأردن وفلسطين، وعقدت القمة الثلاثية بين مصر والأردن وفلسطين، يوم 14 أغسطس 2023، حيث استضاف الرئيس "عبد الفتاح السيسي" الملك الأردني "عبد الله الثاني"، والرئيس "محمود عباس" في مدينة العلمين، وذلك لبحث تطورات القضية الفلسطينية في ضوء المستجدات في الأراضي الفلسطينية، والأوضاع الإقليمية والدولية المرتبطة بها.

وقد أكد القادة على أولوية تسوية القضية الفلسطينية، وعلى رأسها ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين واستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وفي تجسيد دولته المستقلة وذات السيادة على حدود الرابع من يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، علاوة على حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية، وتحقيق حل الدولتين وفقًا لقواعد القانون الدولي والمرجعيات المتفق عليها، والمبادرة العربية للسلام، كما أكد الرؤساء الثلاثة على أن حل القضية الفلسطينية، وتحقيق السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي وضرورة إقليمية ودولية ومسألة أمن وسلم دوليين، حيث أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا السلام هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا السياق، شدد الرؤساء الثلاثة على وجوب تنفيذ إسرائيل التزاماتها وتعهداتها وفقًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاتفاقات والتفاهمات الدولية السابقة، بما فيها تلك المُبرمة مع الجانب الفلسطيني، وكذلك الالتزامات السابقة المتعددة، بما في ذلك ما جاء في مخرجات اجتماعي العقبة وشرم الشيخ.

وفي هذا الإطار، تطرقت القمة الثلاثية إلى ضرورة توقف ممارسات تل أبيب التي تُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن، وتؤجج التوتر والعنف وتهدد باشتعال الأوضاع، ومن بينها الاعتداءات على مدن الضفة الغربية المحتلة، التي تقوض قدرة الحكومة والأمن الفلسطيني على القيام بواجباتهم، والأنشطة الاستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية والتهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني وتغيير طابع وهوية مدينة القدس واقتحامات المسجد الأقصى المُبارك.

كما أدان القادة انتهاك الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس ومقدساتها، وأكد الرئيس "السيسي" والرئيس "محمود عباس" على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية. علاوة على ذلك، شدد الرؤساء على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، وقيام إسرائيل بالإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة لديها دون سند قانوني، بما يُخالف الاتفاقات المبرمة في هذا الشأن، بهدف تهدئة الأوضاع على الأرض وتمهيدًا لإعادة إحياء مفاوضات السلام.

وأعرب القادة على تمسكهم بمبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، والتي تستند إلى القانون الدولي والثوابت الدولية، وتمثل الطرح الأكثر شمولية لتحقيق السلام العادل ولتلبية تطلعات جميع شعوب المنطقة إلى مستقبل مستقر يسوده التعايش والتنمية والتعاون بين جميع شعوبها ودولها.

كما أكد الرئيس "السيسي والملك "عبد الله الثاني" على دعمهما الكامل لجهود الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني على جميع الأصعدة في سبيل استعادة حقوقه، وتأمين الحماية الدولية، وكذلك دعم دولة فلسطين في جهودها لتأمين الخدمات، وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين في ظل الظروف

والتحديات الصعبة والعدوان المُتكرر والأحداث المؤسفة التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي خضم التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة.

علاوة على ذلك، أشاد جلالة الملك "عبد الله الثاني" والرئيس "محمود عباس" بدور الرئيس "السيسي" في توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام، الذي يُعد مصلحة وضرورة للشعب الفلسطيني، لما لذلك من تأثير على وحدة موقفه وصلابته في الدفاع عن قضيته، وأكدوا على ضرورة البناء على اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية الذي استضافته مصر، بدعوة من الرئيس محمود عباس، للم الشمل الفلسطيني، يوم الثلاثين من يوليو عام 2023.

تجدر الإشارة إلى أن القادة قد أعربوا عن عزمهم الاستمرار في جهودهم مع القوى الدولية الرئيسية والأطراف المُهتمة بالسلام لإعادة إحياء عملية سلام جادة، وذات مغزى تستند إلى قواعد القانون الدولي، ومرجعيات عملية السلام، وضمن آلية، وجدول زمني واضح ومحدد. ودعوا في هذا السياق المجتمع الدولي لدعم تلك الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل الذي تستحقه المنطقة ولرفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، والذي يتناقض مع القانون الدولي القائم على ترسيخ حقوق الانسان.

في السياق ذاته، أكد القادة على أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ومساندتها في أزمتها المالية الراهنة، وذلك من أجل توفير الدعم المالي الذي تحتاجه للاستمرار في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي، حتى يتمكن اللاجئين من حقهم في العودة استنادًا للقرار 194.

وفي ختام القمة الثلاثية، اتفق القادة على استمرار التشاور والتنسيق المُكثف في إطار صيغة التنسيق الثلاثية على جميع المستويات من أجل صياغة أطر لتفعيل الجهود الدولية الهادفة لإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، من خلال استئناف المفاوضات، والعمل مع الأشقاء والشركاء لإحياء عملية السلام، بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل وفق القانون الدولي، والمرجعيات الدولية المعتمدة والمتفق عليها.

رابعًا: الرئيس السيسي وعملية طوفان الأقصى 2023:

منذ اندلاع عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023، تحركت الدولة المصرية عبر مسارات عديدة منها مسار سياسي وتكثيف الاتصالات، ومسار السلام والقيام بجهود الوساطة، ومسار إنساني. وقد كثفت مصر جهودها على المستويين الإقليمي والدولي لتهدئة التوترات بين الطرفين، سواء عبر الاتصالات الرئاسية أو من خلال وزارة الخارجية المصرية، للدفع في مسار التهدئة، عبر التحذير من مخاطر التصعيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فضلاً عن مطالبة الاحتلال بوقف الاعتداءات والاستفزازات ضد الشعب الفلسطيني، والالتزام بقواعد القانون الدولي.

مثلت عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية صدمة للجانب الإسرائيلي الذي أطلق ردًا عليها عملية "السيوف الحديدية" بما قاد إلى تفاقم التوتر والتصعيد بين الجانبين، وفي هذا الإطار كانت الرؤية المصرية المطروحة من جانب الرئيس "السيسي" في حفل تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية في 12 أكتوبر 2023، معبرة عن مساعي مصر لتحقيق السلام باعتباره الخيار الاستراتيجي، وعدم ترك الأشقاء في فلسطين، والحفاظ على مقدرات الشعب الفلسطيني، وتأمين حصوله على حقوقه الشرعية، في ظل التطورات الخطيرة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وخطورة الانجراف عن مسارها الساعي لإقرار السلام القائم على العدل، ومبادئ "أوسلو"، و"المبادرة العربية للسلام" وقرارات الشرعية الدولية، خاصة أن الاتجاه إلى التصعيد ينحرف عن هذا المسار، ويخل بمبادئ القانون الدولي الإنساني ويخالف الأديان والأخلاق.

وقد دعا الرئيس "السيسي" خلال كلمته إلى إعلاء لغة العقل والحكمة والالتزام بأقصى درجات ضبط النفس، وإخراج المدنيين والأطفال والنساء من دائرة الانتقام الغاشم، والعودة للمسار التفاوضي، وتحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته، تجنبًا لحرائق ستشتعل، مع استعداد مصر للقيام بجهود الوساطة وبالتنسيق مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية، وتنطلق الرؤية المصرية من ضرورة صمود الفلسطينيين، وعدم ترك أراضيهم في ظل محاولات وخطط لتهجير الشعب الفلسطيني، وتوطينه خارج أرضه لاسيما في سيناء، بما يعني تصفية القضية الفلسطينية.

ولم تتوانى الجهود المصرية منذ بداية اندلاع التوترات في 7 أكتوبر عن دعم القضية والشعب الفلسطيني وبحث الرئيس "السيسي" خلال الساعات الأولى لتفاقم الأوضاع بعد بدء عملية طوفان الأقصى في اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني" محمود عباس" والملك الأردني "عبد الله الثاني" حالة التصعيد الإسرائيلي الفلسطيني وتأثيرها على الأوضاع الأمنية والإنسانية، وشدد الأطراف الثلاثة على ضرورة وقف التصعيد وضبط النفس لمنع تدهور الأوضاع، وأكدوا على إرساء الأمن والاستقرار المستدام بالمنطقة، للتوصل إلى حل عادل وتسوية شاملة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وفقًا لمرجعيات الشرعية الدولية.

وفيما يلي سوف يتم توضيح مسارات الحركة المصرية إزاء الأوضاع الأخيرة منذ اندلاع "طوفان الأقصى" على النحو التالي:

1. المسار السياسي واتصالات مكثفة:

أجري عدد من قادة دول مجلس التعاون الخليجي اتصالات مكثفة مع القيادة المصرية، خلال الفترة من 7-11 أكتوبر 2023 ومنها؛ المباحثات الهاتفية مع ولى العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" وأمير قطر الشيخ "تميم بن حمد"، ورئيس الإمارات الشيخ "محمد بن زايد آل نهيان"، والسلطان "هيثم بن طارق" سلطان عمان، وتم الاتفاق خلالها على أهمية خفض التصعيد، وتحقيق التهدئة، ووقف المواجهات العسكرية حقنًا للدماء وحماية المدنيين، والدفع بقوة في اتجاه تحقيق السلام العادل في المنطقة، وتعزيز التنسيق والتشاور خلال الفترة المقبلة للتأكيد على أهمية الرؤية العربية بشأن القضية الفلسطينية.

بالإضافة إلى الاتصال الهاتفي من جانب الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بالرئيس "السيسي" وتم التأكيد على إنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتطبيق حل الدولتين، وحث جميع الأطراف على الوقف الفوري لأعمال العنف، وتوفير الحماية للمدنيين، وتأمين الأوضاع الإنسانية، فضلاً عن الاتصال بين الرئيس "السيسي" والرئيس القبرصي "نيكوس خريستو دوليدس" للتأكيد على أهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق التهدئة، والتعامل مع القضية الفلسطينية من منظور شامل يعالج جذور الأزمة، وبما يحقق الاستقرار في المنطقة.

كما أجريت اتصالات بين الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، ووزير الخارجية المصري "سامح شكري" مع عدد من الرؤساء والمسؤولين الأوروبيين من أجل احتواء التصعيد الأخير، وأكدت القيادة المصرية على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كحل للتصدي لأعمال التصعيد الجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا الهدف كان محور مباحثات الرئيس "السيسي" ووزير الخارجية "سامح شكري" مع كل من مستشار النمسا "كارل نيهامر" والمستشار الألماني "أولاف شولتز" ورئيس المجلس الأوروبي "شارل ميشيل"، والرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، ووزير الخارجية البريطاني " يمس كليفرلي".

علاوة على ذلك، وخلال حضور الرئيس "السيسي" حفل تخرج دفعة جديدة من أكاديمية الشرطة في 10 أكتوبر 2023، أكد الرئيس على ثوابت مصر تجاه القضية، مشددًا أن "مصر لن تسمح بتصفية القضية على حساب أطراف أخرى، وأهمية أمن مصر القومي، وعدم التفريط فيه تحت أي ظرف".

واتصالاً بما تقدم، ترأس الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في 15 أكتوبر 2023 اجتماع مجلس الأمن القومي، وفي ضوءه اتُخذت مجموعة من القرارات بخصوص تطورات التصعيد العسكري في قطاع غزة على النحو التالي:

- **مواصلة الاتصالات مع الشركاء الدوليين والإقليميين، من أجل خفض التصعيد، ووقف استهداف المدنيين.**
- **تكثيف الاتصالات مع المنظمات الدولية الإغاثية والإقليمية، من أجل إيصال المساعدات المطلوبة.**
- **التشديد على أنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا من خلال حل الدولتين، مع رفض واستهجان سياسة التهجير أو محاولات تصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار.**
- **التأكيد على استعداد مصر للقيام بأي جهد من أجل التهدئة وإطلاق، واستئناف عملية حقيقية للسلام.**
- **التأكيد على أن أمن مصر القومي خط أحمر ولا تهاون في حمايته.**

- **توجيه مصر الدعوة لاستضافة قمة إقليمية دولية، من أجل تناول تطورات ومستقبل القضية الفلسطينية.**

2. قمة القاهرة للسلام:

دعت مصر إلى قمة القاهرة للسلام بمشاركة واسعة من أطراف إقليمية ودولية، والتي عقدت في 21 أكتوبر 2023، بهدف صياغة موقف دولي داعم للقضية الفلسطينية والدعوة لوقف فوري للحرب بين إسرائيل وحركة "حماس"، وانطلقت القيادة المصرية من مجموعة من المحددات خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس "السيسي"، والتي تمثلت في؛ التدفق الكامل والآمن للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ثم التفاوض حول التهدئة ووقف إطلاق النار، ثم البدء في مفاوضاتٍ لإحياء عملية السلام، للوصول إلى حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مع التأكيد على رفض تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، بما يقود إلى تصفية القضية الفلسطينية دون حل عادل، ومحاولة إيجاد حل سلمي للأوضاع ووقف القتل ومنع امتداد نطاق المواجهة العسكرية إلى مناطق أخرى في الإقليم، والتخفيف عن معاناة الشعب الفلسطيني، نتيجة الحصار المفروض عليه نتيجة منع المياه والغذاء، والعديد من الاحتياجات الأساسية لأكثر من 2 مليون مواطن يعيشون في قطاع غزة، لذلك تمت الدعوة إلى إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عبر معبر رفح.

في السياق ذاته، كانت المشاركة المصرية فاعلة وحيوية في القمة العربية الإسلامية الاستثنائية في 11 نوفمبر 2023، واتسقت مخرجات هذه القمة مع الموقف المصري إزاء الأوضاع والرافض لتهجير الفلسطينيين سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية إلى مصر والأردن، حفاظًا على عدم تصفية القضية الفلسطينية والإضرار بالأمن القومي المصري، وضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، والعودة لطاولة المفاوضات، للوصول إلى سلام عادل وشامل، وقائم على إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية.

3. مسار السلام وجهود الوساطة:

في خضم التوترات المستمرة بين حركة حماس وإسرائيل، والإصرار الإسرائيلي للسيطرة على القطاع، والحصار الذي تفرضه بقطع الكهرباء والوقود والغذاء، قادت مصر بالتنسيق مع قطر والولايات المتحدة جهود للوساطة للتوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى بين الطرفين، وفي 22 نوفمبر 2023 نجحت جهود الوساطة المصرية في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل مؤقت في القطاع، وإعلان هدنة إنسانية لمدة أربعة أيام وإدخال المساعدات الإنسانية والغذائية والطبية إلى القطاع، في سبيل خفض التصعيد للتفاوض في مراحل لاحقة على وقف دائم لإطلاق النار، وتضمن اتفاق الهدنة الإفراج عن 50 من المحتجزين في غزة، في مقابل إطلاق إسرائيل 150 فلسطينيًا من السجون، وإدخال 130 ألف لتر سولار، و4 شاحنات من الغاز عبر معبر رفح إلى القطاع، بجانب إدخال 200 شاحنة من المواد الغذائية والأدوية والمياه يوميًا، وقد تم تمديد الهدنة لمدة يومين، ونص اتفاق التمديد على الإفراج عن 10 من النساء والأطفال المحتجزين في غزة مقابل 30 من الأسرى الفلسطينيين كل يوم، أي الإفراج عن 20 محتجز في غزة، مقابل 60 من المحتجزين الفلسطينيين في إسرائيل، خلال اليومين. أعقب ذلك الإعلان عن تمديد الهدنة ليوم إضافي، بما يتضمن الإفراج عن 10 من المحتجزين الإسرائيليين مقابل الإفراج عن 30 فلسطينيًا، مع استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى شمال وجنوب قطاع غزة بنفس الكميات المتفق عليها في أيام الهدنة الستة السابقة.

وبحلول نهاية الهدنة، تم إطلاق سراح نحو 81 إسرائيليًا، يحمل بعضهم جنسية مزدوجة، مقابل إطلاق سراح 240 فلسطينيًا من السجون الإسرائيلية، معظمهم من النساء والقاصرين، وكان العديد منهم معتقلين ولكن لم توجه إليهم أي اتهامات. كما تم إطلاق سراح عدد آخر من الرعايا الأجانب كجزء من مفاوضات منفصلة خارج الهدنة.

واستمرارًا للدور المصري بالتنسيق مع كافة الأطراف، استضافت القاهرة في 21 ديسمبر 2023 وفد من حركة حماس برئاسة "إسماعيل هنية"، وكذلك قادة حركة الجهاد الإسلامي، وطرحت مصر رؤيتها لوقف التصعيد بين الجانبين من خلال ثلاثة مراحل تنتهي بوقف دائم لإطلاق النار، وإنهاء الانقسام الفلسطيني، والتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية.

واستمرارًا للجهود المصرية بالتنسيق مع كافة الأطراف، استقبل الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في 7 يناير 2024 الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" بهدف مناقشة تطورات الأوضاع والجهود المصرية المبذولة للدفع تجاه وقف إطلاق النار، ورفض تصفية القضية، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني، وحصوله على حقوقه المشروعة.

كذلك شهدت مدينة العقبة الأردنية في 10 يناير2024، انعقاد القمة الثلاثية التي جمعت بين الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، وملك الأردن "عبد الله الثاني"، والرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، وهدفت مخرجات القمة إلى ضرورة التوصل إلى حل القضية الفلسطينية وتحقيق استقرار الإقليم، عبر عدة جهود من خلال حرص مصر على تقديم وتنسيق وإيصال المساعدات الإغاثية إلى قطاع غزة، ورفض أي محاولات أو مقترحات لتصفية القضية أو تهجير الفلسطينيين خارج أراضيهم، بالإضافة إلى رفض أي محاولات لإعادة احتلال أجزاء من غزة، وتمكين أهالي القطاع من العودة إلى ديارهم، فضلاً عن ضرورة وقف إطلاق النار.

4. المسار الإنساني:

منذ بداية توتر الأحداث في القطاع دعت مصر إلى إيصال المساعدات إلى مطار العريش، ومطالبة الجانب الإسرائيلي بتجنب استهداف الجانب الفلسطيني من المعبر، وعملت مصر على التنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، بعد توفير ممرات آمنة لإدخالها.

ونتيجة الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، وجهت القيادة السياسية المصرية بضرورة سرعة توجيه المساعدات والمواد الإغاثية للفلسطينيين، وقد بلغت المساعدات التي قامت الدولة المصرية بإدخالها إلى قطاع غزة منذ بداية الأزمة، بنحو 12 ألف طن، نقلتهم 1300 شاحنة، منهم 8400 طن قدمتها الدولة المصرية من خلال "الهلال الأحمر المصري"، و"التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي"، و"صندوق تحيا مصر".

وقام "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي " بإطلاق قافلة شاملة تضم 106 قاطرات مُحملة بكميات ضخمة من المساعدات الإنسانية، تتضمن 1000 طن من المواد الغذائية

واللحوم و40 ألف "بطانية" و80 خيمة، بجانب ما يزيد على 46 ألف قطعة ملابس، وأكثر من 290 ألف علبة من الأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى مشاركة بنك الطعام المصري بنحو 41 شاحنة، تضم مواد غذائية متنوعة من الألبان والتمر والفول المعلب واللحوم والجبن الأبيض والعسل.

كما أطلقت مؤسسة حياة كريمة مبادرة "كتف بكتف" لجمع التبرعات للفلسطينيين، ونشرت المؤسسة عددًا من الحسابات في البنوك المصرية للتبرع، فضلاً عن قيام حملة الرئيس "السيسي" بالتبرع بالدم للمصابين من الفلسطينيين، يضاف إلى ذلك رفض مصر إجلاء أي رعايا أجانب من قطاع غزة عبر معبر رفح إلا بعد إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل فوري للحيلولة دون تفاقم الأوضاع الإنسانية، واستمر فتح مصر لمعبر رفح، كما طالبت مصر الجانب الإسرائيلي بعدم استهداف المعبر الذي تعرض للتدمير بما أعاق سير إدخال المساعدات، وحددت الدولة المصرية مطار العريش لاستقبال المساعدات الإنسانية من الدول ومنظمات الإغاثة، وتوصيلها للقطاع عبر معبر رفح، فاستقبلت نحو 26 طنًا من المساعدات الطبية والغذائية، واستقبل المطار 158 رحلة جوية من المساعدات القادمة من الخارج.

كما أعلن رئيس مجلس إدارة الهلال الأحمر بشمال سيناء "خالد زايد"، عن تجهيز المستلزمات كافة من أدوية وبطاطين بنحو طنّين من المستلزمات الطبية، وتجهيز غرفة كاملة لوحدة الدعم النفسي بالمستشفى العام بالعريش، في حال بدء توافد الفلسطينيين للجانب المصري عن طريق معبر رفح، فضلاً عن استمرار أعمال التنسيق بين الهلال الأحمر المصري، ونظيره الفلسطيني من أجل توفير المساعدات اللازمة.

وكان الدور المصري حريصًا على توفير كافة السبل لتخفيف المعاناة على الشعب الفلسطيني، بإنشاء مستشفى ميداني في سيناء لعلاج مصابي غزة في 24 أكتوبر، وبدأت محافظة شمال سيناء بالتعاون مع مديرية الصحة في إنشاء مستشفى ميداني في مدينة الشيخ زويد يضم نحو 300 سرير قابل للزيادة، تمهيدًا لاستقبال الجرحى الفلسطينيين في حال وصولهم للأراضي المصرية للعلاج، وتقدّم حوالى 800 طبيب للتطوع في إنقاذ وإسعاف مصابي العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورفعت محافظة شمال سيناء درجة الاستعداد القصوى لاستقبال الجرحى والمصابين من أهالي القطاع، وجهزت مستشفيات

مدينة العريش بشمال سيناء بشكل تام، بالإضافة إلى مستشفيات الشيخ زويد وبئر العبد، وتم دعم المستشفيات المصرية بالأطقم الطبية والأجهزة المتطورة، واستقبلت مستشفيات العريش أكياس الدم من قبل المواطنين المصريين المتبرعين من مختلف المحافظات.

علاوة على ذلك، تم إنشاء مستشفى ميداني من إنتاج مصنع 200 الحربي على معبر رفح، لتقديم الإسعافات للمصابين، وهي بمثابة وحدة طبية متنقلة سريعة الإقامة بشكل مؤقت بغرض التدخل السريع الميداني للمصابين. علاوة على ذلك، جرى استقبال 12 طفل من غزة في مستشفى 57357 في 19 نوفمبر 2023، كما أطلقت مصر أكبر قافلة مساعدات إنسانية للفلسطينيين في غزة من صندوق "تحيا مصر" تضم 190 شاحنة بها أكثر من 2510 أطنان من الاحتياجات الضرورية، و1613 طنًا من المواد الغذائية الجافة، واستقبلت المستشفيات المصرية 28 طفلاً من الأطفال الخدج (ناقصي النمو).

ووفق تصريحات الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في احتفالية بإستاد القاهرة بعنوان "تحيا مصر وفلسطين"، فقد مثلت المساهمات المصرية نحو 75-80 ٪ من إجمالي المساعدات المقدمة للقطاع، والتي قامت الدولة المصرية بإدخالها إليه حتى 25 نوفمبر.

وكانت توجيهات القيادة السياسية المصرية باستمرار فتح معبر رفح بشكل دائم لإدخال المساعدات، خاصة في ظل تردد بعض الشائعات حول غلقه نتيجة القصف الإسرائيلي، لكن القصف كان موجهًا إلى معبر رفح من الناحية الفلسطينية وليس من الناحية المصرية.

وفي هذا السياق، بذلت مصر جهودًا حثيثة بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية لضمان إدخال المساعدات الإنسانية من خلال التنسيق مع الأمم المتحدة ووكالة الإغاثة لإرسال مساعدات إلى القطاع عبر معبر رفح، من ناحية أخرى تم التواصل مع إسرائيل والولايات المتحدة لتأمين الممرات الإنسانية، فضلاً عن تغير الموقف الأوروبي بالتأكيد على دعم الفلسطينيين، إذ طالبت رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" بمراجعة المساعدات المالية، وحرصت القيادة المصرية على تخفيف المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، بالتأكيد على أهمية تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى دعم الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية "جوزيب بوريل" لإيصال المساعدات، ووقف التصعيد.

كما واجهت مصر ادعاءات من فريق الدفاع الإسرائيلي أمام محكمة العدل الدولية بأن مصر هي المسئولة عن منع دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة من الجانب المصري لمعبر رفح، بما يكشف حجم الأكاذيب في السردية الإسرائيلية، خاصة أن كل المسؤولين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووزيري الدفاع والطاقة أكدوا في مرات عديدة بأنهم لن يسمحوا بدخول المساعدات إلى قطاع غزة وخاصة الوقود لأن جزء من الحرب التي تشنها دولتهم على القطاع.

وبحسب رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، ضياء رشوان، لجأت إسرائيل إلى إلقاء الاتهامات على مصر في محاولة للهروب من إدانتها أمام المحكمة، نتيجة الجرائم المسئولة عنها نتيجة الحصار والإبادة الجماعية، بعد رفع جنوب أفريقيا دعوة ضدها أمام محكمة العدل الدولية.

جدير بالإشارة إلى أن السيادة المصرية تمتد فقط على الجانب المصري من معبر رفح، بينما يخضع الجانب الآخر منه في غزة لسلطة الاحتلال، فعند مرور المساعدات من الجانب المصري إلى معبر "كرم أبو سالم" الذي يربط القطاع بالضفة الغربية وإسرائيل، يتم تفتيشها من جانب الجيش الإسرائيلي قبل السماح لها بدخول أراضي القطاع، وقد زار العديد من المسؤولين معبر رفح من الجانب المصري منهم الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش"، 20 أكتوبر 2023، ولم يتمكن من العبور لقطاع غزة نظرًا لمنع الجيش الإسرائيلي، وخوفًا على حياته بسبب القصف الإسرائيلي المستمر على القطاع.

وفي إطار الجهود المصرية للتوصل إلى هدنة إنسانية بالتنسيق مع الولايات المتحدة وقطر، ونتيجة لاستمرار التعنت الإسرائيلي في تعطيل إدخال المساعدات، بل وتحديد حجم المساعدات التي يُسمح بدخولها للقطاع، قامت مصر بتكليف سائقي الشاحنات المصرية بالدخول، بعد التفتيش مباشرة إلى أراضي القطاع لتوزيع المساعدات على سكانه، بدلاً من نقلها إلى شاحنات فلسطينية للقيام بهذا.

ونتيجة للتعنت الإسرائيلي في تعطيل دخول المساعدات، طالب الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بفتح معبر "كرم أبو سالم" لتسهيل دخول المساعدات، وهو ما أعلنه مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي "جيك سوليفان" في 13 ديسمبر 2023 باعتباره بشرى سارة.

وتجـدر الإشـارة أيضًـا أن لـدي السـلطات الإسـرائيلية سـتة معابـر للتجـارة مـع قطـاع غـزة، والتـي بلـغ حجمهـا فـي 2022 أكثـر مـن 4.7 مليـار دولار لصالـح القطـاع التجـاري والصناعـي الإسـرائيلي، وقـد قامـت بإغلاقهـا.

5. رفض الاستيطان:

تمثـل القضيـة الفلسـطينية إحـدى القضايـا الهامـة علـى أجنـدة الدولـة المصريـة باعتبارهـا" قضيـة القضايـا" لكـون فلسـطين إحـدى الدوائـر الأولـى للأمـن القومـي المصـري المباشـر، ونتيجة للمحـاولات الإسـرائيلية الهادفـة إلـى تهجيـر الفلسـطينيين إلـى سـيناء الأمـر الـذى يمثـل خطًـا أحمـر للدولـة المصريـة، أعلـن الرئيـس "عبـد الفتـاح السيسـي" فـي أكثـر مـن مناسـبة عـن رفـض التهجيـر وأن الأمـن القومـي المصـري هـو خـط أحمـر، إذ تهـدف المخططات التـي قدمتهـا مراكز بحثيـة إسـرائيلية إلـى تحقيـق مشـروع "غـزة الكبـرى" علـى حسـاب الأراضـي المصريـة، حيـث نشـرت مجلـة "كالكاليسـت" التابعـة لصحيفـة "يديعـوت أحرونـوت" الإسـرائيلية، فـي 24 أكتوبـر 2023 معلومـات مسـربة بشـأن دفـع وزارة الاسـتخبارات الإسـرائيلية الحكومـة الإسـرائيلية للبـدء فـي تطبيـق خطـة التهجيـر القسـري للفلسـطينيين إلـى الأراضـي المصريـة، وبالتحديـد مـن رفـح المصريـة حتـى مدينة العريـش واعتبارها منطقـة آمنة ومحرمـة تتبـع الإدارة المصرية، فـي مقابل احـتلال إسـرائيل لقطـاع غـزة واعتبـار بعـض الفلسـطينيين هنـاك مواطنيـن إسـرائيليين دائمين.

وتؤيـد الوثيقـة الاسـتخباراتية الإسـرائيلية خطـة اجتيـاح إسـرائيل البـري لقطـاع غـزة، تمهيـدًا لاحـتلال القطـاع، والضغـط علـى مصـر لاسـتقبال الفلسـطينيين، ونقـل سـكان القطـاع إلى سـيناء، ويقـوم مشـروع إنشـاء دولـة "غـزة الكبـرى" علـى ثلاثـة مراحـل منهـا:

- **إنشاء مدن خيام في سيناء جنوب غرب قطاع غزة.**
- **إنشاء ممر إنساني لمساعدة السكان.**
- **بناء مدن في شمال سيناء.**

وتمهـد هـذه المراحـل وفـق الرؤيـة الإسـرائيلية نقـل تبعيـة قطـاع غـزة إلـى الإدارة المصريـة، وتحمـل الاقتصـاد المصـري أعبـاء نقـل الفلسـطينيين الذيـن يتـم تهجيرهـم،

وقـد عكسـت هـذه المعلومـات المسـربة توجـه عـام فـي الداخـل الإسـرائيلي خاصـة المراكـز البحثيـة الإسـرائيلية التابعـة للتيـار اليمينـي المتطـرف مثـل مركـز "مسـجاف" الإسـرائيلي الـذي نشـر دراسـة تحـت عنـوان "الجوانـب الاقتصاديـة لخطـة التوطيـن والتأهيـل النهائـي فـي مصـر لجميـع سـكان قطـاع غـزة"، وطرحـت هـذه الدراسـة اسـتقبال سـكان قطـاع غـزة البالـغ عددهـم نحـو اثنيـن مليـون مـن الفلسـطينيين، مقابـل منـح مصـر مسـاعدات ماليـة، خاصـة أن هنـاك 6 ملاييـن وحـدة سـكنية شـاغرة فـي سـيناء، يمكـن أن تسـتقبل أهـل غـزة الذيـن يمثلـون أقـل مـن 2 ٪ مـن إجمالـي عـدد سـكان مصـر.

فـي هـذا السـياق، ترفـض مصـر رفضًـا تامًـا المخططـات الإسـرائيلية، وقـد حـذّر الرئيـس "عبد الفتـاح السيسـي" فـي المؤتمـر الصحفـي مـع المستشـار الألمانـي "أولاف شـولتز" فـي 18 أكتوبـر 2023، مـن أهـداف إسـرائيل بعـد الانتهاء مـن عملياتهـا في قطـاع غـزة وتحقيق اسـتراتيجيتها السـاعية لتصفيـة قطـاع غـزة، بالتوجـه فـي مرحلـة لاحقـة إلـى الضفـة الغربيـة وتطبيق السياسـة ذاتهـا، وليـس مـن المسـتبعد أن يتـم تهجيـر الفلسـطينيين فـي الضفـة قسـريًا إلـى الأردن.

والشـاهد فـي ذلـك اسـتمرار إسـرائيل أثنـاء الحـرب فـي الإعلان عـن بنـاء المسـتوطنات، ونشـر قـوات مكثفـة مـن الشـرطة، وحـرس الحـدود والشـاباك فـي الضفـة الغربيـة، علاوة علـى أن الجيـش الإسـرائيلي يبنـي طرقًـا التفافيـة اسـتيطانية حـول المـدن الفلسـطينية فـي شـمال الضفـة؛ تمهيـدًا لاحتلالهـا لاسـيما أن الكنيسـت أقـر قانـون إلغـاء فـك الارتبـاط أحـادي الجانـب بشـمال الضفـة الغربيـة، وهـو مـا يعنـي اسـتئناف الاسـتيطان.

وعليـه، عمـل الموقـف المصـري علـى الحشـد الدولـي للتأكيـد علـى ثوابـت القضيـة الفلسـطينية، فـي ضـوء القانـون الدولـي وميثـاق الأمـم المتحـدة عبـر تكثيـف التحـركات الدبلوماسـية، وعقـد اللقـاءات والقمـم والتنسـيق مـع الأطـراف الدوليـة، لتبنـي قـرارات لصالـح القضيـة فـي مجلـس الأمـن، ونجحـت مصـر فـي كسـب بعـض المواقـف الدوليـة والإقليميـة الداعمـة للقضيـة خاصـة فـي المنظمـات الدوليـة كالأمـم المتحـدة والمجلـس الأوروبـي وجامعـة الـدول العربيـة لرفـض تصفيـة القضيـة الفلسـطينية ووقـف الانتهـاكات الإسـرائيلية ضـد الفلسـطينيين، بالإضافـة إلـى حصارهـم وتهجيرهـم قسـريًا.

وجـاءت كلمـة وزيـر الخارجيـة "سـامح شـكري" خلال جلسـة مجلـس الأمـن فـي 24 أكتوبـر بشـأن الوضـع بالشـرق الأوسـط والقضيـة الفلسـطينية بـأن "حـل القضيـة الفلسـطينية ليـس التهجيـر، وليـس إزاحـة شـعب بأكملـه إلـى مناطـق أخـرى، بـل إن حلهـا الوحيـد هـو العـدل بحصـول الفلسـطينيين علـى حقوقهـم المشـروعة فـي تقريـر المصيـر، والعيـش بكرامـة وأمـان فـي دولـة مسـتقرة علـى أرضهـم مثلهـم مثـل باقـي شـعوب الأرض؛ فالشـعب الفلسـطيني لـن ينـزح عـن أرضـه بـل متشـبث بهـا، ولـن تقبـل مصـر أن يُهجـر أو أي محاولـة لتصفيـة القضيـة الفلسـطينية علـى حسـابها والـدول بالمنطقـة".

وجـاءت تحذيـرات الخارجيـة المصريـة مـن خطـوات التهجيـر القسـري التـي يدعـو إليهـا الاحـتلال الإسـرائيلي فـي ظـل التصعيـد المسـتمر، وتوجيـه سـكان شـمال قطـاع غـزة بالتوجـه إلـى الجنـوب، وعـدم السـماح بالعـودة إلا بعـد صـدور بيـان آخـر، بمـا يؤثـر علـى حيـاة مليونـي نسـمة، فـضلاً عـن تكـدس مئـات الآلاف فـي مناطـق غيـر مؤهلـة لاسـتيعابها، ومحدوديـة قـدرة وكالـة غـوث وتشـغيل اللاجئيـن الفلسـطينيين "الأونـروا" علـى مسـاعدة النازحيـن.

قائمة المراجع:

1. خطب وتصريحات وأحاديث ونصوص لقاءات الرئيس عبد الفتاح السيسي 2013/2023.
2. خطب وتصريحات المشير عبد الفتاح السيسي.
3. الهيئة العامة للاستعلامات.
4. وزارة الخارجية المصرية.
5. الصحف الرسمية الأهرام، الأخبار، الجمهورية.
6. محمد إبراهيم الدويرى، مصر وترتيب البيت الفلسطيني، الأهرام، 12 يوليو 2023، انظر الرابط التالي: https://shorturl.at/lCDZ7
7. المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية.. الواقع والمأمول، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 29 نوفمبر 2018، انظر الرابط التالي: https://ecss.com.eg/30317/
8. رسالة هادئة إلى الفلسطينيين، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 24 أكتوبر 2020، انظر الرابط التالي: https://ecss.com.eg/11977/
9. 212 مليون دولار مساعدات أمريكية لإعادة إعمار غزة، موقع بي بي سي، 12 أكتوبر 2014، انظر الرابط التالي: https://bityl.co/NCN0
10. أنطوان شلحت، حملة "مطلع الفجر" العسكرية الإسرائيلية ضد غزة.. ما الجديد؟، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، 15 أغسطس 2022، انظر الرابط التالي: https://bityl.co/NCPL
11. حياة الفلسطينيين والإسرائيليين تعود لطبيعتها بعد هدنة غزة، سويس انفو، 14 مايو 2023، انظر الرابط التالي: https://bityl.co/NCPV
12. كتائب القسام: المقاومة الفلسطينية تمهل إسرائيل حتى السادسة مساء لسحب جنوده من الأقصى، بوابة الشروق، 10 مايو 2021، الرابط التالي: https://bityl.co/NCOJ
13. كيف دفعت مصر بقوة تجاه وقف إطلاق النار بإسرائيل وغزة؟، العربية، 21 مايو 2021، انظر الرابط التالي: https://bityl.co/NCOR
14. مصر تعبر بغزة من الحرب والدمار إلى الهدنة وإعادة الإعمار.. وصور السيسي ترفرف بالقطاع، صدى البلد، 17 ديسمبر 2021، انظر الرابط التالي: https://bityl.co/NCPF
15. مؤتمر إعادة إعمار غزة، موقع رئاسة الجمهورية، 12 أكتوبر 2014، انظر الرابط التالي: https://bityl.co/NCNw
16. شادي محسن، سياسة مصر في إدارة ملف "إعادة إعمار غزة"، المرصد المصري، 16 ديسمبر 2021، الرابط التالي: https://bityl.co/NCOd
17. خط "السيادة".. أبعاد التهديد على مصر من الصراع بين إسرائيل وغزة، المرصد المصري، 25 أكتوبر 2023، انظر الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/79739/
18. محمد منصور، ترسيخ الثوابت ... أبعاد المقاربة المصرية للقضية الفلسطينية، المرصد المصري، 8 أكتوبر 2023، انظر الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/79508/
19. هبة زين، الجهود المصرية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط منذ عام 2014، المرصد المصري، 26 أكتوبر 2023، انظر الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/79754/

20. رئيس الهيئة العامة للاستعلامات: تم تمديد الهدنة الإنسانية في غزة بجهود مصرية قطرية لمدة يوم واحد، القاهرة: وكالة أنباء الشرق الأوسط، 30 نوفمبر 2023، انظر الرابط التالي: https://www.mena.org.eg/news/dbcall/table/textnews/id/10467260

21. Evictions in Jerusalem Become Focus of Israeli-Palestinian Conflict, New York times, 8 may 2021, via link: https://bityl.co/NCOC

المرفقات

قـــرر :

(المادة الأولى)

يحظر تملك أو تقرير حق انتفاع أو إيجار أو إجراء أى نوع من التصرفات فى الأراضى والعقارات فى المناطق الآتية :

المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية .

المناطق المتاخمـــة للحـــدود الشرقيـــة لجمهورية مصر العربية بمسافة ٥ كم غرباً (عدا مدينة رفح والمبانى المقامة داخل الزمام وكردونات المدن فقط والمقامة على الطبيعة قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٠) .

الجزر الواقعة بالبحر الأحمر .

المحميات الطبيعية .

المناطق الأثرية وحرمها .

(المادة الثانية)

يسمح بالتملك فى منطقة شبه جزيرة سيناء للأشخاص الطبيعيين من حاملى الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أى جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين وللأشخاص الاعتبارية المصرية المملوك رأس مالها بالكامـل لمصـريين حـاملـى الجنسية المصريـــة وحـدها دون غيـرها من أى جنسيـات أخرى ومن أبوين مصريين وذلك بهدف القيام بالمشروعات الموضحة بالمناطق الآتية :

مناطق التنمية المحدودة	مناطق التنمية الاستثمارية	مشروعات واقعة فى المنطقة (جـ)	مناطق التنمية الشاملة
مشروعات صغيرة مختلفة تخدم البيئة والمجتمع (مساكن - منازل - إيواء - زراعات مثمرة ....) واقعة داخل الزمام وكردونات المدن والقرى والأحوزة العمرانية والكتلة السكنية ، يسمح بالتملك .	مشروعات : (سياحية - زراعية - صناعية - عمرانية - تعدينية - تجارية - معاجر - .....) الواقعة فى الأراضى الصحراوية خارج الزمام . يسمح بالتملك/حق الانتفاع .	لا يسمح بتواجد غير المصريين فى هذه المنطقة . يسمح بتملك المصريين فقط داخل الزمام وكردونات المدن والقرى والأحوزة العمرانية والكتلة السكنية الواقعة فقط فى المنطقة (جـ) . يسمح بتواجد المصريين بمقابل حق انتفاع فقط دون تملك فى الأراضى الصحراوية خارج الزمام .	المشروعات المتكاملة التى لها بنية أساسية على مستوى الدولة فى شكل شركات مساهمة لا تقل نسبة مشاركة المصريين فيها عن (٥٥٪) من رأس المال ، يسمح بالتملك / حق الانتفاع .

(المادة الثالثة)

يحظر تملك أى أراضٍ أو عقارات مبنية بشبه جزيرة سيناء لغير المصريين .

ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ ولائحته التنفيذية يجوز لغير المصريين الآتى :

١ – تملك المنشآت المبنية بالمنطقة دون تملكهم للأراضى المقامة عليها .

٢ – حق انتفاع بوحدات مبنية بغرض الإقامة فيها لمدة أقصاها (٥٠) عامًا طبقًا للقواعد والإجراءات والضوابط المنصوص عليها فى هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

فى جميع الأحوال سواء تملك/تقرير حق انتفاع للمصريين للأراضى والعقارات أو تملك/تقرير حق انتفاع لمنشآت مبنية فقط بغرض الإقامة لغير المصريين دون تملكهم لأى أراضٍ ضرورة الحصول على موافقة وزارتى الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بوزارة الدفاع فى ١٠ من المحرم سنة ١٤٣٤ هـ

الموافق ٢٤ من نوفمبر عام ٢٠١٢ م .

القائد العام للقوات المسلحة

وزير الدفاع والإنتاج الحربى

الفريق أول/ عبد الفتاح السيسى

القرار رقم 203 لسنة 2012، بحظر تملك أو حق انتفاع أو إيجار أو إجراء أي نوع من التصرفات في الأراضي والعقارات الموجودة بالمناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية، كما يحظر تملك أراضي شبه جزيرة سيناء لغير المصريين.

الحرب على غزة، يوليو 2014

الرئيس "عبد الفتاح السيسي" يستقبل سكرتير عام الأمم المتحدة "بان كي مون"، 22 يوليو 2014.

اتفاق الشاطئ، أغسطس 2014

مؤتمر إعادة إعمار غزة في القاهرة، 12 أكتوبر 2014.

زيارة الرئيس "السيسي" للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS، 5 نوفمبر 2015.

الرئيس "السيسي"، خلال لقاءه مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي "رونالد لاودر"
ونائبه "موشى رونين"، 11 يناير 2015.

عقب توقيع رئيس وفد حركة فتح "عزام الأحمد" ورئيس وفد حركة حماس "صالح العاروري"
اتفاق مصالحة في القاهرة، برعاية مصرية، 12 أكتوبر 2017

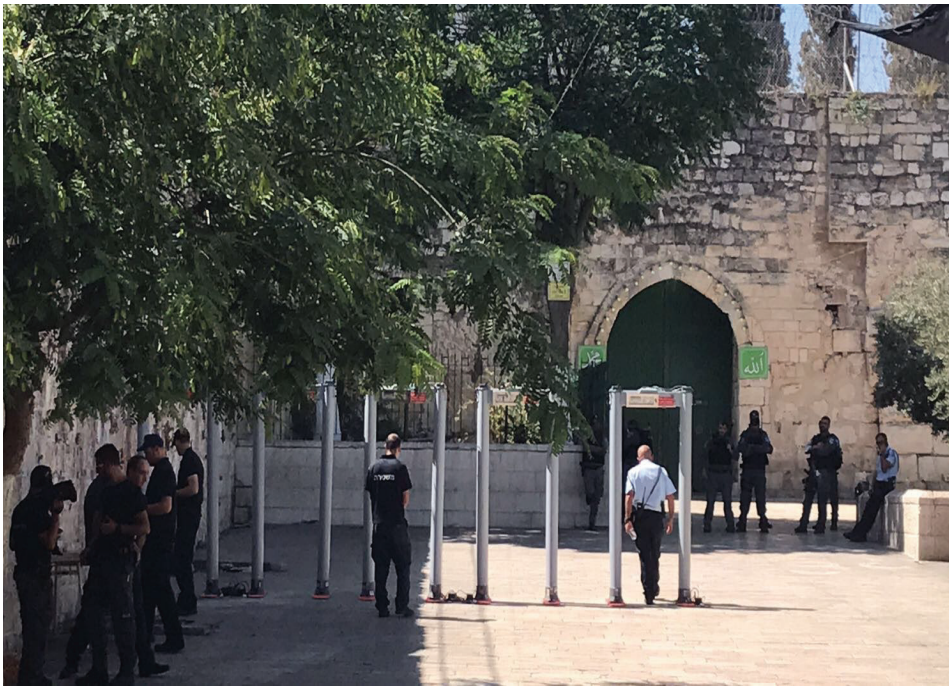

وضع إسرائيل بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى، 16 يوليو 2017

اعتراف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في ديسمبر 2017 بالقدس عاصمة لإسرائيل

افتتاح مقر السفارة الأمريكية في القدس في مايو 2018.

قيام آلاف من الفلسطينيين بالتظاهر عند السياج الحدودي لافتتاح السفارة الأمريكية في القدس.

اجتمع الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية في الثالث من سبتمبر عام 2020
بمدينتي رام الله وبيروت، عبر تقنية الفيديو كونفرنس.

أحداث حي الشيخ "جراح" في 10 مايو 2021، ومحاولة تهجير الفلسطينيين من منازلهم.

الحرب الرابعة على غزة، مايو 2021

اجتماع الرئيس "السيسي" مع الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" والعاهل الأردني الملك
"عبد الله الثاني"، 18 مايو 2021، بقصر الإليزيه بباريس

قوافل المساعدات المصرية إلى غزة، 2021

إعلان الرئيس "السيسي" تقديم مصر 500 مليون دولار مخصصة لإعادة الإعمار في غزة، 18 مايو 2021.

الجهود المصرية لإعادة الإعمار في غزة، عام 2021

زيارة رئيس المخابرات المصرية اللواء "عباس كامل" إلى قطاع غزة، مايو 2021

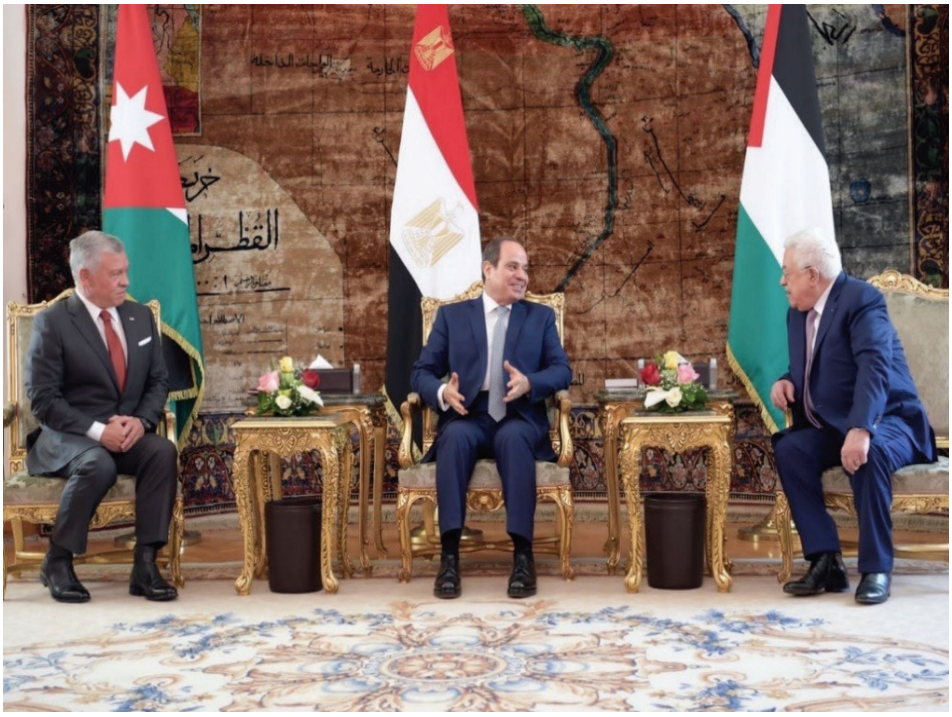

القمة الثلاثية، المصرية الأردنية الفلسطينية، المنعقدة بالقاهرة، 2 سبتمبر 2021

لقاء الرئيس "عبد الفتاح السيسي" برئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتالي بنيت"، بمدينة شرم الشيخ، سبتمبر 2021

قمة "جدة للأمن والتنمية"، يوليو 2022

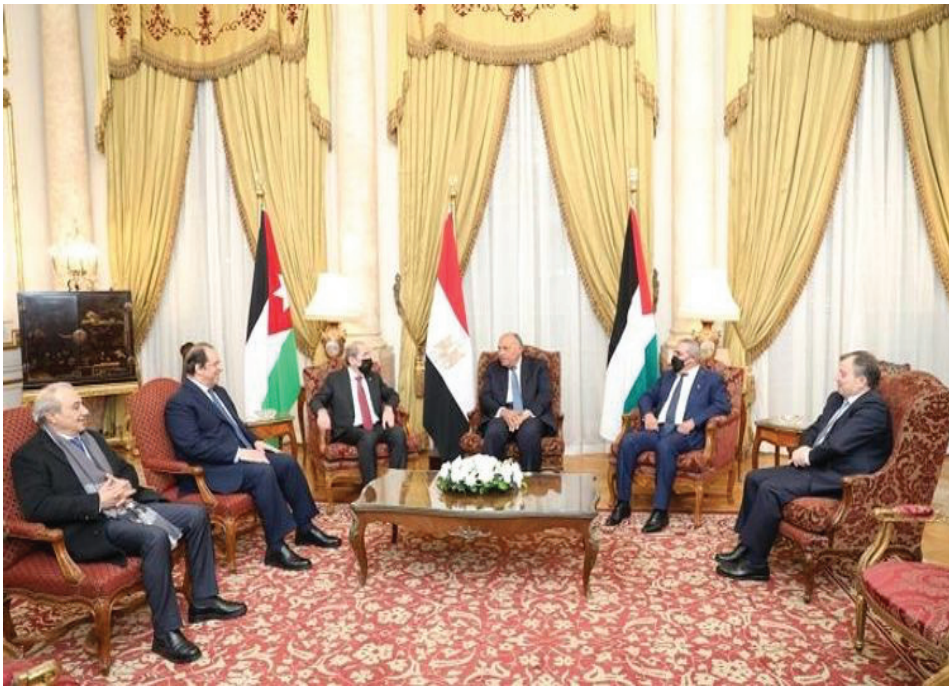

اجتماع شرم الشيخ بحضور مسؤولين من الأردن وإسرائيل وفلسطين والولايات المتحدة، 19 مارس 2023

اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية بمدينة العلمين، 30 يوليو 2023

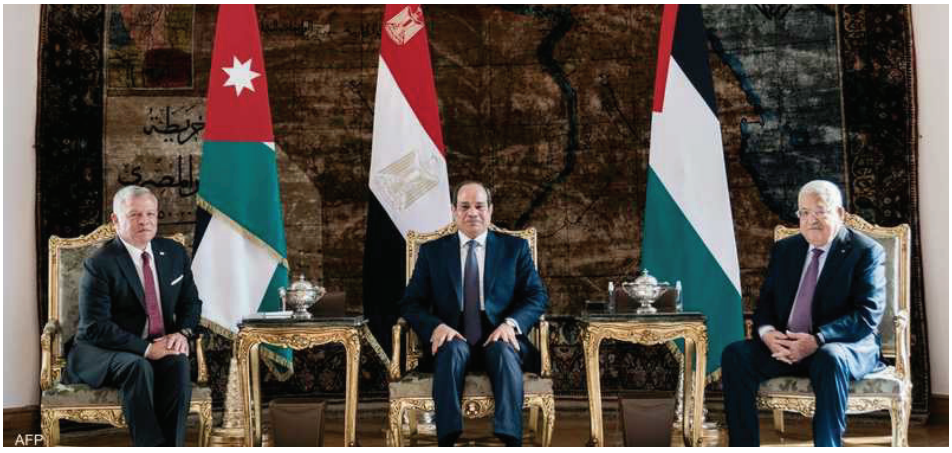

القمة الثلاثية بين مصر والأردن وفلسطين في مدينة العلمين، 14 أغسطس 2023

طوفان الأقصى، أكتوبر 2023

الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أكتوبر 2023

أبرز إحصائيات الحرب الإسرائيلية على غزة بعد مرور 100 يوم على بدء الحرب

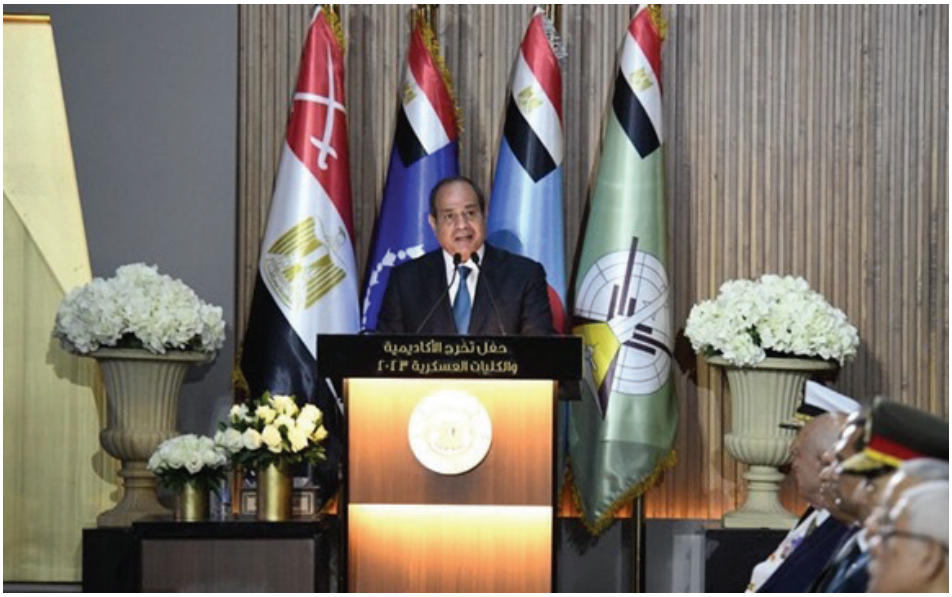

كلمة الرئيس "السيسي" في حفل تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية في 12 أكتوبر 2023.

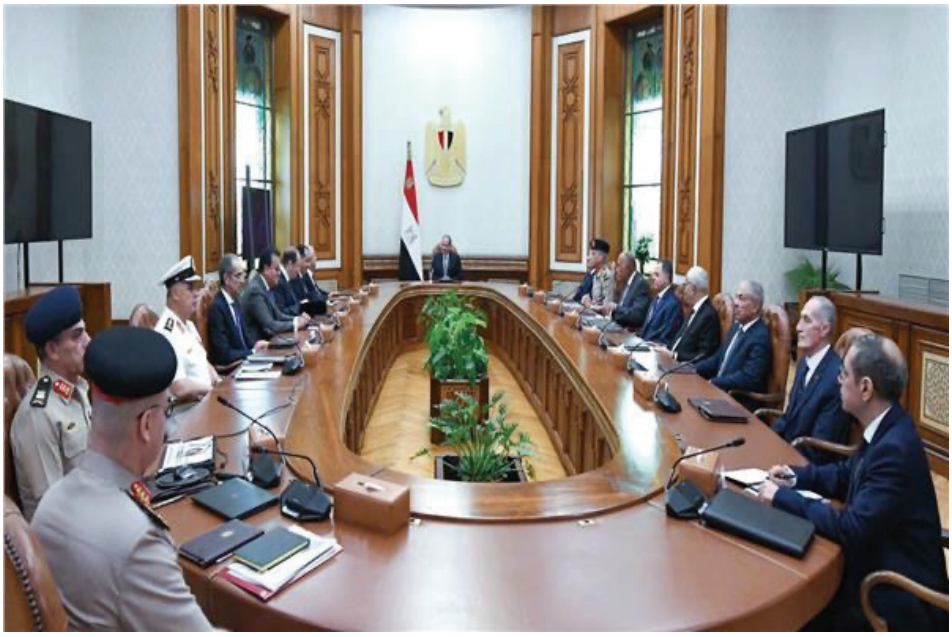

الرئيس "عبد الفتاح السيسي" يترأس اجتماع مجلس الأمن القومي، 15 أكتوبر 2023

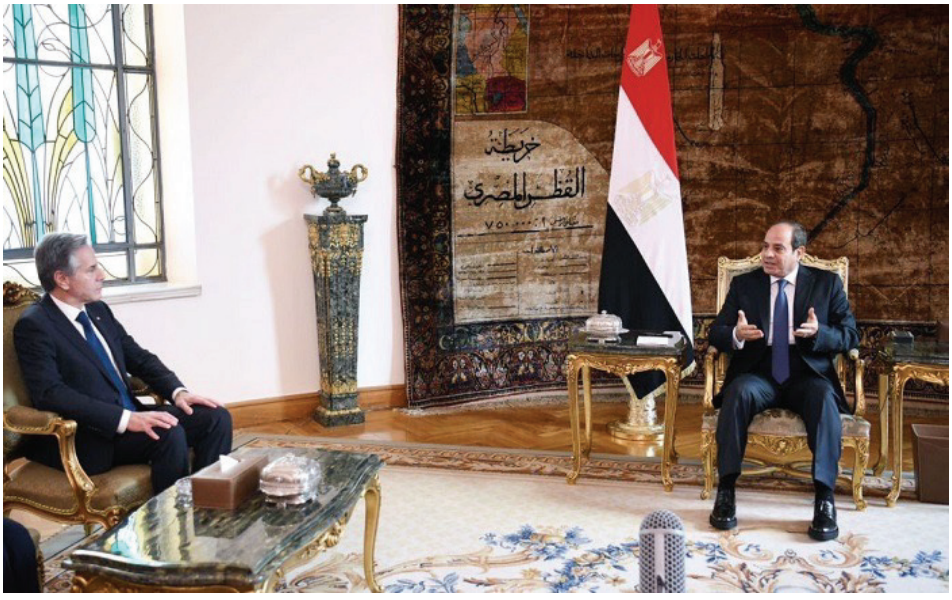

لقاء الرئيس "عبد الفتاح السيسي" مع وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن"، 15 أكتوبر 2023

المؤتمر الصحفي الذي جمع بين الرئيس "عبد الفتاح السيسي" مع المستشار الألماني "أولاف شولتز"، 18 أكتوبر 2023

زيارة الأمين العام للأمم المتحدة، "أنطونيو جوتيريش"، إلى معبر رفح، 20 أكتوبر 2023

قمة القاهرة للسلام، 21 أكتوبر 2023.

القمة العربية الإسلامية الاستثنائية، 11 نوفمبر 2023

دخول قوافل المساعدات الإنسانية إلى غزة

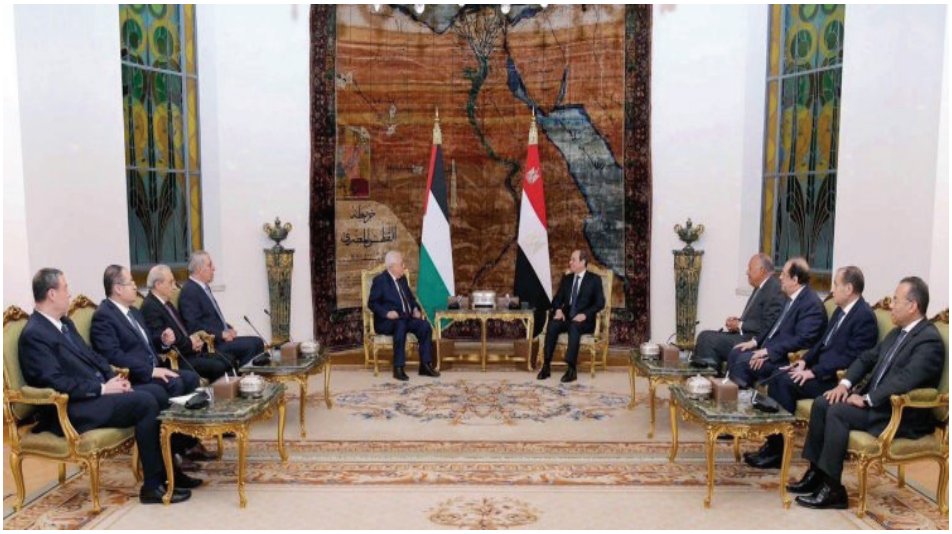

استقبال الرئيس "عبد الفتاح السيسي" للرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، 7 يناير 2024.

القمة الثلاثية التي جمعت بين الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، وملك الأردن "عبد الله الثاني"، والرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في مدينة العقبة الأردنية، 10 يناير2024

لقاء الرئيس "عبد الفتاح السيسي" مع وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" والوفد المرافق له، بحضور اللواء "عباس كامل" رئيس المخابرات العامة، 11 يناير 2024

رقم الإيداع: ٢٠٢٤/٥٤٢٨

ISBN: 978-977- 87432- 0 -3